AYUNTAMIENTO DE CÓRDOBA
Biblioteca Municipal

R. 28415

00H–5–02

Códices de Tetuán. 2

10+

Codice No 2

C. No. 2
R.-28.415

N°2

TEXTO DAÑADO

كتاب [illegible] وهما يليه ست عشرة مسئلة

مسئلة من المدونة قال ابن القاسم سئل مالك رضي الله عنه عن خول الفاسي اذا تمر حكرا فوجد سابحا في الكنيف وما ازاله النجاسة وقد علم ان شريك النجاسة او ليس من شركهما بما هذا فقال انه ليس من شركهما فلا تقول انه ليس بعورة ولكن ليس كل [illegible] من شركهما النجاسة وانما قيل انه من شركهما النجاسة فعمل له مع الذكر والعورة فقال رضي الله عنه وعلى الله تأييده وتسديده اما قوله بانما قيل انه ليس من شركهما فلا تقول انه ليس بعورة ولكن ليس كل العورة من شركهما النجاسة بانه كذا تكفي [illegible] الوالة النجاسة من عورة النجاسة مع انه له ليس من شركهما وقد اختلف فيمن حمل [illegible] بنجاسة على [illegible] فصلى انه يعيد في الوقت او يعيد ابدا فعلى القول انه يعيد في الوقت فانما ذلك لان الصلاة بالنجاسة ليست الا والة بعورة على حال وعلى القول انه يعيد ابدا فانما ذلك لان الصلاة بالنجاسة من قبيل الاعادة وان خيل انه عورة فيهما بمعنى انه يأتم بتركه عامدا انه لا يعرض عن قرايض الصلاة الا من تكمل بتركه مع ذلك كثير **قال الوالد ليس بعورة عنه** وما قوله وانما قيل انه من شركهما النجاسة فيرد عليه والعورة ليست كذلك فصحيح لانا نقول انه كما هو في صحتها على كل حال يوجب الاعادة على كل من صلاها بثوب فيه [illegible] ابدا وان كان نجاسة يسيرا معفوا عنه فكذلك هو في صحتها على كل حال يوجب الاعادة على كل من صلاها بثوب فيه [illegible] من النجاسة في الصلاة على ما بينا وجه الاعادة على من صلاها بنجاسة اخرى على اي حال كان على مذهب ابن القاسم وعلى قوله بانها ان ازالة النجاسة مشترط في صحة الصلاة اشتراطا مكملا وانما هو سنن [illegible] التي الاخترعها فضيلة وتركها خسيسة لم يوجب الاعادة على من صلاها بنجاسة على حال [illegible] وقت استحبابا ما مراعاة للخلاف وعلى هذا القول انه ليس في الصلاة خبر ولم [illegible] في الصلاة اصلا واختلف الزيتوني هل هما من السنن التي الاخترعها فضيلة وتركها خسيسة [illegible] من صلاها بنجاسة على حال كان من تمراو غيره الا في الوقت استحبابا مراعاة للخلاف وهذا [illegible] عنه وكما مر ما في المدونة في مسئلة الحاجم ومنع من [illegible] بنجاسة [illegible] من ناحية الثمانون بالمئة شعر له سنة من سئلها عامدا او سها والمشهور من قول ابن القاسم وروايته [illegible] مبنيان على انها تكمل في النجاسة للصلاة من سننها الا التي الاخترعها فضيلة وتركها خسيسة فعله الفاضي رحمه الله ورضي ما سواها فقال على قياس القول الاول منهما انها ان الة الا [illegible] من قرايض الصلاة غير مشترط في صحتها على كل حال وعلى القول الثاني منهما انه له مشترط في صحتها [illegible] من قوله [illegible]

[illegible] ما يقع الا [illegible] وهو الذي [illegible] على ان الامر محمول على الكراهة فلا ينجس ما وقع فيه من ماء او صعاد الدار ان يتوضأ منه ويغتسل منه فيه لقول النبي صلى الله عليه وسلم انما ليست بنجس وانما هن من الطوافين عليكم والطوافات ولما حكم النبي صلى الله عليه وسلم في سؤر الهرة بكراهتها ويزال العلة في ذلك بكونها طوافة علينا ومخالطتنا وجب اعتبار هذه العلة ان يكون ما يستعمل منها من غير السباع التي لا تخالطنا في بيوتنا مجهولة على النجاسة فلا تؤثر ما يسوغ منها من الماء ويتوضأ منه ولم يوقف النجاسة اقوالهما في بيتين ولم يغسل ولم يغسلا وهذا اصوب من مذهب ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك الذاري ابن القاسم لم يرى ذكر الكعاب اذا ولغت فيه لخرقته الا ينضح ويرى استحسانا من على غير كره الغسل منه ثم قالا ابن وهب واشهب على الكعاب ولم يرى ان يكسر الماء والكعاب فيهما الا ان يتغير احدهما بنجاسة تقعا فيه فيغلبه بطعم او لون او ريح فيكسر الماء لما ورد من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما ما يفي شؤبا ان يكسر ولا يغلظ ايضا بكاسر قول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لصاحب الحوض لا تخبرنا بما في حوضك على السباع وترد علينا لما سالته عمرو ابن العاص هل تقدم السباع وهذا له حجة فيه ان السباع وما يليها مما لا يتحفظ منه سواء [illegible] وحكم الدجاج الخلاة والديك الذي تاكل الزبل حكم السباع في هذا سواء ما عدا الكلب والخنزير فانه نجس من جميعه **قال الوالد رحمه الله** ما عنه الذي يوجب التكرير فيه ان يكون محمولا على النجاسة ان كان عالما وناسيا في اتخاذه فيما يلحق بالصلاة الجامعة بينهما وهي التكرير والنجاسة وان الله تعالى اباح اكل صيد الكلب ولم يشترط غسله وان يكون له اثر ان يؤثر في اتخاذه حكم سائر السباع انه محمول على النجاسة في مذهب ابن القاسم وروايته عنه مالك ومذهب جماعة من العلماء ان انه محمول على النجاسة بكل حال كان عالما وناسيا في اتخاذه او لم يكن لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من امره بغسل الاناء سبعا من ولوغ الكلب فيه ولم يفرق في روايته بين ان يكون ذلك في الحضر او في السفر وروايته ايضا عنه في العارية خاصة وفي المدونة ان غسل الكلب العالم وناسيا في اتخاذه على النجاسة يغسل العلة التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عليها في بعض روايات الحديث لوجود هذه العلة في الكلب العالم وناسيا في اتخاذه ووجود العلة يقتضي وجود الحكم ويفسر العلة التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عليها في بعض روايات الحديث لانها رجس وهو تفسير امر النبي صلى الله عليه وسلم انما يخرج ذلك على قول من اجاز تخصيص العلة كالا انها كالا انها رجس وهو تفسير امر النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الاناء من ولوغ الكلب فيه ما يدل على انه امر ورد لنجاسته ويحتمل ان يكون امر ورد لنجاسته وعلى هذا الحمل رحمه الله ودليله عليه بالتخيير في الغسل سبعا وقال في رواية ابن الماجشون عنه يغسل الاناء و يتوضأ بالماء الذي فيه و يغسل ليعود له الماء سبعا تعبدا قيل تعبدا لا استعماله وقيل عقوبة له واذا كان غسله تعبدا لا معنى له غير العبادة اذا تعلق بالاستعمال والا استعمال واذا تعلق غسله تعبدا لا استعماله على القول بانه يغسل لنجاسة وقال في العتبية ان كان يغسل فيه العادة وتركه رحمه الله انه انما اخرج على ما خرج عليه ما في الحوض على اغلب الاحوال وهي رواية العادة لان الناس يتقون فيها الكعاب **قال الوالد ليس** رحمه الله في الكلب العالم وناسيا في اتخاذه لان الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه محمول على النجاسة بغسل الاناء منه سبعا وقوله رحمه الله في امر النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الاناء من ولوغ الكلب فيه وهو امر على الوجوب في جميع الكلاب وهو المشهور من قوله بغسل الاناء في الكلب العالم وناسيا في اتخاذه سبعا تعبدا ويوكل الكعاب ويتوضأ بالعادة اخبر انه يغسل الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه للنجاسة بل الواجب منها ما يقع الاتقاء وتقية العود تعبدا كالامر بالاستنجاء بثلاثة احجار الواجب



رضي الله عنه في رجل اخرج اناء ماء ليتوضأ به فسقط فيه من حائط الى جنبه حجرة فتغير الماء هل يتوضأ به أم لا

فأجاب — لا حكم لتغير الماء من التراب يوضع به جاء ربنا الله تعالى التوفيق **مسئلة وسئل**

رضي الله عنه عن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم في النبيذ من مر بهما وما يعرفان ما هما أحدهما ما يستنبط من البول ان كان زاد نتن العورة او انه كان زاد النجاسة **فأجاب** رضي الله عنه التوفيق من البول ربنا الله

مسئلة سئل رضي الله عنه عن من توضأ بماء نسقط فيه هرة رمادة ولم يعلم بزلة الا بعد ما

ونحن السؤال الجواب رضي الله عنه في رجل كان له خمس فوائت من ايام ارتد عشرة صلاة العصر ثم انه تذكر من ايام فيه ثلاثة

المغرب والعشاء ثم اجنب تلك الليلة فتذكر من ماء ثلاثة البيتر صلاة الصبح وعجز عن ماء الغسل فتيمم

ثم نفى يوم بين بما كان في اليوم الثالث بعد صلاة الصبح وجد الفلك في البير مينا ما تراعى الرجل المذكور في وقتيه

في ذلك يعلمكم الله اجر ما **فأجاب وفقه الله** على ما ذكر لا يجزيه الجواب وقته ان كان لم يتغير اخذ ما به

من ذلك لا يجزيه التغير ما يغير من الاسم الا ما كان في وقته وينضح من ثيابه ما اصابه شيء من ذلك الماء وما بقي من ذلك

التغير الذي عجنه به بلا يوكل وما بأس ان يكم اليعلم ربنا الله التوفيق **مسئلة سئل** رضي الله عنه عن

رجل توضأ ونحن السؤال الجواب رضي الله عنه في الرجل يخرج من بيته الماء وقد استنجا بالحائط فربما يكون

في الصلاة او سائرا فيجد نفسه بها بلة جيدة تنشف عليها فتارة يجدها وتارة لا تخرج ما يعتريه ذلك يكاد يجد

كل صلاة فيجعل له ان يتحمل ان يغير الوضوء من مرة كرة ويجزئ من ذلك في نفسه ويجزئ حكمها

فأجاب رحمه الله على ما ذكر لا يجزيه الجواب ونعمه اذا اعتراه ذلك كثيرا كما ذكرت قبل

يلتفت اليه ويتمادى على حاله كما ان ذلك علة تزال استنجاه بحجته وبين الله بيسر وبالله تعالى التوفيق

مسئلة وسئل رضي الله عنه عن الرجل يستنجي بالحائط فربما يخرج له نفطة فيجرب لها

ونحن السؤال الجواب رضي الله عنه في الرجل يستنجي بالحائط فربما يخرج له نفطة فيجرب لها

فتكاثر من بول فيقوم ويتزل ويصفر ويحمر حتى تنشف وحينئذ يتوضأ ايصلح ما ذكرنا ام لا **فأجاب**

ما ينبغي ان يفعل شيئا من ذلك لان هذا وشبهه انما هو وسواس من الشيطان فاذا لم يلتفت اليه ولم يعبأ به ذهب عنه

ان شاء الله وبالله التوفيق **مسئلة وسئل** رضي الله عنه عن رجل احتلم ولم ير شيئا ولم يتذكر

المنام ونحن السؤال الجواب رضي الله عنه في رجل احتلم ورأى ان ينزل ما تشبه ولم ينزل شيئا ولم يتذكر

للمنام انه نزل عليه غسل ايلزمه ام كيف ان جامع اهله فدفع عليه ما غتسل بما كان يغسل الذي عليه غسل ايلزمه

فأجاب رضي الله عنه اما الذي احتلم ولم ينزل حتى استيقظ فلا غسل عليه لما ذكرنا ولما الذي

جامع ولم ينزل ما غتسل عن النزل فليس عليه الا الوضوء وقد قيل يغير الغسل والقول الاول اصح وبالله التوفيق

مسئلة في النوم سئل ينقض الوضوء واحوال النيام: واما رضي الله عنه في ايام العقائد في جملة ثلاث

عشرة خمس عاينة بطلا حتما في احوال النيام: وذكره احوال النيام على اربعة احوال فصحيح وما ذكروه عن

وقايم فاما الصحيح فعليه الوضوء على كل حال كان النوم اولم يكن واما النعسان فجرى اختلاف فيه على قولين احدهما

ان عليه الوضوء كان النوم اولم يكن كالصحيح: والثاني انه لا وضوء عليه كما ذكر احد حالين الصحيح: واما

الغائص فقولان احدهما وضوء عليه الا ان يكون واما القايم فلا وضوء عليه كما ذكر احد حالين الصحيح: واما

المتكئ فسواء نام اقاعدا كان او قائما او راكعا او ساجدا او ماشيا او على جنبه او على قفاه او على وجهه

والثاني كالنعسان قولان احدهما وضوء عليه والثاني لا وضوء عليه واما الراكع فذكر انه اقوى واما المستند فاختلف فيه

احدهما انه كالمتكئ والثاني انه كالقاعد واما الراكب فجعلوا ذكره كالقاعد والساجد فحكمهما واحد والله تعالى اعلم

مسئلة الغيماء وابار الحجارة وانتكلم على الغيماء **قال الفقيه القاضي ابو الوليد**

سئلت مذكرة عن ابار الحجارة التي تعرفها الضرورة الى تكسيرها بالخشب والعشب لتعرف ما تكسروا به نسوانه له وفي غير

اون الماء وراحته وكم هو من ذلك هل تجوز الغسل والوضوء بالماء ما اجبت بان ذلك جايز بدليل سئلت تسعة

خمس مائة عن الزليل على جهة ما اجبت به من ذلك لمخالفة من خالفه بدليل الزليل على صحة ما قلته في ذلك ان الماء

في الغيماء الشعر لقوله عز وجل وانزلنا من السماء ماء طهورا وقوله عز وجل وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم

به وقوله عز وجل وانزلنا من السماء ماء بقدر فاسكناه في الارض فجعله الله في الارض كلها العيون والابار وما يخرج من

الله الى الارض واسكنها فيها تكسير الغيماء ورجمة لهم وحياة لهم بوجب انه ينتقل الحوض الاكبر والاصغر عن

الكمارة بالماء الى التيمم الا عثور على الغيماء المذكورة لقوله عز وجل فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا الذي الماء

اذا كان يقع عليه اسمه على كل ماء من هذه الغيماء ما فيها ساكنا او متغيرا مثل ان تغير احد اوصافه وسواء الوقوع او الرائحة او

المقدرة او الطعم بوجب ذلك فيه وما اشبه ذلك لان تغيره من هذه الاشياء لا يمنعه من ان يقع عليه اسم الماء بدليل

مقتضاه له على اشر عليه من تغير بوجب انه يكون الزلل تاثير منه من التكسير وسواء كان الماء المتغير

الخشب والعشب الذين ذكرتهما في المسئلة المذكورة الى ذلك انما فرق بين ذلك في الحكم

من الطعم للتغير للماء كان الماء الواقع في الغالب من تحاة او كعلب بتغير كما ان هذه الابار التي في الحجر

الخشب انما يستقى في احتمار ما عنها لخلاف ما تغيرت اوصافه من الماء بما انتاب اليه من النجاسة واما يعفى عنه

او يجزاله نشرية كالجزر والبول والعذرة وما اشبه ذلك يدفع فيه حتى يتغير من ذلك او كالعسل او كالزعفران او ما اشبه

الزعفران او ما اشبه ذلك ينتاب اليه فيتغير من ذلك جميع اوصافه او بعضها لان الماء اذا تغير احد اوصافه بشيء

من هذا فهو في حكم المتغير بالنجاسة لقول الله عز وجل على جواز الغسل والوضوء بالماء ما قلته في ذلك

دون ما توهمه بالماء المتغير بالزعفران والعسل والجزر والبول وما اشبه ذلك انه لا يجزي في الصلاة بالماء

الا ان يكون الماء الذي يتوضأ به او يغتسل به على صفة لا يتغير احد اوصافه بشيء من هذه الاشياء

الا ان يكون التغير يسيرا لا يمنع من اسم الماء بدليل ان الماء لا يتغير احد اوصافه بالطين والطحلب

والاشنان وما اشبه ذلك من الاشياء التي لا تنفك المياه منها في الغالب ولا يمنع من اسم الماء

الا ان يكون التغير كثيرا يمنع من اسم الماء بدليل ان الماء لا يتغير احد اوصافه بالزعفران

والعسل والجزر والبول

المصنف عن ابن عمر وهو انما حكاية واحدة تكررت في الموضعين وفيه ان الراوي له ابن ابي ليلى الموضع الاول
قوله فيه مسئل حرج في سؤال انه تجزيه مالم يفكر او يسيل فقال ما سمعته حرجه حراما كنه قال يتوضأ وانما هو في باب
الجنابة في الرواية فيه وفي رواية علي ابن زياد عن مالك وانما نقم ضرر ايام لزاعا وقوله سواء جامعها في القبل وعلى
في الرواية عن مالك في انما تقضي بينهما وبين الخمس عشرة ليلة واتفرد علي ابن زياد بالرواية عنه انما القضي
ضررا يام لزاعا وبالله تعالى التوفيق **مسئلة** في رد الكتاب الخمس سواء كما مروها حتى في رد الكبير الزيد
عيشة الرباب على قوله مالك انه لا توكل الجراد وتشميها الا بالذكاة **فاجاب** رضي الله عنه في رد الكبير
كما مر على مذهب مالك الزيد غير الدواب والحيوان تبعا للحرم

كتاب الصلاة

مسئلة

خرج رضي الله عنه من مرتبة العزيز سيل عما رتبها الجواب في الله عنه وانما لم مع الرغبة ان يفعلها ان يقف
على هذا السؤال وتتكشف بفروع فيه ما وجب الكشف عنه وقوله انما يقال الله ما تقول في الرجل الجاني التارك
الصلاة العمر وهو عامدا حتى خرج وقتها مثل يجب قضاؤها على تارك عمدا بغير عذر ابرضا واجمالوا استحسانا وان كان يجب
على قوله برضا وقوله مثل يكون له يا له مرة والواو جامرتان مبتدأ وان كان يا مرتان كما ذكر بعض النسخ فيهما فيمن هبته
مسئلة قبل على وجوبه وان كان له يوجبون لنا ايضا يا جرك الله تعالى ولغيرنا من يا مرتين في عذرة المسئلة ان النبي
صلى الله عليه وسلم قضا الصلاة يوم الوادي بعذرها كما ثبت ان الشمس وبوم تشغله المشركون عن صلاة الظهر والعصر
فقال في الجميع فضا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان يجب عليه شيء ما يسر لنا الجميع نوعا نوعا وفعلا فعلا وهما
يجب به انه قرر ورفع وأجبنا الوجوب من هذا فعل على حقيقته متلقا منطوقا والله يا جرك ويحسن جزاك

فاجاب ابرز الله على قلبك جواب نصه من قوله الى آخره نصحتني ارشدنا والله وايا لم سؤالك متداولون
عليه ومن قام عن الصلاة او نومكما انا نسيها الحما وتضمخ العذر او لغير عذر حتى خرج وقتها بعذر وخروج
وقتها بوطا واجبا وايا يسعه تاخيرها عن وقتها ذكره ايا ما ان كان لنومكما متضمخ النومكما متضمخا وبالله ومن عذر عليه
عليها هو عاص لله عز وجل في تاخيرها عن وقتها وفي تاخيرها بعذر وقتها ايا ما ومثل كلمة ما له اختلاف فيه بين اكثر من
علماء المسلمين واختلف المتكلمون منهم في الاصول ما يجب قوله ما يا له مرة والواو يا مرتان وكما تاتي في اخلاقهم سواء الم
قرأ بعضهم ان في الشرع ادلة كثيرة على قوله من قال ان قوله واجب يا له مرة والواو فقال انا لا نعلم ادلة الوازة قد اجمع على قوله
موكلوه له ولو لم تزد الا استغفي عما به ومن قال ان قوله لا يجب يا له مرة والواو جعل الادلة الوازة في الشرع على وجوب
قوله استغنينا بما شرعه الله من زيادة الا مرة والواو عليهما بما فتح الوجوب بكل واحد منهما فيما وقع الا مر به وسواء مر مرة
العالم الكبير من البغداد بزوسر التعجيم يعذر في ومن الزاير على حقه ان من امر ان يفعل فعلا في وقت بعينه وفعله فعله في
الوقت وفي غير ما امر فعله في الوقت عاص يامره بفعله لانه ما امر بغير الوقت عذر من يعلم الوقت فعله في غير الوقت
وسواء عذر به ربه الا ترا الله استثنى بعلم الله عز وجل ليعذروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام على
انه ما يتجلى بليل وايضا بلو كان الا مر بفعل العبادة في الوقت يتناول قضاءها بغير الوقت كما تناول فعلها في الوقت
لا كتفا الله عز وجل في ايجاب صوم شهر رمضان بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه عز قوله فمن كان منكم مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر كما اكتفا بقوله ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ولو ان قرانا سيرت به الجبال او قطعت به الارض او كلم به الموتى بل
ثم ذكر الجواب بما دل عليه من الكلام وتقل عن ابي في القرآن كثيرا اذ من البلاغة في الكلام الايجاز وحذف ما يستغني الكلام عنه

عنه لذكر الله عليه بما دل ثبت عذرا بالادلة على وجوب قضاء الصلوات الدعائية بغير الوقت كثيرة منها طلبه
النبي صلى الله عليه وسلم العلم الصحيح بما حدا به بغير ان صلاة الشمس انما تم عمدا في الوادي وصلاة العصر بغروب
الشمس يوم الخندق وقوله صلى الله عليه وسلم انما عذر احدكم عن الصلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
كان يصليها في وقتها الحرب وقوله صلى الله عليه وسلم او نسيها فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك
عذرا لا ان النسيان في اللغة سواء الترك ويحمل على عمومه في العمد والخطأ سواء وسوء الجرا عذر في العمد
لانه حقيقة في العمد فجاز في النسيان ولا يحمل على عمومه في النسيان سواء لانه نسيت لا ينسبنا وتذكرون عن ابن
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك عذرا لا
لها وقوله من عذر عمدا لا نسيانا او سهوا ليس في قوله لا كفارة لها الا ذلك انه الكفارة لا تكون الا بها
والعمد من عذر بها لانه عذر رجلا جاوز بلاحة فيه عذرا لكم ما اكرمها واجب عليها فلم اشبه الدين
لا واو سلمنا قبل الا ترا ان المسئلة او نحو وابين من ان نحملها على من يرى انه ناحكم من يتم بحيث على ان يتلمح بالعمد
والتعبير عن الاشياخ وكثرة البحث والسؤال عن كل معنا مشكل وعلمنا الله لا يشاء انه فرق على ما شاء فرق
منهم من قوله وذلك ان هذا الرجل انما ذكر انه نسي صبح رابعة وهو يريد ان كان عذر وضوء الصبح او الكل
او العصر او المغرب او العشاء الاخرة. سولها اعلم الصلاة كلها بوضوء العشا الاخرة وان يصبح برابعة كان قرنها مثل
صلاة من الصلوات الخمس مرتين بوضوئين الوضوء الذي توضا لها والوضوء الذي توضا للصبحة فما شا صلاة الا عشا الاخرة بانه
صلاها مرتين بالوضوء الذي توضا لها ثانية فيوجبان يعيد صلاة العتمة فجابة ان يكون نسي صبح رابعة من الوضوء الذي
توضاه لها ولم تجب عليه ان يعيد شيئا من سائر الصلوات مرة ثالثة لحمل اليمين عنه انه قرنها صلاة واحدة انما قرنها مثل ما
بالوضوء الذي توضا لها وبالوضوء الذي توضا للصبحة فان كان الصبح من الوضوء الذي توضا للصبحة فقد صلاها
وبوضوء صحيح لا نقصان فيه مثل الصلاة فيه والوضوء لا يصح منه اجر من يشرب الرسول واجب على من قال قولا بيان له وبحمد ان يرجع ان
الخوف ان احوان يتبع ما قال ربه مثله ان تزيم يعني فان تعرفني ان كان يبين لي صحة جوابه في مسئلة المسئلة ام ما قاله يعز
علي وبعلمكم عندي ان تخفيا عنا الصغار على فضلكم ورحم الله الذي يعلمنا ما نه كان يقول له ارزقنا الخشية فما ذا الاستحمات بلا ارشدان
اما ما اعلم الله فيما شكيتم هو تين **مسئلة** مزاد رجل الركوع مع الامام بسجدة او خمل عن ركوعه راسه حتى رفع
الامام راسه ويحرر فانه يتبعه في الاولى والثانية ما لم يعرف عليه الحرام التي تليها ويا تي عذرا في هذا المنتظم في
في الركوع بل عن الركوع او رفع الراس منه وبالله التوفيق **مسئلة** من يصلي عن الركوع مع الامام فلما رفع الامام راسه
يسمع عن الركوع معه حتى رفع الامام ورفع بالركوع والسجود في الصلوة الذي يتبعه فيه ما لم يرفع راسه من السجدة التي
من قبله الركعة او ما لم يعرف عليه الامام الركعة التي تليها وا وجه عذرا **مسئلة**
اصل محصور في علم الجمعة. وسيل رضي الله عنه في حصن من حصون المسلمين له مسجد قرية منه اخلة وخارجه مسجد
حدرت عن عوم الدور في اخر الحصن له قامة الجمعة في عذر عن القديم واحكام الاجرة للامام اما ما لم يجروا من فيهما لهم يغير اجرة
فاجاب ابرز الله لا يلزم اهل المسجد الخارج الحدرت ان يقبل المسجد القديم الى الصلاة الجمعة خاصة ولا يلزم مسجد
القرى الاجرة الامام ولا اما اقتنا اليه وانما تجب الاجرة للامام على من التزمها ورضي بها اما لم يزيدوا ان يستاجروا من يقيم بهم
الجمعة ولا وجزوا من فيهما بهم وزاد الجزء لم يجب لعدم بزاد البلد الجزء تجب عليهم الى تشترط فيه والمسجد حيث تشترط فيه الجمعة
او يمكن لا يلزم فيه اتيان الجمعة وكان خفا على الامام ان يجبر عن ذلك وبالله التوفيق **مسئلة**

وسئل رضي الله عنه عن عرفناكه بعين قال بتكفير تارك الصلاة وعمال الأربعة لا معتقدهم فوائدهم وتيرا من
هذا بيتهم ورأيهم **فأجاب** إذ رد الله الجواب عصمنا الله وإياك من الخطأ والزلل وهو بالحق أنزل فيه من القول
والعمل نصحت لسؤاله ووفيت على مضمنه وأحكمت بحوله ومعونته وما حكيت فيه عن مذهب الرجل من القول الذي
يليه واجب له وإياه على الرجوع عنه ومراده بقوله الصلاة هي الإيمان ومن ترك الصلاة فقد ترك الإيمان وقوله الإيمان
مخلوق البيان موقوف من لم يكفر تارك الصلاة حكى اتفاق علماء المسلمين عليه كما قالت عائشة رضي الله عنها
لأبي سلمة ابن عبد الرحمن من أين علمت أن زوجي ما مات يا أبا سلمة مثل العروج يصرح الزنديق تصريحا وقيل
من فكت عن سبيل الصوم ملين يعمل اليوم والليل البيت وعن ولم يخرج عليه لأن ما قال لم يقل به أحد من علماء السنة
وأحب منه إليه أحق من أهل العلة لأن الله يعلم عند أهل السنة سوء التصرف لما طبع القلب بالله وحقره لله شريك له ولا يكفيه وكتبه
ورسله وما جاءوا به من عنده وباليوم الآخر على الاختلاف منهم سلم من شركه فيه لعلم بقوله أم أعلم بقوله إن لا يجتمع منهم في التكفير أن
قوله ليس بشرك كما قال الله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين فيما نقول لنا ولو كنا صادقين منه
هو كفر بالله من جاء بالشهادة وبرئ من جواب الفراء الذي يصرح بقوله وقال لا يؤمن بقوله إني لا يصرح له مؤمن إجمال
القلب لا أحتمله بين أحق من أهل السنة بحقه وما روي أن الصلاة من الإيمان على ما قاله أهل العلم وقول الله عز وجل وما كان
الله ليضيع إيمانكم أي صلاتكم إلى بيت المقدس صحيح لأن الصلاة لا تتم إلا بالإيمان أنه شرط صحتها النية والعقاد
الوسيلة إلى الله تعالى بها والعزيمة وقوله لا يتم مع حدث الإيمان فلما كانت الصلاة لا تتم إلا مع طهارة لا يمان لما قيل فيها
إيمان ومن أجل الإيمان لو انها لو خرجت عن الإيمان لم تكن صلاة وكما سميت باسم الأصل الذي لها الحكم والتسمية به
وسواء الإيمان وتركه فلا تتم إلا بنية من أجوز النصوص لما قال وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين على الوجه يتمم بعضه
قول النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان بضع وسبعون خصلة أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى
عن الطريق وبالله التوفيق الصلاة عامرا وسلوه من بالله تعالى ومعتقدا أنه أوجبها عليه وليس بكافر لوجود الإيمان منه وإن
الكفر وسوء المحل بالله تعالى والإيمان بوجوده الإيمان به ينفي الكفر عنه فما لا يختلف على ما قال وليس منا من أهل السنة
من أهل السنة أن تارك الصلاة عامرا كافر بترك الصلاة يكون تاركا بتصيير كافرا مخلوقا بالبيان كما قال عز الإنسان
لأن الإنسان لا يترك إيمانه بشركه إلا بعد أن لا يحقره وسوء الكفر بالله تعالى والجحود له وأما أن تركه تضيعه عنه أو بمان
له أو شغل بال بسواه ساعة من يوم أو ساعات فليس بكافر له أنه إذا رجع إلى نفسه فتذكر الله تعالى عليه ورد
الكفر ولم يكلف عباده استحقاق الكفر إلا بعد أن يكون حال الإيمان ولو كلفهم ذلك لكان تكليفهم إياه إلحاقه بهم
تخليق في النار إن ليس له بمؤمن ولا خلق لخلقه فيؤمن واستكاعتهم من قوله تعالى ويؤمن الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط
وإنما صعقا ما سبوا إليه أن ترك الصلاة عامرا وتركها علة أنه مع الإيمان ولم يجزوه عليه بالله وكفر به فحكم
الكافر بقتل ولم يرث منه وورثته من المسلمين عن كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة المسلمين ما يستقبل قبلتنا ونأكل
المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله ومن إياه كفر وعليه الجزية يريد أنه يحكم له بحكم الكفر ما ترك الصلاة
عمدا كفر عن الحنيفة وإنما سموه عمدا يعني به يتبين له من مذهبه قول الحسن البصري ومن تبعه منهم وهو أن تعمد
شيئا فتحملوا عليه في سائر الشرائع وسواء أنه يعذب بالكفر ثم يدخل الصلاة وقتها حتى صلوات كثيرة
أو فاتها ولم يعلم أنه يجب بلسانه بالنوع جزما أنه يحكم له بحكم الإيمان بخلاف الصوم والزكاة والحج جزما لأنه كما يحكم
له بفعل الصلاة دون سائر الشرائع بحكم الإيمان والإسلام فيحكم له أنه أتى كلها دون سائر الشرائع بحكم الكفر

والدليل على أن ترك الصلاة عامرا كفر بترك الصلاة إلا بترك الصلاة عامرا أن يقول
له يحكم الكفر بترك الصلاة وإن يقل أنا لا أصلي من أجل أني لا أتمكن من الصلاة لأنه قال فتركه أيام
يقتل لأنه قال لا يصلي وإن زعم أنه غير جاحد لها يقتل عندهم على الكفر بما ادعى أنه ذكر زاد وراء بترك
رقبته من المسلمين أنه لا يحكم عندهم بما يزعم أنه من الإيمان الذي يقتل بها ثبت من كفره وما يحكم
من إيمانه وليس يقتل عندهم بدعواه على ترك من الذنوب كما قال يقتل به بدعواه ردا على المعتزلة لأنه لو قتل عندهم
عين ترك من الذنوب لورث منه وورثته من المسلمين وبرواية له عن علي أبي طالب وعمر الله ابن عباس وجابر ابن عبد الله
واجب الرد من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ومن أهل العلم من يرى أنه يضرب ضربا مبرحا ويحبس حتى يصلي وما يبلغ به
القتل لأنه أقر بوجوبها والرد بقوله ونعتقد رقوم من بدعته ونتبعه أحسن الله قاويل في ذلك لقوله عز وجل فبشر عبادي
الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب وسوء ما ذهب إليه رحمه الله
والشافعي وأكثر أهل العلم أن ترك الصلاة عمدا ليس بكفر على التحريم لا يثبت عليه وأن الحكم في تارك عمدا وهو مصر
بعرضها أن يقتل إذا أبى من تعلمها على ترك من الذنوب ويرثه ورثته من المسلمين وإنما قلت أن هذا القول أحسن لأنه قال وأول ما
أنها أثبات وجوب القتل عليه فيقول أبي بكر العربي رضي الله عنه في جماعة الصحابة من غير نكير عليه وإنما لا قاتلن
من فرق بين الصلاة والزكاة فقاتلهم ولم يسبهم لأنهم قالوا ما كفرنا بقولنا ولكنا نتأول فسكت على أنهم قالوا وقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى يقتل المسلمين يدل له على أنه لم يقتل ولم يصل مع الحكم له بالإيمان مع اقراره به لأنه من أجل القلوب نبه بهم
من جهته فيحكم به لمن أكفره والله أعلم بما يعقده وذهب ابن حبيب إلى أن تارك الصلاة عامرا [illegible] فيما عنها وما
بما عنها على ما ظهر من النبي صلى الله عليه وسلم من ترك الصلاة بكفر وقال الإمام له في إحدى الصلاة حكما واحدة
بالإسلام وأنت سيئا ويقتل بقول أبي بكر العربي رضي الله عنه والله أعلم قاتل من فرق بين الصلاة والزكاة وقوله شاء بعيد
من التحريف على أن مذهب أهل المدينة لما ذهب عنه المسؤول عن قوله على ما ذهب المعتزلة الذين يزعمون أن الله
سوى من جميع ما أمر به من الطاعات وترك المحظورات وأنه قد قال ما لم يفعل من فعلها الله ويجعل في الشرع اسم الجميع أو حيات
وهذا مذهب [illegible] في بين الصلاة وبين سائر الواجبات كما يعارضوا القائل بقوله لم يفرضه الله بعينه لأنه لم يبين بعينه لأنه مأمور
به فإذا لم يعلم أن له بعض الذنوب فلا يحكم على أحد بكفر إلا من قال له أو به ذلك من عنده نص
عليها والثالث تختلف فيه وأما الذي قد أجمع أن ترك عمدا يزعم أنه بالكفر بالله تعالى وأنه يجوز أن يقول فولا ويفعل
فعلا فقد أجمع الكفر والتكذيب وانعقد الإجماع أنه لا يقع إلا من كفر وإن لم يتكلم به في نفسه كفر عن جنايته والله
نحو استحلال الخمر وقتل النفس بغير الحق وأخذ الأموال وغير ذلك من الزنا والفعل وغيرها وعباده الله وتأول له استحقاق به ما يسمى
بعرف من قول الله تعالى وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون وقال تعالى إن الشرك لظلم عظيم
حسن لحسن حاله أن قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك الصلاة أو متعمدا فقد كفر أي كفر لكن نحو قوله كفر بالله تبرأ وأكثر
الإسلام على الكفر وقوله [illegible] من جنس الكفر وعبر الفهم يأتي تارك الصلاة من كفره من الأدلة لتبرهنا على ما
ذكرناه ويتضح إذا ما دل عليه لفاعله إلا كفر ظاهر محتملة للتأويل نحو قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الصلاة فقد
كفر وقوله صلى الله عليه وسلم بين العبد وبين الشرك والكفر ترك الصلاة وقوله صلى الله عليه وسلم العهد الذي بيننا
وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر وقوله صلى الله عليه وسلم من حافظ على الصلاة كانت له نورا وبرهانا ونجاة
يوم القيامة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة يوم القيامة وكان يوم القيامة مع قارون وفرعون
وهامان وأبي بن خلف وقوله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة وقوله صلى الله عليه وسلم
من ترك صلاة العصر حبط عمله وما أشبهه لأن له دلالة تمنع من حمل الكفر على أحد الوجوه التي ذكرناها وقوله صلى الله عليه وسلم
الصلاة الكفر فيحتمل أن يريد بالكفر الذي يستحق به الخلود في النار والثالث أن يختلف فيه فيقال إن من ترك
مع اعتقاد وجوبه المتسلم معرفة الله عز وجل والتحرز به وإن كان يزعم أنه يعرف الله تعالى ويتحرز به فهذا الذي يحكم بالكفر

له من كره اعلى البرع قال فوله وعليه يدل مرتب عليه الواقع في العتبية هذه الآية اشترى على ان كل شيء من هذه الآية قوله تعالى
يوم ليبيض وجوه وتسود وجوه واما الذين اسودت وجوههم الآية واما الفتح على الخبر كفروا بعد ايمانهم فذوقوا العذاب بما
يضمر خلاف ما يضمره الا بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم لنا على ان لله ان يكفر لنا عن ذنوبنا ما شاء من غير
ذنوبنا كفروه على مرتب انه معتقد لما يأتي عليه ويريد به الى يجوز له ان يكفر ذنوبا يقع له به ليعلم الضرورة به لما يكفر لنا منه من الاعمال
الزالة على اعتقاده كما يعلم بها حكم من الاعراض والاعتقاد وقصر الفاء ان ابو زيد من الكتاب الحجارة والوجوه والشجاعة
والجبن والفوز والبر فصل وجه الفوز فيما اثبات عنه من تكبير الصلاة عمر امستحب وهل الواجب ان يعلن بها الرجل عن الوضوء
فيما الاعلم له به والتكلم فيما الا ابن عزه منه وان صح عليه بما ذكرت من تعليل الا بعة المعتبر بهم والعلم وتبريه من هذا بهم
بالواجب ان يستناب من له بارتها على قوله ولم يثب عنه وعلى به كما فعل عمر رضي الله عنه بصبيغ العلم بما عنه له
لسواله عن المشكلات وبالله التوفيق **مسألة** مر ايعن الصلاة تفوتني بكتاب التجارة باعثا عن اعلم تمام ما
مسألة بيان قول القابسي في التلقين **وسئل** رضي الله عنه عن وجه قول القابسي في عبر الوضوء
في التلقين واما ازالة النجاسة فاختلف على من شرك النجاسة او ليس من شرك النجاسة واما فيما ان ليس من شرك النجاسة بمزلة
الذكر والعورة **فقال** وفقه الله تأويله وتسديده اما قوله واما فيما ان ليس من شرك النجاسة فلا اعلم انه ليس كذلك من
ليس كل النجاسة بانه كملاج بنيه تكرارا له جعل ازالة النجاسة من فروض الصلاة مع ان له ليس من شرك النجاسة محمدا وانما اختلف على
هل النجاسة عامدا مثل يابس او يابس فعلى القول انه يابس لا ازالة يفرض على جاهل وعلى القول انه يابس لا يفرض على الجاهل والقول
بانه له من فرضه وان قيل انه يفرض فيما معنا انه يابس يترك عامدا انه لا يعذر من فرائض الصلاة الا ما تسقط بالعذر كترك القيام
عليه الى تمام الخمس الصلوات المكتوبة على العباد فصل الصلاة واجب فيما فريضة وليس له بعضو في فرائضها من اجل انه لا تبطل
وما اشبه ذلك كثير **قال ابو الوليد** رضي الله عنه واما قوله وانه قيل انه من شرك النجاسة جهله ما يذكر والقول
بليس بصحيح لان ابن حبيب يراعاه لم شرك النجاسة بعضو **مسألة** في اقامة الجمعة في المسجد يوم **وسئل** عن له رضي الله عنه فقال اما اقامة الجمعة في الجامع المهدوم فلا يصح ان كان
تقام فيه الجمعة وقيل انه تقام في مسجد سواه الا ان ينقل اليه الجمعة على انها يترك واختلف
سواه فان كان ربما من سقفه قبل خروج وقت الجمعة ما يقع عليه اسم مسجد وقيل انه تقام فيه
لموضع المسجد يحكم للمسجد والى هذا اشار ابن حبيب البر وبما حكيت عنه وقيل انه لا تقام الجمعة فيه ومن الجمعان من
تركها وجوبا المسجد الذي نزل عليه المراد بات عن له والجماعة واما الاعظم لسقف المسجد ما يسقط
بليس بمسجد وان كانت له حرمة المسجد قال الله عز وجل في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بنا مسجدا ولو فرر صحص فكأنما بنا الله له بيتا متفق صحته وبالله التوفيق
مسألة بيان المسجد بكبين النجاسة **وسئل** رضي الله عنه عن ما قول انه ليس من شرك
وبطل فيه سواء الصحيح الذي لا يصح خلافه وجيش بزله رواية اولم تجز فيها جاز له رحمه الله
مرآة مه جرار مرحاض اذا كان موضعه كما هو الآن جار المرحاض ان يبسط توبا كثيفا على البراني المسجد ويصلي فيه الناس
الحائك المجمر بالكبين الكثيف لم يكن لهما في ذلك من النجاسة حكم وعلى ما لا اشكال فيه والحمد لله
مسألة سئل عما من مرائة لسقفه جوابا رضي الله عنه في جزيرة له في موكلا ان المسجد ان سقف

على هذا القول الحكم في خروجه في اثنائها من صلاته بصلاة الامام معتبرة بما يكون في الغيبة من اله والمرتبة باكثر من صلاته بعذر انه يخرج من حكمه حتى يرجع بقول ابن قاسم فيسر للامام صلاته متمما قبل ان يرجع او يسر عليه سهو وان تكلم سهوا ويسجد بعد التسليم ولم تحمل له الامام عنه خلافا لابن حبيب الذي يرى ان ذلك يحمل عليه البناء وان كان الامام قد اتم صلاته بناء موضعه ثم تبين له انه لم يتمها كذلك له الامام في الصلاة لجزته صلاته فان لم يسمها الامام لم يلزمه سجود سهوه شيء ومن هذا الذي لا يخرج من حكمه بقول ابن قاسم الامام صلاته متمما فسرت عليه سهو صلاته وان لم تم صلاته في موضعه ثم تبين انه لم يتمها كذلك له الامام لم تجزه صلاته وان يسمها الامام لزمه سجود وان تكلم ساهيا خلاف ما له ابن حبيب المذكور وان قول الامام بعد سلامه يسيرا وقبل ان يرجع سر بعد سلام الامام كان عليه ان يقوما بما يلزمهما من الجهر بما

فصل يجهر المستخلف له ما فاته قبل ان يصل ما فاته له من صلاته بعد غسل الدم وينضح ما بقي وان يكون في حكمه حتى يرجع الى ما فرغ صلاته مع الامام ثم يقوم فيصلي ما فاته وي

المسافر بغير نية المقيم لانه لم يتم ثالثة بفعل الصلاة وان تشبث بفعل الصلاة وان تشبث بما لزمه من قصر او اتمام واما ان اخرج بنية يتخير فيها او يرجح في ذلك على القول بانه يلزمه ما اخرج عليه من قصر او اتمام فلان اخرجها انه يعيد بعد السلام وتجزيه صلاته في الناسي لانه يعيد ناسيا ايضا بكثرة السهو وعلى القول انه لا يلزمه ما اخرج عليه من قصر او اتمام فلان اخرجها انه يعيد بعد السلام وتجزيه صلاته في الناسي لانه يعيد ناسيا ايضا بكثرة السهو وعلى القول انه يلزمه ما اخرج عليه من قصر او اتمام ثم ذكر المصنف ان القول بانه يعيد ناسيا ايضا بكثرة السهو وعلى القول انه لا يلزمه ما اخرج عليه من قصر او اتمام فلان اخرجها انه يعيد في الوقت وقوله ان اختلف فيمن صلاة خامسة ناسيا في الوقت وعلى القول انه لا يعتد بها وعلى القول انه يعتد بها يعيد الزيه اتم ناسيا في الوقت وعلى القول انه لا يعتد بها يعيد الزيه اتم ناسيا ابدا لكثرة السهو **بطل** وانما يعيد في الوقت من لم يسلم بعد بالاعادة الا في ثنائية معينة كرنا اذا صلاها صفوفا واما اذا صلاها جماعة فلا يعيد عند من لم يسلم بعد من فضل الجماعة على الفذ من فضل النفل خلافا لما نسب اليه ابن حبيب في ذلك **بطل** واذا صلاها المسافر بمسافرين وائتم بمقيم في الصلاة كان حكمه حكم من نسي من صلاته ما لزمه بتمام حكمه في اتمامه معه على التفصيل الذي ذكرناه من اتمامه فيما لزمه قصرا الا ان يتم مع امام يصلي ثلاثا او يقوم من اول صلاته او بعده خوفا فيتما وجوبا ساهيا على الاختلاف الذي ذكرناه في ذلك ايضا واختلف فيما يصنع المقيم خلفه اذا قام الى الرابعة بعد ركعتين على ثلاثة اقوال احدها انه يسلم ولا تفسد وينصرف وقيل انه يصح ان يقوم من مجلسه بهم والثاني انه يتمادى حتى يتم الصلاة فيسلمون بسلامه والثالث انه يتمادى حتى يتم الصلاة ويسلموا قصرا ويعودوا **بطل** وان سلموا وانصرفوا تمت صلاتهم في الوجوه الثلاثة كلما من احرام امامهم بنية الاتمام جاهلا او متعمدا او قضاء او اداء ناسيا للسفر واحرامه بنية القصر واتمامه متعمدا واحرامه بنية القصر واتمامه ناسيا واتصل سلامه بسلامه في الوجه الذي يكون الامام فيه ان لا قامة **بطل** واما ان قصروا وسلموا بسلامه على فعل ظهرا ثم ذكر المصنف ان في المسألة ثلاثة اقوال احدها انه يعيد في الوقت وبعده والثاني انه لا يعيد في الوقت ولا بعده والثالث انه يعيد في الوقت ولا يعيد في الموضع الذي يعيد فيه الامام فيه الا في الوقت وعلى القولين الاولين يعيدون ابدا في الموضع الذي يعيد فيه الامام فيه ابدا وعلى القول الثالث يعيدون في الوقت **قال ابو الوليد** رضي الله عنه وبيان ذلك ان الامام ان كان احرم بنية الاتمام ناسيا للسفر او متعمدا لترك السنة في القصر او جاهلا او متعمدا اتمام واما في الوقت عمن لم يعلم وان كان احرم بنية القصر ثم اتم ناسيا في الوقت وبعده عمن لم يعلم وان كان احرم بنية القصر ثم اتم عامدا او جاهلا فعلى القول ان الامام يعيد في الوقت وبعده عمن لم يعلم وعلى القول ان الامام يعيد في الوقت عمن لم يعلم وما يعيدون عمن لم يعلم وان كان احرم بنية القصر ثم اتم ناسيا فعلى القول ان الامام يعيد في الوقت وبعده عمن لم يعلم ثم صلاتهم مجزية على القولين وعلى القول ان الامام يعيد في الوقت يعيدون في الوقت وبعده عمن لم يعلم وعلى القول ان الامام لا يعيد في الوقت ولا بعده عمن لم يعلم وما يعيدون عمن لم يعلم ابن القاسم لانهم لم يتبعوه على نيته وعلى القول بان الامام يعيد في الوقت يعيدون ابن القاسم وما يعيدون عمن لم يعلم ابن القاسم لانهم لم يتبعوه على نيته وعلى القول بان الامام لا يعيد في الوقت ولا بعده عمن لم يعلم ابن القاسم وما يعيدون عمن لم يعلم ابن القاسم لانهم لم يتبعوه على نيته **فصل** واما ان تبعوه على نيته الاتمام عليهم في الوقت وبعده لانهم تركوا ما يلزمهم من اتباع امامهم على الاتمام ذلك بانهم يعيدون في الوقت وبعده ان كانوا انما تبعوه بنية الاعادة وان كانوا انما تبعوه بنية الاتمام في السفر او تاولوا اتباع امامهم وقد كان الامام احرم بنية الاتمام في السفر ناسيا للسفرة او عامدا او جاهلا او متاولا اعادوا ايضا في الوقت وبعده وقيل انهم لا يعيدون الا في الوقت وذلك على الاختلاف في المسافر يحرم بنية القصر ثم يتم متعمدا ولم يجب على الامام ان يعيد الا في الوقت وذلك ان كان الامام انما احرم بنية ركعتين ثم عاد اتمام ان كان

بمنزلتهم واتمامهم في الوقت على ما تقرر من الاختلاف وان كان الامام انما احرم بنية ركعتين ثم عاد اتمام ساهيا فيعيدون في الوقت وبعده على القول بانه يعيد في الوقت وبعده وعلى القول بانه يتمجر للسهو وتجزيه صلاته لم يجب عليهم الا في الوقت وبعده على القول بانه يعيد في الوقت على القول بانه لا يتمجر للسهو ولا يعيد الا في الوقت وانما اتم لانه ظن ان عليه اتمام صلاته في الوقت ولا يعيدون في الوقت ولا بعده على القول بانه لا يتمجر للسهو ولا يعيد الا في الوقت على القول بانه يتمجر للسهو ويعيد في الوقت وبعده على ثلاثة اقوال احدها ان الصلاة تامة ولا اعادة عليهم والثاني يعيدون في الوقت وبعده لانهم صلوا خلف من لا يقتدى به والثالث ان الامام ان كان ممن يجتزئ بخمسين ان كانوا ينفردون بسهوه لم يعيدوا لكونهم في الامام بمنزلته فيما يلزمه من اعادة ولا يعيدون في الوقت وبعده وان كانوا لا يجتزئون بسهوه لم يعيدوا لكونه ان كان الامام اتم لانه احرم بنية الاتمام اعادوا ولا يعيدون في الوقت وبعده وقيل يعيدون في الوقت وبعده لانهم لم يتبعوه على نيته وعلى القول بان الامام انما اتم لانه ظن ان عليه اتمام صلاته لم يعيدوا في الوقت ولا بعده وعلى القول بان الامام انما اتم لانه احرم بنية ركعتين ثم عاد اتمام ساهيا ذكر ان عليه سجدتي السهو لم يعيدوا في الوقت ولا بعده وعلى القول بان الامام انما اتم لانه احرم بنية ركعتين ثم عاد اتمام ساهيا ولم يذكر ان عليه سجدتي السهو اعادوا في الوقت وبعده **بطل** واما ان صلاها المسافر بمقيمين واتم صلاته فالقول فيما يلزمه هو على ما تقرر انفا اما ان صلاها بمسافرين فانهم واما انهم يبتدئون الحكم بهم فيما يتبعونه او يقصرون او يتبعونه باختلاف احوال الامام وعلى اربعة اوجه اما ان كان احرم بنية القصر من حالين احدهما ان يكون اتمامه ساهيا والثاني ان يكون اتمامه متعمدا واما ان كان احرم بنية الاتمام من حالين احدهما ان يكون ذاهبا للسفرة او جاهلا او متعمدا او متاولا والثاني ان يكون ممن لا اقامة له فيرجع من فعله الى اربعة احكام احدها ان يكون فعل ما يلزمه عليه والثاني ان يكون فعل ما لا يلزمه عليه صلاته في الوقت وبعده والثالث ان يكون فعل ما يلزمه عليه صلاته في الوقت دون بعده والرابع ان يكون فعل ما لا يلزمه عليه صلاته في الوقت دون بعده فاما ان يكون فعل ما يلزمه عليه صلاته في الوقت وبعده فهو ان يكون ساهيا في الوقت وبعده على القول بانه يعيد في الوقت وبعده وعلى القول بانه يتمجر للسهو وتجزيه صلاته ان يكون ساهيا في الوقت على القول بانه يعيد في الوقت ولا يعيد الا في الوقت فلا يخرج من صلاته على ثلاثة اقوال احدها ان صلاته تامة ولا اعادة عليه والثاني يعيد في الوقت وبعده لانه صلى على الاحتمال وهو ان يكون ممن لا يجتزئ بسهوه فسافر بمن يجتزئ بسهوه ان كانوا ينفردون بسهوه لم يعيدوا لكونه في الامام بمنزلته فيما يلزمه من اعادة ولا يعيدون في الوقت وبعده ان كانوا لا يجتزئون بسهوه لم يعيدوا لكونه ان كان الامام اتم لانه احرم بنية الاتمام اعادوا ولا يعيدون في الوقت وبعده وان كان الامام انما اتم لانه ظن ان عليه اتمام صلاته لم يعيدوا في الوقت ولا بعده وعلى القول بان الامام انما اتم لانه احرم بنية ركعتين ثم عاد اتمام ساهيا ذكر ان عليه سجدتي السهو اعادوا في الوقت وبعده وعلى القول بانه يعيد في الوقت وبعده وعلى القول بانه يتمجر للسهو وتجزيه صلاته لم يعيدوا في الوقت ولا بعده وعلى القول بانه لا يتمجر للسهو ولا يعيد الا في الوقت لم يعيدوا في الوقت ولا بعده وان كان الامام انما اتم لانه ظن ان عليه اتمام صلاته لم يعيدوا في الوقت ولا بعده وعلى القول بان الامام انما اتم لانه احرم بنية ركعتين ثم عاد اتمام ساهيا ذكر ان عليه سجدتي السهو لم يعيدوا في الوقت ولا ب

مسألة من لزمه صلاة يتطوع بالصلاة ويسعى بفعل الصلاة في وقتها ويعزم قضاءها فقط وأداء الصلاة وقوته في الوقت جميعا والوقت الواجب على الرجل يجوز أن يطلق عليه جميع أداء يجيء وقضاء معها قبل خروجه وبعد خروجه الا ان الاول أسبق بسبب الصلاة أداء ويعزم قضاءها فقط لعادة كونه سببا حتى يأثم بالتأخير وأداء الواجب بالامر الموجب بالامر الموجب بالامر المو

ولكن ما الوتر ثلاث **فاجاب** رضي الله عنه ولو قلت ان الوتر الاثة كلما وتر بقوله فيما اقتما الوتر ليست كالمغرب في الاتيان كلما وترا ايضا لكونها اعلا من الثلاث وذلك خلاف الاجماع فلا يصح ما قيل ويحمل على انه اراد اماما يخالف في ذلك والله تعالى التوفيق **مسئلة** من اراد ركوع مع الامام فسمع الامام وهو راكع **وسئل** رضي الله عنه عن من اراد الركوع مع الامام فسمع الامام او عجل حتى يدرك الامام فهل يجزيه ذلك ام لا **فاجاب** رضي الله عنه ان كان ذلك في الاقل والثانية مما لم يقعد عليه الامام ركعة اذ ليس ما يفعله وما لم يدخل حتى يدرك الامام راكعا في عقد الركعة او رفع الرأس منه والله التوفيق يدرك الركعة اذا لم يقعد عليه الامام في الركعة التي قبلها وان كان قد قعد عليه الامام في الركعة الثانية مما لم يدرك الامام راكعا او رافعا رأسه من الركوع والسجود في الموضع الذي يقعد فيه مما لم يدرك الركعة والله تعالى التوفيق

مسئلة امامة العبد وهو كيف ان منعه اصل الشريعة صحة الامامة وكتب اليه رضي الله عنه من مدينة مدرسة حرسها الله بهذا السؤال ونصه قوله الى آخره وجواب ذلك فيما قرأت الورقة الملحقة بالمجاعة وصل الله تعالى على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما كثيرا الله يعلم ان العبد لا يصح ان يكون اماما للحر في الصلاة المكتوبة وكذلك لا يصح ان يكون اماما للمتيمم من يصلي بالمتوضئين ولا للقاعد من يصلي بالقيام ولا للمومئ من يصلي بالركوع والسجود ولا للمستلقي على ظهره من يصلي بالقعود ولا للمريض من يصلي بالصحيح ولا للمتنفل من يصلي بالمفترض ولا للمفترض من يصلي بالمتنفل ولا للمتوضئ بالماء من يصلي بالمتيمم ولا للقارئ من يصلي بالامي ولا للمفترض من يصلي بالمفترض الذي يصلي صلاة غير صلاته ولا للمفترض من يصلي بالمفترض الذي يصلي صلاة مثل صلاته ولا للمفترض من يصلي بالمفترض الذي يصلي صلاة اكثر من صلاته ولا للمفترض من يصلي بالمفترض الذي يصلي صلاة اقل من صلاته

رسول الله

ر ينبغي بل لا يجوز له ان يشتغل بشيء من المباحات البتة ووجوب السعي الى الجمعة بمجرد النداء الذي يحرم البيع وغيره عنده انما هو بالنداء الذي بين يدي الخطيب فقط وهو الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر رضي الله عنهما وانما كان عثمان رضي الله عنه زاد النداء الاول على الزوراء لكثرة الناس في زمانه وحاجتهم الى ذلك لتباعد منازلهم عن المسجد وهذا النداء الاول هو الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز بقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون وانما يجب السعي بعد الزوال لان الصلاة التي امر بالسعي اليها انما هي صلاة الظهر وانما تجب بعد الزوال وقد ثبت في الصحيحين عن انس رضي الله عنه قال كنا نصلي الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم نرجع نتتبع الفيء وهذا نص صريح في ان صلاة الجمعة انما كانت تقع بعد الزوال وقد ثبت في الصحيحين ايضا عن انس رضي الله عنه قال كنا نبكر الجمعة ونقيل بعد الجمعة وهذا ايضا نص صريح في ان صلاة الجمعة انما كانت تقع بعد الزوال وقد ثبت في الصحيحين ايضا عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال ما كنا نقيل ولا نتغدى الا بعد الجمعة وهذا ايضا نص صريح في ان صلاة الجمعة انما كانت تقع بعد الزوال وقد ثبت في الصحيحين ايضا عن سلمة بن الاكوع رضي الله عنه قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة اذا زالت الشمس ثم نرجع نتتبع الفيء وهذا نص صريح في ان صلاة الجمعة انما كانت تقع بعد الزوال وقد ثبت في الصحيحين ايضا عن جابر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة اذا مالت الشمس وهذا ايضا نص صريح في ان صلاة الجمعة انما كانت تقع بعد الزوال وقد ثبت في الصحيحين ايضا عن انس رضي الله عنه قال كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مالت الشمس وهذا ايضا نص صريح في ان صلاة الجمعة انما كانت تقع بعد الزوال وقد ثبت في الصحيحين ايضا عن عبد الله بن سيدان السلمي رضي الله عنه قال شهدت الجمعة مع ابي بكر فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار فلما كان عمر وعثمان رضي الله عنهما كانا يطيلان الخطبة فتكون صلاته نصف النهار وهذا ايضا نص صريح في ان صلاة الجمعة انما كانت تقع بعد الزوال وقد ثبت في الصحيحين ايضا عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نصلي الجمعة ثم نذهب الى رحالنا فنقيل

وفي وسكه رحمة الله وفي إشارة إلى ما كان يقول أبو بكر الصيرفي رضي الله عنه وقولهما أحب إلي من قول عبد
وقد قال الله عز وجل والنساء يقرؤن والنساء لا يكون من باب ران وعمل الكناية كمن قال ذا عمها وأبي
بيانهم والميا وقد تأول بعض العلماء حديث علي رضي الله عنه قول أبي بكر حديث نحي ابن سعيد من أول الوقت وآخره سواء
عندي وسنذكره وقد يعلل رحمه الله لم ينكر حديثا نحي ابن سعيد لما فيه من الدليل على أن أول الوقت أفضل من آخره وإنما
أنكره لأنه قضاياه التي ذكرها ومن هذه سبيله أن لا يختار الصلاة في مساجد الجماعات أفضل ليعتزل الناس الصلاة من
العباد وقد يصلي أول وقتها وقد قيل إنما أنكره لأنه اقتطع عنزة أن المصلي داع بها خير الصلاة عنزا وقد قال
وسنذكر الله بقوله أن أصل البدع وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بين أول الوقت وآخره ما بين سترين وقد وسع
التأويل عنزه هذا سواء فيما عز أصلاة الصبح وصلاة العصر وأما صلاة الصبح والنفل الوارد عنه فيه لأن
التغليس بها أفضل وسواء شق على الناس أو لم يشق من الفضل الذي هو أفضل لو استووا الفضل في ذلك دليل
على أنه لم يأت إنما بعث ميسرا ولم يبعث معسرا وقد ثبت بالبشرة رضي الله عنهما ما خير رسول الله صلى الله
عليه وسلم في أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما فإن كان إثما كان أبعد الناس عنه وأما المغرب فبالإجماع
فيها على أن أول الوقت أفضل إلا أنها ليس لها إلا وقت واحد وبالله تعالى التوفيق

مسئلة **ورسالة بعض الصحابة** رضي الله عنهم عن ثلاث مسائل في كتاب الصلاة على
الناسخ من المدونة من قوله لم سمعته يقول بعد قوله في الصلاة على الميت لمن حضر المسئلة
التي متعلقة بالتي تليها إلى من هنا فكتبت وجه تعلقهما بعضهما وإن كانت منفصلة وكتب
ومسائل المسئلة يقتضي الله تعالى وبين الصلاة من المجرور الذي بعد الصلاة واجبا أم لا فإن كان واجبا
فما وجه قوله في الكتاب المذكور من المدونة إنما أحرق قبل صلاته منها أجزأها عنه وسئل كما سئل المدونة أن الصلاة
النافلة في نار أم القرآن يدخل في الصبح وغيرها أم لا بين لنا جميع ذلك يرحمكم الله أجرتم وتجزون خيرا

فأجاب رضي الله عنه على ما تصفحنا سؤاله سئلا والمسئلة التي ذكرت من كتاب
الصلاة الثالث متعلقة بالتي تليها ووجه تعلقهما عندي أن ابن القاسم ما ذهب من قوله في الذي يرجع فيقول الذي كان
عليه خلاف ما حكي عنه في الذي نسي الجلوس من الركعتين فتذكرها وهما وهو يستقبل عن أنه رفض أنه منهما أو يرجع
فرأى له اختلافا من قوله وأنه يلزمه على ما سمع حينئذ بعد ذلك أن يقول يرجع الذي ترك الجلوس ويتمم
قائما وليستقبل عن أنه رفض جالسا مالم يقرب قائما على كما سر قوله في روايته لم تجب عنه في العتبية وأنه يلزمه على
ما قاله في الذي ترك الجلوس وهو قائم وقوله يقرب قائما أن يتمادى وأن يرجع جالسا أو يقول أنا أجعل
موضع سجدة الله أكبر وموضع الله أكبر سجد الله لمن حمده لا يرجع فيقول الله أكبر الله أكبر قربانا
موضعه يرفع رأسه كما جاءت الذي ترك الجلوس يعارضه أن رفض أنه لم يقرب قائما فيدخل على ما ذهب إليه
الاختلاف في كل واحدة من المسئلتين منهما جميعا وإن اختلاف في الذي ترك الجلوس أن يرجع إليه قائم يعارض الذي
رفض أنه ما يرجع إليه إنما اعتزل قائما وبالله تعالى التوفيق

مسئلة الخلاف في نار أم القرآن
وكما سر المدونة أن الصلاة النافلة في نار أم القرآن من صلاة رباعية أو ثلاثية يدخل في صلاة الصبح بدليل
قوله جميعا وفرسالته عن من ترك القراءة في ركعة من المغرب أو الصبح لم يكتف بذلك عن المغرب والصبح
والصلاة عنزة محمولة وجوابه إنما يراعا على ما سبه في المدونة كثرة الجمع من قلته لا تعب الصلاة من أفعال من

من جميعها وبالله تعالى التوفيق **مسئلة** وقع في المدونة من الجهر ربنا ولك الحمد بالواو وسواءهما
والله أعلم أن الذي سمع من ابن القاسم حكى خلاف ما في المدونة من الجهر ربنا ولك الحمد بالواو وسواءهما
زيادة المعنا لأن الواو إنما أسقطت من الكلام لئلا يكون فيهما أكثر من ألف فرار بوجوب الحمد لله رب العالمين وإذا ثبتت
فيهما أسقطت الكلام إلا فرار بوجوب الحمد لله رب العالمين والرغبة إليه والرغبة والطلب إليه والقبول
لأن الكلام لا يكون فيه من الخير الذي لا يتم وله ما معناه اللهم ربنا استجب لنا فاغفر وعزنا وله الحمد على ما سمرتنا
وما أشبه ذلك وما يجب أن يجهر فيه من هذا المعنا وقبل هذا الذي ذهب إليه ابن القاسم في الفرض كثير وصحيح الكلام قال الله عز وجل
فقلنا اضرب بعصاك الحجر يا فعل معناه بضرب وقال من كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه بعزة من صيام وآخر وقال تعالى
ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى بل لله الأمر جميعا ما غير تعالى الجواب وقيل إن المضمر
لكان هذا القرآن والله أعلم وقول غير ابن القاسم في كتاب الكفالة من المدونة الذي سألت عنه تفسير لقول ابن القاسم
لا خلاف له على أنه علم له علم ذلك عنزة من الشيوخ وبه جرا العمل أنه صحيح المعنا وبالله تعالى التوفيق
وأما ما سألت عما وقع في كتاب المفسرين والله فريق من تحسين بعض القراء وأخيرا رعا على بعض لكونها المحمر من جهة
الإعراب أو الجمع في النقل وابن في الحجة فلا ينكر له في قراءة ورش الذي اختارها الشيوخ المتقدمون من عنزتنا
فكان لله على الجامع أن يقرأ الله عنها لما فيها من تسهيل الهمزات وترك تحقيقها في جميع المواضع وقرنا وأما له فيما
روي عن له من كراهية الجهر في القراءة في الصلاة وبالله التوفيق ما نريد له **مسئلة** التي كثر فيها
الإضطراب في الشهادة على الخبر وأما منهم إما: فيما

مسئلة **قال الإمام** الحافظ **القاضي** أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه
إن السائل عنه وجه ما روي أن معاذ ابن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتي قومه فيؤم فيهم
فتح صلاتهم وسلم ثم قبلة ثم فرطها مرة مع النبي صلى الله عليه وسلم وسئل هل له يجوز عنزة له الله وجميع
أصحابه **فالجواب** عنزة له أنه ما تجة في بعد معاذ بجواز له أن له ليس في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
له من فعله ما تمزه عليه وجوز له فلعله يعلم له قبل أن يعلم الصواب ثم رجع عنه ويحتمل أن يكون له من
فعله في أول الإسلام حين كان الرجل إذا صلى مرتين مرتين وكان فعله منسوخا بما روي عن النبي عنزة له ويحتمل أن
يكون كان جعل صلاته مع النبي صلى الله عليه وسلم نافلة ثم يأتي قومه فيؤمهم بهم فريضة وإنما أجاز أن يأتم مفترض
بمتنفل إذا كان المفترض صحيحا والمتنفل مريضا يصلي بهم قاعدا فيكون فيه النفل داخلة في نية الفرض وليس
نية الفرض داخلة تحت نية النفل وبيانه له أن يصلي الفريضة يتوجه الفرض إلى الله تعالى بصلاتهم خلفه
فإذا أتم من يصلي نافلة يعزم يصلي فريضة فرائح يعزم أن يقطعها على نيته وإنما أتم من يصلي فريضة بمن
يصلي نافلة فرائح يعزم يوافقه على نيته الفريضة وبالله تعالى التوفيق **مسئلة** وسئل
رضي الله عنه فيما ذكره أبو محمد ابن أبي زيد في مختصره في كتاب الصلاة كل فرض وكل صوم فاخر كبير
وجه قوله وما وجه كلامه له **فقال** تصفحت سؤاله سئلا ووقفت عليه وما ذكره ابن أبي زيد
في مختصره صحيح على ترتيب مله وعامة لعلمائه وقوله أن المحكوم يقضي ما فاته من صلاة الإمام إذا سلم
الإمام على حسب ما فاته إن فاته الركعة الأولى من صلاة الصبح أو المغرب أو العشاء الآخرة يصلي
بالجهر وسورة ويجهر فيما بالقراءة وإن فاته الركعة الأولى من صلاة الظهر أو العصر فعلى ما إذا سلم بالجهر وسورة

كسرا كما بانته والمراد انه ذكر في آخر الصلاة انه قد يكملت عليه الركعة الاولى بضميمة ركعة منها
او ما الشبيه ثم له بناء على الثلاث ركعات التي معه وانها ركعة رابعة عوض الركعة الاولى التي يكملت عليه
فعمل فيها بالجهر وحرمها ان اتى بالصلوات كانت هذه هي الصبح ويجهر قبل الصلاة يجتمع عليه صلاته تفصان
وزيادة ممثل سهو العرق بين البناء للمجهول والفاعل هو وانما فترق حكم الفاعل في هذا من حكم العذر من اجل ان الصلاة
الفاعل مرتبكة بصلاة الامام فانها بانته الركعة الاولى وفرضها معه الثانية والثالثة والرابعة بلا يصح
ان يجعل الثانية التي صلاها معه اولى والثالثة ثانية والرابعة ثالثة ثم رابعة تعرسلاة الامام فيكون قد
خالف في ان صلاة المأموم معه على خلاف ما صلاها ما هو عليه من تغيير الركعات سواء من جهة المعنى وهو ايقاعها بين
من جهة الترتيب كما صرح السنة لهوارد في ثم قد عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله اذا اقيمت الصلاة فلا
تاتوها وانتم تسعون واتوها وعليكم السكينة والوقار فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا لان ذلك
عليه وسلم امر من فاتته شيء من صلاة الامام ان يتم على ما صلاه ما فاته والزيد فانه الركعة الاولى يوجب
ان يصليها على الصفة التي فاتته والمتعود لا يتم ان يجعل الركعة الاولى التي يكملت عليه اخر صلاته فيكون
انما فعل ذلك في غير رتبة الصلاة فان جعل الركعة الاولى اخر صلاته وخالف ايضا كما امر قول النبي صلى الله عليه
انما نسلم احدكم في صلاته فلم يدر ان كان صلى ثلاثا او اربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن
قبل التسليم فيما شك فيه كما هو في قوله انه امره ان يبني على اليقين وهو ان معه ثلاث ركعات فليصل الرابعة
بالجهر وحرمها فيكون بهما بانيا لا فاتحا وحكم الامام انه كرر في اخر الصلوات انه لم يسقط بالجهر في الركعة الاولى
حكم القراءة ان كان اسقطها سهوا حرم بها بالجهر وسورة والقوم جلوس حتى يقوم ويسلم بهم ويسلم بهم ومذهب
الشافعي من اصحابنا ان المأموم يقضي كما يقضي العذر وبه قال مذهب الشافعي على ما له ان صلاة الامام
غير مرتبطة بصلاة المأموم وبالله تعالى التوفيق

كتاب الصيام وسئل رحمه الله عنه

عن الذي يقلع ضرسه من وجع ولا يقدر الوجع الا بكسر فاه يفطره عليه كيف يفعل في رمضان وتمه
جوابا رحمه الله عليه من كان به وجع في ضرسه وتزعمها وفي في المكان ثقب مع وجع عظيم فاذا جعل
في المكان حبة لوبان زال الوجع فانه عاوده وجع عظيم لا يقدر كيف يصنع في رمضان في الصيام
على الذي يلحقه اذا كانت حالته على ما وصفت له نعم له ان يضع اللوبان على الضرس
في رمضان وليس عليه اكثر من ذلك اليوم الذي اضر فيه الى ليلته وبالله تعالى التوفيق **مسئلة** من وصيته العفو عنه
الشريف في رمضان فيبكر ويأكل بقية يومه ويجامع عليه ما يجب عليه **فاجاب** عن ذلك
هذا الجواب ونعمه فرأى خلافه في هذا والصحيح ان عليه القضاء والكفارة الا ان يكون رضا كما يراه انه لا يجوز له
وبالله التوفيق **مسئلة** الصائم يتمضمض ويتمكرم يجلس ساعة ويمكث هنه مرتين ساعة بعد
كله فاصاروا فرا يفسر **فاجاب** رحمه الله تجب عليه القضاء ان كان في رمضان في صيام واجب وبالله التوفيق

كتاب الزكاة مسئلة

الحلي المحرم بالتجارة الرافعة في الصرفة **وسئل** رضي الله عنه عن حلي فيه حلي جوهر كثير
له قيمة غالية وفيه ذهب كثير نحو كثير الا ان الجوهر في سلكه والجوهر غير مركب **عليه** الزكاة مما يجوز ان يباع

جميع ما له بعضه على مذهب الصرفة بانه وقع الحرية الكراهية ضرب وبيع مجملا وفرقا كما عبر العرق خلاف
ابن عليون في التقريب على مسئلة الصرفة في كتاب الصلح بمركبة في الكرم والتبيع تمرها ما الجواز الا ان يكون
العرض يسيرا وكما يدرج ان كان على مذهب الصرفة ام لا وانما فكلها ما له على مذهب الصرفة والعقل في الجواهر عن
ابن حبيب ان له جايزه وغيره بلا ما درج ان كان قول ابن حبيب خلا بالعاب الصرفة وكما له ما ذكر عبر الغني
وخلف ان كان على الصرفة بان الحرية الكراهية ضرب وبيع مجملا بالرغبة اليلم وفعل له الجواب على مذهب
الصرفة وعابه العلماء انكلب الخلاف بانه كثير بين فله عاجورا حاشكورا **فاجاب ابن الله**
تصحيح سوال ووقعت عليه وما يفترق الحلي من غيره في جواز البيع والصرف عن مذهب الا اذا كان
الرغبة الزيد فيه مرتبكا بما معه من التجارة بلا يجوز على مذهب ابن القاسم في الصرفة ورواية عن مالك ان ذلك في
الزيد فيه للمذهب الكثير والجوهر الكثير بالدراهم وان كانا منضوين ما لم يكن للمذهب مركبا فيه لجوهر كاستكاع
نزعه منه لما ينفعه وكسره وافساد شيء فاحتمله ان تزع من خشه لافساد فيه. مركبا المنثور غير المنضوم والذهب
مع العروض وليس قول ابن حبيب خلاف لهذا بل انما نفى في كتابه على جواز بيع الحلي الزيد فيه الذهب الكثير
بالدراهم اذا كان مركبا في الحلي ومضوغا معه ان الصرف والبيع في الكثير يرخله عن ذلك في اليسير في الصرف
وعرض الصناعة فيه لعلة كما بان له استخفاف في العروض ولا يبيع ثم له اذا عتر الضرورة وعن تنشيب الذهب بالجمار
كما له بان بيع الحلي يكون فيه المذهب اليسير بالذهب الا عتر الضرورة وتنشيب الذهب بالعروض واما العلة في اباحة
الوجهين الضرر الداخل على صاحب الحلي لتفضه وكسره وافساد شيء فاحتمله واما النفخ بالفراء فلا اثر له في اباحة شيء
من ذلك له واما الما لم يكن للمذهب مركبا فيه وكما منضوما معه بلا اشكال انه بمنزلة الذهب المسكوك مع العروض فيما
حمل قوله له وخرج فيه بقول عبر الحوفي مسئلة كون المذهب المبيع بالدراهم يعالج عن العيب فيه دون ان يباع الجمور
الا ان يكون العرض يسيرا فجيح على مذهب ابن القاسم كما ترتبا به فحمله ما له مرارا الى بيع كوفي مذهب وعرض غير ذلك
كبيع مذهب مسكوك وعرض دراهم سواء وحرف مذهب الى ان يقرون بين الحلي وغيره بعبر العلة التي ذكرناها ومن تشبيب
الذهب بالجمار وفراخها انها ترون غيرا حرمن العلماء فيما يجوز في الصرف ابترا بها لا يجوز فيه بين الذهب المضوم والمسكوك
والشيء مما يبان ما سالت عنه على من مذهب ابن القاسم في الصرفة وليس لاحد ام البيع والصرف في صفقة واحدة بالذهب
الذي جعلوا جايزا عماعة من العلماء والله له مذهب الثقب وانكر ان يكون ملكا كوله فان وافقا البيع والصرف كون المذهب
بالذهب ومعهما سلعة والورق بالورق ومعهما سلعة لمكان السلعة في الفضل من الذهب او الورق ونحو ما ذكرنا
ما علموا به البيع والصرف من خول النسيئة فيه وعبر العلماء جايزة لعلة كما ذكرنا فان لا تحفا والعبر غير خل عليهما بيع
اصناف حلي الذهب والصفقة صفقة واحدة وقرا جمعوا على اجازة له. وبالله التوفيق **مسئلة وسئل**
الله عنه عن زكاة المرتاجر المحتكر ولفظه. فيمن يملك خمسا عشرين مثقالا من مذهب شريفية وما الشيء مما على ابن في
من عليهما من حساب ربع العشر كما عليه في المذهب الكيلية ام عليه ان يفرد هما كما يفعل بسائر العروض واذا كان
عليه ان يفرد هما فبراءم وزن عشرين مثقالا هما فيهما من الذهب الخالصة فيزكي له. هما زاد ام ما يجب عليه زكاته في وزن العشرة
من له حساب الا ان تكون عشرة خالصة فيزكيها ثم له بعكم الله لجزله **فاجاب لعبد الله** تعالى
رحمه الله وايانا. سوال ووقعت عليه وما يجب عليه زكاته في المذهب الشريفية وما الشيء مما من الذهب العشرة
بالخاص حتى يبلغ ما يملك منهما ما يكون فيه عشرون دينارا من مذهب الشريفية واذا بلغت له اخرج زكاته ما ربع العشر منهما او دراهم

يغنمها وما يفوز من الفيء ويتبارك عرده واذا بلغ ما يجب فيه الزكاة على ما بيناه وبالله التوفيق

حديث قال الشيخ الحاكم ابو الوليد ابن بشر رضي الله عنه سأل سائل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم الذي جاء فيه ان النصرة لا تحل لهم وعن قراءته انزنى جعل الله لهم حظا في الفيء والغنيمة فقال تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى الآية وقال تعالى وما افاء الله على رسوله من اهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى ان الله عز وجل عوض نبيه صلى الله عليه وسلم واهل بيته الذين حرم عليهم اوساخ الناس ان يغسلوها عنهم بخمس الله تعالى عنهم الحاجة الى اخذ سهام الخمسة والصدقات لكونها غسالة ايديهم فيما ذكروا ومعنى قوله لان له مال ما خوذ على وجه الغلبة والعزة واعلا كلمة الدين وقوا مضار الكفار

فصل واختلف اهل العلم في تعيين من يسمى لقول الله عز وجل ما غنمتم من شيء فقيل هم بنو هاشم وهم كل من يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في هاشم اي جده لانه صلى الله عليه وسلم محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وبنو عبد المطلب ابن هاشم هم وبنو عبد المطلب ابن هاشم اسلموا وان بعدوا الى عباس وآل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل لم لم يعب من بني هاشم سوى عبد المطلب وانما سمي هاشما لانه اول من هشم الثريد لقومه في سنة اصابتهم وهم بمكة وكان اسمه عمرا وانما سمي عبد المطلب لان ابن اخيه شيبة بن هاشم وهو عبد المطلب بن عبد مناف لما ترعرع قدم به عمه المطلب بن عبد مناف المدينة فقيل هذا عبد المطلب فغلب عليه هذا الاسم وكان يقال له شيبة الحمد لانه كان اسود الرأس واللحية في صغره وكان سيد قومه في زمانه وكان يطعم الناس في الموسم وكان يقال له الفياض لسخائه وكان يقال له ابو السفاح لكثرة سفكه الدماء في الجاهلية وكان يقال له ابو الاكبر لانه كان اكبر ولد هاشم وكان يقال له ابو الاصغر لان اخاه المطلب كان اصغر ولد هاشم وكان يقال له ابو الاشبال لان له ثلاثة اشبال الحارث والزبير وابو لهب وكان يقال له ابو الاعنق لان عنقه كان طويلا وكان يقال له ابو الاعور لانه كان اعور وكان يقال له ابو الاقرن لانه كان له قرنان من ذهب وكان يقال له ابو الاقرن لانه كان له قرنان من ذهب وكان يقال له ابو الاقرن لانه كان له قرنان من ذهب

فصل وانما سمي بنو المطلب بن عبد مناف بني غير عبد المطلب لان ابن اخيه شيبة بن هاشم وهو عبد المطلب لما ترعرع قدم به عمه المطلب بن عبد مناف المدينة فقيل هذا عبد المطلب فغلب عليه هذا الاسم وكان يقال له شيبة الحمد لانه كان اسود الرأس واللحية في صغره وكان سيد قومه في زمانه وكان يطعم الناس في الموسم وكان يقال له الفياض لسخائه وكان يقال له ابو السفاح لكثرة سفكه الدماء في الجاهلية وكان يقال له ابو الاكبر لانه كان اكبر ولد هاشم وكان يقال له ابو الاصغر لان اخاه المطلب كان اصغر ولد هاشم وكان يقال له ابو الاشبال لان له ثلاثة اشبال الحارث والزبير وابو لهب وكان يقال له ابو الاعنق لان عنقه كان طويلا وكان يقال له ابو الاعور لانه كان اعور وكان يقال له ابو الاقرن لانه كان له قرنان من ذهب وكان يقال له ابو الاقرن لانه كان له قرنان من ذهب

فصل وانما سمي بنو المطلب بن عبد مناف بني غير عبد المطلب لان ابن اخيه شيبة بن هاشم وهو عبد المطلب لما ترعرع قدم به عمه المطلب بن عبد مناف المدينة فقيل هذا عبد المطلب فغلب عليه هذا الاسم وكان يقال له شيبة الحمد لانه كان اسود الرأس واللحية في صغره وكان سيد قومه في زمانه وكان يطعم الناس في الموسم وكان يقال له الفياض لسخائه وكان يقال له ابو السفاح لكثرة سفكه الدماء في الجاهلية وكان يقال له ابو الاكبر لانه كان اكبر ولد هاشم وكان يقال له ابو الاصغر لان اخاه المطلب كان اصغر ولد هاشم وكان يقال له ابو الاشبال لان له ثلاثة اشبال الحارث والزبير وابو لهب وكان يقال له ابو الاعنق لان عنقه كان طويلا وكان يقال له ابو الاعور لانه كان اعور وكان يقال له ابو الاقرن لانه كان له قرنان من ذهب وكان يقال له ابو الاقرن لانه كان له قرنان من ذهب

ومائة ولم يحل على نتاجها وله الكسب ومنها ما يتم الربح الغنامة والله تعالى اعلم وبه التوفيق

مسألة

وقال في الجامع الحاكم ابو الوليد رحمه

الحلي المعروف بالتجارة معها تسقط الزكاة عنها ويزكي الثمن بحول الحول من يوم اشتراه وقال ابو حنيفة رحمه الله وكذلك في قول زفر رحمه الله الحلي من كتاب الزكاة من المعونة وهو قول مالك رحمه الله في زكاة الحلي وهذا قول الشيوخ عليه من الفاروقيات فيما روي عن هذا الباب المذكور من الروايات وقد احتج له بما ذكره من قوله وعولت عليه وخصت القول بيوم شرائه بمسائل يطول تتبعه ان علله عليه فاجتنبه الا بما رحمه ثواب الله العظيم فيه وقلت بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه محمد اجمع اهل العلم رحمهم الله على ابي الزعفران الذهب والورق في عليه الزكاة تبرا كان او مسكوكا او مصوغا صياغة لا يجوز اتخاذها مما تجب به مالكه التجارة او الغلة **واختلفوا** اذا جمع صياغة يجوز اتخاذها مما والذهب مذهب ابيه مالك رحمه الله في الاشتراء ابرة على ما تواتيه عالك بان تواتيه التجارة زكاه وان تواتيه الا فقط لذا انتباع عينه فيما يتبع فيه بحقله تسقط عنه الزكاة وتخصص من اعطه بالقياس على العروض لعدم تناف النبي نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على اسقوط الزكاة فيما بقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة . واعتبر في محة العلة الجامعة بينهما القول الله عز وجل او من تنشأ في الحلية وهو يبيع الخصاء غير جيد وان تواتيه لله فتقاعدة الزعفران ولم تكن له نية في انتقاله يرجع الى الاصل ووجبت فيه الزكاة وان اخرة للكراء وهو نعزله لم يكن له انتباع به في وجه صباح بعضهم قوله روايتان احداهما وجوب الزكاة والثانية اسقوطها وغير وجه عنه لاستحباب الزكاة وقوله راجع الى اسقوط الوجوب **فصل** وان كان هذا الحلي مروك بالتجارة كالتولو والزبرجد ونحوه صياغة واختلفت الروايات عنه في قوله ايضا اعتبر واعنه الشهب ان حكمه حكم العروض في جميع احواله كان الزهب تبعا لما معه من التجارة او غير تبع فيقومه التاجر المدير اذا حال حوله كما يزكيه التاجر غير المدير حتى يبيعه وان عزبت عليه احوال واذا جاء دفع يجب عليه فيه زكاة حتى يبيعه ويحول الحول على الثمن من يوم باعه وقبض ثمنه ان كان ربحا يجب فيه الزكاة او كان له مال سواه اذا اضافه اليه وجب فيه الزكاة وروى ابن القاسم عنه ان ربحه بالتجارة له فما تنزله في حكم الزكاة اليه في جميع واحد اختلف فيه قوله وسواء كان الزهب تبعا لما معه من التجارة جاز بزنه وحال عليه الحول زكاها فيه من الزهب والورق جريا ولم تكن عليه زكاة فيما فيه من التجارة حتى يبيعه ويحول على ثمنه حول من يوم قبضه ووجه القول في قوله اذا باعه جملة ان بعض الثمن على قيمة ما فيه من الزهب او الورق خصوصا وعلى قيمة التجارة يزكي ما اصاب التجارة من ثمنه اذا حال عليه الحول وان اشتراه للتجارة وسواء مرير فوق ما فيه من التجارة وزكاه وزن ما فيه من الزهب والورق جريا ولم تجب عليه تقويم الصياغة مراعاة بما مر ذكره في المعونة ومذهب ابو الحسن اللخمي ان ابانه تجب عليه تقويم الصياغة وان اشتراه للتجارة وسواء مرير زكاه اتحال الحول عليه وزن ما فيه من الزهب او الورق جريا ولم تجب عليه زكاة ما فيه من التجارة حتى يبيع فاذا باع زكا ثمن ذلك زكاة واحدة وان كان بعد احوال . ووجه القول في قوله اذا باع جملة على ما مر ذكره في المعونة ان بعض الثمن على قيمة الزهب او الورق خصوصا وعلى قيمة التجارة يزكي ما اصاب التجارة من ثمنه وعلى ما مر به ابو الحسن اللخمي ان بعض الثمن يقابل ما فيه من التجارة وانما يسقط عن الثمن عدد ما زكاه خرصا ويزكي الباقي والزبرجد كالتولو المعلق من قول ابن القاسم ورواية عنه وقع في المعونة من رواية ابن القاسم وعلى ابن زياد وابن نافع والشهب لبعض ما وقع فيه الاشكال والتباس واختلاف في الرواية واختلف الشيوخ في تاويله وتحرير محة اختلافها كثيرا ونقل الرواية ومن رواية ابن القا

وعلى ابن زياد وابن نافع ايضا اذا اشترى الرجل حليا او ورثه بحبسه للبيع كلما احتاج اليه باع او التجارة ودون الشهب بعين اشتراه حليا للتجارة معهم وسوء مربوكه بالتجارة له يستسهل فرضه فلا زكاة عليه حتى يبيعه وان كان ليس بمربوك هو بمنزلة العين تخرج زكاته في كل عام زاد في بعض الروايات زكاه لعام واحد ثم يتركه كلما احتاج اليه باع او التجارة واسقط معهم بناء على هذه الرواية بثبوت لجهة زكاة واسقاطها لجهة اخرى فتستقيم المسئلة ويرتفع الالتباس له وفي رواية الشهب تكون حليين منفردة منفكة عما تبلها جارية على ظاهره المعلوم وروايته عنه ويكون معنى رواية ابن القاسم وعلى ابن زياد وابن نافع انه حلي الشهب وديعة لا تجارة معهم واما على الرواية الاخرى اذا اسقط لجهة زكاه واثبتت لجهة معهم بعض الشيوخ من قال الكل على رواية خلاه لا يستقيم الكلام بما لان الذهب يزكى اذا اعتبرته على الحال الذي هو عليه ولا حول من وجوب الزكاة في العروض المعدة للتجارة لمباعة البيع لقوله فلا زكاة عليه حتى يبيع وسوء مربوك بالتجارة له يستسهل فرضه فلا زكاة عليه حتى يبيعه فان في رواية ابن القاسم وعلى ابن زياد وابن نافع اذا اشترى الرجل حليا او ورثه يحبسه للبيع كلما احتاج اليه باع او التجارة قال في رواية ابن القاسم وبها اشتراه للتجارة وسوء مربوك بالتجارة له يستسهل فرضه فلا زكاة عليه حتى يبيعه فان في رواية ابن القاسم وعلى ابن نافع وان كان ليس بمربوك هو بمنزلة العين تخرج زكاته

زكاته في كل عام وهو رواية الحسن عنه وهم في الشراء خاصة في قوله فلا زكاة عليه فيه حتى يبيعه
وهم فيما يجب في الزرع والثمر وكما في العروض للقنية والتجارة يبيع بعضها فيحول الحول على الباقي
للحلول بقسطه من الثمن على ما نذكره في الزكاة ويكون له ما مضى من الحول للبعض بقسطه من الثمن
والشفيع معهم انما الشفعة للرجل حليا ووزنا لحبسه للبيع كلما احتاج اليه بيع او تجارة قال في رواية الشفعة عنه
وهم اما الشراء للتجارة وسوموه بالتجارة لا يستكمل به حولا فلا زكاة عليه فيه حتى يبيعه قال في رواية كلم
والشفيع معهم وان كان ليس بمروكه فهو كالمنزلة للعين تخرج زكاته في كل عام الشراة اورثه فحبسه للبيع كلما
احتاج ربه باع او اتجر وعلى التأويل الاخر فمختار خير وفيه زيادة بيان على التأويل الاخرة وعلى ان الحول الذي ليس
بمروكه لا اختلاف بينه وبين الرواية عنه والله تعالى الموفق **مسئلة** ابو علي يعني زكاة يتيمه للغني
وسواء علم اما الوصي زكاه ام لم يعلم اذا كشف انه اعطاه خطأ وسوء تكنه فغير ولم يكن عليه اكثر مما منع لان الوصي تعتبر
به اما مع تكتمه مما في يده الا ترى ان من اصل العلم من يقول انه اذا اعطاه زكاته لغني وسواء علم اجزته زكاته والاختلاف
في انه يجب ان يسترد من عنده اذا علم له وقد روي عليه ان الله فرض انه ما حوله بيمينه بقوله تعالى انما الصدقات
للفقراء والمساكين الاية والسلام عليكم **مسئلة** تحصيل القول في الغار وغير الذي يجب لم للزكاة اعلاه
الاباضي الحاجب لابي الوليد ابن بشر رضي الله عنه اختلف اصل العلم في الغار وغير الذي يجب لهم خفايا اموال المسلمين
فقيل لهم الذين لهم ابتوا غير بساتهم وما تجروا فيه فالربح لهم وقيل الذين لهم ابتوا غير بساتهم وان كانوا تجروا فيه فالربح لهم
قال ابو ابن بشر بعض قال ما القول الاخر بذكر امر قول الله عز وجل والغارمين وفي الرقاب الذين على الله عليه وسلم لا تحل الصدقة
لغني الا لخمسة للغازي في سبيل الله او لعامل عليها او للغارم **قال ابو الوليد** ابن بشر رضي الله عنه
والذي نقول له انه لا ليس بالمتلاب من القول الذين قال الغارمين الذين لهم معناه والذين تجروا فيه فالربح لهم
لا يكونون من الغار وغير انما كان يقضاهم بعرفانه ما يكون عنهم **فصل** وعليه يباع عليهم الذين ولا تجعل قضاء
الربح لهم باتفاق وما يباع عليهم الذين فيه مختلف من جعل قضاء الربح لهم اما على قول من يوليه وما بيده فعل
عما لحقا يكون اليه فجعل قضاء الربح لهم باتفاق وعلى قول من جعل الغريم للرقيب عليه الذين من خمسة احوال اخرها ان يكون عليه من
الذين ما لا وفاء له فيه على حال ولا مال وفاء له به الا ما يباع عليه الذين فهذا وغير عريم يأخذ من الزكاة نحو الغير
ونحو الذين قولا واحدا والحال الثانية ان يكون له من الربح ما يباع عليه وما فيه ما يحتاج اليه كراسكنا في
وخادم خدمته ومركب يركبه وما اشبه ذلك مما لا يكون له غنيا تحرم عليه الزكاة فهذا على القول انه يجعل قضاء
قضاء الذين يكون من الغار وغير فيما خرج من الزكاة نحو الغرم ونحو الذين وهو قول الاقدمين وروايتي عن مشايخي
في المدونة وعلى القول بانه يجعل قضاء الذين يكون من الغار وغير فيما خرج من الزكاة بقدر الذي
ذكرته **قال ابو الوليد** رضي الله عنه وهذا القول يقوم من المدونة بدليل وهو القياس على ما تجعلوا
عليه ان من ميزة مال وعليه دين وله دار يسكنها وخادم تخدمه وما فيه قضاء انه يجعل الذين فيما يتركه ما يسكنه
والحال الثالثة ان يكون من الربح ما يفضل عما يحتاج اليه في سكناه وخدمته فضل ان يكون عليه الف درهم دين
وله دار وخادم فيتحاصان الغار ان تقوم الدار والخادم فيما على القول بانه يجعل ماله فضل فيه عن
حاجته قضاء الذين يكون من الغار عليها وما اخرج منها من الزكاة وهو قول الشيخ ابي محمد من المدونة بدليل وهو
القياس حسبما ذكرناه وعلى القول بانه يجعل ماله فضل فيه عن حاجته قضاء الذين في الفضل فيخرج من الزكاة

محض الغرض خاصة وهو الذي يأتي على قول ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة وابن الماجشون الرابعة الا يكون له
دار ولا خادم ويكون له ناطا وعرض للقنية او للتجارة فيبيع بها كلها فيه ما يقضي من الذين فيخرج منها زكاة ما يحول الدين
الذي يستغرق وما يبقى من العين والحال الخامسة الا يكون له دار ولا خادم ويكون له ما سبق عليها الزكاة فيخرج
لا يأخذ من الزكاة لانه من اهل الزكاة انما يستحق الغريم زكاة الفاشية والله تعالى الموفق **مسئلة** وسئل رضي الله عنه
كم يجب في الفاخرة عن علم والله تعالى الموفق كما يجب للزكاة في عشرين دينارا الشرفية او تسعة
زكاة انما وكيف ان كانت الشرفية او العباسية اربعين مثقالا على ما جاء من زكاة انما **فأجاب رفعه الله**
على ما قال يجب للزكاة من المذهب الحديث عشرين مثقالا من المذهب الخالصة كالرابعة وتسعة عشر مثقالا كانت
المذهب مشوبة بنحاس او غيره لم تجب للزكاة حتى يكون فيها من الذهب وزن عشرين دينارا وقيل ان الزكاة
تجب في عشرين مثقالا وان كانت مشوبة بنحاس او غيره والله ولي التوفيق والله تعالى الموفق **مسئلة** وسئل رضي الله عنه
عن هذا جوابه رضي الله عنه في رجل له على انسان دين ربما وعلى
اخر اربعة دراهم وعلى ثالث عشرة دراهم فلما كان عليه وقت الزكاة زكى الذين عليهم الذين مائة دينار اما ان
يترك كما هو ويفضهما ما وزكاته على ما ذكرته انما وكيف ان كانت زكاته كلما **فأجاب رفعه الله** على ما
يجوز لما ان يعرفه له فزكاته وما يجوز له ان يعمل وبالله تعالى الموفق **مسئلة** وسئل رضي الله عنه
عن رجل له مال يجب فيه الزكاة وله اموال ضياعا بقرا وغنما فيه ان يؤدي في جميع زكاته بأسرها اليهم ويخرج شيئا
منها عنهم الى مساوي مال له ذلك انما **فقال رفعه الله** ما ذكرته فيه فعل المسؤول ووقف عليه وان وضع زكاته
كما ذكرته في قرابته اجزاه ذلك وان علم خيرهم احوج منهم فالاختيار له ان يختص قرابته بجميعها وهو وبالله تعالى التوفيق

كتاب الصيام وشيء من الحج

مسئلة من يرى ان المسلم اذا منع صاحبه من بيعه الا بأضعاف ثمنه وان الاسير الذي لم يوجد الى فكاكه
الا بالعلج الذي اباح صاحبه بيعه الا بأضعاف ثمنه بالواجب ان يوخذ منه في ذلك الا بكثير من ثمن الذي
اشتراه به او من القيمة التي يقوم على ما يعرف من حاله في بلده ويرجا ان يفتكه به اهله فاذا قيمته التي يقوم على
وجهه دون الاعتبار بحاله وما يعرف من الرغبة في بذله لان العلوج يشترون للربح فترتفع به قيمتهم وبالله تعالى التوفيق
مسئلة مركب اخذه العدو باختيار ربه هل يجوز للمركب ان يعين له على غير الا منفعة اما المركب الذي
هو في قبضة العدو بما فيه من المتاع والتجار وغيره ممن يعانيه جملة بالواجب ان يعين ما يرجى به على فكه الا منفعة وما
يعرف انه يعود به عليه دون ما ذكرناه من ان المتاع على ما ذكرنا الواجب القيام في ذلك والله اعلم بالصواب
فيما سأل **يشبه** وما ينكر في ذلك على ما يتوهمون على ما ذكرته والله تعالى الموفق **مسئلة** ورد من الغرب
قال ان قوما عبروا بقبر بقبلكم عليه السلام يموت المسلمون عن اخرهم وانا السؤال عن الغرب ان يكلمه الله لو قدم البيت الحرام
او قبر النبي عليه السلام فقال المسلمين اعاد فيهم البتار جل منكم تعمونه والا هو هذا البيت او نبيشا فيبكم ومن
من المسايل التي حاج بها الناس ابن الزرع والتعجيل كي يلزموهم بزعمهم الاستباحة قتل النفوس الحرمة عليهم
او الاستباحة حرمة النبي عليه السلام فيبعثوا بهم ويريهم النبي عليه السلام اشرع على الله من هذا ومن هذا السفر
من الاستباحة حرمته ونبشه من مضجعه وبعثه الله عز وجل من اراد من الله سوا او حكم ما يجب حيا له بحكم الله

وكتب اليه أمير المسلمين وناصر الدين أبو يوسف يعقوب ابن
امام الله لحجره واعز نصره يسأله عن الحج افضل ام الجهاد وعن الغسل
بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله رضي الله عنك جميع ما سألت عنه من سؤال الانرلس وفقنا
سؤالك الحج افضل ام الجهاد وكيف ان كان فرض حجة البريضة راجعا في ذلك بما امرك به امير المؤمنين ادام
الله تعالى **فاجاب ادام الله توفيقه** على نحو ما سألت عنه تصيبت رحمنا الله وايانا لسؤاله
فاجاب وقفت عليه وبرحمة الله تعالى سألت عن سؤال اهل الانرلس رحمهم الله وفقنا لما يحب ويرضى الاستكاعة التي جعلها الله تعالى
تتركها في الوجوب لان الاستكاعة الفورية على الوصول مع الامن على النفس والمال وذلك لا معدوم في هذا الزمان
واما استطاعة الحج الحرية العلة كان ذلك مكروها للحج الفرض فيه بما ذكرناه ان الجهاد الذي لا خطر فيه
في الغزاة والسنن اما فورية والا تاخر افضل منه وان كان لا يتمين فالحاج للسؤال عنه وموضع السؤال العالم بمن
فرض حجة البريضة والسبيل ما مونة هل الحج له افضل الجهاد والذي اقول له ان الجهاد افضل له لما ورد فيه من الفضل
العظيم واما من لم يحج حجة البريضة والسبيل ما مونة فيتخرج له على الاختلاف في الحج على الفور او التراخي وهذا اذا
لم يخف الجهاد عدوا له على نفسه او على اهله في ماله فان خاف ذلك كان الحج افضل له لما ورد فيه من الفضل
امير المسلمين بسنة او لسنة فحين يكثر وغناه على اهل العروة على ما هو في قول اهل الانرلس اما بقال الغني من يسأل
الا انرلس من اهل العروة تسلم سبيل اهل الانرلس ان كانوا لا يطيقون الوصول الى مكة الا بخوف على انفسهم او اموالهم وان كانوا
لا يخافون على انفسهم واموالهم في الوصول الى مكة والجهاد لهم عدو فالحج افضل لهم الا قيل انه على التراخي
وسواء تحيم من مرتب له رحمه الله الذي نزل عليه مسائله وسئل عن يعين غيره من يقوم بفرض الجهاد وما من يقوم بفرضه من
جماعة المسلمين واجتماعهم بالجهاد سواء الواجب عليهم اذا لم يتعين تحيم الحج على من قدر على من قدر على من يقوم مقامه المعذور لان
الواجب على التراخي له حالة يتعين فيها وهو ان يغلب على ظن المكلف انه يموت بتاخيره والخير له المعذور والمعذور
لقول النبي صلى الله عليه وسلم معذور اجري ما كان يستمر الى الصحيح في ما امر الله تعالى التوفيق وله الشكر

كتاب الضحايا والذبائح والاذكار والنذور والايمان

مسئلة وسئل رضي الله عنه عن الاضاحي هل هو مستحب مرغب فيه ام هو واجب الذي نود اليه الكاعة او هل الصلاة بمقام
المضحي يوم الاضاحي الامام الذي يصلي بالناس ام لا الاضحية مرتبطة بالصلاة والله ولي التوفيق بمنه

مسئلة وكتب الله رضي الله عنه بعض كملة العلم من اهل بلنسية تضمنا الله بسؤال في
شان ذبح الاضاحي ونص ذلك كله جوابه رضي الله عنه في نازلة رايتما عنركم ومسئلة تقع في تذكركم وسواء الامام يوم
عيد الاضحى ان يخرج اضحيته الى المصلى بين يدي صلاته عند ضربه مزالخكمة وسئل امام الله سعاد تكم هل يجوز ان الله ولي اخرا
ان المصلين ان الناس ينصرفون بها ضربه ويوقعون الذبح والامام لم يذكر ولا يذبح الا عند ضرابه الى ديارهم واكثر
الناس يستعجلون بالوصول الى ديارهم ويوقعون الذبح قبل ذبحه. هل تقول ان عليهم اعادة ما يوقع الذبح قبله ام تقول
انهم يعملون ما يجب عليهم ولا يفتقرون الى ايقاعهم الذبح بعد ضربه والمراعاة الوقت وهو ضربه الذي تاخيره الوقت وتركه اخراج
اضحيته الى المصلى يوقعون الذبح قبله نزلت عندنا برسيته وتكاثرنا فيها وقد سبقنا الى ذلك والوقوف عندنا
من اجرا كرمكم الله في هذا العزيز الذي نسبت المسئلة عنه كلاما جديرا بعقله ماجورا بمشكوره

فرائض

فاجاب امام الله نوحيفه

بما ايراه فمه من قوله الى اخره فصحت لسوالة بما ذكره وقفت عليه ولله الحمد
الخير للخلق بما هو يتضمنه والله الامام الحجة على من خالفه رحمه الله يجب على الرجل وغيره ان تصلا فيه صلاة العيد في الجماعة
الا يخرجوا الحما يامع ان يخرج اما فمع الذي يصلي بهم صلاة العيد فمن لم يخرج فمع امامه وان كان يعيد ان صلا وحده
فلا تجزيه الحجة على مذهبه واصحابه والشافعي واصحابه وعلى من وافقه ان يعيد سا على ما قيل لان ابا يوسف ة من يخرج
الحجة قبل ان يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم له فحا جزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر اهل العجيلة احضرا
قال ابو يوسفة لا اجر له فحا جزما يا رسول الله قال ولم فحا جزما فمع وغير قول الله عز وجل ما عليها الذين امنوا لا تقربوا صحا
وانتم سكارى يريد الله ورسوله ترك شيء فوق فحا قبل ان يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فا موم ان يعيدوا. ومن السنة ان يخرج
له مام الحجة الى المصلى فيصلي بهم ثم يعظ هم ويوصيهم ويامرهم فمن السنة ان يخرج يوم العيد ويخرج
مع الحجة حتى ينصرف الى داره فيجعل الناس يوخروا مع فحا يامع الى الفجر الذي ينصرف فيه الى داره فيخرجوا من غير
توان كما ذكرنا فمن اخر فقد لم يخرج وسوء ترتيب الناس ليس عليهم ان يوخروا وبعد صلا مع الى الفجر الذي كان
يخرج فيه الحجة لو اخرجها الى المصلى على السنة في ذلك لم يجزه لان الحجة لم تكن الى يوم صعب من
اصحاب ملك وسوا كهم من قول ابي القاسم الى ان يسمع لله مام من حضر فحا يجعلوه الناس انتظارا الى زوال
الشمس وسوا خروقت صلاة العيد فان لم يكن الزم ان يذهب الا يخرج وخرج فحا يامع وذهب ابو حنيفة واصحابه الى ان الزم
مرتبه بصلاة الامام لا يزيد عليه برليل ما روي عن ابن الزبير قال خرج الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فحا ان الجمع
فصلا ركعتين ثم اقبل الينا بوجهه فقال انا نوا نصكنا في يومنا هذا ان نصلا فمن اراد ان يجمع فليجمع ومن جلس فلا حرج وما روي
بستنا وذه فمن فمن ذلك وانما يوخر الحجة ليسمع الناس في شيء يقام اليه حلي فقال يا رسول الله اني امرة وضيء جرفة
عشر من سنة فقال له فحا ما تخرجين اوا تونيني عن خرجت قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخروجين
يقوم فمن فحوا قبل الخطبة فقال انه يخطب فانما صلينا بمن شا فمع ومن شا ان يذهب فمن ذهب وما روي عن انس ان ملك
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلا خطب فامر من كان فمع قبل الصلاة ان يعيد فحه وهذا لا حجة فيه على ملك رحمه الله انما
ليس في امر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك عادة لمن فحا قبل الصلاة ما يدل على ان الحجة من فمع بعد الصلاة ومن فمع الى الصلاة
بل قد جاء عنه انه امر بذلك عادة في ذلك على ما في كتاب ابن حبيب وابن المواز والمستخرجة الحج من ذكرنا ان ذلك فمع عنه
اعمال الفكر الصحيح وبالله تعالى التوفيق

مسئلة وسئل رضي الله عنه عن مسئلة من اله يمان **وسئل** رضي الله عنه عن مسئلة من
اله يمان اللازمة وسئل عن رجل من اله يمان تشاجر مع زوجته فحلف بالله يمان تلزمه ان جا معها الى فعل كذا فلا يخرج يوما فجعل جعله
ان جا معها قبل ذلك اله هر المذكور وجاء مستفتيا فيما يجب عليه في يمينه وما يلزمه من كفارة او غيرها **فاجاب**
وجهه الله على ما ذكر فان تصحت لسوالة سئل ووقفت عليه وان كان هذا الحالف حلف بمزة اليمين ومن يكفر
ان الكفارة لا يلزمه في امراته ولا شيء عليه ويلزمه اثم فرحتث ما يلزمه من ذلك والله يمان اللازمة وبالله تعالى التوفيق

مسئلة من حلف الا يشتري لحما له اليوم فاشترى لحم جزور لان رجع وجره جزورا لان رجع فيما اشتراه وفعل غيره

ومسئلة امراة قيل لها ان رجعت الى بيت ابيك فانت طالق صرفة لا رجعت لها ابدا فتزوجها رجل اخر ثم
مل تنكح الزوج **وكتب** الله رضي الله عنه الى الحسن ابو الكاسم تسليم
ابن ابو يوسف ابن نا شيخنا ابو عمران موسى رحمه الله من مدينة اشبيلية حرسها الله يسئله في يمين حلفت بها زوجه لاخرة خوا بنت
نا شيخنا رحمه الله انه حنت زوجها الاول قبله وتحصل ما لها الى اخر حرب فيما بينه الله للرحمن الرجيم صلى الله على سيدنا محمد

ما تقول في الله عنك في امراة توفا عنها زوجها وكان بينهما كلام في حياته فلما توفي قيل له ان كان اخيرا
فيه فلما وضع من نعشه وخرج به من دار الامارة الى مقبرة وخرجت مع نعشه فلما خرج من فيه ومن على بابه في مقبرة قال لها بعض اقا
وارجعي الى دار فقالت له مجيبة الى اي دار ترتضي قال لها الى دار الامارة المعروفة التي خرجت منها فقالت ما لي على ان اسكن هذه
سنة تلزمني ورثتي اخبار لوجه الله ارجعتها له اقرار ابين الوجوه التي كنت اعرفهم بها وانا سكنا معهم ولما كان بعد
زمان تزوجها اخير له البلدة التي ساكن في دار الامارة فما اجبرها على ان تسكنا بها ولم يوسعها له فسكنا وغيرها وكانت
اخرجت الثلث من ما لها وعرضته اليمين لحقت لخرتها في يمين اخر فعل تسكنا الدار وزال عن ملكها من كانت تملك من الرقيق
في وقت اليمين المذكورة اجيبلنا في ذلك فوفقا ما جوبا ان شاء الله **فاجاب امام الله نوحيفه** وتسريره
على ما ذكر بما ايراه فمه تصحت لسوال الواقع في بحث هذا الكتاب ووقفت عليه وباحثت على ما ذكره الحالفة في رجوعها الى
سكناها دار الامارة مع زوجها له مبرية في ذلك البلد ان الكاسر من امرها انما حكمت الترجيح لايمها على غير الحال التي حلفت
عليها مع الصفوي وحلفت على ذلك اه ما عاد الغابل اليه حين قال لها ارجعي الى دار له فلا شيء عليها في رجوعها الى الحال
التي حلفت عليها مع زوجها الصفوي الم تحلف على ذلك وهذا الذي اراه واقول به في ذلك هذا الذي اقاله ان اليمين انما تحمل على
بساطها وعلى المعاني المفهومة من قصد الحالف بها لا على ما تقتضيه الفاظها في اللغة وهو اصل رحمه الله مذهبه
في رواية لعيسى عنه في الذي يساله عن التغيب عن امراته ان كانت بيتها مرة ام لا فيجلب بذلك انها لا تزوج البيت
اذ كان قد حلف بها وهو يكتفي بذلك له اليمين فيه اذ كانت خرجت به الى الجزيرة فقال انما حلفت عليه ان يخرجت منه الى
سوال التغيب ايام عن حضورها ومنزله ايضا قول ابن القاسم في الذي خرج ليتشتري له سلة فحا هو جزيرة زمانا فحلف
له يشتري له سلة يوم له اليوم فحا وكا عشاء خرج وجا بتينه امراته على بابه خرج هو جزيرة فحا في غير الجزيرة
انه انما حلفت عليه انما كانت يمينه لكراهية ان يرجع في الجزيرة واصل الخلاف فحا الوجه ان له ويروز الحالف ما ذكرته في
يمينه وما يقترون في ذلك نية كا بساط ولا قرينا وذلك حكما بين في الفتوا لان الحكام انما يحملون الايمان
المعتبرة المفهومة منها دون كواسرها ولو اتبعت كواسرها وما في معانيها المفهومة منها في كل موضع لعاد الاسلام
كفرا والله يقول عما قال الله عز وجل فما عبروا ما استيتم منزل وله فكان ذلك بيمينها كاسرة الامر والمراد به النهي والتحذير
الله هو المفهوم منه ومثله قوله عز وجل له يلبسوا ما حلب عليهم خليله وجلله وشاركهم في الاموال والاولاد وعدهم وما
يعدهم الشيطان الا غرورا وفي معنى المعنى قوله عز وجل في قصة شعيب وما اكره بيها من قول قومه انك لانت الحليم الرشيد
لا تكاد تجد الفرج والمنا ومراده بذلك السب والله تعالى اسئله وفيل يزيدنا في القران والسنة الهادية وبالله تعالى التوفيق

كتاب الاجمة والطلاق والرجعة والايلا واللعان

مسئلة وسئل رضي الله عنه في رجل تزوج امراة وشرطت عليه حين عقد نكاحه ايانا ان لا تسافر
عليها بنكاح كالتي يتزوج امراة وشرطت عليه ما تقدم ذكره انها تزوجها ثانية انكر عليه ان يكون لها من نفسها
ما تجوز في ذلك يعكم الله اجرك وبين لنا ما في هذا الاصل من تنازع علماء افريقية طلبوا **فاجاب** رضي الله
ذكر عليه اليمين ويلزمه الطلاق بما كلما تزوجها عليها والاختلاف في ذلك اعلمه وانما اتبعت قول ابن القاسم
تذكير اليمين في المراة المعينة انما قال لئن تزوجت عليك فلانة بمن هذا لئن تزوجها عليها مرة بعد اخرى والله ولي التوفيق

مسئلة وسئل رضي الله عنه في رجل نكح ابنته بكرا في حجره من رجل بصداق معلوم وغاب الناكح
قبل ان يبنا به عليها مرة واثبت ابوها مغيبه عند حكم الجماعة وكلفها عليه الحاكم وان الناكح تزوج في الزمن

على ابقاء النكاح ورضيت بذلك فاراد الزوج ان يراجعها ان المراجعة على وجه المسايقة وعلى ان يكفره بضمر
البتة ولا يحل له ان يجامعها ولا يتمتع بها ولا يخلو بها ولا يسافر بها ولا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يطأ
المنقلة التي اصابها الشك فلم يجب الا بعد ثلاثة من رجل اخر وعن رجل اخر وعن رجل اخر وعن رجل اخر
الزوج الاول ولا يحل له ان يتزوجها حتى يطأها زوج غيره ويفارقها ويعتد منه ثلاثة اقراء ولا يحل
النكاح الاخر وبالله التوفيق **مسئلة** سئل رضي الله عنه عن رجل زوج ابنه صغيرا من بنت صغيرة فكبر
ورضي الصبي الحال بعضوا فلما بلغ ابن ابنا عن التزام النكاح والشروط بينهما ما يلزم الاب بما التزمه من النفقة
ويحل بعضهم النكاح او يصح بعضهم الله اجرك **الجواب** اذا بلغ الابن وابا عن التزام ما عقد
عليه ابوه قبل الدخول كان مخيرا بين ان يمضي النكاح على نفسه فيلزمه كل ما شرط عليه ابوه او يرد النكاح عن نفسه
فلا يكون عليه شيء ويسقط عن الاب ما التزم عن ابنه من مهر الا مهر ان لم يدخل بها فيسقط كل الا وعن ذا التزيد اختيار
والله تعالى اعلم فيما قيل في هذه **مسئلة** من تزوج امرأة فماتت قبل البناء فيكلف الاب الصداق
والنفقة وكل ما لزم الزوج ما اكتتب له الجهز ما به **وسئل** رضي الله عنه عن رجل انكح ابنته من رجل وقبض
بينهما على ما تقرر بهما ثم ان الابنة المذكورة توفيت قبل الدخول بها وقام الاب يكلف بعض ما لزم الزوج ويدفعهما
والكسوة هل يلزمه ذلك من يوم انكحها منه الى ان ماتت ام لا الجواب يكلف الاب ما اكتتبه لها ما اكتتبه لها الجهز ما به الى الزوج
المذكور ولا يلزمه لها اوا حرمها شيء مما يكلف به بين لنا ما يلزمهما وما يجب لهما وعليهما ان شاء الله تعالى **مسئلة**
ايرد الله ان كان ما اكتتبه الاب ليجهز ابنته به اعطاه لها وقبله هو وزوجته عنها وكذلك ما سمى من الصداق وعوض عنها
وما يلزم الزوج لها بعقد وكسوة وبالله التوفيق **مسئلة** من تزوج بكرا فبقيت معه مدة ثم ان امتنعت
ضررا وامتنع منها ولم تقدر على الجماع منه **وسئل** رضي الله عنه عن رجل تزوج بكرا في حجر ابيها
وله معها احد عشر شهرا ضرر ابنتنا بها ومن تزيد التخلي عنه وعوضها الا ان تشرط جميع ما لهما قبله وبين ما تستحق الصبر
على ما يلحقها به من الضرر فيما يرغب النساء من الرجال بين لنا اجرك على الله ان كان ضررها بينا فيخير الحاكم بينهما وبين الابن
ان يكلفها ان تقيم معه ما قبله ما جورا مشكورا ان شاء الله **الجواب** ايرد الله ان كان الضرر الذي
ترجيه انها اعترضت عنها وابرأته مما ذكره خلا ما يجب لها من نفقة وكسوة بالمعروف على ما يقتضيه حالهما وبالله التوفيق
مسئلة سئل رضي الله عنه عن رجل تزوج امرأة بكرا واعترضت عنه ثم تزوجها رجل غيره وبنا عليها ما شاء الله ثم طارها واعترضت منه ثم تزوجها الاول فطرأ عليه من كالبه
وزوجها الرجل الحاكم فقال له اثبت عندي ان كان تزوجها رجل غيرك وانه بنا عليها ما ثبت الزوج الاول اعترافها
للمتعقر بالزوجية بينهما وبين الزوج الثاني واقرار الزوج الثاني بالزوجية وانه بنا عليها واقرت الزوجة بذلك
وكلفه الحاكم اثبات البناء عليها فشهد شاهدان بذلك فحكم بينهما بالفرقة وامرها بالعدة ثم ان الزوج الثاني
الحاكم كنت امرتم بيني لنا ما تجب به ذلك وهل تثبت النكاح للزوج الاول وتحل للزوج الثاني على ما حررنا ما جورا
ان شاء الله **الجواب** ايرد الله لا تقرع الزوج الاول ولا يثبت نكاحه معها الا ان يثبت شاهدان

يتزوج لها في الله بشهادة شاهدين عدلين او يقر قبلها بما اقر به ثم يكشفوا بالبينة عن لعب الزنا والنسا
وان لم تعرف عن التهم وحالها **مسئلة** سئل رضي الله عنه عن مريضة سلبها فحل امرأة عن زوجها
اليها نصف نفقة محدودة على ان يضمنها لها بيانا تواصلاه ويكون ضمانها تمكين **الجواب** ايرد الله نصف
رحمنا الله واياك نعم والله الموفق عليه والنكاح جائز على مذهب ابن القاسم انه يجوز البيع والهبة في نصف الدابة
عرف وجه خروجه فانما جاز على مذهبه ان يتباع الرجل الدقعة على ان يبيعها البائع وان يتزوج المرأة على ان
نصف الدقعة على ان يضمنها لها هو موهوما لان التجهيز انما لم يكن في الشيء الجليل على المتاع جاز على مذهبه ايضا موهوما
ذلك مسئلة كتاب سماع ابن القاسم من المدونة عن وجه المسئلة ما قول من قال انما جاز ذلك لانه انما باع لها نصف
العرصة جائزة اذا لم تكن في ذلك وقتا للضيافة جائزة وعن هذا سأل عن ذلك من عرفكم عن هذه المسئلة واجبت
فيها بنحو هذا الجواب ومعناه وبهذه المسئلة كتاب الاقرار من المدونة التي اشرنا اليها من مسئلة الرجل يكري ارضه من رجل
السنة المقبلة وله فيها زرع ذلك للغلام ما جاز ذلك ابن القاسم ومنع ذلك ابن الماجشون على اصل قوله في الكري انما اكترى
الزرع للمقبل وله فيها زرع في هذا البيع فكأنه باع على نفسه بيع ارضه والشرب فيها بما يجوز لربها الملك له من الهبة وغير
ذلك وكذلك هذه المسئلة لا تجوز على قياس قول ابن الماجشون على اصله في الزوج لا يقرر على بيع نصف بقعته التي انما
لنفسه بما اشترك على نفسه من بنيان نصفها وذلك جائز على مذهب ابن القاسم . ولو اشترى رجل من رجل نصف بقعة على ان يبني معه
معه ويا بيعها ويشتركان في ثمنها لوجب ان يجوز البيع ويكمل الشرك فانما لم يقسم البيع بالتجهيز على البائع من حصة
الشرك فانما جرى الامر في بعض الرسوم بوجبه الحكم انه غرر يجوز فانما اشبها كثيرة لا يجوز ان تشترى كبيع الجنين في البطن وان كانت
قليلة الاشياء الواجب الحكم بفسادها في العقود وما يقسم بينهما من ذلك ان رجلا لو باع من رجل شيئا على ان بالخيار لرجل من
بينهما ان شاء ان يأخذ منه ما اشترى او ان يأخذ منه بالثمن الذي وقع عليه كثير وغير
عليه من حصة الحكم فيمن اشترى فيمن شاء ان يأخذ منه بالثمن الذي وقع عليه كثير وغير على بيان الوجه الذي
والبيت الخرب بالجزء من ذلك ولم يلتفتوا الى حال ذلك في القسمة فيبطل البناء وما يعود بالثاني عند قيام الجزء بحصته من الارض
حجة في ترك الاعتبار بما عند القسمة في ذلك بل يعود بين البناء البقعة على ان على البائع قيمتها وبين البناء منفردا
على ان على البائع بنيان حصتهما ويكون للبائع نصف البقعة مع ما له من حصة التجهيز على انه مخير بين ان يدفع وبين ان يأبى
الى الغائم خلا ما لابن الماجشون وبالله التوفيق **مسئلة** سئل رضي الله عنه عن مزينة يتكلم في مسئلة
من النكاح ترك عندهم ما اختلف فيها فقالوا وما هو فقال المسئلة من قولها ان الجواب في ذلك ان رجلا من رجلان وترك
بكرا واربعة اعبد ان رجلا اخر يشرب على جميع ذلك بعد ان يتوفاه فزوجها ابنته وباعها الوصي اعبدا
من نكاح او غيره الا ما مر المشرب المذكور ثم مات المشرب المعوض فيه قبل ان يقوم الوصي ويغرم على ما كان ابتاعه
احد ما الزوج في الثمانية **هما فيه** النكاح بينهما ويبرأ من ذلك ما مات الزوج قبل الدخول بها وكلف الوصي الصداق والميراث
وان منع ورثة الزوج منه ثم الصداق واحتجوا بان النكاح لم يتم مع عدم المشرب الا ممن يقوم مقامه وقالوا هو بمنزلة
الاب في عدم الاب وقالوا ايضا انما وجب الصداق في مثل هذا النكاح بالدخول الذي هو عوض عن البضع فيكلف النكاح الذي
واستحقوا على ذلك بما في الجزء الثاني من نكاح النساء وحيث قال مالك في المرأة تعطي لابيها او لاخيها ليزوجها فيكل ولم منهما على
مزوج فان لم يدخل كل واحد منهما على صاحبه لم يجز نكاح كل واحد منهما وان امر كل واحد منهما ان يزوجه فزوجه
الاخر فهو مرتبط الوصيين والسيرين في الجهاز الذي يجهزان به ابنتيهما بمنزلة الوصيين والسيرين في غرارات الزوجات في الصداق وغير ذلك ان النكاح لم يتم

لا يجوز بغير الصغير وان يجاز له ولو يصح قبل البناء وبعده وفاته الصحيح انما صح لبناء الصغير
بكذا لما اجاز انه النحو البسر البتيمة جماعة في عقده والنكاح انما صح لعقده ، يجوز بيعه ، انه لا بالبناء
كزيد في ثالث نكاح النوادر في باب احكام النكاح لو بلسر وان كان يقع بيعه لا صلا ويبين بعد ذلك ، وما تقتضيه
والروايات بيعه وسل الصوت والصحيح بعضهن ، واجرة في صفوف الصراف بما يصح فيه لا صلا ان بين لنا الجواب
فيه بيعه ، وما تقتضيه الروايات عاجورا ان شاء الله **فاجاب** ايده الله بعون الجواب رحمنا الله واياك
تصفحت سؤالك ووقفت عليه وليس انكاح احد الوصيين البتيمة دون صاحبه اني ان يكن معا بمنزلة انكاح الوصي اياها
وان المشروب لان الوصيين ليسا جميعا كالشريكين في الامانة يجوز ان يتفرد احدهما ان يتفرد بعقد النكاح عليها وان هذا وجه
الرواية كلها على ان بان بعد كان لعقد بالسراة نكاح عقده غير ولي ، اما المشتري فليس بوصي ولا ولي وانما اليه
من ولاية العقد شيء انما اليه المشورة التي جعلت اليه خاصة فاما المشاورة في التوصية في النكاح جزاء سواء او نكرا
اما الجواب به من العقد وانه من غير ان يوكله على ذلك انما اشترط معه في ولاية العقد فان انكح الوصي دون المشاور
بالعقد في نفسه صحيح الا انه موقوف على اجازة ان يجز الاجازة رضي ان يرده رد كالسفيه يتزوج بغير اذن وليه
والصغير بغير اذن وليه والولي اذا رضي اولا منه حاضر على مذهب من يرى الخيار في الرد او الاجازة للولي الا ترى ان بانكاح
الوصي في المسئلة التي سألت عنها البتيمة التي لا يعقد بحضرة المشاور وليس بعقد ولا سرور انما هو موقوف على
نظر الوصي فان رآه يجيز اجازه وان رآه رده يوجه النكاح فاذا لم يعثر على ذلك حتى مات الزوج وقبل
ان موضع الزوجة الميراث لان الصراف والصيارفة لعدم وجه النكاح ولو كان لعقد بالسراة لوجب لها الصراف المسمى
ايضا على مذهب من يرى الصيارفة والدلالة في العقد بالسراة لم يقع على بضعه وكذلك لو كان قبل الدخول لوجب
بالدلالة نصف الصراف المسمى على القول لان الصراف المسمى يجب بجميعه بالموت وبنصفه بالطلاق بنص القرآن فاذا وجب
الا يستحق الميراث المتعقب على وجوبه الا يعقد متفق على بضعه فكذلك يجب الا يستحق بجميع الصراف المسمى
بالموت وبنصفه بالطلاق الا بعقد متفق على وجوبه واتفقت الامة على ان مهر من سفوك الصراف في العقد بالسراة بعد
الدخول ان لها فلها وان لم يدخل بها فلها وان لم تسم المسئلة الجواب ان يقال على ان الزوج في
البضع مغلوب على الصراف بالطلاق يوجب الا يكون لها شيء من الصراف كالزيد بجن او بجرح قبل دخوله بامرأته
يعرف بينهما انه لا شيء لها من الصراف المسمى وايضا فان الله تعالى لما نص على ان نصف الصراف المسمى
من قبل ان تمسوهن وفرض فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح فعفو الزوج في
وجوبه زما ثبت بنص لا يستحق الا بنص مثله وسواء لا نقاق على بضعه العقد لم يوجب في حكم الغرار كما شيء
من السنن وان كان قد ثبت على وجوب نصف الصراف المسمى بالبضع يوجب الا يثبت فيما زاد الا على وجه الزوجة
فلا يثبت فيه شيء الا بنص مثل هذا النص على ما وصفنا ، وما اعرف شيئا في سفوك الصراف المسمى بالنكاح
الزيد بسر لعقده حقيقة اذا لم يعثر عليه حتى مات احد الزوجين على مذهب من يرى ان الميراث بينهما وانما يعرف له لعينين
ايضا يخارج لما صنعه من كتاب النكاح من العتيبة في الزيد يتزوج الصراف على ان له ميراث بينهما او على ان نفقة كما
وهذا النكاح لم يعقد بسر لعقده حقيقة وانما بسر للشرك الباسر العقد زيد فلا تاثير في بضعه الصراف بل كالنكاح
الزيد بسر لصراف انه لا ترى انه يكون لها بعد الدخول صراف المثل المسمى وغروره عن جميع في النكاح الزيد
بسر لصراف انه رابعا التسمية الباسرة يجب للمرأة صراف المثل انما مات الزوج قبل الدخول وكيف انما بسر لعقده

حقيقة والصراف صحيح لا بضعه فيه ولغير سيلتا عن هذه المسئلة من مرة فاجبنا ان الصراف انما نزلت بسبب الوطء فيها بالجاب الصراف والميراث وكان في السؤال زيادة على هذا السؤال تقوية وجوب الصراف وبالله تعالى التوفيق

مسئلة من تزوج ذات محرم او استغار ونكاح التفويض يعين الزوج فيه قبل البناء سئل الشيخ رضي الله عنه عن مسئلة من النكاح بترتيب شبيلية فاختلف فيها فقالوا وما نص المسئلة للجواب رضي الله عنه في رجل تزوج **وسئل** امرأة ومن ذات محرم او نكاح استغار او وقع نكاحه باسرا لعقد صحيح الصراف انه ما يقع فيه الدخول والميراث قبل الدخول لا اختلاف بينهما انه لا شيء لها من الصراف ولا ميراث وسواء وقع النكاح قبل الدخول او بعده او بعد الدخول وقبل الجميع او جميع النكاح والصراف في ذلك كله انما هو عوض عن البضع في مثل هذا النكاح بين لنا الجواب فيه لك ما جورا مشكورا **فاجاب** ايده الله بعون الجواب تصفحت رحمنا الله واياك سؤاله ووقفت عليه وليس النكاح الباسرة تقتضي تسمية نكاح باسر لعقده ونكاح باسر لصراف فاما ما باسر لصراف فالصحيح من المذهب المنصوص عليه في كتاب النكاح الثاني من المدونة ان لها المسمى بالعقد وان لم يدخل بها ولا شيء للمرأة فيه الا بالدخول او بموت الزوج عنها قبل الدخول ان لها صراف مثلها وان سمى لها اقل منه او اكثر ولا شيء لها غير التسمية الباسرة وجعل نكاح التفويض على مذهب من يرى ان الموت يجب في التفويض صراف المثل وليس بمذهب مرغوب فيه من ذهبنا واما ما باسر لعقده بانه يقتضي على تسمية نكاح متفق على بضعه ونكاح مختلف في بضعه فاما ما اتفق على بضعه مثل نكاح ذوات المحارم ونكاح المرأة في عدتها او على ابنتها او اختها او عماتها او خالاتها ونحو ذلك مما اختلف انه لا يجب المسمى فيه بالموت ولا تتعقبه بالطلاق فله ان لها ميراث فيه وانما يوجبه الدخول واما ما اختلف فيه مما باسر لعقده فانه يقتضي ايضا على تسمية ان لا تاثير في بضعه لعقده في الصراف وقضى لبضعه عقده ما تاثير في بضعه لعقده في الصراف مثل نكاح المحرم ونكاح المرأة بغير ولي وما اشبه ذلك فيقال انه لا شيء لها من الصراف ولا ميراث فيه ويكون حكمه كالفاسد وقيل ان لها الصراف والميراث يكون فيه وان بضعه بالطلاق وخرجا على الاختلاف بين من ابى ان يوجب الطلاق والميراث فيه يجب على اصله الصراف المسمى بالموت وتتعقبه بالطلاق فيجب الدخول ان لا شيء لها من الصراف والميراث الصحيح المسمى فيوجب احد قولي مالك الذي ذهب اليه ابن القاسم على ما يأتي في الوجوب له ان لا شيء لها على ما وجب وجوب الصراف للمرأة على الزوج كما تقدم على وجوب الميراث بينهما واتفقت الامة على ان الاختلاف بين من ذكر من العلم ان الصراف المسمى يجب بما تتعقبه بالطلاق وبجميعه بالموت وانه يرجع بما كان الاختلاف يجب في اسحاب الميراث بينهما واما ان ما ذكر من النكاح قبل الدخول وبضعه بلا اختلاف انه لا شيء لها من الصراف وان كان بضعه بالطلاق لان النكاح الصحيح اذا يعرف بين الزوجين فيه قبل الدخول للسبب يعلم انه ليس من جهته كالزيد يجرح او يجرح لا شيء لها من الصراف وسواء ان كان الصغير صغيرا او كان المرأة الرضا بالمقام على الزوج يجب بما له رضا بالمقام عليه لا حد الزوجين واما ما بضعه تابعا في الصراف مثل نكاح المحلل ونكاح الامة على ان لا ولد لها حرا والنكاح على ان لا ميراث بينهما وما اشبه ذلك مما اختلف فيه هل يكون للزوجة فيه ان جاء بالدخول وقيل صراف المثل لان بضعه تابعا في الصراف وقيل الصراف المسمى لانه نكاح باسر لعقده والصراف فيه صحيح ، فهذا الضرب من الانكحة الباسرة المنصوص فيها لا يجب للمرأة من الصراف المسمى شيء انما هات الا الزوجين قبل الدخول وهذا بين على ان لا يجب للمرأة في هذا النكاح صراف المثل الا ما حكيناه عن الشيخ فيمن تزوج بغير ولي فجن قبل الدخول ان لها صراف مثلها واما على ما يوجب من يوجب للمرأة بالدخول الصراف المسمى بالعقد محتمل ان لا يجب لها شيء مما من الصراف الا بالدخول وليس الصراف عوضا عن البضع كما قلنا وان كان له يستباح الفرج الا بدا فانما هو فضلة من الله عز وجل فيما الزوجات على ازواجهن عوضا عن له استمتاع بما تستمتع به كما يستمتع

بما ويلحقه في ذلك مثل الذي يلحقها لان الصبا ضعة بهما بينهما وبين زوجهما واسرة قال الله عز وجل واتوا النسا
صدقاتهن نحلة والنحلة ما يعوض عليه بمقابلة واجب فالصداق واجب وان كان الصغر فاسدا والله تعالى اعلم

مسئلة وسئل رضي الله عنه في رجل تزوج زوجة وتزلها زوجة وبنانا فبلغ حكم الجهة اللاح على البنات
ثم تزوجت اللاح بعد ذلك ثم بعد عقد نكاحهما زوجت اللاح احدى البنات وفرقت على عقد نكاح الابنة احداهما خال الابنة
المذكورة والابنة المذكورة اذا بلغ غيب عن البلد مسافة يوجب لهم محضرها عقد النكاح وما تشوروا فيه
فلما علموا به اراد واقعه وزعموا ان للاح سبعة وان الزوج غير كفو لهما بين لنا ما توجبه الاستنة في ذلك
ما جوزان شاء الله

الجواب ايده الله تضمنت رحمنا الله واياك سؤاله ووقفت عليه وانكاح
جايز صحيح كما سبيل الى فسخه الا ان يثبت الاولياء عوا على ان الزوج غير كفو لهما وان تزوجهما عنه غرر بهما وغير
ذكرتما بينة عدالة ويعرف في ذلك ان الزوج والاح فلا يكون في ذلك عذر يجوز وبالله تعالى التوفيق حرر

مسئلة وسئل رضي الله عنه في رجل تزوج امرأة يتيمة بلغت خمسة عشر عاما الجماع لهما
وقال انها ما وليها غيره وكانت للاح فالت كذلك ابتاوزعما انها بالغ فبلغها خل الزوج بها ومكث معها ازيد من
ستة اشهر كرسته وسرتنا عنه وقال انها لست بمراهقة وانما غير بالغ مثل يجامع النكاح لزلك وقول
من يكون عمرا اوا يجامع بين لنا ما ذلك ما جورا ان شاء الله

فاجاب ايده الله تضمنت سؤاله ووقوف
عليه والواجب رد المرأة الى زوجها واعتناء النكاح لوقوعه على البهة في كما ذكروا لسبيل الى فسخه بقول الاح
والاح وحده عرابها وبالله التوفيق

مسئلة نكاح المتعة وجوابه

وكتب اليه رضي الله عنه يسئل عن مسئلة وتضمنها جواب الرفيه
القاضي اعلا الله تذكره في مسئلة المسئلة وذلك انه وقع الله عز وجل انه عثر عثرنا على رجل من اهل العلم والمعرفة
الصحيحة من اذكياء الزمان تزوج امرأة نكاح متعة الى اجل مسمى بلا ولي وبالتمر غير العدول وكان الصداق دفع عند
من مسئلة الغرابيك فعزره الحاكم على الوكمي فلما تقرر به جاء له ان يقيم البينة على ما ادعاه من نكاحه فجاء الى ما اراد
وعاد معه غلام الحاكم فاخرج حرافا تخرما قال وبينه لشهادة رجلين غير مغلوج بعدالة الخفوف فقال له رجل
من اهل المجلس ما حمله على ذلك وتزوجت امرأة بنكاح جوزه رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كما ان النكاح
كان محرما الله انما او فعته بلا ولي وحرافا جايز ولم يلتفت على ذلك فقال الرجل الذي عثر
عليه اما نكاحي نكاح المتعة فلا انكر تحريمه الا اني تعلقت بينة بما حكما به من الخلاف عن ابن عباس وغيره
وسبب ذلك اني علقت بامرأة وكنت محن الامر على زواجها الزواج الصحيح من اجل انها كانت تصلح لتغلي براتب
التعلق بهذا الخلاف احب من ان اتيهما واما هو لكم اني او فعته بلا ولي بمزة صفة نكاح المتعة له بحتاج
فيه الى اكثر من اله زوج المرأة وتعثر على يقينهما له بما تواجر بينهما الى اجل فاشبه اجارتها سلعتها وانما يحتاج
الى الولي في الموضع الذي يتابر فيه حكما بنكاحهما بوجه النكاح واما هو لكم بلا عراق فلا قايل بجواز المتعة
ما حرر عنه ما قال العراق واما هو لكم ولم تشهد عليها عدوا بلم افران انكشف الى غيرهما ولو ثبت عدوا الى ان يشهدا
على ذلك ما تثمر لي براتب ان صنع ذلك كله وكان زني بما انه نكاح ما يتعلق له شئ من اسباب النكاح الصحيح
ولعل الله تعالى يقبل عذر العذر ويصنع في ما سواه له بدر بحتي الى علم الله ان تبين لي ما يلزمه في ذلك
من حرا واحبه ومثل ذلك عذر يسقط عنه شئ من ذلك ومثل عذر الله اخف عن المرتا على ما قال ومثل الزوج الذي قال انه كان

الا زان يحرم له اما ما ان له على ذلك البينة بين لنا ما ذلك ما جورا ان شاء الله يكون فيه اشكال يا سيدنا الكرم
الله في الدنيا والاخرة والله يوفقكم لما فيه الصواب **فاجاب** ايده الله تعالى الجواب
اوله الى اخر حرف فيه تضمنت عصمنا الله واياك سؤاله عزا ووقفت عليه ونكاح المتعة الذي تضمنه
عنه النبي عليه السلام وحرمه واجمع على تحريمه الا من شذ منهم ولم يعتد بخلافه منهم سواء تزوج
الرجل المرأة الى اجل معلوم بولي وشاهدين او بشاهدين ولي فتكون احكام الزوجية عليه فاصلة بينهما الى
ذلك الاجل عن الميراث واما عن توارثهما مع امرأة بينهما وبينهما على ارث ما وبستمتع منهما
من الزمان على شئ يجب له بما من ماله فليس ذلك نكاح المتعة وان سماه نكاحا وانما سوزنا ما توجيه ان
يحرر سئل الرجل الذي سالت حرانا يرجع ان كان بحضرتنا وتحلوان كان بكرا له مزاره بوجه اشتباه البينة
عثر على كونه معها انه ليس هو ازعمه وتحكما نكاح المتعة للوجه الذي ذكر شبهة تسقط الحد عنه
اذا لم يشتهر بذلك من جواز شهادته وما كان ينحوه بما على وجه النكاح والزيد زع ما شيا مشهورا معلوما
وينبغي ان كان بكرا ان يضرب بعد اقامة الحد عليه ما لضرب الوجيع ويسجن السجن الطويل الى ستجيبا به
بالزور وتلبسه على المسلمين فاذ كرت عنه من المعرفة والكلب مجنة عليه توجب له المنزلة التي
له اخرة وتنزله المنازل التي تنزله ان عرب الحق بعد انزله والصواب بخلافه والمحكوم به فتحمه افتراء على الله
واستحلا بالحرمة له وذلك عما يرديه وفرد ي ان من اشر الناس منزلة عند الله يوم القيامة عالم لم ينتفع بعلمه
بكتبه بمن اشرت به معرفته وتكون بها الى موافقة المحكوم ومخالفة الجمهور وبالله تعالى التوفيق **مسئلة**
الزوج يحلف شورة زوجته وما الزوج الغريب يحلف شورة زوجته ثم اعاد ذلك بعد او فاتها فزلة بينة بان كان فحصا
بخابة التلبث عليها حيث تلقت بسؤلها ما من وان فاتها البينة على تلبثها وان كان فحصا انتم على البينة عليها ولم
يوتحم له بلا فحان عليه بعد اذا فاتها على تلبثها بينة **مسئلة** نفقة الزوج على زوجته وما تولم
على ابيه وكلب الاب نفقته من مال ولده وسوخاب **وكتب اليه** رضي الله عنه اما ما حكيت عن
ابن سحنون رحمه الله من انه ذكر في احكامه ان الرجل اذا غاب وخلف مالا وقام ابوه يطلع له انه قوفي الحكم ما
يجيبه عليه وما خرجه عن يده فما احد كما ذكر عن الشيخ ابي عبد الله بن عتاب رحمه الله وسوخ من نفقة الا
فركانت نافذة عنه ولا يجب عليه لهما حتى يكلبا عند ما غاب عنهما فاذا غاب عنهما لم يقع عليه
بعد ما حوله لا حتمال ان يكون في ذلك الوقت فرمانا او استلم ان من الزبون ما يستغرقها ويكون احق به من يقفهما
وذلك بخلاف نفقة الزوجة والبون بينهما ان نفقة الزوجة واجبة حتى يعلم سقوطها بمعرفة موته او استغراق
دينه بالزبون وهذا من باب استصحاب الحال وهو اصل اخر به عليه كثير من احكام مذهب البون بين من
اكل شاكلي الجمر او شاكلي الغروب والبون بين من ابغى بالوضوء وشك في الحدث بعده وبين من ابغى بالحدث
وشك في الوضوء بعده وبالله التوفيق **مسئلة** كتاب كما قال المدونة من الصرورة في المفقود يموت بعض ورثته في غربته
بيزان يعلم موسوحرا وبقي بعدان وغرو مثل هذا كثير واما قوله ان الحاكم يحمل ان يجعل له نصيب من الحظ الذي يعرف به
فليس بصحيح وان كان الشيخ بن عتاب رحمه الله قد قاله فانما قاله اعترافا لحقيقة من خالفه من اصحابه وابتنا
بجميع اصول المذهب في نفقة زوجته وانما قلنا ان ذلك ليس بصحيح لان ابن العوار حكى الاجماع في ذلك بما
شروده خارج عن اله على وما في كتاب ارخاء الستور من الصرورة وسماع لصبغ من العتبية من بيع مال الغايب

في نفقة ابويه يحمل على ما الا ان يقال انه انما يتبعها ايضا على غير قياس لان ما ذكرنا الا ينبغي عليه ما ذكر مغنيه لان ماله انما هو من ان يكون غرمات او استدانات من الربون ما سواخ ذ بماله من نفقة ابويه ولعزة المسئلة فانوا ان الغائب لا يوخذ من ماله الا ما ذكر في الزكاة والله اعلم **مسئلة** من تزوج بعرمة وعليه ابنها وهما واما الزوج فعلى ان يحيي عرمته له لعما جنيا نا هو موسوا وتكون العرمة بينهما بنصفين مسئلة بهما معنا من مسئلة كتاب الجعل والاجارة من العرونة ابني اشرت اليهما وبهما ايضا ان له اجارة في الشيء الذي وقع به النكاح وله جاز على جزيه ابن القاسم له انه يجيز البيع والاجارة في بعض الجميع اذا عرف وجه خروجه واما مكاتبه فيه الاعادة فاذا جاز على ما ذكرته ان يجتمعا البايع والمبتاع الرجل البقعة على ان يجتمعا البايع وان تزوج المراة على ان له جاز ان تزوج المراة بنصف البقعة على ان بينهما بنيا نا هو موسوا وتكون بينهما وبالله تعالى التوفيق **مسئلة** من اذن على ان يبيع المعروف له على اخوته واما الزيد ان يقوم على ابيه المعروف فلا رجوع له على اخوته بشيء مما انفق عليه ليس على ما ذكرت من انه تحمل عنه على الاصوع بل لو اشترط انه انما ينفق عليه على ان يرجع على اخوته بما ينوبهم من ذلك لما وجب له الرجوع عليهم بشيء لان نفقته لم تكن واجبة عليهم حتى يكون بها مخاطبا بنفقة الزوجة وبالله التوفيق **مسئلة** من تزوج امراة على عبده ثوبا شيء فزاد في مسماة فلم يكن بينهما بيع وانما وهبه لها فزاد لها في الثوب شيء فزعم انه انما اراد ان يكسوها ايضا وحكم النكاح في ذلك ما ذكرت عن بعض اصحابنا من ان الزيد يتزوج المراة على عبده مسماة من الثوب شيء فزاد في مسماة

استهلكته وان كانت لم تعلم بالشريك لم يلزمها غرم الصداق ولم يكن عليها اكثر من نصف المهر
لانها انما حللت ما يجوز لها اذا لم تعلم وسئل عن مجهولة على غير العلم بالقول فوطئها مع بعضهما اعتقد لم تعلم اذا ادعا
عليها العلم و عن شريك النصفان ان كان سئل زوجه لتتزوجه بغير اذن شريكه وان لم يعلم لتسبير
الشريك بالنكاح حتى يخبرها بعلم خبر كان له ان يرجع على المرأة بجميع ما اخذ منها فيدفعه له بيسير المهر
مع ماله انما يقسم مال العبد بين الشريكين اذا رضا معا جميعا و يتزوج له وان كان تزوج بغير اذنه ان كان
بتسيير له او كان اخر تسيير سئل زوجه واعلما بان له فيه شريكا لم يكن لهما على الاول الا ان الزوج الا ان تضمنه من
الصداق شيئا فاما اقتسماه او اقتسماه مال العبد وان كان سئل زوجه وكتم سئل المرأة فلم يعلما بان له فيه شريكا
وغرما له رجعا عليه بجميع الصداق الزيد اخذ منهما ولهما ان يتبع العبد بجميع الصداق او الزيد اخذ منهما وان كان
سئل تزوجها ولم يعلما بان له تسيير اخر لم يأذن له في النكاح الا ان يسقطها عنه دعة التسيير الزيد لم يلزمها
على الاول الا بسبب له عنه وقيل انما يسقطها له عنه عنه الا للسلطان له

قال ابو الوليد رضي الله عنه وانقلبا انما يرجع عليه بالصداق ما يزيد لها منه ربع دينار اذا
قيل انما يزيد لها ما يقوم قول الفقهاء مشهور واختيار ابن حبيب وقيل انه يزيد لها وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك
وقد روي عنه انه مذهب المدونة وقال انما سوى مال السيد واما الامة بين الشريك يكن فيها انقلبا ان زوجها احرى بها
من ان له اخر لم تحز النكاح وان اجازه الاخر ويفسخ قبل الدخول وبعده فان عثر على ذلك قبل الدخول بهما الصداق
عن الزوج ان كان لم يعلم ورد اليه ان كانت قائمة فان استهلكته او تجرت به وهو ما يساوي
الجنية كان الزيد زوجها فاما ان كان غيره ولم يعلمه ان العبد معه شريكا وان لم يعثر على ذلك حتى
دخل بها فان اجازة الشريك للزيد لم يأذن بغير انه ان اجازة لم يكن له نصف الصداق لانهما انقلبا
ان لم يجز وقيل ليس له ايضا نصف الصداق لانهما وسئل عن ذلك ابن القاسم وقيل
ان له الا كثر من نصف الصداق او نصف صداق المثل وسئل عن مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة
و يرجع الزوج بالزايد على الشريك الزيد زوجه ان كان عثر ولم يعلمه ان العبد فيها شريكا قال ابو الوليد
رضي الله عنه وهذا اذا رضي بقسمة الصداق له انه مال الامة واما يقسم مال العبد بين الشريكين الا ان تراضيهما
على ذلك واما ان يأذن الشريك الزيد لم يأذن من قسمته واراد بان يكون نصيب الامة فيكون على الزوج ان يكمل لها
صداق مثلها على ما قد كرناه من قول ابن القاسم في رواية اصبغ عنه وما في المدونة فيكون لها نصف
ما اذا اقتسماه رجع على الزيد زوجه منهما بما استغل في نصيبه ان كان لم يعثر واعلما ان العبد معه فيه
شريكا او علم سوء له قبل ان يعلمه وان كان لم يعلم يرد له بعثر واراد ان يتمسك به رجع عليه بجميع الزيادة التي
غرمها وبالله التوفيق **مسئلة وكتب اليه رضي الله عنه** مذكورة زنة يسئل
عن هذه المسئلة وسئل عن مسائل النكاح وسئلها جوابا رضي الله عنه في يتيم مولى عليه تحت نكراه فزوج رجلا
ليعثر عليه النكاح بعثر النكاح لعثر على اليتيم المذكور من اباحة زيد عريم ما له كما سئل وابا ذلك وابا اليتيم
واليتيم الذكور رهن جيد من اهل الملا واليسار على صداق مجلول وموجل وقع عثر النكاح بعد العجل منه
كما ذكرا فسئلاه يتمام له **عثر البناء** وقال في الموجل العجل كذا فما حل له سئل يجوز عند النكاح
على اليتيم المذكور وسوء عار من المكر له والنساء والعابرة الم الزوجة والرسا بغير وقوله ايضا في عثر النكاح

يتمام له عثر البناء والبناء في البلد قائلا بعثر على الغرر يا بناء وقال له عثر اعزلك اليه وما يسر من العثر
ويسر النكاح او يعسر لكونه عار من المكر والنساء اليتيم بمثل ما ذكر اعثر على الوجوه الذي ذكرت لها
واجاب رضي الله عنه ان كان زوجه منهما بحران مثلها بان مثل نكاح جاز وبالله التوفيق
مسئلة امرأة شريكة في عثر نكاحهما الا يمنع اسلامها النساء زيادها بمثل منع الحاضنة للعربية ان تكن
من اسلامها **وسئل** رضي الله عنه عن الحاضنة والعربية اذا لم تكن هذا قرابة بمثلها للزيارة تحكم الشريك
لمن حضانته تحكم شريك الحران يزيارتها عندها من النساء ما يجب لها او الصغير في انفقا عليها الشريك بعض
ذلك فاريد والخروج الى الحاج والصيد ما ترى اكرمك الله وبالله التوفيق **فاجاب** رضي الله عنه
على ما سألتني عنه من الحاضنة والعربية ان الذي اراه في هذه المسألة والله الموفق للصواب ان يكون لهما ان يشترطا
في حاضنتها ما لها في قرابتها لان المستكلم انما هو للعمل بما التزماه والوفاء بما اشترطا عليه ما لم يكن في العمل بينهما
تنافس يخشى منه ان يؤدي الى انقطاع بروتهما وفرعلم بمستغرب للعادة ان الحاضنة اسعد في الحضانة واشفق لها من
كثير من قرابتها وهي محارمها والرضاع والصغيرة لها بمنزلة ولدها من الفرائض وبالله تعالى التوفيق
مسئلة مزوجا بامرأة ثم تزوجها قبل ان استبرأها ما حكم ذلك **وسئل** رضي الله عنه
عن رجل تزوج امرأة في العدة التي يجب عليها فيها عصمة الله في جوع سنة ثمن وعشرة وثمانية عن جملة نكاح بناء
ونعم الجواب رضي الله عنه في رجل مزوجا مرأة ثم زنى انها انتكاحها من حين استبرأها من الماء الزاني او من حين انها ادعى رضا
بذلك وتتابعها بعد ذلك ثم انها انتكاحها من حين انها انقضت عدتها من الزنا وبالله التوفيق **مسئلة** اصل
البنين بعضهما ادعوا بعد الزنا بغير استبراء في كلا فيها او الاخر منهما ولا يلحق بواحد منهما بعد الطلاق الواقع منهما
الولد من الزنا والام مثل يجب لم ميراث او اجنب بن لها ذلك كله وبالله التوفيق **فاجاب** رضي الله عنه
على ما يلزم العقيقين فان ماتت قبل ان يدعوا به او بين له ذلك كله مشروط واحدا ان شاء الله وهذا الزوجان وحكم الاماء واقع
الكلا فيهما على هذا الوجه المذكور ثلاث حيرات مثل يكون الحكم بينهما كالحكم في الزوجين لا يتزاجعا
الا بعد زوج ام يكون الحكم بينهما واحدا يبين لها ذلك موقوفا معانا عليه ان شاء الله تعالى **واجاب رضي الله**
عنه له تصحبت رحمنا الله واياك سؤالك هذا ووقفت عليه والنكاح الاول الذي وقع عقوق بان الله استبرأ من ماء
الزنا له يلحقه بيه كلا في يتكون معارقته اياها بيه بكلا في يسخا بغير كلا فوالنكاح الثاني صحيح يلحقه بيه الطلاق
بان كان وقع قبل الدخول وجب لها نصف الصداق ولم يكن لها ميراث وان كان وقع بعد الدخول وجب لها الصداق كاملا
الميراث ان كان مات قبل انقضاء العدة الا ان يكون الطلاق الزيد كملها بانيا واما الله واما الله ولا يلزمه على كل
حال نجب لم الميراث منه ويلزم من تصور عليه بتصرفه عثانه واما العقيقين بلى نحن عليهم ان لم يكن منهم اشعر من
الغرور بما الغرور والنحن على من استبقاء وتسور عن ميراثه بتقوائهم بتصرفه دون قيامهم امر وجب على حال
وبالله كمال التوفيق **مسئلة** امرأة كحمر عبدا حل من زوج كملها بغير ذلك ثم انها انقضت عدتها ثم انفقت مع
عليها واما السابعة بسي امرأة كحمر بها حل من زوج كملها بغير ذلك ثم انها انقضت العدة ثم تحمر بها
العدة ثم انفقت ثم تحمر النساء بان ليس بها شيء في كل الذي حل بها الزوج يكتب ما اخذت منه في بن

الحل قبل هذا او فرضنا انها لا تقدر على الزوج فله على ما ذكر من حمل الزوج فله على ما ذكر من حمل الزوج فله على ما ذكر من حمل

سئل فيما اذا تعارف كالشروط وقضى على الزوج بما جرت العادة ان تجهز به مثلها انه ايعد ما تتكمل للعراة له وان السيافة التي

الجواب وفقه الله على ذلك يعلم الله اجوبة

الجواب وفقه الله على ذلك يعلم الله اجوبة

الجواب وفقه الله على ذلك يعلم الله اجوبة

الجواب عليه نعم يجب لها ذلك وفقت عليه وانما كان لها ذلك لان العرف جار بذلك

مسئلة وسئل رضي الله عنه عن رجل تزوج امرأة بكرا وغاب عنها قبل البناء بها فجاء

الجواب نعم يجب لها ذلك وفقت عليه وانما كان لها ذلك لان العرف جار بذلك

مسئلة وسئل رضي الله عنه عن رجل تزوج امرأة بكرا وغاب عنها قبل البناء بها فجاء

الجواب نعم يجب لها ذلك وفقت عليه وانما كان لها ذلك لان العرف جار بذلك

مسئلة وسئل رضي الله عنه عن رجل تزوج امرأة بكرا وغاب عنها قبل البناء بها فجاء

الجواب نعم يجب لها ذلك وفقت عليه وانما كان لها ذلك لان العرف جار بذلك

مسئلة وسئل رضي الله عنه عن رجل تزوج امرأة بكرا وغاب عنها قبل البناء بها فجاء

الجواب نعم يجب لها ذلك وفقت عليه وانما كان لها ذلك لان العرف جار بذلك

سيافة ينعقد عليهما النكاح وقالت المرأة المذكورة حضرتها بالربع الثاني من الدار وكان البيع والقبلة في
[illegible] وزوج المرأة المذكورة فما كانت المرأة المذكورة لتحضر من عند وقبل أن يدخل الزوج بالخمسين جوفع
[illegible] منازعة أهل بتسليمها النكاح المذكور على أن يعطيها الزوج الربع الذي باعته منها وسايره
[illegible] المذكورة عمل المزورة المرأة المذكورة في عزا الربع شفعة أم لا فإنه لم يحضرا عشورا أن شاء الشفعة

باب جواب وجه الله تصحيح سؤاله عن الوجه فيه على ما ذكر وإذا وقعت العقارة بينهما قبل الدخول على أن يكون له
جميع الربع الذي باعه لزوجه من الدار ما لم يجب الشفعة عليه الذي نصيب ذلك الربع لأنه سوى الذي وجب لها
بالعقد ويجب لها بالعقد قبل الدخول يرد إليه الأب بالخلع وأما النصف الثاني منه فلا شفعة عليه لبقائه على ملكه
الأول لأنه لا يجب للمرأة بالعقد من الصداق إلا نصفه وإنما تستحق جميعه بالموت أو بالدخول على ما سبق أن العقار
في أن الغلة بينهما والعصبية منهما ما لم يدخل أو تكون الشفعة في نصيب الربع المذكور بالقيمة للمذكور
وللمرأة أن يدخل هو معهم في الشفعة بالنصف الباقي له على العقار الأول وبالله تعالى التوفيق

كتاب الخلاف مسألة

والفايل إذا اشتريا فلا تسلمت له الشفعة جوابها أن الخلاف بين أبي عمرو رحمه الله وأبي [illegible] إذا وقع
الرجوع فيه برضا المرأة المكافئة أم ليس فلا يخلو إما يلزم بعد النكاح كما الزمه نفسه قبل النكاح وإسقاط
الشفعة ليس يخلو الله عز وجل وإنما هو حق قبل المشتري فيه لم الرجوع فيه برضاه ولا يلزمه إلا بعد وجوبه عليه وبالله
التوفيق **مسألة** من خلف بالأيمان اللازمة **وسئل** رضي الله عنه عن رجل له جران تجاورا فيه رجل
منقرا الجمار المذكور وحرث له جرانه تعريبا لما جاء في الجوان وجرة هو ريا عن عليه وحلف بالأيمان لم يلزمه وقال الزوج
حرثه بغير إذني فيما جاء وقته المتناجاء معهما جايز لهما حرثه لما ذكرناه أن الجار يرضى الجوان المذكور بترك
الجار يقال له جاء الجوان فرخلته وتنابيه خشين أن تراه فيريد منها إذا يمين لنا الجواب في ذلك
تصحيح سؤاله ووقعت عليه وأبر الحالف الآن يبقى جميع الجوار فإن كان لم يفعل ذلك هو موجبات وبانت منه امرأته
ثلاث فلا يحل له حتى تنكح زوجا غيره ولزمه لسايرها يلزم في الأيمان اللازمة والله ولي التوفيق

مسألة وسئل رضي الله عنه عن رجل له ابنة وله منها ابنة وترك ما عنه والوقتا خمسة ترك
التي توفي عنه وترك الابنة معها خمسة أجواء وخمسا ويريد أن يأخذ من والوقتا الذي تستحق بها التزويج فلم
تحمل ذلك ومنعته لأنه من أخذها اختلاف ذلك يعلم الله لجرله **فجاوب** أيده الله تصحيح سؤاله ووقعت
عليه وإذا كان الرجل ترك ابنته عقارا مما جوان تزوجت المرأة التي ذكرت فليس له أخذ منها إلا أن يثبت تغيير
الأب لها واستخراج زوجها لها والله تعالى التوفيق

مسألة

قال الإمام الحاكم أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه وقع في كتاب الأيمان
بالطلاق من المدونة ليحيى بن يحيى قال وقال مالك في امرأة أتت كالولد إذا البنة بعد كما لو البنة إن البنة لا تتبعض
قلت في استثناء ما خلاف هذا في المدونة ما نصه قال في كتاب الأيمان بالطلاق ومن حلف لا يشتري عبد فلان
لامرأته أنت كالولد إذا ولم يشترها أخرانه قال أنت كالولد إذا البنة أن يمينه تحنث عليه وعلى ما حكاه ابن حبيب عنه
من رواية مكرم وابن الماجشون أنها لا تكون عليه بشماء تحنث بالحلف مع كل واحد منهما لأن البنة لا تتبعض بوجه من
الثلاث وكذلك إن بعض الأصلية من شبلية يسأل عن معنى ما ذكرته في المختصر وقال أنه لم يفهم كيف يقع من مسألة

الجواب ... مسألة ... الجواب ... وسئل ... الجواب ... وسئل ... مسألة ... الجواب ... وسئل ... مسألة ... الجواب ... وسئل ... مسألة

وجعل الخلاع ما دليا فان لم يجب ان يقول ان يقول ان يقول

[illegible] عبيد الله المذكور انه يقع بينهما شيء من الاشياء من جميع الدعاوي والمنازعات
[illegible] ثم على ذلك الصحة والجواز لاربع بقين من شهر شعبان من سنة اثنتا عشرة
[illegible] ما به ونفى المنافي بتمغر من كتب اسمه بعد ذا من الشهود انتهى يعرفون عبيد الله بن محمد
[illegible] واسمه وانتم تسمعوا عنه سماعا فاشيا مستفيضا من غير ريب للناس والخبر والجيران انه يضر بزوجته
[illegible] رأس بنت يوسف المذكورة في ذيلهما ضررا لا صبر عليه لمسلم وانه يضيق عليها تعنتا وانه قد
[illegible] تكرر ذلك منه عليها مرارا بعد المرة لم يقلع عن ذلك في علم من يشهد به على السماع ليذكور الى يحين
[illegible] استنادهم عند ذلك شهد على ذلك من علم الامر حسبما يسر وذكر فيه بتمامه ثم بتاريخ يوم
[illegible] الخميس من سنة احدى عشرة وثمانمائة تأمل رضي الله عنه ان كان عفر المباراة صحيحا ام لا وهل الذي
[illegible] عفر المباراة هل يعمل به عفر لشهادة الاستصحاء على الضرر ام لا يزال ذلك كله وكذلك ان ثابت
[illegible] بالبينة **فاجاب** رضي الله عنه ان ثبت سؤاله هذا الواقع بيوم عدل من الشاهدين يوفه ووقعت
[illegible] على ذلك كله وانما ثبت عفر الاستصحاء بالضرر على السماع بشهادة شاهدين عدلين لا هو يجيء للزوج في
[illegible] شهادتهما وجب للمرأة الرجوع على زوجها بما وقعت عنه وصرفت اليه بعد يمينها في مفتح الحق ان ما
[illegible] شهدت به من اعسار زوجها لخوفها انه لم تبارئه به الا لتتخلص من ضرار بما لا عن طيب نفس منها بذلك
[illegible] والله ولي التوفيق حسبه **وسئل** رضي الله عنه في عفر انعقد في خلع في اشياء تسمية بينه وبين
[illegible] هذا الدعاوي بينهما فيه فقال رضي الله عنه انما يرجع فيه الى جميع ما يتعلق بالدعاوي المسموعة
[illegible] وما لا فلا يتم وبالله تعالى التوفيق **مسئلة** رجل ساق لزوجه نسيافة مزه وزعفران واصولا واختلفت
[illegible] على زوجها وجميع النسيافة حاشا الزعفران الذي هو قائم بالبيع وكلما شرب ماء كان لسانه فقال انهما
[illegible] ربحت الاصول **وكتب اليه** رضي الله عنه من مرتبة مرسية بنسخة عفر مباراة وكفالة
[illegible] سؤاله ونصه انه جاء فلان بن فلان البلاني زوجه فلانة بنت فلان البلاني بعفر بيانه عما بكفالة واجرة ملكت بما اصر
[illegible] فيهما على ابرئ ذمة كل منهما عن جميع ما ادعت عنه من جميع الدعاوي والخصومات والمطالبات
[illegible] بجميع ما لسانه انهما من الاصول النابتة بوضع كذا على حسب ما كان لسانه انهما حاشا الزعفران الذي هو قائم بالبيع وانما
[illegible] دفعت اليه خمسة وعشرين مثقالا ذهبا مرابكية مرسية الضرب وقبضها منها واوانها بمرتب **الجواب**
[illegible] تصحيح ذلك رضي الله عنه ان العفر الواقع اعلاه بالرسم بانه تلف على يديه بان الزوج المذكور لسانه البيلي بجلة ما
[illegible] لسانه شرب ماء ويرتب الامر في اخذه وقتا بما الزوجة مزه وعفر وزعم انهما ما تلفا على العفار والارضين لاعتذار رضي الله
[illegible] عنه القول قول من هو على قول القائل ان الاصول النابتة يدخل فيها شرب الماء بين لنا رضي الله عنه وجه الحكم في
[illegible] هذه المقالة **فاجاب** وفقه الله بان قال تصحيح سؤاله عفرا ونسخة عفر المباراة الواقعة بوقفه
[illegible] ووقفت على ذلك كله وان كان الشرب الذي لسانه لما لسفي النسيافة مزه داخل فيها صرفته اليه تمامها
[illegible] كان لسانه انهما وان لم يكن لسفي النسيافة الا لتتسقي به عيدانه من مائها فالقول قولها مع يمينها انها انما
[illegible] ما تلفته على العفار دون الشرب الذي لها على الزوج عليها انها ما تلفته **على الجميع** وبالله التوفيق حسبه
وسئل رضي الله عنه عن رجل كملت منه زوجته مخالعته على صداقها فقال له بعض من حضر اقبل منها
[illegible] وكفلها كفلة تملك بها نفسها فقال الزوج ما وكلتها الا مثلثا وقبل له ما قلت فقال اكتب لها كفلة بائنة

[illegible] فاجاب
[illegible] لقنه جميع
[illegible] بقيس

[illegible] صحة عفر بسؤاله عن مراده بقوله الاول وقال ما اعرف ما حكيته عني وما قال انه ترك الكفالة الا وسرة بانها
[illegible] قبلها ابرئت بقوله لخصمها مثلثا ما قال ما اعرف لم تعن في عقلي **فاجاب** تصحيح السؤال ان كان
[illegible] عليه والكفار عن الاعسار الا ما اراه في قوله ما تلفته الا مثلثا الا اخبارها بسرع على جهة الجواب
[illegible] منهما وكلمتها تكليفة ملك بها امر نفسها لا ايجاب الكفالة على نفسها لا ايجاب الكفالة على نفسها مثلثا
[illegible] قوله سواء قال لم يرد الا واحدة او قال لم تكن في بزله نية وما كنت في عقلي ولا يلزمه الا ما اقر به
[illegible] بكتابتهما وبالله تعالى التوفيق **مسئلة** من خالع امرأته على [illegible]
[illegible] كفالتهما على ان يسقط عنها ما تحمله عن زوجة ما تحمله عن اباها ام لا وكيف ان كان ما تحمله وسرى عنه بالبراءة ابرئ احدهما
[illegible] على ما قاله بزله ام لا **الجواب** اما ان اجتمعا اسقط عنهما ما تحمله من نفقة ابنه وبرئت الزوجة عليه وان سقط
[illegible] عليها ان كان لها ولم تحمل ما تانية وبالله تعالى التوفيق حسبه **مسئلة الكفار**
وكتب اليه رضي الله عنه من كلمة من الجواب على ما رفع في كتاب الكفار عن المدونة ان قول
[illegible] رحمه الله في رجل قال لامرأته ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا ان تزوجها وقع عليه الطلاق والكفار ما ابن القاسم
[illegible] والذي في الكفار عن ابن وهب ان كان ابن عبد الله مراعات لقول ابن القاسم يقتضي الترتيب اما واما التخيير فيما
[illegible] انت كما لي ثلاثا وانت على كحمار امي ومن قال لاجنبية ان تزوجتك فانت كما لي ثلاثا وانت على كحمار امي لم يلزمه الكفار
[illegible] الجملة الاولى ان تزوجها بعد زوج والتزمه ثم في الجملة الثانية وعلى ان يأمر لم يرد ذلك بل ان
[illegible] اظهره وفي الصفوف للمناسخ اذا احاد رجل امرأة ليعقد النكاح بينهما ما لا شيء [illegible]
[illegible] العقد وما يثبت له عفوا وعفر القائل وعلى انها اخذ المهرة من الزوج ليدفعها على تولي العقد ايا وانما يجب الشرط
[illegible] بطيب النفوس والعرف في البلد امضاء على الشروط كما ان حكما ما احكام الشروط ايا **فاجاب**
رحمه الله على ما قال ان صحت ان شاء الله وبالله سؤاله ووقفت عليه وانما قال ابن القاسم رحمه الله في الذي يقول ان
تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا وان تزوجها فلانة فهي كحمار امي انه ان تزوجها وقع عليه الطلاق والكفار معا لانه لم يجب عليه شيء بيمين
[illegible] بكفارة بالطلاق والكفار وانما وجب عليه ما اوجبه على نفسه منهما بفعل تزوجه اياها فوجب الا يقربها حتى يكفر عنهما
[illegible] معا عليه معا ولو كانت له نية في تقديم الكفار على الطلاق لكان لزوج الكفار له ابن لها ان تزوجها من تزوجه على ابهامه انه لو نوى
[illegible] تقديم الطلاق عليهما يلزمه كفار واحدا قال ابن القاسم ان الذي يقول الكفار في العقد ابين لانه انما عزمه في العقد كان به عسر
[illegible] منه تعريجه في النية فاذا لم تكن له نية في تقديم احدهما على الاخر لزمه احدهما وقع الطلاق في العقد او بعده
[illegible] كما قال ابن القاسم حسب ما بيناه : والفرق بين قول القائل ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا وان تزوجت فلانة فهي كحمار امي وبين قول القائل
[illegible] انت كما لي ثلاثا وانت على كحمار امي : ان الذي قال لامرأته انت كما لي ثلاثا وانت على كحمار امي يلزمه الطلاق والكفار
[illegible] البتة له بتعبير بائنة منه بقطع براءته من قوله انت كما لي ثلاثا من جملة تحبير قوله عقيب قوله وانت على كحمار
[illegible] امي فربانته فقد بانت منه ولا يلزمه والذي قال لامرأته ان تزوجت فلانة فهي كما لي فوسي على كحمار امي لا يلزمه الا بالتزوج فيفعل ان
[illegible] عليه جميعا الا ان يتوبه تقديم الطلاق على الكفار ولا يلزمه الكفار كما انما قال لامرأته كما لي ثلاثا وانت على كحمار
[illegible] امي والتحريم في الكفار لان جلوسه الكفار في قوله امرأته انت كما لي ثلاثا وانت على كحمار امي ان الطلاق لا يقع
[illegible] بنفس تمام العقد بالطلاق حتى يسكت بعده سكوتا يستبرئ فيه الطلاق وكما يمكنه فيه تعليقه بصفة فلا يستثنا
[illegible] وهو الذي يأتي على ما في كتاب الايمان بالطلاق من المدونة في الذي يقول لامرأته قبل ان يدخل بها انت كما لي ثلاثا

اولات كما تقدم ولا ينافي ما هنا قولهم ان الاقرار لا يرجع عليه بنفس ما اقر به لان
[illegible] واحدة فقط بينونة الخ حملها بائنة كما في كتاب الخلع لما يلزمه الا كذلك واحرة لان
[illegible] واحدة وفي كتاب الايلاء لا يلزمها ايضا تركها على عوض او على غير عوض ويرجع في العدة ان تركها
على عوض وجه لان [illegible] واجيب بما ذكرت اذا تقرر عليه انما سوغ صلح ما ذكرا بما اعكسا على ان يسقط عنه
[illegible] وتركت له حضانة ولدها ولم يقع في نوله الحضانة له بايراء لها على ما [illegible] خرج حلالا ان لم تحلل عما
واذا جاز عشرة واحدهما به رحيم الله اذا اخذت المراة تشوزن عليها وخشيت ما يزيل نكاحها
له حضانة الولد اوجب الله لها ان لا يوتر عليها من سواها من ازواجه على ما [illegible] بليل فعل الله عز وجل
وانما امراة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصطلحا بينهما صلحا والصلح خير ان تترك له
بعضا في حضانة ولدها منه على ان يعطيها اياه انما يجوز في الصغار الذين لا عقل لهم [illegible] بعوض وجوبا على عوض خوف ابعد الفائتين واما من منع من ذلك فيما علم قاله في المراة تزوج المجنون
من ذلك فيمنع عنه حراما على ان يبيح لها ذلك فيما يظهر لها ان الحاكم يمنعه عنه المعنى لانه اذا جاز
انه يلزمه انفاق من لها في ذلك وذلك انما لم تعلم ان له من لها في ذلك يلزمه واما ان علمت ذلك فيجوز عليها التوبة
والرواية بزيادة خصوصة عن ابن القاسم ولو دفعته عنه على ان لا حق لها في الحج فلو وقعت الحج او في انها تركتها
تمنعه عنه بزيادة الخصوصة انما يلزمه ان يأذن لها في ذلك وكذلك على انها تركتها له حضانة ولو ما عنه جاز
لها انما يلزمها ذلك وكذلك اذا بزيادة لو زوجها له على ان يبيح لها الخروج الى البلد التي تزوجها فيها ان كانت
اذا ما يسيرة ليعلم ان ضمنها من بيتها انما جاز عليه في ذلك فلا يجوز له ان يأخذ منها شيئا على ان يضمنها له
في ذلك وان كانت اذا ما كثيرة كان للزوج ان يمنعها من ذلك فلا يجوز له ان يأخذ منها شيئا على ان يضمنها له
اعكسه على ان لا يمنعها على ما في مسئلة الحج وتجوز ان تسقط له الحضانة على ان يسقط عنها ما
اذا لم يسر في ذلك بما يقع وانما سوغ في غير مال يشبه الخلع والله اعلم من الوجوه

مسئلة في الحضانة

اخ او غيرها نساء ثم ان الذي منع ما يكن له الحضانة له ويتركها ابيه ثم تنتقل من بعد ما
ان ترجع على حضانتها الخ وكيف ان كان يخرج الى الصيعة ثم ترجع سئل عن ذلك
عليه ان يسقط في ذلك حضانة ولدها ان اخرجت من بعد ما كما تركت حضانة ابيه اذ فكما
ابيها او من غيرها وبالله التوفيق

مسئلة وسئل رضي الله عنه وما الذي يعمل في نساء من غير بتيزة كم يضرب لمن فعل كيف ان كانت امراة منها يشركها في الغيب
كم تغير وان كان في شركها بعد ان تخلف وكلفت نفسها في موضع الحاكم فيه وتمن وجدت هو ان تخلف من ذلك

الجواب عليه بالذي اراه في ذلك والله اعلم ان ينبغي له ان يتوجع امراته من يوم ترفع امرها سنة
كاملة بين فيها عن احوالها فان لم يوفها له على خير لعقوبة امراته وتوجب ان شاء وفسخ ما بينهما وان كانا
تتركه في الغيب ما خرجت بشركها وكلفت نفسها بعودته من يعلمها وان لم يكن في البلد حكم وعدلان ثلاثة امراء
ان كانت من اهل البيض وثلاثة اشهر ان كانت بايسة من المحيض وبالله التوفيق

مسئلة

وكتب اليه رضي الله عنه من حضرة المراة يسئل عن رجل فقير فيه فيه له اخ وابن اخ توفي ابن
الاخ كيف تقسم عيرانه ونصبه رجل حضر غزوة تيزة واشاعوها ولم يسمع له خبر بموها وتوفي من ابناع ابن ابنيه

لحصوله للمولى اعلى بتركة تخالفهما ولو مع بالمولاة من ساكنيها مسلم يحيط بالوراثة تحكمها وما يحكمه الواجب
كان ـــ وقفه الله على ذلك جاز ان اتصحت سواله ووقفت عليه واذا كان الامر على ما وصفته فيه فيحكمه
تحكمه من تركة ابن اخيه المتوفى ولو وقف حكمه على الغائب سنة كاملة فيجب فيها حق امرته ويستحلس
فيها عن خبره فان لم تعلم له حياة ولا مات رد ما وقف له الى من هو احق الاولى به على ما وصفنا
به فيه والله اعلم يعني

مسألة

وهو الاول من مزينة الجبير

قال الشافعي رحمه الله ابو اليمان عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها

وقع في سماع الصيغ من كتاب العتق مسألة ومن قال الصيغ وسئل ابن وهب عن اختين اشترتا اباهما فعتق عليهما
وله من حرة كانت امهما حرة فمات ابوهما فورثهما توفي الاب قال فورثت الباقية النصف بالرحم والولاء له
وورثت نصف النصف الباقي بالولاء وبقي النصف الباقي بالرحم فورثت ثلاثة ارباع ما ترك ابوهما
عتق حرة ولا يرد بعضهما على بعض ولكن هما جميعا يجران ولاء ثلاثة ارباع ابيهما حرة ولا يرد ما ترك ابوهما
الميراث بسألني سائل ان اشرح له معنى هذه المسألة الذي من اجله صار للباقية من ميراث ابيهما سبعة
اثمان نصفه بالرحم ونصف النصف الباقي بالولاء وبقي الربع فصار لها ثلاثة ارباع ثمن ابيها
على ما بينت له فقال له السائل فما بال الاب جر ولاء عتق الربع ولم يجز من هذا الجر كيف جر ولاء ما حكمه ولا ما اصل هذا فيما
على من جر هذا الحكم للميراث بالولاء وانا اذكر من ذلك له جملة مختصرة يتبين له فيها معنى ما اشكل عليه منها ان شاء الله تعالى
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق فجعل صلى الله عليه وسلم بقوله هذا الولاء لمن اعتق ثوابه
ان يكون لمن اعتق فلا يكون لغيره منه شيء فدل على ان من اعتق فالولاء يجب له بعتقه ومن تعلق به بسبب
العتق من جر الله عن المعتق وجوه الى هذا الذي حكمته السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من ذلك ان الرجل الذي اعتقه وموالاته وموالاة ابيه وموالاة ابنه والولاء يجر عن السفل المعتق او عصبته
الى العلو به قرب لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لحمة كلحمة النسب ولا يرد الذي يجر ولاء وكما يجر الرجل ابيه
والى ابنه المعتقة فجر ولاء ولدها الذي يعتقونه وكما يجر ولاء مواليهم الذين اعتقوا ولاء مكاتبه الذي
قبل ان يقضي كتابته فمات وترك مالا ولا ولد له الا ابنته المكاتبة التي تسمى عتقها وكتابتها حتى تقضي
ثم توفي الاب وهو حر فورثت الابنة المكاتبة النصف بالرحم والولاء وورثت نصف النصف
الباقي بالولاء لانه اعتق عليها نصفه وورثت نصف الربع الباقي بجر ولاء ابن النصف الباقي الذي اعتق منه على
احدى العتيقة فجر النصف الذي اداه حتى عتق عليها نصفه فصار لها جر الثلاثة ارباع نصفه بالولاء لانه
العتيقة على ما بيناه من ان الجر للعتق فجر الى مواليه ولاء ولده اذا ماتوا وماتت بعدهم ورثت احدى الباقية
منهما النصف بالرحم ونصف النصف الباقي بجر ولاء لانه مولى ابيها ونصف ابيها الذي ورثه بالنصف
ولاء النصف الذي جر ابيها ايضا نصفه الذي اعتق على ما بيناه والربع الذي اعتقت اباها وهو نصف ابيها الذي ورثه
هذا النصف وهو الربع فيجب لها بذلك ان يباع ولاء ابيها النصف الذي اعتقتا اباه والربع الذي جر الولاء على ما بيناه وهذا كله
بيان ومعاني ما يريد ايضاحا ان ابنة العتيقة لو اعتقت عبدا اجنبيا لكان للابنة الباقية نصفه ولابيها الذي هو مولى
ابنة رجل اعتق عليها نصفه فكون لها نصف ولاء النصف الباقي الذي اعتقته من ابيها فالمراة ترث
بالولاء من اعتقت ولمن اعتقت وهذا بين وجه ابن القاسم في الاختين اللتين اشترتا اباهما وعتق عليهما ان الاب

ان تزوج بنتا ولم تزوجا احداهما ان الابنة الباقية ترث النصف بالنسب ونصف النصف الباقي
ونصف الربع بجر ولاء ابيها وهذا على ما ذكرناه من الاصل والصحيح ما ذكرناه من ان الابنة ترث النصف بالنسب و
الولاء وهذا منصوص عليه لان الاختين حين ترثان ولا ان احداهما تموت ولا يعتق الباقي فلا يرث عتق عليهما لانهما
احداهما مع ابيها الذي اشتراهما عتق عليهما مات الاخ بعرموت ابيه واخته التي لم تشتره لكان
اشتراه مع ابيها من ميراثه سبعة اثمانه ونصف ثمنه لما ترث النصف بالنصف ونصف النصف الباقي بولاء الصائفة
ان جميعه اعتق عليهما فلما نصف ولا يبقى ونصف الربع الباقي وهو اقل من النصف الباقي الذي يعتق منه على
ابيه لما نصف ولا يبقى ثلاثة ارباع الباقي يعتق عليهما وعلى اختهما فصار نصفه حرا لهما من قبل ابيهما والنصف
لما بقي ربع ولا يبقى ان المراة ترث ولاء عتق منهما وترث ايضا نصف النصف الباقي بالنسب وهو الربع الذي
العتيقة من ولاء ابيها لانها نصف ابنة ونصف ابنة لما من ولاء ابيها ان النصف الربع وجب للاخت
للتوفيق

مسألة من براءة وسئل رضي الله عنه عن امراة كانت لها خادم فجرحها رجل

فمرض الجارح فحبس فقلب على الخادم فقطع يديه فمرض واذنها وقيمت عقوبة جرحها ثم تبين ان الخادم كانت
لامراة فحبس عليها ومع ذلك ما ذكر من ان المقتص لها فيما يعقرت لها عقر تدبير وتبين المراة الى يوم التدبير
اذا امنت ما كانت تو فعته من المقتص لها فيما وقتنا ان كان لها يوم التدبير ما يعلم الله لجرحه فاجاب
ايده الله اما تعرف المراة فيما ذكره وما يكون لها الى يوم التدبير يسير الا ان تحدث فرا شهرت في الصر قبل تدبيرها فما توقعه
من التسبب فيما فيما يغير حق البرتفعره واما ان امنت من ذلك يعني ايقنا التدبير فيما وتكون البينة على ما توقع
ما ذكرت من التسبب فيما يغير حق البر تفعره والله الموفق

مسألة

وسئل رضي الله عنه عن

فاجاب

ايده الله على ذلك بان قال والصحيح من اقوال اهل العلم على ما وصف ان الغاسق
في العروة الثمن يكون فيه قيمته يوم الحكم فذا عن قيمته يوم العتق جميع البيع بان كان في قيمته يوم الحكم فذا عن
قيمته يوم العتق بيع منه للبائع بقيمته يوم العتق والعتق الفضل وسواء على هو سبيه في العروة اعتقه قبل القبض او بعده
ان البيع يفسخ فيه اذا تم بكون في قيمته يوم الحكم فذا عن قيمته يوم العتق وقيل انه يباع للبائع في القيمة ان هو سبيه المتطوع
ان العقود التي تنتقل عينا الا حلا لم تكن هو تا في البيع الفاسد بانتقاض البيع او بما سواه لان بين هو سبيه
هو سبيه في العروة فيجب ان يشتروا عبدا بيعا فاسدا فاعتقوه ثم استحق فيجب ويسوغ على ما قال بعض اصحابنا
فيما جرى ان البيع يفسخ فيه وقوله يجب ان يشتروا عبدا بيعا فاسدا فاعتقوه ثم جرى ما اعتقه قبل ان يحول سوقه ان البيع يفسخ
حلا فا قول التسبب في قوله ذلك مسئلتنا اذا انتقض العتق بسبب الوزن وربح الرباط فسخ البيع فيه ورد ان الربح
وعلى البيع وانما قلنا انه يعتق ما كان من فضل فيه على قيمته يوم العتق وقيل ان كانت قيمته يوم العتق اكثر من الثمن
الذي اشتراه به انه يعتق ما كان فيه من فضل على الذي اشتراه به ويتبع بقية القيمة دينا في ذمته لان القيمة
انما ترتفع في خدمته فيقضي العتق وهو سبيه في العروة تغليب الدين على العتق وتبرئته عليه اذا وقعا معا
قال له من هو سبيه فيما حوله في المعاريض يشتري من يعتق على رب المال وهو عالم انه يباع منه لرب المال بربح كثير
وربحه ليس بدين كان في المال ربح يوم الشراء ويعتق المال في قول الدين على العتق وان كان ترتيب الدين في ذمة العامل
يقضي للشراء وانما قلنا انه لا يكون على هو سبيه ان العالم بين ان يعتق على العبد قبل القبض او بعده كان هو سبيه ان العتق
فيه حلال في قول سحنون في ذلك ما كان هو سبيه ان العتق فيه حلال بين ان يوقعه قبل القبض او بعده على القول بتغليب

[illegible] ... وقوله [illegible] ... قال في كتاب محمد من تغليب العتق على البيع اذا وقعا معا وانما يفترقان اذا وقع البيع قبل العتق وقال ابو يوسف في كتاب محمد ان اعتقه قبل القبض فلا بيع وان اعتقه بعد القبض فالبيع جائز والعتق باطل وقال ابن القاسم

بالثلاثة ... والنصيبين المشتركين فيه فإن أراد ان الحكم في العبد بين المشتريين كالعبد بين المشتريين يعتق احدهما حكمه منه سواء كان احد الثلاثة مسلما والاثنان منه ميتان واحد الثلاثة ميتا والاثنان مسلمان فيما اذا كان احد الثلاثة ميتا والاثنان مسلمان فلا اختلاف في وجوب التقويم كان الميت هو الشريك الذي اعتق او الشريك الذي لم يعتق او غيرهما انما كان احد الثلاثة مسلما والاثنان منه ميتين ففيه تفصيل انما كان الشريكان هما الرجلان والعبد مسلم فلا اختلاف في وجوب التقويم على من اعتق حكمه منهما له نفاذا كان العبد المسلم يقوم على المسلم انما اعتق حكمه منه باجماعنا ويقوم على النصراني اذا اعتق حكمه منه بمذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة انه انما يقوم على المعتق وقال اشهب وابن نافع انه يقوم عليه لان الحكم انما سوى بين السيدين واحدهما مسلم وهذا القول يقلب القاضي رحمه الله ما اختاره لنفسه وقوله فان كان احد الثلاثة مسلما او ميتا وقد اعتق المسلم او الميت منه سهمه

فالجواب عن قوله ان عتق الاكثر منهم قد افضل في الهجرة كما كان اعتاق النبي صلى الله عليه وسلم سبيل الرقاب افضل فقال العلماء منا واتفقوا معنا على

وان تنكحت امه اجنبي خلاف مزعمه ابن القاسم وغير تقوم ما ذكر على ان له من هو منسبه وسوغا بعة ابن القاسم في المسايل
ولعمر كان وكرم فتغليب ذكر على الاوين اما التعقيف قبل القبض ان يجعل العتق وتبتع تجميع القيمة ذهابا في حصته
لان العبد عالم بقيمته للعتاق. فيورسن في يد البايع بالثمن الاول وفي البيع له قول ان من خير فيه على العتق فوات والمحدوا
والثاني جعل الخلاف فيما زادت القيمة يوم العتق على الثمن وفرع سب محمد ابن المواز ان لا خلاف ان من خير فيه على العتق فوات والمحدوا
الزور وليس يجب ما ذكر لما ذكرناه. معنى الخصمين القولين في تفريعه في مسئلة واما من اشترى عبدا بيعا فاسدا فاعتقه قبل
القبض او بعده وكما قال له عبره بلا اختلاف انه يباع منه للبايع بالثمن ويعتق للمبتاع ان كان معه. فقال الله التوفيق من

وسئل رضي الله عنه عن رجل توفي وترك زوجته ومن هو ورثة فماتت بعده كلاهما وتركت لهما من تخلفهما
ليلد استبراء احدى هو ورثها وسئل عما حكم الشفيعة في ذلك على ما بينه لشيوخنا وكيف ان كانت قامت وناله ما من
تخلفهما الميت وكيف ان كان قوام في العرض وورثته محصية على ان يكون بمنزلة الحوز في الحالين تاما ما معنى القصول والجواب
ان شاء الله — والذي اراه في هذا على اصولهم انها ان كانت الحوزة قامت وناله ما من تخلفهما الميت وكان
لبيعها العبد لها فوات فالبيع كالهما جايزا جميعا لان كل واحد يستحق بالحوز من الاخر ما من تخلفه وان كان
على الدفع فعلمها واما ان كان لبيعها علم بالامر من كلها في التجارة وكالبيع كالهما والتخلف عن ان لو اخرت بقيمته لم تكن لهم بينة
سئل انه قابض واعلم انها قبضت لانه لو اخر سوانه قبضه لم يعلم انها قبضته ليس يقول الزوج عنه واما ان كان لهما بين
على ذمتهما بشاهدين لحوزهم في تخلفهما شاهدا ان لها شهدا لهما انه حوزها ما قبضته وكاملته كانت قامت وناله في التجارة
لم يكن بحوزها ان كانت قامت وناله في التجارة فيكلف على اليمين كان في حق سيرهما ان تخلفهما الشاهدين ويحق الورثة
لهما ان شاءت انتزعه منهما وابطل في تكونهما على اليمين ان كلف الاختلاف الذي يكون للصبي بما لم ليلبث للصبي يمينه
وافراده لها بين في الحوز وورثته محصية كافراده للصبي للعلة كيف مع العصمة حسبما ما ذكرناه وبالله تعالى التوفيق

وسئل رضي الله عنه في رجل اشترى على ليسه انه متى ابتاع جارية من جواريه الرقيق او يخلفه في حكمه باي
وجه كان من جوزه وصيته او افتضاء من بين وغيره له من الوجوه تكون حياة زوجه فلانة بنا ما حرة لوجه الله الكريم
بادر لها بيع ملكه عليها ما يدانه له متى وعاه بعد معرفته بقوله له. ومبلغه بحقه وجواز على اقراره على ليسه عليه ان يلزمه
ما اشترطه على ليسه من ذلك له كانت الزوجة في عصمته او لم تكن لسبب ما قال تكون حياة زوجه ولم يذكر العتقة او ما
يلزمه ثم له ان يكون العتقة اما **فاجاب** فقد تحتل السوال وقفت عليه وان كان اشترى عبدا لنفسه
يملكها على امر نفسها وكذلك انها لم تكن له نية وكان سبب يمينه معانتهما اياه على اتخاذ الجواري عليهما وما
حشيه من ذلك فيما بينه وبين الله عز وجل وما ان جاز فيما لم يعلم انها قبضت عليه بما اشترى وبعد ان يحلف مع انتفاء
اليمين فيما يرجع من النية او السبب او القرائن التي حلفت عليه يمينه وبالله التوفيق

مسايل سئل الاصوار — **قال الامام الحاكم ابو الوليد بن رشد**
رضي الله عنه: فصل فيما يجب به الميراث الميراث يكون باحدى ثلاثة اما نسب ثابت واما نكاح منعقد
واما ولاء عتاقة وقد تجتمع الثلاثة فيكون الرجل زوج المراة وهو اخاها وابن عمها فيرث بالاخوين جميع المال اذا
انفرد خصمه بالزوجية وخصمه بالاخوة او بالنسب وقد تكون المراة زوجة الرجل وهو اخاته فيكون له ايضا
جميع المال اذا انفرد خصمه بالزوجية وخصمه بالاخوة وكذلك ما اشبهه. فصل واما ميراث الاب بعد الاب فان الابن

وما دامات البنت اخرج من تركته الحقوق المعينات ثم ما يلزمه بكسبه وانما يقسم الورثون على ما [illegible] من
الثلث الوصايا وما كان في معناها على ما بيناها ايضا ويكون للمبتاع ميراثا بين الورثة. في [illegible]
ويم اعتقني اباه والجد للاب وان علوا والاخ للاب والاخ للشقيق والاخ للاب وابن الاخ للشقيق
وابن ابن الاخ للاب والعم للشقيق والعم للاب وابن العم للشقيق وابن العم للاب والزوج والمولى بولاء العتاقة. **فصل**
من انتسبا بعصبة فالاب والجد للاب والاخ للاب والبنت وبنت الابن والاخت للشقيقة والاخت للاب
والزوجة والمولاة للعتاقة. **فصل** وما يرث من ذوي الارحام الام من ولد بنيه وبناتهم وما ولد ابناؤهم
من قبل الاب والام والجد للام وبنو الاخ للام والاخوال والخالات وبنوهم وبنوا البنات وبنو الاخوات وابناؤهم
من قبل الاب والام والجدة للام والجدة للاب والبنت وبنت الابن وبنت الاخ للشقيقة والاخت للاب
والاخ للام وابناؤهم والعمات وبنات الاخوة وبنات العم. **فصل** وعصبتهم ومن عدا من انتسبا بعصبة
الاب وخاله الجد لا يرث ولا الاخ ولا ابن كل فرد يرث فجد الاب اب الجد وابوه
من الاب وما كان بسببه من الجدات وتجب الاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم. والجد يحجب من ذكرنا
الا من ذكر ومن كان بسببه من الجدات وتجب الاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم. والابن يحجب من عداه
الا من ذكر وبنيه الاخوة وبنيه الاعمام وبنيهم. والاب يحجب من عدته من بنيه الابن ويحجب اخاه الاخوة كلهم
ذكورهم واناثهم ويحجب الاعمام وبنيهم ويحجب الام عن الثلث الى السدس والزوجة عن الربع الى الثمن والزوج عن النصف
الى الربع. والاخ للشقيق يحجب الاخ للاب والاخ للاب يحجب ابن الاخ للشقيق وابن الاخ للاب
والاخوة يحجب اخا بعد ابيهم اذا استووا في القعدد والشقيق اخو ابن الاخ وابن العم للشقيق يحجب ابن العم للاب
يحجب العم للاب والعم للاب يحجب ابن العم للشقيق وابن العم للشقيق يحجب ابن العم للاب والاخوة يحجب الاعمام
بنو الاخوة. والاعمام يحجبون جميع الجدات للابوين من قبل الاب وكل واحدة من الجدتين تحجب من فوقها
من الجدات والبنت وبنت الابن وان سفلت تحجب الاخوة للاب ويحجب الاخ للاب الزوج من النصف الى الربع
والزوجة من الربع الى الثمن. **ميراث البنين** الذكور اذا انفرد كان له جميع المال فان كانوا اكثر
من واحد كان المال بينهم بالسوية. والبنت للواحدة اذا انفردت لها النصف والاثنتين فصاعدا الثلثان وان اجتمع بنون
وبنات فللبنات كن واحدة او اكثر والمال اجمع للذكر مثل حظ الانثيين ان كانوا ذكورا واناثا او بعضهم
ذكورا وان كانوا اناثا فلهن ما فرض الله لهن من الثلثين او الثلث او السدس فرضا كان او تعصيبا
وان كان معهن اخ لهن او ابن اخ او عم او ابن عم يرد عليهن فيكون الباقي بينهن وبينه للذكر مثل حظ الانثيين
الواحدة السدس تكملة الثلثين وما بقي لهن فهو لهن ما من ميت له بنات الا بنات الا ان يكون معهن ابن ابن
يرد عليهن فيكون الباقي بينهن للذكر مثل حظ الانثيين **ميراث الابوين** اذا انفرد
كان له المال كله وله مع البنين السدس فريضة وله مع احد الابوين ما بقي عن فرض احدهما فان فضل السدس او اكثر
منه فان فضل فلهم ينفعهم ما نقصه العول وللام الثلث ما لم يكن لها او لاثنان من الاخوة او الاخوات فصاعدا
كانوا لاب او لاب وام او لام الثلث فريضة لا اجتزاء عليه ولا ينقص منه الا ما نقصه العول فيرد ما بقي
الا ما يجب للاب وبين ولدها زوجة وابوان فللزوجة الربع وللابوين ما بقي ثلث ما بقي فريضة الزوج او الزوجة

وان تنكحت امه اجنبي خلاف مزعمه ابن القاسم وغير تقوم ما ذكر على ان له من هو منسبه وسوغا بعة ابن القاسم في المسايل
ولعمر كان وكرم فتغليب ذكر على الاوين اما التعقيف قبل القبض ان يجعل العتق وتبتع تجميع القيمة ذهابا في حصته
لان العبد عالم بقيمته للعتاق. فيورسن في يد البايع بالثمن الاول وفي البيع له قول ان من خير فيه على العتق فوات والمحدوا
والثاني جعل الخلاف فيما زادت القيمة يوم العتق على الثمن وفرع سب محمد ابن المواز ان لا خلاف ان من خير فيه على العتق فوات والمحدوا
الزور وليس يجب ما ذكر لما ذكرناه. معنى الخصمين القولين في تفريعه في مسئلة واما من اشترى عبدا بيعا فاسدا فاعتقه قبل
القبض او بعده وكما قال له عبره بلا اختلاف انه يباع منه للبايع بالثمن ويعتق للمبتاع ان كان معه. فقال الله التوفيق من

وسئل رضي الله عنه عن رجل توفي وترك زوجته ومن هو ورثة فماتت بعده كلاهما وتركت لهما من تخلفهما
ليلد استبراء احدى هو ورثها وسئل عما حكم الشفيعة في ذلك على ما بينه لشيوخنا وكيف ان كانت قامت وناله ما من
تخلفهما الميت وكيف ان كان قوام في العرض وورثته محصية على ان يكون بمنزلة الحوز في الحالين تاما ما معنى القصول والجواب
ان شاء الله — والذي اراه في هذا على اصولهم انها ان كانت الحوزة قامت وناله ما من تخلفهما الميت وكان
لبيعها العبد لها فوات فالبيع كالهما جايزا جميعا لان كل واحد يستحق بالحوز من الاخر ما من تخلفه وان كان
على الدفع فعلمها واما ان كان لبيعها علم بالامر من كلها في التجارة وكالبيع كالهما والتخلف عن ان لو اخرت بقيمته لم تكن لهم بينة
سئل انه قابض واعلم انها قبضت لانه لو اخر سوانه قبضه لم يعلم انها قبضته ليس يقول الزوج عنه واما ان كان لهما بين
على ذمتهما بشاهدين لحوزهم في تخلفهما شاهدا ان لها شهدا لهما انه حوزها ما قبضته وكاملته كانت قامت وناله في التجارة
لم يكن بحوزها ان كانت قامت وناله في التجارة فيكلف على اليمين كان في حق سيرهما ان تخلفهما الشاهدين ويحق الورثة
لهما ان شاءت انتزعه منهما وابطل في تكونهما على اليمين ان كلف الاختلاف الذي يكون للصبي بما لم ليلبث للصبي يمينه
وافراده لها بين في الحوز وورثته محصية كافراده للصبي للعلة كيف مع العصمة حسبما ما ذكرناه وبالله تعالى التوفيق

وسئل رضي الله عنه في رجل اشترى على ليسه انه متى ابتاع جارية من جواريه الرقيق او يخلفه في حكمه باي
وجه كان من جوزه وصيته او افتضاء من بين وغيره له من الوجوه تكون حياة زوجه فلانة بنا ما حرة لوجه الله الكريم
بادر لها بيع ملكه عليها ما يدانه له متى وعاه بعد معرفته بقوله له. ومبلغه بحقه وجواز على اقراره على ليسه عليه ان يلزمه
ما اشترطه على ليسه من ذلك له كانت الزوجة في عصمته او لم تكن لسبب ما قال تكون حياة زوجه ولم يذكر العتقة او ما
يلزمه ثم له ان يكون العتقة اما **فاجاب** فقد تحتل السوال وقفت عليه وان كان اشترى عبدا لنفسه
يملكها على امر نفسها وكذلك انها لم تكن له نية وكان سبب يمينه معانتهما اياه على اتخاذ الجواري عليهما وما
حشيه من ذلك فيما بينه وبين الله عز وجل وما ان جاز فيما لم يعلم انها قبضت عليه بما اشترى وبعد ان يحلف مع انتفاء
اليمين فيما يرجع من النية او السبب او القرائن التي حلفت عليه يمينه وبالله التوفيق

مسايل سئل الاصوار — **قال الامام الحاكم ابو الوليد بن رشد**
رضي الله عنه: فصل فيما يجب به الميراث الميراث يكون باحدى ثلاثة اما نسب ثابت واما نكاح منعقد
واما ولاء عتاقة وقد تجتمع الثلاثة فيكون الرجل زوج المراة وهو اخاها وابن عمها فيرث بالاخوين جميع المال اذا
انفرد خصمه بالزوجية وخصمه بالاخوة او بالنسب وقد تكون المراة زوجة الرجل وهو اخاته فيكون له ايضا
جميع المال اذا انفرد خصمه بالزوجية وخصمه بالاخوة وكذلك ما اشبهه. فصل واما ميراث الاب بعد الاب فان الابن

وما دامات البنت اخرج من تركته الحقوق المعينات ثم ما يلزمه بكسبه وانما يقسم الورثون على ما [illegible] من
الثلث الوصايا وما كان في معناها على ما بيناها ايضا ويكون للمبتاع ميراثا بين الورثة. في [illegible]
ويم اعتقني اباه والجد للاب وان علوا والاخ للاب والاخ للشقيق وابن الاخ للشقيق والاخ للاب وابن الاخ للشقيق
وابن ابن الاخ للاب والعم للشقيق والعم للاب وابن العم للشقيق وابن العم للاب والزوج والمولى بولاء العتاقة. **فصل**
من انتسبا بعصبة فالاب والجد للاب والاخ للاب والبنت وبنت الابن والاخت للشقيقة والاخت للاب
والزوجة والمولاة للعتاقة. **فصل** وما يرث من ذوي الارحام الام من ولد بنيه وبناتهم وما ولد ابناؤهم
من قبل الاب والام والجد للام وبنو الاخ للام والاخوال والخالات وبنوهم وبنوا البنات وبنو الاخوات وابناؤهم
من قبل الاب والام والجدة للام والجدة للاب والبنت وبنت الابن وبنت الاخ للشقيقة والاخت للاب
والاخ للام وابناؤهم والعمات وبنات الاخوة وبنات العم. **فصل** وعصبتهم ومن عدا من انتسبا بعصبة
الاب وخاله الجد لا يرث ولا الاخ ولا ابن كل فرد يرث فجد الاب اب الجد وابوه
من الاب وما كان بسببه من الجدات وتجب الاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم. والجد يحجب من ذكرنا
الا من ذكر ومن كان بسببه من الجدات وتجب الاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم. والابن يحجب من عداه
الا من ذكر وبنيه الاخوة وبنيه الاعمام وبنيهم. والاب يحجب من عدته من بنيه الابن ويحجب اخاه الاخوة كلهم
ذكورهم واناثهم ويحجب الاعمام وبنيهم ويحجب الام عن الثلث الى السدس والزوجة عن الربع الى الثمن والزوج عن النصف
الى الربع. والاخ للشقيق يحجب الاخ للاب والاخ للاب يحجب ابن الاخ للشقيق وابن الاخ للاب
والاخوة يحجب اخا بعد ابيهم اذا استووا في القعدد والشقيق اخو ابن الاخ وابن العم للشقيق يحجب ابن العم للاب
يحجب العم للاب والعم للاب يحجب ابن العم للشقيق وابن العم للشقيق يحجب ابن العم للاب والاخوة يحجب الاعمام
بنو الاخوة. والاعمام يحجبون جميع الجدات للابوين من قبل الاب وكل واحدة من الجدتين تحجب من فوقها
من الجدات والبنت وبنت الابن وان سفلت تحجب الاخوة للاب ويحجب الاخ للاب الزوج من النصف الى الربع
والزوجة من الربع الى الثمن. **ميراث البنين** الذكور اذا انفرد كان له جميع المال فان كانوا اكثر
من واحد كان المال بينهم بالسوية. والبنت للواحدة اذا انفردت لها النصف والاثنتين فصاعدا الثلثان وان اجتمع بنون
وبنات فللبنات كن واحدة او اكثر والمال اجمع للذكر مثل حظ الانثيين ان كانوا ذكورا واناثا او بعضهم
ذكورا وان كانوا اناثا فلهن ما فرض الله لهن من الثلثين او الثلث او السدس فرضا كان او تعصيبا
وان كان معهن اخ لهن او ابن اخ او عم او ابن عم يرد عليهن فيكون الباقي بينهن وبينه للذكر مثل حظ الانثيين
الواحدة السدس تكملة الثلثين وما بقي لهن فهو لهن ما من ميت له بنات الا بنات الا ان يكون معهن ابن ابن
يرد عليهن فيكون الباقي بينهن للذكر مثل حظ الانثيين **ميراث الابوين** اذا انفرد
كان له المال كله وله مع البنين السدس فريضة وله مع احد الابوين ما بقي عن فرض احدهما فان فضل السدس او اكثر
منه فان فضل فلهم ينفعهم ما نقصه العول وللام الثلث ما لم يكن لها او لاثنان من الاخوة او الاخوات فصاعدا
كانوا لاب او لاب وام او لام الثلث فريضة لا اجتزاء عليه ولا ينقص منه الا ما نقصه العول فيرد ما بقي
الا ما يجب للاب وبين ولدها زوجة وابوان فللزوجة الربع وللابوين ما بقي ثلث ما بقي فريضة الزوج او الزوجة

ميراث الاخوات والاخوة الواحدة من قبل الاب كانت او من قبل الام اذا انفردت قامت مقام اجمعتا بالفرض ان يتعين ان كانت اليه للاب وحده فرض والا فالتعصيب وان كانت اليه للام وحدها فرض ايضا وان كانت اليهما فرض لهما بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين ان كانتا اثنتين فصاعدا وان كانت واحدة فلها النصف ان لم يكن لها ولد او ولد ابن او كان ولكنه ذكر وان كان انثى او ابن انثى فلها السدس تكملة الثلثين ان كانت اخت لاب مع اخت لام فلها السدس ان كانت اخت لاب وام

من اثنا عشر كان فيها تعول لسبع وتعول لثلثة عائلها اربعة وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثمانية وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اثنان وثلاثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثلثة وثلاثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اربعة وثلاثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها خمسة وثلاثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ستة وثلاثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها سبعة وثلاثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثمانية وثلاثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها تسعة وثلاثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها احد واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اثنان واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثلثة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اربعة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها خمسة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ستة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها سبعة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثمانية واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها تسعة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها خمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها احد وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اثنان وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثلثة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اربعة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها خمسة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ستة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها سبعة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثمانية وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها تسعة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها احد وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اثنان وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثلثة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اربعة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها خمسة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ستة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها سبعة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثمانية وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها تسعة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها سبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها احد وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اثنان وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثلثة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اربعة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها خمسة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ستة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها سبعة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثمانية وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها تسعة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها احد وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اثنان وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثلثة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اربعة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها خمسة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ستة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها سبعة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثمانية وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها تسعة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها تسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها احد وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اثنان وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثلثة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها اربعة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها خمسة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ستة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها سبعة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها ثمانية وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها تسعة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واحد كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واثنان كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثلثة كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واربعة كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وخمسة كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وستة كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وسبعة كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثمانية كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وتسعة كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وعشرة كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واحد عشر كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واثنا عشر كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثلثة عشر كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واربعة عشر كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وخمسة عشر كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وستة عشر كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وسبعة عشر كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثمانية عشر كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وتسعة عشر كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واحد وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واثنان وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثلثة وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واربعة وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وخمسة وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وستة وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وسبعة وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثمانية وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وتسعة وعشرون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثلثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واحد وثلثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واثنان وثلثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثلثة وثلثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واربعة وثلثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وخمسة وثلثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وستة وثلثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وسبعة وثلثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثمانية وثلثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وتسعة وثلثون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واحد واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واثنان واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثلثة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واربعة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وخمسة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وستة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وسبعة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثمانية واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وتسعة واربعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واحد وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واثنان وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثلثة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واربعة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وخمسة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وستة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وسبعة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثمانية وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وتسعة وخمسون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واحد وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واثنان وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثلثة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واربعة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وخمسة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وستة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وسبعة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثمانية وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وتسعة وستون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واحد وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واثنان وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثلثة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واربعة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وخمسة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وستة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وسبعة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثمانية وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وتسعة وسبعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واحد وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واثنان وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثلثة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واربعة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وخمسة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وستة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وسبعة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثمانية وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وتسعة وثمانون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واحد وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واثنان وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثلثة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة واربعة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وخمسة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وستة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وسبعة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وثمانية وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائة وتسعة وتسعون كان فيها لسبع وتعول لثلثة عائلها مائتان

فصل

والورثة ينقسمون على اربعة اقسام يعلم من قوله فرض مسمى وليس بعاصب فله ما فرض مسمى بشرط ان لا يزاد على فريضته وما ينقص منها الا ان يدخل الفريضة عول ومنهم الازواج والزوجات والاب والجد والبنت والبنات والاخوة والاخوات للام ومنهم من له فرض مسمى وهو عاصب اذا انفرد واخذ المال كله اذا انفرد وما فضل من فريضته اذا لم ينقصه الا ان يدخل الفريضة عول وهو الاب والجد للاب وان علا ومنهم من هو عاصب فحسب وله فرض مسمى في حال وهو من الاخوات لشقايقا والاولاد للاب لا تمن عصبة مع البنات ومنهم من هو عاصب بنفسه كل المال كله اذا انفرد وما فضل عن فرض مسمى ان فضل عنه شيء ومنهم الابناء وبنوهم والاعمام وبنوهم والعوالي والعوالي والعوالي

فصل

ميراث الولاء الولاء كالنسب يجب العتيق له عند عدم النسب كما يجب بالنسب للمعتق المال كله اذا انفرد وهو عاصب من له فرض مسمى ما بقي والعوالي ثلاثة هو الرجل الذي اعتقه وهو ابنه وهو ابوه فان كان الرجل حرا معتقا هو واوه لهو اخوه الذي اعتقه ثم لمن يجب له ولاءه بسببه وهم الاقرب فالاقرب من العصبة لو جاز في الناس هو واوه ما اعتق الرجل او المرأة ذريته ثم ابوه وان سفل الاقرب فالاقرب ثم ابوه وهو ابيه وهم للعتيق ثم هو وان سفلوا الاقرب فالاقرب ايضا فان كان الولاء في درجة واحدة وبعضهم شقيق وبعضهم لاب فالشقيق احق من الاب للاب ثم ابو الجد الجد لذريته كما ذكرنا ابو الجد الجد هو كذلك ان يعلم وتحصنا وان كان الرجل حرا لم يعتق هو واوه لهو اخوه ابيه ثم لمن يجب له ولاءه بسببه على الترتيب الذي وصفنا في عصبة النسب وان كان ابوه ايضا حرا لم يعتق هو واوه لهو اخوه ان كان حرا معتقا ثم لمن يجب له ولاءه بسببه على ما بيناه فان كان ابوه عبدا او كافرا هو واوه لهو اخوه ان كانت حرة معتقة ثم لمن يجب له ولاءه بسببه على ما بيناه فان كانت حرة لم تعتق هو واوه لهو اخوه ان كانت عفيفة ابنه زنا او منفية بلعان او امه او كافرة هو واوه لهو اخوه ايضا هو ومتى استعلى العتيق عن ابيه او اسلم الكافر او اعتق العبد حر او هو لمولى الام الى من هو ابنه او مولى ابيه كان كذلك ولا يولاء المحرز المسلم فولاء الحرة فليس لمولى امه منه شيء هو واوه لهو اخوه ان كان حرا معتقا او لحق من كان من اباه حرا معتقا فان لم يكن فهم معتقا جميعا لجماعة المسلمين فان لم يكن لهم العوالي الثلاثة عصبة او كانوا ما تقدموا ورجع الولاء الى هو واوه حرا معتقا ثم لمن يجب له ولاءه بسببه على الترتيب الذي وصفناه وكذلك ولاء من اعتق من الاماء ان كان حرام يعتق او من اعتق من العبيد ان كان ممتنع النسب او مات ابوه عبدا او كافرا والله تعالى الموفق

ميراث الخنثى

قال الامام العالم الفاضل ابو الطيب طاهر بن عبد الله رحمه الله وهو في ثلاثة اوجه يجمعها من كتاب الوصايا من المدينة في رجل توفي وترك ابنا خنثى وابن ابن خنثى للابن ثلاثة ارباع المال اصلها من اربعة وعشرين

مسئلة

سئل عن امرأة خرج ابن عم زوجها من بلدها بالعراق إلى الحجة المذكورة المرة المذكورة في مرة ابن عباس رضي الله عنهما ان ينتظم ما بعد من الدور القريبة الى بلدها وان يصحبه وان يحجوه له ما بقيا بصورتان ليصحبا الناس معه ويتزوجوا معه واخله بكان معاد خارج الدور الغربي جنة للورثة المذكورين فيما كانوا يقولون ثم ان الورثة المذكورين عمروا الى بقية الجنة واغتصبوها عراقا وباعوها من زيد وعمرو له وغلتها اربعا ثلثمائة دينار في كل سنة ثلثمائة دينار ومعلوم ان ثلثمائة دينار في كل سنة من عشرين سنة ما ومعلوم بالمعاينة

[illegible] عشر وهو نصف والمفرد تمانية وسؤالك فيما اخرج المفرد الثمانية الذي له وبيوابهم فيما اخرجه المنكر فيكون ابرده عشرة وبيعاده تسعة ان جميع مما المفرد له فاذا اخرج له المستوفي جميع حقه وتم له اثنا عشر فيما اخرجه وفي عشر المفرد له حقه الواجب له عشر المفرد بالافراد وهو له اربعة واما ان كان له بعد ان اقتسم الاخوان ما بقي من المال وهو ثمانية عشر انا نعشر المفرد به ما زع ستة فاخرج كل واحد منهما تسعة تسعة فان المنكر وجب له على المفرد به ثلاثة من اجل انه مفرد انه فبقي ستة من جميع المال فثلاثة من حق كل واحد منهما وجب للمفرد على المفرد به واحدا لانه وجب له عشره بالافراد به عشرة اربعة ولم يأخذ من نصيبه الا ثلاثة فيتبع المنكر المفرد به بسهمين على كل حال واما السهم الثالث بقية حقه فلانه ان يأخذ ممن ليس منهما اولا فان يسر المفرد اولا يأخذ منه بزلة الواجب عليه لانه اخذ زيادة على حقه كان حقه اثنا عشر ثمانية وهو قد كان اخذ تسعة وان يسر المفرد به اولا يأخذ السهم منه رجع المفرد به على المفرد بذلك السهم فاتبعه به في ذمته فاستوفى كل واحد منهم بزلة حقه الواجب له

قال ابو الوليد رضي الله عنه وعزة العويصة خلك فيما عبر الناس فقال انما تنقسم من قبل ان وارثين لم يكن فيما بينهما وبين الله الا التوفيق وصل الله على محمد المصطفى وآله وسلم تسليما كثيرا على نعمه التي لا تحصى وجزيل آلائه ومنه العصمة فهو اوجب لديه الوفاء والكرامة في الآخرة بمنه

ومن جملة الاثنا عشر مسألة التي سألت عنها آخر فهما إنسان

وعن ابنتا تسعة وعن ما تا في بطون تخلف جبه في بطن اخر مالا وليس له وارث غير جماعة المسلمين وليس احد البطنين له وكلما فاراد صاحب البطن الذي مات جبه الرجل اخذ المال الذي تخلفه في البطن الثاني ومنعه صاحبه سئل له ذلك ام لا وكيف اذا كان البطن الذي مات جبه وكماله فاراد صاحبه اخذ المال الذي تخلفه البنتان في البطن الذي مات جبه على ما له ذلك ام لا **فاجاب** رضي الله عنه ان حامل العصمة الذي جبه استيفاء المتوفى اخق بقبض ميراثه مات جبه او في غيره كان ماله جبه وفي سواه وبالله التوفيق **وسئل** رضي الله عنه عن قسمة الاموال بين الورثة فقال الاموال اربعة اقسام اموال المصلية والمستفادة والمختصة والمنتقلة فالمصلية والمستفادة والمختصة فاما اموال الزوجين فقبل الدخول بها وبعده فما كان من قبل الاب والام ليس في الحرب بينهما اختلاف لعلمه واما الاموال المكتسبة فلا يتوارثان من قبل الاب على حال لا اعلم في المذهب فيه اختلافا فاما ابن تابع ويتوارثان من الام على كل حال واما اموال المنتقلة فالقياس من قبل الكسب والاستحسان انهما يتوارثان من قبل الام فقط والله استحسان ان يتوارثان من قبل الاب والام جميعا وبالله استحسان جرا القضاء وعليه جرى الاحكام واما الاموال المختصة فاختلف فيها على ثلاثة اقوال انها لا يتوارثان الا من قبل الام فقط وبالقول الاخير جرا القضاء وبه الاخذ وبالله التوفيق

وكتب رضي الله عنه من حضرة المرية سؤال يسأل فيه عن رجل قبر بوقعة فتنازع له اخ وابن اخ توفي ابن الاخ كيف يقسم ميراثه وذمته رجل حضر غزوة فتنازع ولشاهد ماله اخ وابن اخ يجمع له خبر يعرف توفي هذا ابن اخيه فحضرة المرية عن تركة ولم يدع بالمرية من يساكيه ما يحل له من تركته ام يقسمها حكمه عنهما اذا وارث للمتوفى غير ما ذكر فما الجواب في هذا هو فقا ان شاء الله **فجاوب** رحمه الله بان قال نص مختصر السؤال ووقفت عليه واذا كان لما مر على ما وصفته فيه يجعل من عم الحاضر

[illegible] حكمه من تركة اخيه ويتحبس فيما عن خبره فان انقضا الطلب ولم تعلم له حياة ولا موت رفع اليه ما وقف له ان عمه الحاضر من ذلك الربع قول له في ذلك وما قبله فيه وبالله التوفيق **وسئل** رضي الله عن عن رجل توفي وترك امه وورثته يحيكون بميراثه تركت له ما احاط المال بحق قسمة المال ونص السؤال في هيس توفي وترك امه واخته لشقيقته واخته لابيه وعصبته فلما كان بعد موت الصبي المذكور توفيت امه ان ابنا محاط المال بحق قسمة مال الصبي واما وصل المال للزوج او الى كم تكون له اعتزلها حتى يتحقق المال الذي ذكرت ام وكيف وجه الاعتزال اما ان يخلو الزوج عن الدار التي يسكن مع الزوجة فيها الى ان يعتزلها ام لا هو كذلك ان فيها ما قلته و بقال لها اعتزليها فقد ملكت وكيف ان اعتزل الورثة فلم لا تكون الميراث الى ان تكون الزوجة قد اخذت نصيبها من المال وقد اعتزلت الصبي المذكور ويكون له نصيبه من المال ويصرفون لها بين اما الجواب في ذلك ان شاء الله **فجاوب** وفقه الله على ذلك بان قال الذي فهمت من سؤاله ووقفت عليه واذا قالت ام ليتوفى انها حامل يفهم ميراثه حتى ترضع حملها فان بلغت انها حامل بشهادة اثنتين كان له الميراث وان وضعته لاكثر من ستة اشهر من يوم مات زوجها بلغت انها حامل وكان له الميراث وان وضعته لاقل من ستة اشهر لم يكن له ميراث فان كان ولدها حيا او ميتا يعلم انه خرج ابنا بعد موت ابيه ورثه وان خرجا ان كان ذكرا او انثى حيا او ميتا يعلم انه خرج بعد موت ابيه ورثه ما لم يكن ولدته لاكثر من ستة اشهر من يوم مات زوجها فان ولدته لاكثر من ستة اشهر لم يكن له ميراث ولو ولدته لاقل من ستة اشهر ما لم تكن ولدته لاكثر من ستة اشهر من يوم مات زوجها وان ولدته لاكثر من ستة اشهر لم يكن له ميراث وان ولدته لاقل من ستة اشهر ورثه

الفضة سواء يقول الشافعي اذا اختلفت اجناسها بان باعها بذهب او بر او شعير او غيرها فلا بأس بالتفاضل
يدا بيد والنساء لقوله صلى الله عليه وسلم بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد والفضة بالذهب كيف
شئتم يدا بيد والبر بالشعير كيف شئتم يدا بيد والشعير بالتمر كيف شئتم يدا بيد والملح بالملح كيف
شئتم يدا بيد ولان الاصل في البيع الجواز لقوله تعالى وأحل الله البيع وانما يحرم لمعنى الربا وهو
منتف عند اختلاف الجنس لانه لا ربا بين الجنسين لقوله صلى الله عليه وسلم انما الربا في النسيئة
ولان الفضل لا يقابل بالفضل لان الفضل لا يقابل الا بالعمل ولا عمل هنا لان الكيل والوزن
فات بالاستهلاك فلا يبقى الا مجرد الفضل وانه ليس بمقابل الا اذا كان احدهما مشروطا على البائع
فاذا كان كذلك فقد شرط عقدا في عقد فيفسد العقد ولان الربا انما يتحقق في المعاملة
من الجانبين ولا يتحقق في المعاملة من جانب واحد فلا يكون الشرط ربا وانما يكون شرطا
فاسدا فيفسد العقد **وكتب اليه رضي الله عنه** يسأله عن مسئلة من الحلل ونسخها الجواب فيها
وكتب الله رضي الله عنه يسأل ابو عبد الله المتكلي من اكثر يسأله عن مسئلة من الحلل ونسخها الجواب فيها
يجاع من الذهب حليا للزينة للنساء على الخلاف بين علمائنا رحمهم الله فمنهم من يقول هو كسائر
الاموال فيه الزكاة ومنهم من يقول لا زكاة فيه وهو الصحيح لان الزكاة انما تجب في المال النامي
والحلي ليس بنام لانه معد للاستعمال فلا يكون ناميا ولان الزكاة انما تجب في المال المطلق
والحلي مقيد بالاستعمال المعروف والتجارة في حلي النساء لا تكاد تكون فلا يكون مطلقا
ولان الزكاة انما تجب في المال الذي يتمكن صاحبه من الانتفاع به بالاستهلاك او بالتجارة
والحلي هذا ليس بمال نام ولا يتمكن صاحبه من الانتفاع به الا بالاستعمال فلا تجب الزكاة
وهذا لان الزكاة انما تجب في المال النامي لان الزكاة شرعت مواساة للفقراء وانما يواسي
الغني من فضل ماله عن حاجته والحاجة الى الاستعمال كالحاجة الى الاستهلاك ولان الزكاة
انما تجب في المال الذي يتمكن صاحبه من الانتفاع به بالاستهلاك او بالتجارة والحلي هذا ليس
بمال نام ولا يتمكن صاحبه من الانتفاع به الا بالاستعمال فلا تجب الزكاة

ومن الخامسة عشر سؤاله

واما السؤال العاشر فهو يقول له على رجل متقال ذهبا بجمعه عليه اثنا عشر او اربعا عشر منه في سكرج صوب ذلك الجزء ما له ان يجوز له ان يبيع منه بدينار واحد ما زاد على ذلك الجزء او لا

يدل بعبارته على الكفر ولكنه اخبر بما يدل على القول الاول فتعلق منه فايله الذاته فان ما
يدل على الكفر كفر ولا يتوقف الحكم بالكفر على قصد الكافر الى الكفر ولا يعذر بالجهل
بذلك لانه امر يشترك فيه العلماء والعوام فلا يعذر احد بالجهل به كالزنا وشرب الخمر
وقد نص الشافعي رضي الله عنه على كفر من قال القرآن مخلوق وان لم يقصد الكفر
وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يكفر لانه قد يخفى على العوام كون هذا كفرا لاشتباهه
بالصدق والحق ومحمول عليه ويجوز في الصرف ان يضارب رجلا ثم يسلم احدهما رأس اوده او ثوبا فيرضى رجل غيره وسوء الدراهم غايته
ويلزم على هذا القول انه لو سلم دراهم غير دراهمه وكان يلزم على قولكم الانجبر رضا الصرف حتى يخرج من ملكه مثل ما سلم
ويسلم غلام رأس مال السلم غلام رأس مال المسلم فيه صار به عيبا لم يكن وقت العقد لم يجز الصرف اذ لم يكن قبض وقالوا انه لو تقايلا الدراهم منه وفي معه في اخذ الحانوت وقام اليه ليأخذ عما عنده لم يجز الصرف وانما يجوز له اذا كان
لهما في مجلس يأتيه بدراهمه او يعطيها له من يراه حتى تحل له وما يقوم اليه فعمل هذا النوع من المعارضة تمنع من مفارقة قبل
الصرف اما وعلى الحاكم اذا رفع اليه مثل هذه الواقعة ان يعلق عليها ما ذكره

وسئل رضي الله عنه في البراة التي تخرج السلطان
للجند بأن الحصون مما يهدم فيها قبل فيها وعلى كل مكتوب الخارات التي ذكرت في الوثيقة ام بينهما فروق
وهل يجوز بيعها كما يباع العرايا كما جرت العادة ام لا وهل يجوز بيع الدراهم التي سرقت من محكايا جرت العادة ام لا

فأجاب نفعنا الله تعالى بعلومه وافاض علينا من فهومه
سؤاله وقفت عليه وكل ما يجوز من العرايا يجوز بيعه الكفاية لهم على غير متهم وقد علم انه لو منعت
البراة له بعوض وبيعت جزافا لتعين الحق على المسلم عليه وسلم عن بيع الكفاية قبل القبض بخلاف ما ذكر من
الخارات التي كانت اعطيت اقطاعا على الجهة من اعمال الوزير كان لمن هو في السعر ان يبيعها على غير عمل يعلونه فتبايعها
الناس قبل ان يستوفوها فجاز بيعها بيع الجزاف كما ذكروا اياها وقع بخلاف بيع الحنطة من الحب المنهي عليه وسلم عن بيعه
وبالله التوفيق

وحكمه بعض فقهاء الاندلس في ذلك تسعة عشر مسئلة
اذا باع سعة منها عينا بعان اختلفا في تعيين كفاية فقال البايع تعدد عليه واما عما المبتاع اذا فيه والكفاية العشرة على وفق
اختلفا بعد قبض عليه فقال البايع تعدد عليه واما عما المبتاع اذا فيه والكفاية العشرة على وفق
الذي ما كان كالوزن والكيل والوزن بخلاف ذلك ويقع التقابض والتفاسخ على حسب
والعوزون عندهم ما يجوز بيعه جزافا في غير مسئلة قاله في مسئلة من باع كفاما بيعا باسرانه
يرد مثله وان جاءت خلاف ما وصف به وفي كتاب العيوب فيمن ابتاع عبدا كحيل او عوزون فاستعمله
المبتاع ما يعبر عليها انه يرده ويرجع بمثل ما دفع كان الكحيل والعوزون بمنزلة العين فاذا استغرقه فكانه استغرق عبدا
بشبه وكثير من تحيير مذاهب في المسئلة هل حكم التراجع في مثل الكحيل والعوزون مثل هذا ام كان خلافه فعلى الاول
المشترى في مسئلة الكفاية كما جعلوه في سائر المسائل وعلى هذا كله انما التفريق منه معرفة مذهب العوزون فانما في العتبية
في ابتاع كفا ما فيها وما في الواضحة وغيرها على ما في كتاب قبل نسبة جعلت ما وقع في العتبية كفا بالعوزون
وكما بينه تبعا خلافا لما وقالت ان مذهب العوزون ان الكحيل والعوزون لا يجوز بيعه على حال من الاحوال وهو اما مثال
عوض الاعيان فما وجه الصواب من ذلك

الجواب بما ان الصحيح من مذهب ابن القاسم ان جزاف الكحيل
والعوزون كجزاف العروض سواء وهو قول ابن الموان في العتبية انما يعرف بعينه بعد العتبية عليه وان باع ما عليه
ابو الحسن التونسي في كتابه وفي كتاب الشيوخ رحمهم الله يقولون في كتاب ابن الموان من قوله محمول على انه من
مذهب ابن القاسم بما لم يوجد خلافه له وهذا مما لم يوجد له خلاف بل يقوم من العوزون مثل ما ذكر فيما جيس
اسلم زيد في كفاع باختلافا في مسئلة بعد ان غاب على الكفاع وحل الاجل ان القول قول المسلم اليه بما ذكر
جعل القول قوله ولم يقل تحالفا وتفاسخا مخافة ان يزيد احدهما الدراهم فاجروا ان يجعل القول قول المشتري في الكفاع

والثاني ان يكون الشراء الى اجل معين والثالث ان يكون الى اجل مجهول فالاول جائز والثاني والثالث فاسدان مسئلة
اذا اشترى بالنقد والى اجل معين خمسة عشر مسئلة مما تجوز ومسئلة يختلف فيها جوازها
ويجوز ان يشتري منه اقل من المتاع بعد ان غاب عليه مثل الثمن الى اجل لانه يكون مقاصة فيدخله الفضل
من غير ان يتعاقدا عليه بخلاف ما لو اشترى منه اقل من الثمن الى اجل لانه يجوز
في قياسه على ما لو اشترى منه اقل من الثمن الى اجل واستوفى في الحال لما بعد التهمة في ذلك لان الناس في الغالب يتصرون
الى الاجل قصدا كثيرا في قليل الاعواض وعشرون مسئلة جائزة ويجوز ما يجوز منها مما لا يجوز بزيادة على ان يكون
الشراء بما قل من الثمن والثاني ان يكون الشراء اكثر من المتاع فيجوز الوجهان لا يجوز ما يقرع منها نفسه
وما هو مقاصة ان غاب على المتاع وما تقرا انه يغيب على المتاع فيدخله ما يتقرع من كل واحد من هذين الوجهين
والزيادة على ما ذكرناه فيها الى تسع مسايل غير جائزة تتكرر منها ثلاث في الوجهين جميعا فيبقى
ما يتصل منها باحتمالها الى خمس عشرة مسئلة كما ذكرنا وبيان ذلك انه يجوز ان يشتري منه بما قل من الثمن
مثل المتاع بعد ان غاب عليه وبما اقل منه وبما اكثر منه تقرا جزة ثلاث مسايل وبما مثل المتاع بعد ان غاب عليه وبما اقل منه وبما اكثر من
الى اجل مقاصة جزة ثلاث اخرا وبما مثل المتاع بعد ان غاب عليه وبما اقل منه وبما اكثر منه
تقرا جزة ثلاث اخرا تتم تسع مسايل وبما يجوز له ايضا ان يشتري منه بما مثل المتاع بعد ان غاب عليه مثل الثمن
وبما اقل منه وبما اكثر منه الى اجل مقاصة جزة ثلاث اخرا وبما يجوز ان يشتري منه بما مثل المتاع بعد ان
وزيادة عليه مثل الثمن وبما اقل منه وبما اكثر منه تقرا جزة ثلاث اخرا تتم تسع اخرا منها ثلاث مسايل
مكررة في التسعة الاولى احداها شراء اكثر من المتاع بعينه وزيادة عليه بما قل من الثمن تقرا بما مثل المتاع
وما اقل منه والثانية شراء اكثر من المتاع بعينه وزيادة عليه بما مثل الثمن تقرا بما اقل منه والثالثة
شراء اكثر من المتاع بعينه وزيادة عليه بما اكثر منه تقرا بما اقل منه وبما مثل المتاع فهذه
ثلاث مسايل تتكرر في التسعة الاولى فتسقط وتبقى ستة فيها ثلاث مسايل غير جائزة كما ذكرنا وما عدا ذلك من الوجوه
تحمل من الوجهين جميعا الى خمس عشر مسئلة غير جائزة كما ذكرنا وما عدا ذلك من الوجوه
يجوز ما تقرع منها بكل حال حاشا المسئلة المختلف فيها وتعرف الفاسد فيها بان تتكرر ايضا
خرج من غير كل واحد منهما وما يرجع اليه وخبر المكروه فروع بينهما وما خبر المكروه فروع بين الفضايين
باجتماع الصفقتين اتفاقا على العنصر اليه على مذهب من يذهب الى الحكم بالصفع عن الاوايل ومن قال بقولهم في ذلك
واما الثمان عشرة مسئلة المختلفة في الشراء الى ابعد من الاجل فهي ثلاث عشرة مسئلة ما يجوز
ومسئلة مختلف فيها وهي ان يشتري منه مثل المتاع بمثل الثمن الى ابعد من الاجل لانه لم يدخله السلف
والسلف باستخفاف ابن القاسم وكرهه ابن الماجشون ولم يفسخ على المتاع فجاز ما تفاوت ان كان مما عاد رجع
اليه بعينه وكان لغوا والسلف للمبتاع للمتاع الاول الى العشرة دراهم عشر شهر يا خذ منه عشر
شهر عشر فرض صحيح من المبتاع للبايع واربع جائزة وتعرف ما يجوز منها مما لا يجوز بوجهين احدهما
ان يكون الشراء باكثر من الثمن والثاني ان يكون الشراء بعض المتاع فيجوز الوجهان لا يجوز ما تقرع
منهما ان لم يغب على المتاع وما يجوز ان غاب على المتاع حاشا المسئلة المختلف فيها المتقدمة وتعرف
الفاسد فيها بما لا يجوز منهما بان تتكرر ايضا الى ما خرج من غير كل واحد منهما وما يرجع اليه فخبر
المكروه فروع بينهما فيتمان على العنصر اليه والى استغلال ما اكثر من البيعتين الصحيحتين في
الاقامة عنها اذا كان المتاع الذي يشتريه من صفة المتاع الذي باع فان كان من غير صفته
فله حكم غير هذا وحكم المعروف في ذلك حكم المتاع اذا لم يغب عليه فاجرا المسايل

الثنى لا يجوز من المسايل المتقدمة فيها اشتري بالعرض والى الاجل من
المتاع بعد ان غاب عليه بما قل من الثمن نقدا بما كثر منه الى اجل ومثله الى اجل
البايع الاول فيه الى المبتاع الاول خمسة دراهم نقدا وبما خر منه عشرة دراهم عشرا الى اجل وبما
ايضا عشرة اراديب فيها منه بعد ان غاب عليها والتبع مما والثانية ان يشتري منه بعينه مثل
ان يغيب عليه بما قل من الثمن نقدا بمثله ويدخله تسليم دراهم في عشرة الى اجل فيجوز ايضا ويدخله
بينهما الى اجل فيه الى البايع الاول الى المبتاع خمسة دراهم في عشرة الى اجل وبيع ابيه بعينه بعد ان
ان يشتري منه مثل كعامه بعد ان غاب عليه بما قل من الثمن مثلا ايضا لا يجوز ويدخله لزيادة في السلف لان الامر آل
بينهما الى انه دفع البايع الى المبتاع عشرة اراديب فغاب عليها والتبع مما دفع اليه على ان باع منه خمسة
الاجل بخمسة مثلها خمسة بخمسة فكانت مقاصة والزيادة ان يشتري منه اكثر من كعامه بعد ان غاب عليه مثل الثمن فيما
مثل لا يجوز ايضا مثال ذلك ان يبيع منه عشرة اراديب بعشرة دراهم الى شهر ثم يشتري منه بعد ان غاب عليه خمسة عشر
اردبا بعشرة دراهم نقدا مثلا لا يجوز ويدخله لزيادة في السلف لان الامر آل بينهما الى انه باع منه عشرة اراديب
وعشرة دراهم في خمسة عشر اردبا وعشرة دراهم الى اجل فيدخله ايضا كعامه وهو دراهم في كعامه وهو دراهم الى اجل
ان يشتري منه اكثر من كعامه بعد ان غاب عليه مثل الثمن الى ابعد من الاجل مثلا لا يجوز ويدخله الزيادة في السلف
لان الامر آل بينهما الى انه دفع البايع الى المبتاع عشرة اراديب في خمسة عشر اردبا وهو دراهم الزيادة في السلف
والمقاصة ان يشتري منه كعامه بعينه وزيادة عليه بمثل الثمن نقدا مثلا لا يجوز ايضا ويدخله الزيادة في
السلف لان الامر آل بينهما الى انه دفع البايع الى المبتاع عشرة دراهم واخذ منه عشرة دراهم اخرا مثل الاجل عشرة
دراهم على ان ذلك المتاع خمسة دراهم في تقرا والعشرة الاراديب بعشرة دراهم الى اجل ويجعل ما ينوب
ان يشتري منه اكثر من كعامه بعد ان غاب عليه بما قل من الثمن نقدا مثلا لا يجوز ويدخله الزيادة في السلف لان الامر
آل بينهما الى انه دفع البايع الى المبتاع عشرة اراديب واخذ منه خمسة عشر ردبا بعد ان غاب على العشرة والتبع
بما ودخمسة دراهم اخرا مثل الاجل فتسقط خمسة بخمسة مقاصة والتاسعة ان يشتري منه بكعامه بعينه وزيادة عليه
بما قل من الثمن نقدا مثلا لا يجوز ايضا ويدخله الزيادة في السلف لان الامر آل بينهما الى انه دفع البايع الى المبتاع خمسة
نقدا في عشرة الى اجل وزاده المبتاع ايضا خمسة دراهم نقدا في عشرة اراديب رجعت اليه بعينها كانت نقدا
والعاشرة ان يشتري منه اكثر من كعامه بعد ان غاب عليه بما اكثر من الثمن نقدا مثلا لا يجوز ايضا ويدخله البيع والسلف
لان الامر آل بينهما الى ان البايع اشترى الخمسة الاراديب الزايدة على العشرة بالخمسة دراهم الزايدة على الثمن على ان السلف
عشرة اراديب وعشرة دراهم والحادية عشر ان يشتري منه اكثر من كعامه بعد ان غاب عليه بما اكثر من الثمن كعامه
نقدا لا يجوز ايضا ويدخله البيع والسلف لان الامر آل بينهما ان يشتري البايع الاول من المبتاع الاول الخمسة
الاراديب الزايدة على ان كعامه بالزيادة على الثمن من الخمسة دراهم على ان السلف عشرة اراديب بما تقوم بها ورضا
اليه و تسقط العشرة بالعشرة لانها مقاصة والثانية عشرة ان يشتري منه كعامه بعينه وزيادة عليه
بما اكثر من الثمن نقدا وهذا لا يجوز ويدخله البيع والسلف لان ما زاده على كعامه بما زاده على الثمن مبايعة على ان السلف

المبتاع اعني [illegible] ويأخذ منه ما ذكر ويرجع اليه كعامه بعينه وكانت لغوا والثالثة عشران يشتري منه اقل من كعامه بما ينقص من الثمن مبايعة على ان اسلمه البايع خمسة ارادب و خمسة دراهم والرابعة عشران يشتري منه اقل من كعامه بعران يغاب عليه باقل من الثمن مقاصة الى اجل جزافا لا يجوز ويدخله البيع والسلف ان ما ينقص من الكعام بما ينقص من الثمن مبايعة على ان اسلمه عشرة ارادب باتبع عياثر ردها اليه والخمسة دراهم الخمسة مقاصة . والخامسة عشر ان يشتري منه بعض كعامه بعينه باقل من الثمن مبايعة على ان اسلمه البايع خمسة دراهم من الكعام بما ينقص من الثمن مبايعة على ان اسلمه البايع الاول للمبتاع الاول خمسة ارادب يتبع بما ويرد عليه اليه بعران يغاب عليها وتتبع بما واسلمه المبتاع خمسة دراهم عشر شهر باخرها منه عشرة دراهم والعاشرة ان يشتري منه بعض كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه باقل من الثمن الى اجل معلوم لا يجوز ايضا ويدخله البيع والسلف لان ما ينقص من الثمن مبايعة على ان اسلمه البايع للمبتاع الاول خمسة دراهم الى شهر باخرها منه عشرة دراهم والخمسة ارادب رجعت اليه بعينها فكانت لغوا والحادية عشر ان يشتري منه بعض كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه باقل من الثمن الى اجل معلوم لا يجوز ايضا ويدخله البيع والسلف لان ما ينقص من الثمن مبايعة على ان اسلمه البايع الاول للمبتاع الاول خمسة دراهم الى شهر باخرها منه عشرة دراهم والخمسة ارادب رجعت اليه بعينها فكانت لغوا والثانية عشر ان يشتري منه بعض كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه باقل من الثمن مبايعة على ان اسلمه البايع الاول للمبتاع الاول خمسة دراهم الى شهر باخرها منه عشرة دراهم والخمسة ارادب رجعت اليه بعينها فكانت لغوا والثالثة عشر ان يشتري منه اقل من كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه باقل من الثمن مبايعة على ان اسلمه البايع الاول للمبتاع الاول خمسة دراهم الى شهر باخرها منه عشرة دراهم والخمسة ارادب رجعت اليه بعينها فكانت لغوا والرابعة عشر ان يشتري منه اقل من كعامه بعران يغاب عليه باقل من الثمن مقاصة الى اجل جزافا لا يجوز ويدخله البيع والسلف ان ما ينقص من الكعام بما ينقص من الثمن مبايعة على ان اسلمه عشرة ارادب باتبع عياثر ردها اليه والخمسة دراهم الخمسة مقاصة . والخامسة عشر ان يشتري منه بعض كعامه بعينه باقل من الثمن مبايعة على ان اسلمه البايع الاول للمبتاع الاول خمسة دراهم الى شهر باخرها منه عشرة دراهم والخمسة ارادب رجعت اليه بعينها فكانت لغوا

فصل واحكام المسايل التي لا تجوز من الثمان عشرة مسئلة المتحملة في الشرا ان ابعرز الاجل فقال له ان يبيع منه عشرة ارادب بعشرة دراهم الى شهر فتبيب المبتاع على الكعام ثم يشتري منه عشرة ارادب من صفة كعامه خمسة عشر درهما جزا لا يجوز لانه يدخله تسليف راهم في اكثر منها الى اجل لان المبتاع الاول راجع الى البايع الاول بعشرة لشهر عشرة دراهم وباخر منه خمسة عشر درهما الى شهر يزيد بيع البايع الاول الى المبتاع الاول عشرة ارادب وغاب عليها واتبع عياثر ردها اليه فكان المبتاع الاول سلم الى البايع الاول راهم في اكثر منها الى اجل على ان اسلمه البايع عشرة ارادب . والثانية ان يشتري منه كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه باكثر من الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز لانه يدخله تسليف راهم في اكثر منها الى اجل لان المبتاع الاول يرجع الى البايع الاول بعشرة دراهم الى شهر على ان انزاده وباخر منه خمسة عشر درهما الى شهرين يرجع الى البايع الاول كعامه بعينه وكان لغوا . والثالثة ان يشتري منه اقل من كعامه بمثل الثمن فرغاب عليه الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز ايضا ويدخله الزيادة في السلف لان البايع الاول يرجع الى المبتاع عشرة ارادب بعران يغاب عليها وكانه اسلمه اياها وتوله الخمسة الاردب الغاب على ان يسلمه المبتاع عشرة دراهم عشر شهر يتبع بها ويصير بها الى شهرين والرابعة ان يشتري منه بعض كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه بمثل الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز ويدخله الزيادة في السلف لان المبتاع الاول يرجع الى البايع الاول عشرة دراهم عشر شهر باخرها منه عشر دراهم وكانه اسلمه اياها على ان عشرة البايع خمسة ارادب من العشرة التي باع منه والخمسة الاخرا رجعت اليه بعينها وكانت لغوا والخامسة ان يشتري منه اقل من كعامه بعران يغاب عليه باكثر من الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز ايضا ويدخله تسليف راهم في اكثر منها الى اجل لان المبتاع الاول يرجع الى البايع عشرة دراهم الى شهر وباخر منه خمسة عشر درهما الى شهرين على ان يسلمه البايع خمسة ارادب من العشرة التي باع واعطاه الخمسة الاخرا . والسادسة ان يشتري منه بعض كعامه بعينه باكثر من الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز ويدخله تسليف راهم في اكثر منها الى اجل لان المبتاع الاول يرجع الى البايع عشرة دراهم الى شهر وباخر منه خمسة عشر درهما الى شهرين على ان اعطاه البايع الاول خمسة ارادب من العشرة التي باع منه والخمسة الاخرا رجعت اليه بعينها فكانت لغوا . والسابعة ان يشتري منه اكثر من الكعام باكثر من الثمن بعران يغاب عليه الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز لانه بيع وسلف لان زاد المبتاع من الكعام بازاد البايع على الثمن مبايعة على ان اسلف المبتاع الاول الى البايع الاول عشرة دراهم عشر شهر باخرها منه عشرين بسلف البايع للمبتاع عشرة ارادب باخرها منه بعران يغاب عليها واتبع . والثامنة ان يشتري

منه كعامه بعينه وزيادة عليه باكثر من الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز لانه بيع وسلف لان زاد المبتاع من الكعام بازاد البايع على الثمن مبايعة على ان اسلف المبتاع الاول البايع [illegible] عشر شهر باخرها منه عشرة دراهم والخمسة الاردب رجعت اليه بعينها فكانت لغوا والتاسعة ان يشتري منه اقل من كعامه بعران يغاب عليه باقل من الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز ايضا ويدخله البيع والسلف لان ما ينقص من الكعام بما ينقص من الثمن مبايعة على ان اسلمه البايع الاول للمبتاع الاول خمسة ارادب يتبع بها ويرد عليه اليه بعران يغاب عليها واتبع بها واسلمه المبتاع خمسة دراهم عشر شهر باخرها منه عشرة دراهم والعاشرة ان يشتري منه بعض كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه باقل من الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز ايضا ويدخله البيع والسلف لان ما ينقص من الثمن مبايعة على ان اسلمه البايع الاول للمبتاع الاول خمسة دراهم الى شهر باخرها منه عشرة دراهم والخمسة ارادب رجعت اليه بعينها فكانت لغوا والحادية عشر ان يشتري منه بعض كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه باقل من الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز ايضا ويدخله البيع والسلف لان ما ينقص من الثمن مبايعة على ان اسلمه البايع الاول للمبتاع الاول خمسة دراهم الى شهر باخرها منه عشرة دراهم والخمسة ارادب رجعت اليه بعينها فكانت لغوا والثانية عشر ان يشتري منه بعض كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه باكثر من الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز لانه يدخله تسليف راهم في اكثر منها الى اجل لان المبتاع الاول يرجع الى البايع الاول بعشرة دراهم الى شهر على ان انزاده وباخر منه خمسة عشر درهما الى شهرين يرجع الى البايع الاول كعامه بعينه وكان لغوا . والثالثة عشر ان يشتري منه اقل من كعامه بمثل الثمن فرغاب عليه الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز ايضا ويدخله الزيادة في السلف لان البايع الاول يرجع الى المبتاع عشرة ارادب بعران يغاب عليها وكانه اسلمه اياها وتوله الخمسة الاردب الغاب على ان يسلمه المبتاع عشرة دراهم عشر شهر يتبع بها ويصير بها الى شهرين والرابعة عشر ان يشتري منه بعض كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه بمثل الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز ويدخله الزيادة في السلف لان المبتاع الاول يرجع الى البايع الاول عشرة دراهم عشر شهر باخرها منه عشر دراهم وكانه اسلمه اياها على ان عشرة البايع خمسة ارادب من العشرة التي باع منه والخمسة الاخرا رجعت اليه بعينها فكانت لغوا والخامسة عشر ان يشتري منه اقل من كعامه بعران يغاب عليه باكثر من الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز ايضا ويدخله تسليف راهم في اكثر منها الى اجل لان المبتاع الاول يرجع الى البايع عشرة دراهم الى شهر وباخر منه خمسة عشر درهما عشر شهرين على ان يسلمه البايع خمسة ارادب من العشرة التي باع واعطاه الخمسة الاخرا . والسادسة عشر ان يشتري منه بعض كعامه بعينه باكثر من الثمن الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز ويدخله تسليف راهم في اكثر منها الى اجل لان المبتاع الاول يرجع الى البايع الاول عشرة دراهم الى شهر وباخر منه خمسة عشر درهما عشر شهرين على ان اعطاه البايع الاول خمسة ارادب من العشرة التي باع منه والخمسة الاخرا رجعت اليه بعينها فكانت لغوا . والسابعة عشر ان يشتري منه اكثر من الكعام باكثر من الثمن بعران يغاب عليه الى ابعرز الاجل جزافا لا يجوز لانه بيع وسلف لان زاد المبتاع من الكعام بازاد البايع على الثمن مبايعة على ان اسلف المبتاع الاول الى البايع الاول عشرة دراهم عشر شهر باخرها منه عشرين بسلف البايع للمبتاع عشرة ارادب باخرها منه بعران يغاب عليها واتبع . والثامنة عشر ان يشتري

بخمسة دراهم نقدا وبين بيعه الاول بعشرة عنه الاجل بخمسة من العشرة التي له عليه ويرجع اليه الخمسة الباقية فقال
الامر بينهما ان ابا عن اجتماع البايع الاول بخمسة اراديب نقدا وخمسة دراهم عنه الاجل على غير شئ فلا تهمة وذلك
والخامسة ان يشتريه منه بعينه وزيادة عليه باكثر من الثمن ان ذلك الاجل جايز لانه ان كعامه رجع اليه بعينه
فكان لغوا وزيادة فالمبتاع بخمسة اراديب وبقاعه عنه الاجل بجميع الثمن ويرجع اليه البايع الخمسة الدراهم
الباقية عليه فقال الامر بينهما ان باع المبتاع الاول بخمسة اراديب معجلة خمسة دراهم ان ذلك جايز
والسادسة ان يشتريه منه مثل كعامه ويغلب عليه بمثل الثمن نقدا فهذا جايز لان البايع رجع اليه مثل كعامه
وكانه لسلعه اياه ويرجع اليه ايضا عشرة دراهم عنه الاجل فكانه لسلعه اياها ايضا فقال الامر ان لسلعه البايع
الاجتماع لسلعتين مختلفتين فلا تهمة في ذلك: والسابعة ان يشتريه منه مثل كعامه بعوان غلب عليه بمثل الثمن وذلك
الاجل فهذا جايز لان البايع رجع اليه مثل كعامه وكانه لسلعه اياه وبقاعه عنه الاجل بمثل الثمن فقال الامر
بينهما ان لسلعه البايع الاول الاجتماع الاول وعشرة اراديب على غير شئ والثامنة ان يشتريه منه كعامه بعينه
قبل ان يغيب عليه بمثل الثمن نقدا فهذا جايز لان كعامه رجع اليه بعينه فكان لغوا ويرجع البايع الى اجتماع عشرة
دراهم نقدا وبما خر منه عنه الاجل فكانه لسلعه اياها فقال الامر بينهما ان فرض البايع المبتاع
عشرة دراهم الى اجل على غير شئ فهذا جايز والتاسعة ان يشتريه منه كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه
بمثل الثمن الى ذلك الاجل فهذا جايز ايضا لان كعامه رجع اليه فكان لغوا وبقاعه عنه الاجل بمثل الثمن
فقال الامر بينهما ان لسلعه البايع الاول الاجتماع الاول بخمسة اراديب واعكاده الخمسة الباقية
الاول وعشرة اراديب واعكاده الخمسة دراهم عنه الاجل فيجعل معه البايع معروفين والثانية
عشران يشتريه منه مثل كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه باكثر من الثمن نقدا فهذا جايز لان كعامه
رجع اليه فكان لغوا وبقاعه عنه الاجل بعشرة وبعكيه الخمسة الدراهم الباقية فقال الامر
بينهما ان اعكاد البايع الاول الاجتماع الاول خمسة دراهم عكيبة عنه الاجل على غير شئ فهذا جايز
والرابعة عشران يشتريه منه اقل من الكعام الذي باع منه بعوان غلب عليه بمثل الثمن نقدا فهذا جايز لان البايع
رجع اليه بعض كعامه بعوان غلب عليه فكانه لسلعه اياه واعكاده الخمسة اراديب البانية ويرجع اليه
عشرة دراهم نقدا وبما خرمنه عنه الاجل فكانه لسلعه اياها فقال الامر بينهما ان لسلعه البايع الاول الاجتماع
خمسة اراديب وعشرة دراهم واعكاده خمسة دراهم. فهذه ثلاثة وجوه من المعروف صنعها البايع مع المبتاع
والخامسة عشران يشتريه منه بعض كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه بمثل الثمن نقدا فهذا جايز لان ما رجع اليه
من كعامه بعينه لغوا ويرجع اليه عشرة دراهم نقدا وبما خرمنه الى اجل فقال الامر بينهما ان لسلعه عشرة
دراهم وعليه خمسة اراديب بلا تهمة في ذلك: والسادسة عشران يشتريه منه بعض كعامه بعينه
قبل ان يغيب عليه بمثل الثمن الى اجل فهذا جايز لان بعض كعامه رجع اليه بعينه فكانت لغوا واعكا

يغيبه وبقاعه عنه الاجل بجميع الثمن فقال الامر بينهما ان اعكاد البايع الاول خمسة اراديب
بقية على غير شئ فلا تهمة في ذلك: والسابعة عشران يشتريه منه كعامه الا قفيزا فان كعامه الا قفيزا غاب عليه باكثر
من الثمن نقدا فهذا جايز لان البايع رجع اليه بعض كعامه بعوان غلب عليه المبتاع فكان لسلعة البايع
واعكاده بقيته ويرجع اليه ما بقي من الاجل فلا تهمة في ذلك: والثامنة عشران يشتريه
منه اقل من كعامه الذي باع منه بعوان غلب باكثر من الثمن الى ذلك الاجل فهذا جايز لان البايع رجع اليه
بعض كعامه فكانه لسلعة اياه واعكاده بقيته وبقاعه عنه الاجل بعشرة عن عشرة وبعكيه الخمسة الباقية
فقال الامر بينهما ان اعكاد البايع الاول خمسة اراديب واعكاده خمسة دراهم عنه الاجل بعشرة عن عشرة وبعكيه الخمسة الباقية
فقال الامر بينهما ان اعكاد البايع الاول خمسة اراديب واعكاده خمسة دراهم عنه الاجل بعشرة عن عشرة وبعكيه الخمسة الباقية
فلا تهمة في ذلك: والتاسعة عشران يشتريه منه بعض كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه باكثر من الثمن نقدا
فهذا جايز لان كعامه رجع اليه بعينه فكان لغوا واعكاده المبتاع بقيته ويرجع اليه خمسة عشر دراهم
نقدا وبما خر منه عنه الاجل بعشرة دراهم فلا تهمة في ذلك: والعشرون ان يشتريه منه بعض كعامه بعينه
قبل ان يغيب عليه باكثر من الثمن الى اجل فهذا جايز لان البايع رجع اليه بعض كعامه بعينه فكان لغوا واعكاده المبتاع
بقيته وبقاعه بعشرة عن عشرة عنه الاجل وبعكيه الخمسة الباقية فقال الامر بينهما ان لسلعة
البايع المبتاع خمسة اراديب نقدا وخمسة دراهم عنه الاجل فلا تهمة في ذلك:

فصل في ذكر المسايل الجايزة من الثمانية عشر مسئلة المتصلة من الشرا الى البيوع الى الاجل وهي اربعة مسايل
تتمة العدد المذكور احداها ان يشتريه منه كعامه الذي باعه منه بعينه قبل ان يغيب عليه وزيادة عليه
باقل من الثمن الى البيوع الى الاجل فهذا جايز ان كعامه رجع اليه بعينه فكان لغوا فقال الامر بينهما
ان لسلعة البايع الاول الاجتماع الاول خمسة اراديب نقدا وبما خر منه عنه الاجل عشرة دراهم
خمسة دراهم نقدا وبما خر منه عنه الاجل عشرة دراهم فلا تهمة في ذلك: والثانية عشران يشتريه
منه مثل كعامه وغلب عليه باكثر من الثمن الى ذلك الاجل فهذا جايز لانه رجع اليه مثل كعامه وكانه
لسلعة اياه وبقاعه عنه الاجل بجميع الثمن وبعكيه الخمسة الدراهم الباقية فقال الامر
بينهما ان اعكاد البايع الاول الاجتماع الاول خمسة دراهم عكيبة عنه الاجل على غير شئ فهذا جايز
والرابعة عشران يشتريه منه اقل من الكعام الذي باع منه بعوان غلب عليه بمثل الثمن نقدا فهذا جايز لان البايع
رجع اليه بعض كعامه بعوان غلب عليه فكانه لسلعة اياه واعكاده الخمسة اراديب البانية ويرجع اليه
عشرة دراهم نقدا وبما خرمنه عنه الاجل فكانه لسلعة اياها فقال الامر بينهما ان لسلعة البايع الاول الاجتماع
خمسة اراديب وعشرة دراهم واعكاده خمسة دراهم. فهذه ثلاثة وجوه من المعروف صنعها البايع مع المبتاع
والخامسة عشران يشتريه منه بعض كعامه بعينه قبل ان يغيب عليه بمثل الثمن نقدا فهذا جايز لان ما رجع اليه
من كعامه بعينه لغوا ويرجع اليه عشرة دراهم نقدا وبما خرمنه الى اجل فقال الامر بينهما ان لسلعة عشرة
دراهم وعليه خمسة اراديب بلا تهمة في ذلك: والسادسة عشران يشتريه منه بعض كعامه بعينه
قبل ان يغيب عليه بمثل الثمن الى ذلك الاجل فهذا جايز لان بعض كعامه رجع اليه بعينه فكانت لغوا واعكا

وسيل عن رجل باع سلعته في السوق من تاجر فتفرقا واقبض ثمنها قال ان كان بينهما منه اجل وافترقا
قبل ان يتقابضا شيئا او لم يقبض منه الا بعضه فلا يجوز هذا البيع. **جوابه** وبالله التوفيق لا يجوز البيع وثمنه ان اشترا منه
بقية حقه له في ابتياعهما بعوان باعهما منه وانتفع التمر وسوا بريرا بينهما جاز ذلك. والله يجوز وبالله التوفيق. **وسيل** عن رجل باع داره بجاية نقدا فلما قبض الثمن قال للمشتري منه ثمنها عندي بما يتبين لي عما ينبغي لي

ام ما وسن مثل المسئول عنه فلما **فاجاب** عليه لم يدار فان الجواب في عزه كالجواب في المتن فيما ذكرناه
في بيع هذا الكتاب وثمن بيتي بيع من اتاجر السلعة بتقرير فيبيعه بتقرير بما منه باكثر من الثمن الذي اشتراه وبالله
قول الناظم رضي الله عنه في هذا الجواب المتقدم في بيع هذا الكتاب معناه ان هذا الجواب كان
لمسئول في كمنورقة كثيرة مع المسئولة كثيرة مختلفة حتى ملأت الورقة فوضع الجواب في الورقة بعد فراغ السؤال في الكمنور
لعزه القيمة ونقلت اما جوابه مع غيره من المسائل حرفية من تلك الورقة بعينها ولم اغير شيئا من الكلمات على ما كانت بعينها لعلك
يزيد البصائر بركة والله اعلم **وسيل** رضي الله عنه في رجل باع سلعة من رجل باع سلعته من رجل بعشرة مثاقيل
ذهبا بعينها اياه بصفتها له :: ونص السؤال جوابه رضي الله عنه في رجل باع سلعته من رجل بعشرة مثاقيل
ذهبا ونحوها وقال له تصبح في عزه العشرة هذا قبل على ان البيع بينهما وعلى ان يعطيه صاحب السلعة نصف تمرها ايضا
له ويفسخ ذمته الثاني ان صبح تبايا بمتفاليز اعطاه مثقالا مثقالا وفسخ له مثقالا حتى يتم ثمن السلعة وثمن الذمة معلوم بينهما
وسوكسوتان من عماراوا هر بمثقال والله خصر ثلاث كما بمثقال والكسوة مائة وعشرون ذهبا راعا على ان جوز سوا كله
اما وكيف وجه العمل في ذلك :: **فاجاب** جوابا الجواب لا يجوز لانه لا يدخله غير ما وجه
من البيع من ذلك الربح الذي جاز وفق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكافي يا الكافي وبالله التوفيق ::
وسيل رضي الله عنه عن رجل اشترى من رجل سلعة بثمن معلوم الى اجل معلوم واراه هذا المشتري ان يربح
اليه البايع تبايا فيما بينهما لذلك **او يصبغها** ويفسخ اجرها من الثمن الذي عليه يحط عنه والبايع يربح له وهذا كله قبل
الاجل وكيف ان كان بعد الاجل هل يجوز هذا من ذلك ام لا :: **فاجاب** جاز هذا كله لا يجوز ذلك بل
لان الاجل بعد الاجل ان يخيف له او يصبغ على غير شركة ثم يقاسمان بعده لذلك وبالله التوفيق ::

وكتب اليه من كورة لوشة عزة المسئلة وعن من مسائل الربا جوابه رضي الله عنه
في رجل اخر من رجل سلعة وكان بينهما امتزاج يحكم به كلواحد منهما في مال صاحبه وقرابة توجب ذلك
ايضا وقال الاخر لصاحب السلعة اربحها لاجلي انا بيعها ذمية وربحا سلمه من يشتريها منه وبنصف
البلد بقال صاحب السلعة افعل فيها ما شئت والا فبيعها كذا وانا لا اراجعك فيها من يحكم بها خذها وبع بيزن
بشياوه فعمد الى رجل اخر فبعثها اجله عليه وسلمها اليه من اشتراها منه وزنا بوزن تلك القيمة وردها الى
صاحبها الاول واعتقاده في ذلك كله انه ما خرج عليه في ايادي من بيع سلعة ثم يشتروه فيها وانفعا بها
فيه في حال بيعها على استصراحها وشرائها من الغرابين بوزن تلك القيمة التي باعها منه وردها الى صاحبها
الاول واخذ الوزن وقبضه وامتزج بماله امتزاج لا يتميز معه ثم علم بعد ذلك انه قد اخذ كواربا وارادا لفعل
فلم يرد كيف يفعل غير انه يقف على رفع الغرابة بين لنا اكرمك الله كيف الحكم فيما قد ابرم
الربح الى صاحبه ام يتصرفون به على فراق المسلم الى يتصرفون فيجيع الصفقة ام كيف يصنع ::
فاجاب وبه الله على ذلك تصحت سؤاله سرا ووقفت عليه والواجب على هذا الرجل ان يرد على الذي
باع منه السلعة ثمن اشتراها منه بما زاد هما اخذ منه على ما اعتاد لقول الله عز وجل فان تبتم فلكم رؤس اموالكم
لا تظلمون ولا تظلمون هذا فعل ذلك واستغفر الله عز وجل على ما فعل واعتقد ان لا يعود عجت توبته وخلص من
الاثم وارتفع عنه الحرج لقول النبي صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وليس عليه ان يتصرف
بجميع الصفقة وما يتصرفون بما بين القيمتين الا اذا لم يعلم الذي باعه او غاب عنه وبيس بزوجة ودوا به التوفيق ::

وكتب اليه ابو الفضل عياض رحمه الله بالسوس
عن المكتوب للجواب على التفريع لما بلغ الذي اليه هذه المسئولة وما عليه والكراء بالعين هل تنتقض على الكراء
البيع للعرب بما يستعجل الخروج في الكراء وايجاب الحكم فيه :: جوابا تضمنت سؤاله سرا ووقفت عليه والكراء الرواب
على ان يغفر كراء ما في البلد الذي اكثرين اليه جايز كما عرفي فيه :: ان الركوب على الكمام كانت ولسواء كان الركوب بالغة
او حمير ذلك او نحاجاز فيه :: في الحمير وان كان يركبه الذين بالذين للضرورة الى ذلك :: وسئل عن عبر المكاري وغيره فقال فيه
في ذلك حكم من كري في ذهب وفضة الى اصحابه وغير قيل انه يوخذ في العين ما يركبه في الحمير لان الركوب لا يقتضي ان شيا
يشيا الا انه اجيز ايضا للضرورة نحو عبر الاكرا بعلى هذا لا يجوز كراء من يريد فروخ في كتاب محمد ابن المواز ما يدل على
ذلك والمشهور انه لا يجايز ولو كان الكراء على هذا السلعة بعينها لم يجز باتفاق وما بيع السلعة بعض ثمنها بيلد الخروج
ما تبراوه رام كما يضرب لزلة اجلا والمشهور انه لا يجوز الا ان يسمي وقت الخروج الى ذلك البلد ويكون غير المسمى
اليه معروفا فيكون له كالاجل المضروب فما نا حل الخروج منه حكمه حيث ما وجده وقيل انه لا يجايز الحمل على الحلول بالامر
وسيل عن رجل استاجر اجيرا يحصد له في بلد ولم يوف له الاجرة حتى اجتمع في بلد اخر :: ونص السؤال جوابه رضي
الله عنه في رجل استاجر اجيرا يحصد له في بلد ولم يوف له الاجرة حتى خرجوا فاجتمع مع حاصده في بلد اخر ::
يحمد الله برعوة له سلام يكلمه كما منه فقال المستاجر له احصد لي كما عاما لا زيد منه شيا فاطمعه وكما عمل المشترط كان
يسوا سئالي على ان جوز له ام لا وما الوجه فيهما :: **فما وقعه الله تعالى** بيع لا اجير الا محيلة كما منه
بجريبه فان في المستاجر ان يعطيه محيلة كما منه شيا جاز له كما يجوز له ان يا خذ في ثمنا لمنور رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع ادرعا قبل استيفايه فان رضي المستاجر ان يرفع اليه شيا محيلة كما منه وان ابقيا الى الاستئناف فهي لا اجير عليه
فيه عمله لتغير الوصول الى جريبه وبالله تعالى التوفيق ::

ومن مسائل البيوع المتاخرة **واجاب** رضي الله عنه
عن بيع المغشوش ولم يذكر السؤال وقال تصبحت رحمنا الله واياك سؤالك الواقع جوابي هذا وما انتضمنت في بيعه ووقفت
على ذلك كله وليس بما يعتمل على القايم بما ذكر المذكور في المقالة المذكورة بجملة لا استرعا البيع فاع بما ذكر يتغير شيا
مقالته لان هذا ضعف في الغرر يغير حتى واكثره على ذلك بما يبيح الاكراه به ثم اذا لم تقم البينة الظاهرة بما ذكر نفسه بلم
يخرج من الضعف بغرور بيعه في تلك الحال بيع مضعوف وغرر تقلب اهل العلم في بيع المضعوف في حتى اختلفوا ما يشتري
والزيد اخوله والقلة ما تغلبه عليه ليس بمجوز وراه عن مالك :: وسواء زيد ما باع عليه من ماله بغير خوف التغير الذي فيه ان
يكون المبتاع عالما بضعفه بيمتنع الضاعف بالثمن ويرده على المضعوف ماله بغير ثمن والواجب في اذا عجز المغرور
عليهما عن الرجع ولم يات وكيلهما بغيرها احتج به ان يفيظ الغايبا غير المذكور الذي باع ويرد الثمن الزيد فيثبت بهما
على المبتاع الى المبتاع لما الا ان يثبت انهما عالمة او على الزيد ابتاع لهما الزوار بغير العلم بحال البايع عليهما من المضعف
والا كراه يبرد الزوار عليه من غير ثمن ويتبع الغرابة الضاعف بالثمن الا ان يكون الزيد ابتاع لهما الزوار سوا العالم بالمضعف
لهما فيكون لهما الرجوع عليه بالثمن لانه انابهما بما ينغرر عليهما في ذلك وانهم يثبت علم ذلك على احدهما وعلى البايع
الى تغليب من ذلك عما ذلك عليه منهما كان ذلك له ولا يلزم ان يستفتي المشهور عن شيء من الوجوه التي ذكرت انها كذا
من الاقاليم نتباه والمعرفة ولشبا ما تم جايزة عاملة وبالله تعالى التوفيق ::

وسيل رضي الله عنه
في بيع له حوال المغتر عليهما ::
فاجاب ايد الله بهذا الجواب تصبحت رحمنا الله واياك سؤاله ووقفت

عليه وله مصلحة في غير خراجه من ربه بجائحه وقررته على ان امتناع من ان تجريه الاحكام عليه
بيع الذي فيه وربما ان يبايع وربما ان يبايع على الامتناع التمن الذي فيض منه هذا وان كان الذي العقار يبيع ابتاعه
من ربه بعد ان الجائحة وانت تسكونه هار من تجريه عليه الاحكام وما يقرر على الامتناع من الحق بابتياعه
منه وسوء على هذه الحالة جايز وان كان العقار يبيع لم يصرفه الى ربه هذا الذي اختاره وانقلوه واقتني به معا قيل في
له وقول البايع انه لم يعرب خبر ما باع احد غير حلموع منه وما مغبون فيه غير انه يجيء له الخيار على الامتناع ان ابى ما
عليه انه علم انه باع منه جاهله ولم يغرب فورد وبالله التوفيق

وأجاب فيما ذكره الفاضي ابو عبد الله رحمه الله ان كان بايعه
منة بعد ان امكنوه منه ولم يكن مانع يمنعه منه فالبيع جايز وما سبيل الى نقضه الا ان يكون يعلم تزوير ما باع جاهلا
به بينتقض البيع والله الموفق

وسئل الفقيه ابو الوليد رضي الله عنه
في رجل ابتاع له وما خر به صغيرين في بحر البيعا من ابيهم وعزاله نه لهما صفقة واحدة املا كانت لهما على الاشاعة بينهم
معلوم ثم عليهم التمن على اعواء معلومة وليس له صغيرين مال فان ابوهم الزمه في كل شهر حالا شيئا حتى يستغرق جميعا من هذا
المبيع اذا كان فيه غلة وان مات البايع قبل ان يوجد للصغيرين ما يرجع حيرانا وهل يجوز هذا البيع بين ما ذكره ان ما الله

فأجاب ايده الله بمشيئته الحاكم العالم امر بعد نه ما ابتاع ما خوذ به الصغيرين مما اذا كان ابتياعه
لهما على الصفة التي ذكرت الا اذا يكون في اصل البيع شركة ان يقتضي التمن من غلة المبيع ان كانت له غلة وبيطل
البيع في المبيع ويرجع حيرانا والله الموفق للصواب بعزته

وخاطبه رضي الله عنه بعض فقهاء الاندلس مسئلة في ثلاث عشرة مسئلة
منها الثانية عشر وقعت في القطنية في لحاء الشعب فيمن تصرف بثمرة حايكه سنة قال ليس له بيع الرقاب حتى تؤبر الثمرة
قال لحي عن ابن القاسم انما في يؤبر سنة وفر قليس بمل على هذا القول انما جاز له البيع على بيارع الحايك بشرك استثناء الثمرة
قبل الابار وتكون الثمرة المتصرف عليه كما قالوا في المساقاة اذا ابلغ بيارع الحايك بحكم الضرورة كما ذكره معا وجبته
الاحكام فلم يقع فصوبه ان يباع ويكون التمن لجماع الاصل وتبقى الثمرة الى ان تستوي وهذا كما قالوا فيمن تصرف
في بقعة منه على رجل فبلغ المتصرف قبل ان ينتفع انما تباع بقعة بما فيها والشيء المتصرف عليها وكذلك لو اختصما السير
ايضا معا وجه الصواب في ذلك

الجواب عليها قال وما المسئلة الثانية عشرة وهي من تصرف
بثمرة حايكه سنة ثم اراد بيعه ان له ذلك ما لم يجز ان كانت الثمرة لم تؤبر فمن مسئلة المساقاة نسوا المدونة ما جوز بيزان يكون
لشراء الحايك او بعضه قرب قبل بيع الحايك لغير رب الحايك بهيئة او مساقاة وفي ذلك ثلاثة اقوال احدها ان ذلك ما
يجوز في جلس واحد وان ذلك بمنزلة ما لو باع حايكه واستثنى ثمرته قبل الابار او قبل الطلوع وهو قول غير ابن القاسم
في مسئلة المساقاة من المدونة لانه اذا لم يجز ذلك في الجلس والثاني في ذلك قول ابن القاسم جايز في الجلس
وغيره ما لم يبع البايع لم يستثن الثمرة لنفسه فيكون ذلك استثناء ما لم يعلم بوجوبها لغيره فهو
عيب تبرا منه في بيعه والثالث التفرقة بين الجلس وغيره وهو قول ابن القاسم في سماع يحيى في العتبية وهذا بعد المدونة
في مسئلة المساقاة والذي هذا القول يرجع لمعنى ورد من جنس الضرورة قال ان ما احدثنا به يوجب ورد عن الضرورة من
البيع ما لا يجوز له عين غير الضرورة وعلى القول بان البيع لا يجوز في الجلس وغيره يوقف الحايك في الصورة في
المساقاة حتى تؤبر الثمرة فيجوز بيعه واستثناء ثمرته ويجوز فيه في الصورة ثلاثة اقوال احدها انه يوقف ايضا

والثاني انه يباع بثمرته وتبقى الصفة فيما سوى عشر الجنين والثالث الفرق بين ان يكون [illegible] بالثمرة عيب
الحايك او غيره بان كان سوء بيع بثمرته وبقيت صفقته لهما وان كان غيره يوقف حتى تؤبر الثمرة وهذا ان ذلك
ان ذلك جايز في الجلس وغيره لان بيع الحايك واستثناء ثمرته قبل ان تؤبر انما تجوز على قياس القول الذي استحسنا
الشراء انه يصير كان رب الحايك باع حايكه بما فيهما من التمن وبالثمرة التي استثناها وهذا لا يتصور اذا كانت الثمرة
قد وجبت قبل الحايك لغير رب الحايك وعلة عدم المنع توجب الجواز فلا يرد هذا الاختلاف من هذه المسئلة مسئلة الزيد بيع
حايكه قبل ان تؤبر ثمرته ويستثنى للعلة التي ذكرنا انه لا يجوز على قياس القول بان المستثنى مبيعا على بايعه البايع
وان كان له غير موجود في الغريب

ومن مسايل كتاب الصرافة وخوكمه رضي الله عنه منها

منها جوابه رضي الله عنه على ما في قول ربه الله فيما وقع له في كتاب المراجعة وما وقع له في كتاب الصلح في الرجل اذا اشترا
ثيابا بحلة وافترقا قال لا يجوز ان يبيع منها واحدا مراجعة الا ان يبين ثم قال في المراجعة اذا كانت فيهما مختلفة واما ان
ابى ان يبين في كتاب الصلح قال لا يجوز اذا كانت فيهما مختلفة فعلل قوله في هذا هذا مقتضيا الخلاف وليبين عين الجواب له

فأجاب علوم له بان قال لا يجوز على موجب ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة فيمن ابتاع في صفقة واحدة توبين
او ثلاثة ان يبيع منها واحدا مراجعة مما يبيع عليه من التمن وان يبين ابقى فيهما او استثنى وقد له منصوص عليه في كتاب
المراجعة وكتاب الصلح قال فان بيعها انه لا يجوز لمن اشترا توبين بها صفقة واحدة ان يبيع احدهما مراجعة على نصف التمن
وان كانت صفقتهما سواء وهو موجب المعنى الذي وجه في قوله ان الثياب والعروض تتكافا تتفاوت وتختلف في
استواعبا الا ترا ان التجار يختلفون في كثير من الثياب فيقول احدهم هذا الجوخ وبقول الاخر بل هذا اجود منه وهذا ام يرى من الغلاب
في قوله ويجب ان لا يجوز لمن ابتاع توبين صفقة واحدة ان يبيع احدهما مراجعة بما يبيع عليه من التمن فما قيمة ان يكون
لم يبع عليه من التمن الا قدر ما قوم له وما ذكره في كتاب المراجعة ما ذكر له من انه قال فيه اذا كانت فيهما مختلفة ويسر
كان له لم يكن فيه ما يدل على انه يجوز اذا كانت فيهما متفقة فان كان انه يجيز ما يدل من المسئلة في كتابه على ما
ذكرت من انه قال فيها انه لا يجوز ان كانت قيمة ما مختلفة ولا تقولوا خروج قوله ان المدونة حجة عليه وليس بحجة عليها وفقنا الله
واسمه كان الشيوخ يجيزون بيع زاة المختصرات واما اوقفه في قوله لفيك وقع في كتاب الصلح عيب الفيل يبين انه لا بد ان
تكون فيهما مختلفة او متفقة وغرر مرحه لتصور فيها ان تباع على غير وصفه فيقال ان قوله اذا كانت فيهما
متفقة وابن يعبر ولم يبين العلة في ذلك ان المجملة يزاد بيانا ولا اشكال على مرهبه في ان قوله لا يجوز كانت الثياب
معتزلة او مختلفة وقد وقع في كتاب ابن اجيز ذكر من كتاب الصلح والمجال من العتبية مسئلة تدل على جواز بيع ثوبين
مراجعة اذا كانا معتزلين وقد ان جيش ذلك ابو الوليد رضي الله عنه ووجهه ان اعتزال الثوبين هما تدل معرفته
وما يبع فيه الغلاء اما قائم واختلاف الثوبين وما في العروض انهم ذكروا الله اعلم

مسئلة

ومن قبيرة في السوال المذكور وفصلها وما معناها قوله في آخر كتاب القود في رجل اسكن جلا ما راتا اشترا من المسكن
اسكنا الدار بسكناه اراحوا ما ذكر من الدار المعروفة بما جبن جون الثانية وما ما ذكر ابو عمر على المسكن والزيد اسكناه
الشيخ ابو محمد فيما رده الله على ابن خلاب من قوله اذا وما احتج به من مسئلة الصلح من قوله

فأجاب
واما مسئلة الاسكان اجاز ابن القاسم في العروض لمن اسكن رجلا دارا حيا انه ان يبتاع منه البيت اسكنه
ويسكنا دار له اخرا وقال ابن حبيب في كتاب الاعرابا معناه ان يشتريه بسكناه دار له اخرا معلومة وكان

وكتب اليه ايضا العفيف الحشاو وابو القاسم ابن الملا عاد من هو لبنى [illegible]

عن مسئلة ذكرا انها قد تردد عندهم باشتغلوا فيها ورغب اليه في الجواب عليها وتبيين جميع وجوهها بما يرجح الاشكال ويلوح به وجه الصواب فيرجح اليه ويعتمد عليه ان شاء الله عز وجل ونصها من ولها الى اخرها ان رجلين كانا بيدهما املاك مشتركة تتعين على ايهما شاءت فباع احدهما ونزله بيتين احدهما آخر وهما عليهم وصيا وبشر معليه مشورة ورجل بيعاة بباع الوصي على ان يتاع حكم من الاملاك فباع من المشاور بها وجه بيعهما به عليهم من التشريك فيهما وفي ثمن البيع الوجه الذي اوجبه البيع على الابتياع وجميع ما يتفرع اليه البيع في ذلك من المحتاج اليه في التصوير والتخيير في كلب الزيادة والزيادة وغيره ذلك من الفصول المحكمة الربيك فكل التشريك بزله على جميع ما باع نصب جميعهم على الاشاعة من رجل جنبتهم ان جنبت البيعتين من اخر البيع عليهم وشرت بعراعوام وانبتت الغبن في ذلك املاك عليهما وعلى اخوانهما وانما كانت تتساوى في البيوع الذي باعهما عليهما الوصي عليهم اكثر من ثلثها هاباعهما به وتسمية ان يرجع في حكمها من الاملاك على ما اجبت به فيهما من الغبن وان تشفع على الجنس المشتري من شريكه ايهما في نصيب الذي باعه من الاملاك المذكورة وعن تحصيلها ما نقول ان بيع الغبن يجوز باطلا او يرجع في حكمه ان يكون البيع بكمل وانما رجعت فيه شفعة الشريك في الاملاك المذكور فكان عرضي ان اشفع في نصيب الذي باعه منهما والمشتري يقول ما شفعة له على بان البيع الذي باعه الوصي عليهم وعلى قوله المشتري في البيع مني فجعل انما سوغ عنه في حصتك هما بقي بيده من الاملاك ان يجب له الرجوع فيهما واما انا فلا سبيل له على شيء منهما فهل يكون للبائعة منهما ان يرجع في حكمها والاخذ بالشفعة وعلى البيع الذي باعه المشتري لصوت البيع الغبن لهما وما الحكم في قوله كله بيعوه لنا بيانا شافيا بما يحكم الله اجره

فاجاب ايده الله على ما ذكرت من سؤاله ووقفت عليه ان الامر على ما وصفت فيه فالجواب ان بيع الغبن يفسخ ان لم يفت بحكم ان الملاك قبل البيع وبعده ولا يتعلق بشيء من ذلك حق الشفعة لان الشفعة انما تكون في الاملاك المشتركة بين شريكين فصاعدا ولا شركة بين البائع والمشتري بعد البيع وانما يتعلق حق الشفعة بالشريك الذي لم يبع وهو الذي بقي بيده من الاملاك المذكورة وعلى هذا فالبيع الذي باعه الوصي عليهم لا شفعة فيه لاحد من الناس وانما الشفعة في البيع الذي باعه المشتري لصوت البيع الغبن لهما وما الحكم في حصتهما من الاملاك المذكورة وهذا هو الذي يجب ان يعتمد عليه ويعول في الجواب عليه وبالله التوفيق

فاجاب ايده الله على ما ذكرت من سؤاله ووقفت عليه ان الامر على ما وصفت فيه فالجواب ان بيع الغبن يفسخ حكما من الاملاك ما لم يفت بحكم من الفوت ويكون لهما الرجوع به على المشتري الثاني ما زادت قيمته يوم البيع على الثمن الذي وقع البيع به لفوات بالبيع وما دخل في هذه الشفعة بوجه من الوجوه اذ ليس بيع عدا فيكون لهما على فرض ان ما خرج جميع حكمها ان كان في بيع بعضها بالاستحقاق والبقية بالشفعة وما توبيع وما سوى ذلك فيمتنه فيكون لهما ان ما خرج ايضا جميع حصتهما والبقية بالشفعة على فرض ان البيع الغبن لا يتغير وان ضمينته من البائع وما ضمنته تبع وما غيره وسوغوا لشاء في الغرب قاربه جماعة من اهل العلم في غيره وانما سوغ بيع بوجه جائز جرا فيه على المبيع عليهم غبن فكان من الحكم ان يرد البيع ما كان قائما لم يتعلق به حق اختلاف من اهل العلم في ذلك فقيل ان للمبتاع ان يوفي تمام القيمة يوم البيع ويرد البيع وان كان قائما لم يفت وقيل انه يجب له بقوم الغبن على قيمته يوم البيع ويرد البائع وعزة الله تعالى كلما فات بضمة من المضمنة سماوية من القائم ويحسن في اصلحه ولصاحب ان يرد على البائع ما نقصه البيع والبيع الذي باعه المشتري من شريكه ايهما في نصيب الذي باعه من الاملاك المذكورة ومن حصتهما ما نقول ان بيع الغبن يجوز باطلا او يرجع في حكمه وانما رجعت فيه شفعة الشريك في

[illegible] المبتاع ان المبايع ازيد رجع في بسلعته ان كانت قايمة وان فيتها ما بين
البيع [illegible] لانه غبن جرا على البايع فيلزمه على نفسه بما يحمل بفيته ما باع وما بين
الغبن على ان يتام بما باعه الوصي عليهم وبين ان غبن فيما باعه الرجل على نفسه بما يوجبه الحكم به له على
القول بوجوب الرجوع بالغبن الرجوع بما غبن فيه وبالله التوفيق **فال ابو الوليد** رحمه الله اعلم ان المسئلة
المسئولة بعدها محتملة وقد تضمن ان الوصي اشترك عليه مشورة رجلين فما باعا وحكما به تشريك
الابتياع في الاملاك من التزام المشورة وابتياع من الوصي حصة الابتياع باذن المشاور والمشورة وان ابتاع باذن المشاور
ما وجب به له بيان فانه تضمنت السؤال وقفت عليه وما قبله الوصي من بيع الاملاك على اليتامى باذن لهم المشاورين
لهم وان ابتاعوه بالمشورة غير جايز وان لم يكن غبن فلا فايدة في القيام من له وان كان الابتياع قد
فوت بعضه بالبيع وبالله التوفيق **وسئل** رحمه الله عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم لعايشة
رضي الله عنها في حديث بريرة خيريها واشترطي لهم الولاء انما الولاء لمن اعتق والمعنى في قوله خيريها واشترطي لهم الولاء ان كنت
تسخطين له مع اية قرينة علمتها انه اعتق وقوله في الحديث من روايته وبيعة عن القاسم بن ابراهيم على معنى الوعيد فان كان
في بريرة ثلاث لسنن اراد ت عايشة رضي الله عنها ان تشتريها وتعتقها فقال لها ولنا الولاء جزكت له رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو شيئة لشركتكم لم انما الولاء لمن اعتق فاخبرهم بخطيا ما بال رجال يشترطون شروطا
ليست في كتاب الله الحديث فكان قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث لو شيئة شركتكم لم يعني انه اراد الزيد لسألوني
على البيع له على الله بادرة وغرتاول جماعة من العلماء ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم اشتركي لهم انما هو اشتركي
عليهم لانهم قد يكون بعض عليهم قال الله عز وجل لا عتق ولهم اي عليهم وقال تعالى ان احسنتم احسنتم لانفسكم وان اسأتم
فلها اي عليها وقال عز من قايل هل انت عليهم بوكيل اي بها انت لهم بوكيل ومثل هذا كثير **قال ابو الوليد**
وهو عندي تاويل فيه تكلف لان زيجه امر النبي صلى الله عليه وسلم باشتراكهم انما هو دليل على انهما لو لم تشترطه
عليهم لم يكن لها وسوغا على كل حال وانهم لم تشترطهم فلا معنا له اشتراكهم وتاول القاضي ان النبي صلى الله عليه وسلم انما امرهما
ان يشترطوا لانهم قد علموا ان الشرط لا يصح ولا يجوز فلم يكن في اشتراطهم الولاء لهم فائدة ولا امرهما
وهذا ما لا يجوز ان يامر النبي صلى الله عليه وسلم بفعل ما لا يجوز او يفعل ما لا يجوز لانه ليس في الاحاديث ما يدل على انهم
قد كانوا علموا قبل ذلك انه لا يجوز لهم اشتراطهم الولاء واما قول من قال انه يجوز بريرة ليدل على جواز اشتراء السلعة بشرط عتقها
يرد بيعها الا على شرط لا يجوز وهو يمكن ان له جايزا ان يشترط بما منه على البايع وهو يعلم انه لا يجوز وان يلزمه
الى ما يزيد من تحليل السلعة على غير الوجه الذي اراد صاحبها لجواز البيع ويكمل الشرط عنه **فجوابه** على ما
ما يجب ان يقال وان يعتقدوا انه من الغش والخلابة والخديعة التي قد حرمها الشريعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
غشنا فليس منا وقال لا خلابة وقال لا ضرر ولا ضرار وفي رواية مسلم انه نهى عن بيوعة وقال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
ويفهم من هذا ان من باع بيعا او اشترى شراء ساعة من نهار لم يزل بيعها الا بتشريك بيع البيع منه
ويكمل الشرط ان يتبين له فان علمه ان مثل الشرط لا يجوز وان يغشه بان يشترط ما منه على الشرط وهو يعلم انه لا يجوز له
ويبيع له البيع وبالله التوفيق **وسئل** رضي الله عنه عن رجل باع ذكرا من رقيقه
المبتاع من الوكيل اكثر مما ينوبه من ثمن الجميع ام لا **فاجاب** ونص السؤال الجواب رضي الله عنه في رجل ابتاع من رجل
نصف املاك له على ان له شاهدة ويرا اليه على ما يكتبه الموثق بعد اكمال الموثق بعد اكمال البيع وانعقاده وبعد

[illegible] يكتب من هذه الوكايب المعلومة والمعاون المشورة في النصف الذي اشتراه بذلك [illegible] بخمسين
هذه الدنانير الجميع بما ينوبه من الاملاك المذكورة خمسين دينارا فتوفي على ذلك معاوم وقد [illegible] من الورثة
المحجور عليهما وكان ذلك جميع هذه الاملاك الجميع ثمانية اربعة دنانير من قيمة الجميع فتبين البايع [illegible]
الذي باعه بذلك عشرين دينارا وثمانية دنانير وجب [illegible] ان ذلك جميع الاملاك الجميع ثمانية دنانير ازيد
ان كان المبتاع غرم على ان ذلك جميع الدنانير اربعة دنانير فانه يلزم نفسه اكثر مما يلزم النصف الذي اشتراه وغرم الشريك
على الوكيل ما يعتقد ان ما يعتقد الناس بغير كمال عقدة البيع من الجور البيع عليه في ذلك وكيف ان كان الغرم على ما له اثنا عشر
دينارا او نحو ما وصف من المبتاع ان يفسخ البيع [illegible] **فاجاب** رحمه الله على ما له بان قال
تضمنت مسوالة هذا ورود قيت عليه واتم ان كان الذي اشترى النصف الذي نسبته من الاملاك الذي يشترى بجميع الجميع ثمانية
اربعة دنانير فيبرا البايع المبتاع من له بعشرين دينارا يشترك ان يحمل عليه من لوازم القرية ما ينوب الاربعة الدنانير من
الزيادة على نصف الاربعة لان ربعة لا تباين بالبيع جايزا ولا يلزم المبتاع الا نصف ما يلزم القرية وان اشترك عليه ما ينوب الاربعة
اللوازم من لوازم القرية بالبيع باسران وقع البيع على له يشترك بين المبتاع بعيزان كان القرية [illegible] على نصف البيع
حسب ما جرت به عادة كتاب المعقود واما على ان البيع لنصف على الشركة وكذلك الشرط فانهما اشتركا منهما
مع يمينه لقيامة العرف له ويفسخ البيع وان اتفقا جميعا على ان المبتاع كما له فله بعد ان نصف البيع بينهما على ان يشترك في
البيع ونزع المبتاع ما كان له من له ان الذي اشترى يزعم انه خواه وان له مع يمينه على له وان مات احدهما عنه [illegible]
من له بموته وبالله التوفيق **واما مسئلة** الثالثة عشر مسئلة المتقدمة وهو ان يشتري [illegible]
وشركه على المشتري له يفسخه ان يعرضا وما تجب به يوم البيع على حكم له حكم الوارث في توابعه البيع وما حقيقة
ما حقيقة الواجب في ذلك ان شاء الله .. والجواب عما قال واما الذي باع حايكه وما ثوبه عليه ان يفسخه المشتري بعد ان
وسوق بثوب بعيادته فيلتحق اجازة ذلك على انه اختلاف في المشتري على هو بمنزلة المشتري او هو فاعل على البايع فيجوز البيع
على القول بان المشتري فاعل على البايع ويكون هو بمنزلة المشتري الغير المبتاع على ما له بمنزلة المشتري الغير المبتاع من
التمار قبل ان تختلف وعلى القول بان المشتري هو بمنزلة البايع فلا يجوز البيع على ما له بمنزلة من باع ثوبا من رجل فباع الرجل
ثوبا من رجل فاراد الاول ان يرد ثوبه على الثاني فان ذلك لا يجوز له وهذا هو الاظهر من القولين والله اعلم
وفقرا قاله في الوارث ليس للمبتاع في الوارث قبل انقضاء الاجل الا فسخ بناية مغبونا لانه حقه [illegible] البيان المشتري الذي
التزمه البايع انما ليس له ان يعود عليه بوجه من وجوه الاقتضاء حتى ينقضي الاجل الذي كان باع الى ان المشتري بالخيار فيما
البايع بينا قبل انقضاء امر الخيار وما يشبه مسئلة الشفعة التي سالت عنها لان الحكم فيها ان المشتري كان غايبا وقاسم
المشتري شركاءه فيما وقاسم المسلمون على الشفيع الغايب وسوا يعلم فيه على حقه في الشفعة ولم يتعد المشتري البيان
في انه انما باع حقه الذي له بالقسمة وكان حكمة المسلمون على الغايب تفهم الشفعة **وسئل**
عما يختلط من الناس في المكيال انما امتلا من طعام من البايع او من المشتري وارايت اذا صاح على المكيال في البيع وصفق
البيع والشروط فيه وغرجوا بعضها كان فيه في اذية المشتري او خرج منه شيء ام لا يدخل في ذلك [illegible] فقال ابو الوليد رحمه الله

[illegible] فقال الجوهري يقال بضم الميم وفتحها وبضم الميم وفتح الكاف وفتح الميم وفتح الكاف

كتاب البيوع

مالم يحل [illegible] يقاله بائع على أنه لا بد من حق التوفية لسواء انحرف من المكيال أو من الميزان أو لم ينحرف فقال أبو حنيفة رحمه الله البيع فاسد لأن فيه شرطا لا يقتضيه العقد وهو حق التوفية للمشتري والبائع يقول لا يفسد لأن له والمشتري لو سامحه فأتاه بأجود مما سمى له يجبر البائع على قبوله ويجوز البيع فكذا إذا شرط ما هو من حقه لأن الحق لا يعدو صاحبه في البيع كما لزمه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله البيع جائز والشرط باطل لأن البائع إنما التزم لصاحبه ما هو حقه فلا يكون ذلك شرطا في البيع وقال الشافعي رحمه الله البيع والشرط جائزان

وان امكن فيكون الحدث ايضا عند البائع الاول بعد ان يكون اشتراه من المشتري الاول وحلف المشتري الاول وسلم البائع الثاني انه ما علم ان العيب حدث عنده ولزم البائع الاول العبد ولم يكن له ان يرده عليه وان كان البائع الاول اشتراه من المشتري الاول وايا فعل من الثمن الذي كان باعه به منه مثل ان يكون باعه منه بعشرة ثم اشتراه منه بخمسة ثم وجد به عيبا كان عند البائع الاول وكان للمشتري الاول وهو البائع الثاني ان يرجع على البائع الاول وهو المشتري الثاني بالدينار بن بقية الثمن الذي كان اشتراه بخمسة منه ويكون كأنه قرره عليه وان لم يثبت قوله ان العيب عند البائع الاول وامكن ان يكون حدث عند المشتري الاول وهو البائع الثاني حلف البائع الاول وانه ما كان عنده يوم باعه ولم يكن للمشتري الاول وهو البائع الثاني ان يرجع عليه بالدينار بن بقية الثمن وكذلك ان امكن ايضا ان يكون حدث عند البائع الاول بعد ان اشتراه من المشتري الاول وحلف البائع الثاني وهو المشتري الاول ان العيب لم يحدث عنده ولم يعلم ان كان بخيار او لم يكن بخيار وهو المشتري الثاني ان يرده عليه ولزمه العيب جميعه ايضا لانه قد قرر ما من غرم الدينار بن بمينه او ان العيب لم يحدث عنده بمنزلة تكفل مسايل الجرونة ان شاء الله تعالى ومن جملة مسايله عنها بعض اصحابه ولم تجر المسوال

واجابه بان قال واما الذي باع عبدا وله من غيره نصفه مشاعا بينهما وبين تجاره ولا كتاب تجارة بينهم فانه انما يصح عليه استقاء اليمين بحضرة صاحبه او وكيله ان كان غائبا بعد ان يعلم ما ادعاه من العيب ليحلفه بالله ما علم بهذا العيب حين باع ولا رضي به ولا علم به احد ممن له ان يرضى به ولا يحلف على البت لانه على فعل غيره وانما يحلف على العلم لانه على فعل نفسه وكذلك ان كان باع عبدا من رجل ليس بينهما تجارة ولا كتاب تجارة فانه يحلف على البت ايضا

ان له ان يرد ما باع ويأخذ الثمن وان يمسك المبيع ويأخذ ارش العيب وان لم يرد ولا استحق فله ان يمسك ويأخذ ارش العيب
انه ما باع منه السلعة لزمه اثبات البيع ان كان له بينة لم يعلم واثبات العيب وان نكل عن اليمين حلف
سقوط الشفعة عليه ولزمه ان يثبت العيب لا غير وبالله التوفيق ﴿ واما الثانية ومسئلة الزريبة
المشتراة اذا تم تثبت ولم يبق منها ما يجوز سل تلزم وجبا اليمين على البايع انه ما باع منها الا ما باع وكيف
يجاب ان لو مات على البتات وعلى العلم عاشا وفرق في المسئلة المنصوصة اليمين فيها على العلم وما يبرئه
اليقين ولا يجاب اليمين ولا يجب اليمين الا بعد التهمة والعلم انما لم تثبت اما ما يبرئها لعلما تثبت ولا يكون
للمشتري حجة ﴿ جوابنا وكله نجاحه لعزم الله بكلماته سؤاله ووفقنا عليه ووجه تهمة الزريبة
اذا ادعى المبتاع انها لم تثبت بما لقن منها ما يخرب هراق المشتري من كرله يجب له انما اعرف به بمعرفة الرجوع بقيمة
ما يجب انها لم يكن البايع هر لسنا وبجميع الثمن ان كان البايع هر لسنا وما يجب له شيئا انما اعرب كذبه باقرار بيع منها
ما تخرب كلب المبتاع ان يثبت انه زرعها في ارض هر تلية تثبت فلم تثبت فان ثبتت له كان له الرجوع على البايع بالفرق من
الرجوع بجميع الثمن او بقيمة العيب وان لم يثبت له حلف البايع على العلم انه ما علم انها لا تثبت على الخلاف فيه ذلك
الاصل يجزم على احد القولين انه يمين على نفي حتى يكمل العيب عند المبتاع والتدليس يكون فيها بالصنعة فيه او الزريبة
بان يعلم انها لا تثبت وبما الزريبة وغير الزريبة كالشعير وشبهه بان يبيعها بشرك الزريبة وسواء علم انها لا تثبت
بان بأعمالها بشرك الزريبة وذلك اعلم انها لا تثبت وانما شركت الزريبة لانها كانت تعرف به فانما بما وبقيمتها تثبت
حلف على ذلك ولم يلزمه الا يمين العيب وبالله التوفيق ﴿ وسئل رضي الله عنه عن مزرعة سنبلة حرسها
الله جعل عند جلها بيروحي يصنع الاشرشة ويبيعها من الناس هل يباح له ذلك او يمنع منه وبين الصواب لنا ولكم رضي
الله عنكم في رجل حكما وحبوحي البيرين بين البرحي وسر بعض الاشرشة ويعمل المعاجين بيره وسواء الحالة الموصوفة من
البرحي الموصوف هل له ان يعمل ذلك لجماعة المسلمين او ممنوع من ذلك وهل البايع فيه مثله حرفي ام ما بين لنا ذلك بيانا
واضحا يجزل الله تعالى له ﴿ فاجاب ﴿ وفقه الله على ذلك بعناية نفعت عاجلا وآجلا الله وايانا لسواله هذا
ووفقت عليه وما يجب ان يمنع هذا الرجل بسبب ما ابتلاه الله به من البرحي من عمل الاشرشة والمعاجين بيره ممنوعا فيه
يبشر بها منه لحاجته اليها اذا ما تبين لبرحيه فيما يعرفه ان سواه وقف رضي الله عنه وسلم بقوله لا تعروا وان
كانت الشعير فر تعاب ذلك والاختيار لمن عاجت نفسه الا يشتري منه الا بشرط لقول النبي صلى الله عليه وسلم في هذا
المعنى اذا اختلفت اجناسها فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد فجعل له شرط ما يعلم فيه ان يكون مخالفا ما يعلم
بيرحيه فلا يجوز ان يمنع من بيعها شيئا من اجل ذلك لان من يعلم بيرحيه يتمكن منه ومن يعلم بيرحيه فيورث فيه
بالشراء منه ولم تشتر منه ولم يعلم ان يريد ما اشتراه منه عالم بيت انما علم وما يلزمه سوى ان يعلم بعرضه لمن يريد بيرحيه
بيرحيه بزلة ما عفر فداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من العروا الا انه لا يجوز له ان يبيع ما عمل من ذلك لمن يريد من يبيعه
من الناس على انه سوى الذي علمها لان ذلك من الغش المنهي عنه. فيرا سوى الذي يجب ان يجتنب منه ما سواه وبالله التوفيق
﴿ ومن جملة ﴿ الا تبيروا العشرين مسألة التي سأله عنها اهل بكليوس وسواء السؤال النافع من بتاع كرمه
بكمرله بعرا بتباعه انه تشارب خرخلق سليرده بزلة وانما عا البايع ان للمبتاع علم الحومة التي فيها الكرم فرقه
الغرس ما يعلم من عفر لعما سل يقوم له مقام التبريء من العيب ان لم يعلم المبتاع بالعيب وان انكر عليه اليمين لما ذكر
﴿ قال تصحيح السؤال ووقفت عليه وليس هذا من العيوب التي يجب الرد بها لان من العيوب التي ما

هذه الرواية لم تحمل المعتمدة المجهولة الحال على المتبعة وما على الوسيط [illegible]
الى ثلاثة اقوال على ما بيناه ثمة خمسة اقوال والقول الخامس انها [illegible] رواية [illegible]
مكروهة الواضحة وكما ذكر ابن [illegible] وعلى هذا القول [illegible] وقول
وبعده خول وما عليها ما بيناه وبين الاقتضاء الجعل مردودة ملم يعلم رشوتها وبعد الاقتضاء الجعل جايزة ملم يعلم بشحهما وابغضه
ابن [illegible] وعلى حسن حالها خرجتها من كتابة ابيها وعلى القول المتابع اتباعه كتابة ابيها حتى يعرف
العاجز وخول ابن [illegible] العتبية والحرفات من العتبية والقول الثامن اتباعه كتابة ابيها حتى يعرف [illegible] وهذا القول
يجزا الى ان القاسم [illegible] قال ابن [illegible] ذكر عليه المشورة ان يجوز ابعدها لما والخوج من كتابة ابيها لما
مثل الحمار يباع زوجها من المتعة او اصوا الى البعة ملم يجوز عليهما الجاب البعة [illegible] وهذا خريبه من قول [illegible]
حاملا بعد هذا الاجل الى [illegible] خلا [illegible] وقول ابن [illegible] زيد ملم يجوز عليها الجاب البعة [illegible]
يعني القاضي ابن زرب رحمه الله وابيه ذهب ابن العطار [illegible] وهذا بعيد [illegible] كان ابو عمر المشيلي رحمه الله
ابي ان [illegible] يجوز عليها ما يلزمها الا ان يكون خرج من يعفو التخيير للبعة معبرة [illegible] رحمه الله وسواء القياس على مذهب من خيرها ما لم [illegible] الا انه لما لم يجز عليها ما يلزمها الا ان يشا واجازة ابعدها لما لا يجوز [illegible] هذا
الحكم لما يريبه من قصد بعدها الا ان يعلم بعة قوله وتخوج خول ابن [illegible] زيد وخرجه ذهب خرجه على الرواية [illegible]
عن ملم ان يعتقها وسيا تما وخرجا تما جايزة ابعد التخيير ان [illegible] وخرجتها على الروايتين [illegible]

﴿ فصل ﴾ واختلف ايضا القائلون من يشبو خيا الذين حكموا بانها تتبع البعة عليها في الباب يوجب على ابيه [illegible]
عليها وقيل ان تباع الجارية وقت لجواز الوطء ما لم تشترط مولاه الى ان تضع ملم يلزم البعوث ابعد [illegible]
الرواية اتباعها على خيارين جميعهم من ذلك [illegible] كخيرة البعة عليها الذي [illegible] عنه وكما خرج منه [illegible]
بالبينة الا ملم [illegible] ومنع من يرد ملم يلزم البعة عليها وقالوا ملم يلزم البعة لاب يوجب على ابنته [illegible]
يتبع مع ذي [illegible] سمع غير ابن كنة يعرف ان الابيع [illegible] واختلفوا ايضا بروايتين [illegible]
الرواية من العتبية ولم اعلم من اختلفوا في [illegible] انما ارطاها بعد [illegible] ابعد ما [illegible] قبل [illegible]
لخروجها من كتابة ابيها ما لم [illegible] ما لم [illegible] ابعد ما [illegible] ابيها ثم مات وسيد ثم [illegible]

﴿ فصل ﴾ واما ان كانت يتيمة مات ابوها ابعد [illegible] قبل ان تحيض البعة الخروجها من كتابة ابيها بالرواية
منها ابيها او مضوع من قبل القاضي فلا تخوج من الرواية وان [illegible] وتزوجت وخرجت وهي حاملا وعلمت حاملا ولم تعلم بذلك
الخيار ان لو [illegible] لزمها ما يلزم البعة قبل [illegible] وغير بيانا له قبل [illegible] المشورة ان [illegible] وقد تقوم من قول ابن [illegible]
ان حاملا مع الزوج حكمها ما مع ابيها في خروجها من كتابة ابيها ولا تعتبر [illegible] النكاح يريبه قول ابن [illegible] وتعتبر [illegible]
ابن حبيب الحكم وهو الذي [illegible] عن ملم

﴿ فصل ﴾ واما ان كانت يتيمة ثم بلوا عليها وهي بالشباب بيبا على ابيها [illegible]
ان وقعا لما جارية انها بلغت البعيض وقول [illegible] في العتبية وقول ابن القاسم في الرواية ورواية زياد عن ملم [illegible] وانها
ان وقعا لما جارية ولد ملم تعتلموا بختلفوا في تعتليس [illegible] على قيمة اخوا [illegible] سنة وقول ابن [illegible] وقيل
اقل من ذلك بيزه وقول ابن نافع وقيل [illegible] وفي رواية مكروه عنه وادميح عن ابن القاسم وقيل [illegible]
وفي رواية [illegible] عن ابن القاسم وفي الرواية مرويا ابن القاسم عنه ان وقعا لما [illegible] وقول ابن القاسم
او ملم تتزوج ويدخل بها وتقم معه عمرة فحمل امرها فيه على الرشد قيل اقصاها العام وقول ابن القاسم

فصل فراذا بنا نجمد الله على ما شرحنا من باب المرود
الصبية يمين تجوز بعله ومن لا يجوز بعله من الابكار وغيرهن فخرج لان ذكر الفواتح احكام افعال من لا تجوز افعاله
من السماء الى الفراش تقوم الفواتح احكام الصبيان فنذكر من ذلك ما اوضحنا وكتبه على بشرحها الاختصار والاقتصار
وترك التطويل والاكثار ان شاء الله تعالى وبالله المستعان اعلم ايدك الله ان للصبي البالغ تلزمه جميع حقوق الله البدنية او جميعا
على عباده في بدنه وماله ويلزمه ما وجب بدنه من حد او قصاص فيما بينه وبين ربه ويقيم عليه ذلك
ويتصرف فيه بوجه النظر فان كان له ان يعتق عنه وجعل عليه رقبة جعلوا ذلك له يعتق عنه وان كان عليه ان يكفر عنه بالعتق فله ان يكفر عنه بالعتق فله ان
له ان يكفر بالصيام ولا يكون عليه في حقه الا بعد ان يضرب له اجل الايلاء ان يمكنه امرأته بذلك ان اراد ان يكفر بالصيام وعلى القول
الذي يكون عليه من غير ان يضرب له اجل الايلاء اذا ادار فيمثل العراقة ذلك وسوقول الجميع واما الايلاء فانه يحل عليه بسببه يمين بالله الى
ان يبر بها على حنث او بسبب امتناع وليه من ان يكفر عنه في الكفارة لزمه واما ان كان عليه على تركه الوطي فيتضرب له اجل الايلاء فان كان
يعتق او صنى او شبه ذلك مما لا يجوز فعله ويجر عليه في ذلك ولو لم يلزمه به ايلاء وان كانت بالله تعالى لزمه الايلاء
ان لم يتركه حالفا ولا يلزمه ان كان له مال وان كانت يمينه على بصيام او جبه على نفسه او هلاة او ما اشبه ذلك مما يلزمه لزمه به
ذلك وعلى قول عمر ابن العوام لا يلزمه الايلاء باليمين بالله وان كان له مال ولا تلزمه عتبة ولا صدقة ولا هدية ولا عتق ولا شيء من
الصبي في ماله ان يعتق عنه ولا يلزمه عتق ولا صدقة ولا هدية ولا شيء من ذلك ولا يجوز له ان يفعل به شيئا من ذلك
ان يفعل به شيئا من ذلك الا بعد ان يضرب له اجل الايلاء ان يمكنه امرأته بذلك حتى مات مال ترثه المرأة ويلزمه

الضرار ام على ثلاثة اقوال احدها انه ما ميراث لها ولا ترث والثاني ان لها الميراث ولا ترث والثالث ان لها الميراث وترث وجميع الاقوال
والثاني ان لها الميراث وجميع الاقوال والثالث ان لها الميراث وترث الزوج الذي [illegible] فانه ينظر
بعد الولي حيا تم يبلغه واما ان مات قبل بلوغه فلا شيء لها من مال الصبي مع الميراث ثم نظر فيما ان كان [illegible] فانه ينظر
غير وجه نفقة وجب لها الميراث ووجه النفقة فيما ان [illegible] في الحول ربع دينار وثلث
في الخمسة والقولان المتقدمان بين الفاسم وغيره جاريان على الاختلاف فيمن [illegible]
واختلف هل يزوجه الولي بغير امره كالصغير او يزوجه اباه مره على قولين فاما يتيم [illegible]
وكيله ان يخالع عنه بغير امره على غير ابن عليه في الحرون انه ان خالع عنه ابوه [illegible]
ان خالع عنه بغير امره كالصغير على ما ذكرناه من عليه ما ذكرناه [illegible]
عليه في ماله وما لم يعلم عليه مما يجوز عليه اقراره فيلحقه به الغرم في [illegible]
استحق حقه وان اكل عن اليمين حلف المدعى عليه وبرئ على قول من [illegible]
المدعى عليه وفيه ان يحلف ان كان عن اليمين حلف وان نكل عن اليمين حلف
مال يجوز له ان يحلف على شاهده ويستحق ما كان غيرا ما ضاع وان [illegible]
ان لم تحلف من الحرابة ويجوز بعد ما كان وحكما وانتقاب [illegible]
ان يحلف عن كل ما اليس عليه حاله فيجوز له ان يحلف [illegible]
ان تحلف حتى يخرج من الغاية سواء [illegible] والثاني ان له
استخرجها ما يحلف عن فعل ما ترث ولا ترث والله ولي التوفيق والحراية وما توفيقي الا بالله وما كنا نهتدي لولا
ان هدانا الله تمت مسئلة الخراشي والشيخ ابي محمد رحمه الله وغفر له

واما المسئلة السابعة من المسائل التي كتب بها الي

رحمه الله وسئل عن حاكم اشتري على من عليه [illegible]
وكيف ان باع عليه غير من يشتري باعه جوابا ذكرت انه [illegible]
ما وصفت ان له ان يحلف على ما ادعاه ويستحق ما [illegible]
ان لم يحلف من يجوز البيع على غير المدعى عليه في [illegible]
عليه واما ثبت للمبيع عليه بينة لا حق له فيما وجه ان [illegible]
وجميع من التصرف فيه لقول الله تعالى يا ايها الذين [illegible]
ومن المسائل مسايل التي اسأله عنها ما ان [illegible]
الخ من المشتري جوفه وسئل ايضا مسئلة في رجل [illegible]
يجوز بيعه ويكتمل بعد ما يتكمل بعد ما [illegible]
وبايعه للضرورة من [illegible]

الجواب عليه نصحت اعزك الله نكاحه وتوثقا
بكراهته لسؤاله عنه ووقفت عليه وتجنبوا فلان بيع عقاره وتوثيقه [illegible]
قال وكما تولوا المسماة بالتي جعل الله لكم قيما يعم ولم يخصص عقارا من عقار ولا مال
الله انما اسلف على التصرف فيما ترك بيع عقاره لزمه عاقر ان يبيع عليه في دينه عقاره من ثبت

عليه بحق ثبت رشده ممن هو في ولايته ويجب ان يكون على التصرف في دون
بيع عقاره ماله من المال سوى العقار فورما يختبر به لتسليمه ليكون لازما له وجه ويكون حكمه في
ماله حكمه قبل ان يلزمه ما تراه له في ماله المال الذي اكمل عليه ليختبر فيه وقبل لا يلزمه فان حكم
القاضي على رجل ليس في ولايته بان يحجر عليه بيع عقاره ففرق وما سواه له من تصرفاته اذا لم يتعرض لسببه
فباع شيئا من عقاره فله بيعه الا ان يبيعه في دين يلزمه لا وجه له الا ان يبيع ما باع من عقاره وان
كان كما تراه له المرتهن بعد الحجر القاضي عليه بيع عقاره وان حكم بزله على رجل فحجر لزمته
الولاية ولم يتحفظ رشده فباع شيئا من عقاره فله بيعه الا ان يكون باعه فيما يلبسه عليه القاضي لو لم
يكن لغيره على شيء من ماله لان هذا لسببه لم يتحفظ رشده والاخر رشيد لم يتحفظ لسببه فان اعترض بينهما
هذا الذي اراده في مسئلة على ما تاج عرضت ملك الذي تحفظ عنه وبالله التوفيق قيل ذلك

وسئل رحمه الله عن رجل كان له في اصل مشاعة وكان هذا الرجل اكثر من غيره تجارة
في اصناف التجارة وكان هذا الشريك في جميع الاموال يستغل جميع جواريه وما يعود منه ثم ان الكثير من هذا
الرجل الغائب تسلمه بغير حاكم الجهة بضرب على يديه وفرغ للمنكر عليه شريكه في اصل ما له فاقام هذا الرجل
مدعيا عليه مرة من ذلك له احواج ثم قام يكلمه شريكه المقوم عليه في المنكر ما استغل من جواريه فهل له يفرغ
عليه سؤاله ان يكلمه في حال الحجر عليه او على يكون هذا الشريك المقوم وهما ان ثبت انه كان من مال الحجور عليه قبل
التقويم بينهما وجه الحكم في ذلك يحكم الله اجرك **فاجاب** رضي الله عنه له ان يكلمه فيما
يجوز حجره فيه وقامت عليه البينة فتبين انه ذهب الى استغلاظه واكل ماله عزل عن النظر له وبالله التوفيق

ومن جملة المسائل التي سئل عنها ايضا رضي الله عنه ما قول ائمة الدين رضي الله عنهم
في رجل توفي وترك ورثة اولاد ذكورا واناثا وزوجة وترك من الاعيان الذي تورث الدار ما قام بعض اصحاب
الجهات على بعض اصحاب الارباع الذين يوقف تحتهم في الدعوى مما يلزم الحاكم في مثل هذا وسواء علم ان هؤلاء اصحاب
الجهات وفيها هم ولم يعلم ذلك فهل تثبت عليه الخصام وهل يجوز لاحد ان يشهد عليه بما يعلم من ذلك
ثبت عليه الخصام **فاجاب** رضي الله عنه بكتابته سؤاله هذا ووقفت عليه وما يلزم الحاكم ان يعلم
اصحاب الجهات وان علم انه حوالم مثل هؤلاء القائم عنهم ويلزمه ان يحكم القائم عنهم بما يوجبه الحق بما يكلمه بان
كان الحاكم له وعليه في ذلك معا الا ان يختفي به ويتم كان من حق المقوم عليه ان يقيم على ما يزعمه بان ماله هؤلاء
مثل هؤلاء فيلزم اجتمعوا على وكيل لخاصم عنكم او على واحد منكم تركلوا له على الخصام عن جميعكم او تجتمعون
جميعا وتوكلون لجميعكم معا وليس لان تتعاونوا في الخصام انما غاب هذا الحق من الجهة خاصة وبالله التوفيق وصلى الله

واما المسئلة الرابعة منها مسؤولة فلم يعلم يكلمه فيما لا يقيم على رجل فقال المكلوم اجتمعوا
لخصامي وانا تستقيم دعوى اصحاب الجهات واحد يعرف احرما الحكم فيه وركيني بيان هذا الباب وفي بعض خصومي مسائله
الشتاء **فاجاب** رضي الله عنه ان تحققت السؤال الواقع بعون هذا ووقفت عليه ومن حق الله كلوب ما ذهب الى ان
لورثة المحجور عليه ان يجتمعوا معا او يجتمعون جميعا على وكيل يوكلونه على جميعهم اذ لم يكن ان يحاوزه بالخصام فيوجب
من حضر منهم عن من غاب حسبما تقرر في المسئلة التي بوقفها على ما اثبت له الرواية عن ابن القاسم في سماع عيسى
من كتاب الهبة ذخيرة من العتبية وبالله التوفيق **وسئل** عن رجل سب رجلا في مجلس حاكم ونعم السوال

في رجلين تنازعا بين يدي حاكم في دين كان احدهما على المشتري فباع بينهما الكلي فحيث ان سبب ا[illegible] ثابت
الدين وزعم ان بذمته بكتاب حقه في ذلك وارا د اخر لشهادة من حضر عند المرتهن في التعرض عنه
وذكر ان ذلك كان بينهما فقال المسئول للمراسيل له في التعرضوا عنه عرضا وتشتروا به ثمنا قليلا
كلما تريدونه جعل الله وشهدوا به ثم انتفوه ما وعدوا به من التعرض بالكتاب وقال انما اردت بقولي لكم عنه
كلما تريدونه من وجه الصلح في الدين الذي وقع فيه الكتاب لا في اسقاط ما وجب عليه في غير فهل يجوز لهذا ما ذكر
ما يلزم من الجواب وهل يسقط عن المسئول ما قاله للمراسيل من التعرض بالتعبير متحفظا ان يسأل [illegible]

فاجاب رضي الله عنه بان قال يلزمه الحجر ان يعلم انه سوا ان يشتروا له ثمنا قليلا
او كثيرا وسواء اوجبه لهم على نفسه بقوله لكم عندي كلما تريدونه وان لم يقع في كتاب ما ذكر ومما يبين ذلك ما [illegible]
من انه اراد بقوله ما سواه وبالله التوفيق

كتاب الشهادات قال الامام الحافظ ابو الوليد رحمه

وقع في الحروفة وغيره على شهادة رشاشة يشهد لبيعه ولغيره فيه بيع [illegible] الخطاب كثير يتعذر
وقوله انها عبيطة تنقسم الى تمييزها على كل قسم منها من غير تمييز اهو التمييز [illegible]
والقسم الذي يشبه ان يكون انما اشتمل على بعضه دون بعض كتاب **واما** القسم الاول وسواء يشهد فيه على جميعه
فراد بها الشاهد بين بيعه بلا تخلوا من تمييز احوالها ان يكون ما لهما **فالحوالة** ما تجوز لنفسه وللغير فيه
كثيرا فان كان ما تحمله بيعا يسيرا ففي ذلك اربعة اقوال احدها ان شهادته **الحوالة** ما تجوز لنفسه وللغير فيه
في الكثير وهي رواية يزيد عن ابن القاسم **والثاني** ان شهادته تجوز له ولغيره فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثالث** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والرابع** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والخامس** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسادس** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسابع** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثامن** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والتاسع** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والعاشر** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والحادي عشر** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثاني عشر** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثالث عشر** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والرابع عشر** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والخامس عشر** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسادس عشر** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسابع عشر** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثامن عشر** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والتاسع عشر** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والعشرون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والحادي والعشرون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثاني والعشرون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثالث والعشرون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والرابع والعشرون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والخامس والعشرون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسادس والعشرون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسابع والعشرون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثامن والعشرون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والتاسع والعشرون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثلاثون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والحادي والثلاثون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثاني والثلاثون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثالث والثلاثون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والرابع والثلاثون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والخامس والثلاثون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسادس والثلاثون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسابع والثلاثون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثامن والثلاثون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والتاسع والثلاثون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والاربعون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والحادي والاربعون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثاني والاربعون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثالث والاربعون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والرابع والاربعون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والخامس والاربعون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسادس والاربعون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسابع والاربعون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثامن والاربعون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والتاسع والاربعون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والخمسون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والحادي والخمسون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثاني والخمسون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثالث والخمسون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والرابع والخمسون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والخامس والخمسون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسادس والخمسون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والسابع والخمسون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والثامن والخمسون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بشهادته معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك **والتاسع والخمسون** ان شهادته تجوز لغيره **ولا** تجوز لنفسه فان كان وجه الحوالة
الحوالة مع شهادته ان ما شهد به من بيعه دون ذلك **وان كان** مع غيره من لو حي له بما فيه يسير ثبتت الوصية بشهادته معها
واحلف الموصى له معها ما له بيعا يسيرا يجوز لمثله ما شهد به من ذلك وان كان الشاهد الذي معه في الوصية متهما
بش

وكتب اليه يسأله عن مسائل فاجابه عنها

منها واما الرجل الذي عراه الرجلان

واما الترجمة الثامنة عشرة فقال ابن بطال

وكتب ابو موسى الى عمر رضي الله عنه من حرقة العرنة يسئله

واما الترجمة التاسعة عشرة فقال ابن بطال

ومن الجلسة عشرين سؤال الذي كتب اليه بما من كورة بلغنه

وهو الثالث عشر في رجل يموت الارض قبل الثلث او الربع من ان يجعل له رب الارض نصيبا من الزرعة على قول من يراه
الشهادة له وكيف ان كان عالما بذلك او غير عالم بين لنا ذلك له

الجواب عليه قد قيل ان له شيئا
ذلك يجوز لما جاء ان عمر الرحمن بن عوف اعطى لصعبر ابن ابي وقاص ارضا له زارعها بها على انصف فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اخب ان ذلك الربا وهذا دليل لقول من جعله جائزا او مباحا لما جاء فيه من
الكلام

وكيفيته له بلا يكون له جرحة فيه وان فعل ذلك له من يجمع الصبر عنه فاعتبر ان ذلك له جائز مستحبا
يارتكاب المحظور وفي ذلك له جرحة فيه لا يشهد عليه بذلك له بما يمال يارتكاب الزنوب والمحكما يا
والله التوفيق

وكتب الفاضي ابو البحل بن عياض باحدى عشرة مسئلة

منها ما هذه المسئلة الرابعة فشهادة الكاتب غير المعلوم فيما بالعدالة وكيف ان كان فيهما عدل يستر وفي بيانه
وتوضيح ما الحر الذي يقع بشهادتهم عندي ورجيلي ان تشبيع الجواب في هذا السؤال بلم اوقف فيه على شيء يشفي علل
كثرة لخفي وهكما يعتي وفحشي عنه وعن مثله ولست اري باب الشهادة في الصغر وما اسكره المتكلمون
والاصوليون في حد نقلة هذه الخبر. فقال فصحت سؤاله عنه ووقفت عليه وما لم يبلغ للشهود الذي ذكر الذي
يوجب العلم بلم حكم الشهادة على فعلهما والشهود على احدى عشرة مرتبة منها المعلوم بالعدالة والعدل شرع فيما
والذي ما يتوقف فيه جرحة واعدالة باما المعلوم بالعدالة فيجوز لشهادته في كل شيء الا في ستة مواضع على اختلاف
في بعضها في ثبوت الحق بشهادتهم الا ما قاله بعض العلماء في التوشيح من انه لا يعمل فيه الا شهادة الجماعة واما الشاهد
المعروف في العدالة ولا تجوز شهادته الا بما يقع بين المسابرين في الصبر على ما ذهب اليه ابن حبيب وابن القاسم وهو فيما
بمنزلة سواء واما الذي ما يتوقف فيه جرحة فلا تجوز لشهادته في موضع من المواضع وقد تكون شهادته توجب بحكما مثل ان
يشهد رجلا بالقتل فيجب بذلك القصاص على احد فلو شهد له بذلك شاهد اخر كما كان يكتفي في الصبر على سبيل
الشهادة وانما تجوز اذا وقع العلم الخبر بهم على جهة التواتر والله التوفيق

وكتب اليه من مرثلة عن رجل جسل عن الشاهد على حكم له فغير بالعتق من عادلة لم

يتغير العتق بما ذكر. ونص السؤال الجواب رضي الله عنك عن الشاهد على حكم بغير العتق من عادلة يجب الحكم بما
ويتغير العتق بما ذكر او من كالشهادة على حكم الشاهد عليه. وما معنى قول ابن حبيب في الواضحة ان الشهادة على الحكم
في النكاح والعتق وما اشبه ذلك مما ليس بمال غير جائزة على شهادة الشاهد على حكم الشاهد وحكم لقد تبين لنا ذلك
ما جوابك ان شاء الله تعالى جاوب اعلم الله التوفيق بان ما ذكرت سؤاله عنه وقفت عليه وكما ذكرت حكما ذكر ابن حبيب
في الواضحة عن مطرف وابن الماجشون وابن حبيب ان الشهادة لا تجوز فيما عدا الاموال على حكم الشاهد وعلى حكم
العتق والطلاق وسائر ما ذكره مما ليس بمال على ما ذكر كان الشيوخ تحمله ومعناه عندي انما وجد الكتابة
بالعتق عند موته او بيده في حياته انه لو اقر انه حكمه وقال كنت على ان استخير في تخييره ولم اجزه بعد لصح ذلك
في ذلك. واما ان كان وجد آبي العبد وكان قد تحيه على انه ان اقر له على نفسه بالشهادة به عليه عاملة كالشهادة
على حكمه بالله فران بالعمل في رواية اشهب عن مالك في العتبية وبالله تعالى التوفيق

ومن المسئلة عشرين سؤال الذي كتب اليه بما اخر الحصاد من كورة سلب

فذا واما المسئلة السابعة وعشرين السؤال عن رجل حما كان عليه او باع منه شيئا فكلب البايع ثم افلس
البايع فيشهد له بذلك. وما يشهد له شاهدين عدلين او ان يشهد غيرهما وانه قاصبه الى مشتكاه من البينة على ما يلزمه
من شاهدين ام لا.

فالجواب عن ذلك له انه ما يلزمه ان يشهد له اكثر من شاهدين عدلين لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين
من رجالكم الاية وسواء كانا من المبرزين في العدالة يمكنه الاستشهاد على شهادتهما او ان ادناه ان يتفحص لنفسه مخافة الوهم او الغلبة
او النسيان والله التوفيق

وحكمه رضي الله عنه في السعة من حرثية الدرية مسئلة اختلف فيها العلماء
حكمهم الله ونصها الجواب رضي الله عنك في رجل ابرزه له ورثه عن ابيه فقام عليه بعد رجل يدعي فيه ملكا واستحق بعضه
يتضمن استحقاق المقوم عليه على نفسه مع ذوي الخيرين اشتروا فيما ابتاعه ان جميع ذلك له بلم يتبع كلم على البايع بما باعه منها
وخصص بثمنها وتفاوتوا فيه على ما اشتروا به من جملة ما اشتروا به وجعلوه على قيمة خصيانهم ومن باقي بعدهم وقام الان هذا
القايم وهو احد ورثة البقية المشترين من المقوم عليه وهو ابتاع واحد احد العشرين سهما العشرة واثنتين على نصه بشهادة على شهادة
حتى يثبت الاول والشهود الذين ثبت الان هذا العشر بهم في كيفية رابعة هل تشهد لها ما لم تقم لها اكثر من شاهدين عادلين او ثبت
العشر بما يجب وحيزها يحتي وكلب القايم من الحاكم ان يحيز له بما اثبته. عمل يلزم وفقه الله الشهود الذين شهدوا له ما لم يكن
الشهود على الشهادة ان يذكروا في شهادتهم تلك. ما يلزم لشهود الا لشتراء بعوبة العلة انما اشتروا به ان ولا فالله اعلم بما
وما وجب انما يلزم هم له. انما يقولون نحن انما اشترنا على شهادة بعد شهادة ولا نعلم غير ما اشترنا واشترنا عليه وكيف انما يكلب
الشهود له. هل يكلب له القايم بعشر الشهود اخرين انهم يعلمون بمثل ما قولهما وهم لم يشتروا في العشر بشهادة وما يلزم بمثل
العشر وبعضه لعشر هذا البطل والشهود المحجوز بها ذكرت بين لنا ذلك له. ووجه الحكم فيه ماجورا مشكورا ان شاء الله تعالى

فاجاب رضي الله عنه بمثل الجواب تصحيح سؤاله ووقفت عليه وما يلزم ان يكلب الشهود للعشر الذين ثبتوا بمثل
على الشهادة ما يكلبه من لم يشتر بما يعلمون للمشهود له باع وكما وجب انهم لم يشتروا عليه وانما اثبتوا الشهادة على
الشهادة ما اقربه للمشهود عليهم كان حقا والباطل لا يلزم معرفة ذلك. وبالشهادة له وبما يجب ان يكلبوا للشهود
اثبات ذلك. للشهود اخرين انهم ما نفح الشهادة بذلك. مجردة عن معرفة العلة. والواجب في هذا ان كان القايم عالما بما صار
والعلة بيد المقوم عليه بقرائة عن ابيه المشهود على نفسه بما تضمنه ان يقيم عليه بان قال بينه انه باكل وتعيز عن
ابتياعه او قال بينه انه حوزاة عما ان ذلك الحصة التي اشتراها والرد وتعجز عن اثبات ذلك. ولزوال السماع لقول الورثة او جب القضاء عليه
بما تضمنه العقر بينه وبالله التوفيق

وحكمه رضي الله عنه ان بعض بلاد ما ليس
بنسخة عقر بن ثقة بسؤال فحصا بسببه عن وجه الحكم فيما ونص ذلك كله بلم الله الرحمن الرحيم سئل الشيخ بالكة بنت
مسلم التي كانت زوجا للوزير الفقيه اجل عبد الملك الى ان توفي عنها وانها بنت ماء بنت زينب التي سبي زوجا في القاسم بن بدر وان
فيلما في مالها وقد قيما اربع مائة مثقال ذهبا عما يلي لسابقهما اياها موخرة عنها الى انقضاء عشرين سنة مما براءة
لها بالكة المذكورة الا بعد ما ثبت لها البينة على جميع ما قامت به فيضا وانما تشهد بزلك كله من لا تشهد له بالكة المذكورة بسوى
هذا فجميع ما ذكر عنها جميعه وقد بقي سنة ثمان وخمسين وماية ابو مهر بن حلوه الذهبي وكان وقع الاسم بين الشهود
في عقر غير هذا بقيام له على الكة جميعه وانما هي بقدر اربع مائة مثقال وبصحة العقر يصح لها الوهن الذي ذكر
الكة بنت مسلم التي كانت زوجا للفقيه الوزير اجل عبد الملك الخوله الى ان توفي عنها وان له بنت ماء بنت زينب التي سبي
زوجا في القاسم بن بدر وبعلمها وبما قامت به من ذلك بينة مثقال ذهبا عما يلي لسابقهما اياها موخرة عنها الى انقضاء عشرين سنة
من تاريخ هذا الكتاب لها براءة لها بالكة المذكورة الا بعد ما ثبت لها البينة على جميع ما قامت به فيضا وانما تشهد بزلك كله

من يشهد له بذلك المذكورة يجوز قبول جميع ما ذكر عنهما فيه وقاله في ربيع الأول سنة ثمان وخمسين ومائة

خلف بن عمر بن عيسى وتسعة الا سوال لهم الله الرحمن الرحيم جواب لربه عنه بما يقتضيه الاعتبار ان العلم سبحانه ان جوز سماع

ان زيد الشاهد قوله لعمرو بعتك وقام ورتبتما على حاكمة المشهود عليه الغائب بانكرت جميع ذلك

قبل شهادة الشاهدين بذلك ومن لم يعتبر ذلك حكم بان كلا واحد منهما ذكر حق على حدته لا تعلق له بصاحبه وعلى الاول

انه خلوا وحفان فاتيا في الصحفا فيما او استحفا في احدهما فاما فيما فلا يجب الا ان يحضر ايضا بالشهادة ان يوجد

فاتية على ايجاب العقد على الغائب فيما فلكل واحد منهما ان يحكم به للعقد بن فاتيا ما وعلى

ويستوفي الحكم به ان قبض سيارته فرار او تفريط او استرعاه الى الفالج يزعم انها اشتريه لعمرو فانه حال فيتصالح

رضي الله عنه جميع ذلك وما علموا ان خصلة من مفتاح العقدين او من احدهما واوجب لنا الجواب بما كان وجه التعجيل

والتقديم واقع ما يحتمل من الشرح والتبيين وبما يتسلسل منه بليف مشكل ما مر في الاجتماع فوله جزيل الاجر ان شاء الله تعالى

فاما جواب امام الله توفيقه عن هذا الجواب وبه نعتصم سؤاله ووفقت عليه وعلى غيره وقوفه من شهادة

كل واحد من الشاهدين المذكورين بما للمشتري من فرار العراة المذكورة لا بنفسها وعلى الشهادة بجملة انها ليست في كل واحد

منهما بيان ان كان التاريخ بهما لوقت الاشهاد او لوقت وضع الشهادة وكيف ما كان الشهادة بما هما عليه مجلس واحد

او في مجلسين في تاريخ واحد او في تاريخين على اجل الزيد لمشتريه لعجز الشاهدين اعني عن اداء الشهادة والا عفا ما هما

من التاريخ والحكم في ذلك كله مختلف باختلاف ما به الدعوى **والجواب** في ذلك ان يقال الشاهدان عن حق به شهادة بما

ويستفسر عنها فان قالا اشترينا معا في وقت كذا فقال احدهما اشترينا بار بع مائة وقال الثاني انما اشترينا بثلاثمائة والمشهود

من مذهب ابن القاسم الزيد له للعقد وعليه العمل ان الشهادة بما ذكر حق على الراجح بما يقتضيه الاعتبار ان العلم سبحانه

الثلاث مائة ويحلف المرأة ويسقط عنها الغائب جميعا ويحلف الشاهد ان العمل الذي اشتريه احدا الشاهدين حال

الثلاث مائة وان العمل الذي اشتريه الآخر منهما ذكر حق على حدته لا تعلق له بصاحبه وعلى الاول

انه خلوا وحفان فاتيا في الصحفا فيما او استحفا في احدهما فاما فيما فلا يجب الا ان يحضر ايضا بالشهادة ان يوجد

فاتية على ايجاب العقد على الغائب فيما فلكل واحد منهما ان يحكم به للعقدين فاتيا ما وعلى

ويستوفي الحكم به ان قبض سيارته فرار او تفريط او استرعاه الى الفالج يزعم انها اشتريه لعمرو فانه حال فيتصالح

رضي الله عنه جميع ذلك وما علموا ان خصلة من مفتاح العقدين او من احدهما واوجب لنا الجواب بما كان وجه التعجيل

والتقديم واقع ما يحتمل من الشرح والتبيين وبما يتسلسل منه بليف مشكل ما مر في الاجتماع فوله جزيل الاجر ان شاء الله تعالى

فاما جواب امام الله توفيقه عن هذا الجواب وبه نعتصم سؤاله ووفقت عليه وعلى غيره وقوفه من شهادة

كل واحد من الشاهدين المذكورين بما للمشتري من فرار العراة المذكورة لا بنفسها وعلى الشهادة بجملة انها ليست في كل واحد

منهما بيان ان كان التاريخ بهما لوقت الاشهاد او لوقت وضع الشهادة وكيف ما كان الشهادة بما هما عليه مجلس واحد

او في مجلسين في تاريخ واحد او في تاريخين على اجل الزيد لمشتريه لعجز الشاهدين اعني عن اداء الشهادة والا عفا ما هما

من التاريخ والحكم في ذلك كله مختلف باختلاف ما به الدعوى **والجواب** في ذلك ان يقال الشاهدان عن حق به شهادة بما

ويستفسر عنها فان قالا اشترينا معا في وقت كذا فقال احدهما اشترينا بار بع مائة وقال الثاني انما اشترينا بثلاثمائة والمشهود

عنها الجميع وقيل ان ذلك ان كان بعد الشهادة يترادان فيما وعلى هذا القول ان الشهادة بالشراء لا تقوم على الشراء

بينة وقال ابن زرب الغرية بالخيار ان شاء حلف مع الشاهد الذي شهد بالثلاثمائة واستحق ثلاثة ارباع العراة وان شاء

ام سحنون الغرية ما جور المشتري ان شاء لزمه ما جاب ايره الله اذا كان الامر يعرف ذلك الوضع المتنازع

فيه في يد احدهما واعتمد له فيما له عليه بينة فالواجب ان يقضي بينهما بنصف بعرابيا هما وبالله التوفيق

وسئل رضي الله عنه في اخوة كان جيرانهم هل فقاب لهم وما قالوا فان لزمهم شيء ما هو وقع

عاوضوا بعض الاملاك المشتركة بينهم وبين اخيهم للغائب بيانه ان الاخ الغائب قدم والرجل الذي عاوضوه في

قريبا وعرض عليه الاخ الغائب فقال له ان احتاج عاوضتك بنصيبك ونصيبهم بما ان بين في قال الزوج اعاوضه

كما فقد غيرا مرنا وقال الاخوة انما عاوضنا بما نصيبنا له يأخذ نصيبا وما هما انا سوى في نصيبنا بما اعطى شاه

وقد خرج نصيبه لغيره وعاوضنا عاوضنا عاوضنا بكل له وقال الرجل انما عاوضتكم بالنصف الزيد مع اعاوضكم بما يسوى

مجاورتنا على له بما يتبين في ذهب الغائب الذي بنا بيه الرجل وعرضوه قال الذي عاوضهم لو رجعت اما عوضه فوع

علم بالعوض وبايعوه ابيه واسرع وقع تغيروا على له حضر فحضروا بين يدي الله

فاجاب ايره الله اذا كان الامر على ما وصفت فالغائب الذي نصيبه نصيب

تاجر غيره فما حفان لا شيء في ان الشهادة له تلغو في ذلك ويكون الحكم فيه ان

كل واحد منهما ويسقط ما اشتراه جميعا وان شاء يحلف مع احدهما على ما اشتراه ورد اليمين على المرأة فيما شهد

الشاهد الآخر وعلى القول بالغفا يرجع الشاهد بما غرما على الغائب ما اغرما بدفعه الى الشاهد مع الشاهد ما يكون

اليمين ويحلف المرأة ويسقط عنهما الحفان جميعا ويرجعان على الغائب في ان العمل الذي اشتريه احدا الشاهدين حال

وما يكون القول في ذلك قوله وما يكون من اليمين فيه ما نما منكرة بلا يجب انما فاضح ايضا بالشهادة ان يوجد

بعضها ويترك بعضها وانما كان يكون القول قول الغائب في العمل حال لو كانا معترفة به مرعية للاجل فيه

وبالله التوفيق جميع ذلك

ومن المسئلة عشر سؤالا التي سألها المعتصم

وسؤاله الثاني عنها هو ان الشاهد شاهدان فيما يبيعه الغائب منه ارادا عقارا على بيع او غايب او ما اشبه ذلك ان البيع

صحراء او يشتريه شاهدان انه لبس بلسراء وان الجمعة اكثر جاي الشهادة بيع ما خوز الغائب وسواء اخوة شهادة

السراء الغير البيع وانتعتق البيع ووقع اما على الغايب من الدين وغيره له وان الخوز بشهادة من يزعم انه سواء اما

لم يخوز مبلغا ما اكثر من ذلك التعزز فراجعه في التشويف بما ضاع اليتيم وتعدل الدين بين لنا ما له الجواب عليه

ان اجاع الخوز الزيد يلزم في الاجتماع في تسويفه ولم يلف بيه زيادة على ما شهدوا به لسراء اجاز يلتفت الى شهادة

من شهد ان بيعه زيد خير لسراء انه لم يوجد من يزيد فيه على قوله الا ان يزيد ويلغى به لسراء والا عفا ما هما

فعارضت الشهود الجنات مع من شهد ان له محوب وفي الاربا وقوة عوو الشهود اما شهدوا انه بما الغايب في حقه

وقوع انه بناه في غير حقه وفيه ان له اشتروا على ما اشتروا على ما اشتروا على ما

[illegible] قيمة البناء والغرس فيما لا فلا ان يشا المشتري يكون لصاحب الارض ان يعطيه قيمة حصته من المنفعة

[illegible] ... ويبقى البناء والغرس فيما لا فلا ان يشا المشتري يكون لصاحب الارض ان يعطيه قيمة حصته من المنفعة

وسئل رضي الله عنه عن رجل غاب عن محلته وترك مالا وله اخ فقام من ماله ثم بعض ورثته على اخيه بانه باع الدار المذكورة وقبض ثمنها وانكر ذلك الاخ فاقام البينة على ذلك فشهدت بينة المدعي ان الاخ اقر بقبض الثمن فهل تقبل بينة المدعي على اقرار الاخ بقبض الثمن

فاجاب رضي الله عنه اذا اقام البينة على اقرار الاخ بقبض الثمن قبلت بينته على ذلك ويثبت الاقرار بقبض الثمن

وسئل رضي الله عنه عن رجل في ملكه ضيعة بناحية الشبلية وزعم ان سلفه من السبعين ورثها عن ابيه وابوه ورثه ايضا عن ابيه وابوه ورثه ايضا عن ابيه وابوه ورثه ايضا

[illegible] فمن بين كان له زرع والشجر في موضع من الموات وسواء كان به او غير ساكن
بوجه وزرعه او بغيره بساط او في الموضع المذكور فوق ما كنوز بساط ما سبب الزرع عن ما يسمر
زرعه او بغيره بما ذكر كل واحد منهم ان يكون البساط من قبله ويقضي اقوى الامرين وضع البساط
بعضهم او كلهم في الغرب سواء او قال بعضهم على بعض ان البساط من قبله وقال الآخرون بل هم
الذين يسكنون او اجتمع اكثرهم على ان قالوا او على ما سمعنا منهم يشهدون عليهم او عليه وبم يقضي له كله عدول
ام لا اجاب في ذلك **الجواب** عليهما ان ما يلزم البساط من غرب منه وما من يعرف الا بشهادة شاهدين
عدلين فان شهد بعضهم بالبساط جازت شهادتهم عليهم وان خالف الشهود بعضهم بالبساط يعرف ان الشهود عليهم
به ان الشهود هم المبتدون لم يلتفت الى قولهم وان كانوا سواء كانوا كلهم في شهادتهم عليهم يؤدون
عن انفسهم وان اختلفوا في شيء منه لم يقض وما فيه لسواد شهادة غير العدول وبالله التوفيق **وسئل** رضي الله عنه عن عدلة نصها الجواب رضي الله عنه في رجلين تشاركا في بئر كان لواحد
عشرون دينارا ولآخر اثنان وعشرون فيشتركان على انفاق الواحد عشرين والآخر عشرين ويكون البئر بينهما
اثلاثا فاصاب البئر ماء فتوفي احدهما عن غير ولد فاراد ورثته بعد موته من الحفر ما قال ما الحادثة
هل لورثته ذلك ام لا فاجاب ليس لورثته ذلك وكتب اليه من نيفر
ما الحادثة التي سئلت عنها في البئر المشتركة فاجاب ايده الله على ما ذكر في هذه المسئلة ان كان
البئر لصاحب عشرين دينارا وصاحب اثنين وعشرين دينارا فان البئر بينهما على قدر ما اخرجا فيها
من المال فما كان لصاحب العشرين فثلثاه وثلثه لصاحب الاثنين وعشرين فثلثاه وثلثه لصاحب العشرين
فان اختلفا في ذلك فالقول قول من هو في يده مع يمينه وان لم يكن في يد احدهما فهو بينهما
نصفان وكذلك ان كان في يد ورثة احدهما بعد موته وان كان في يد ورثتهما بعد موتهما فهو بينهم
نصفان وكذلك ان كان في يد احدهما بعد موته وان كان في يد ورثة احدهما بعد موته وان كان في يد
ورثتهما بعد موتهما فهو بينهم نصفان وكذلك ان كان في يد احدهما بعد موته وان كان في يد ورثة
احدهما بعد موته وان كان في يد ورثتهما بعد موتهما فهو بينهم نصفان وكذلك ان كان في يد احدهما
بعد موته وان كان في يد ورثة احدهما بعد موته وان كان في يد ورثتهما بعد موتهما فهو بينهم نصفان
وكذلك ان كان في يد احدهما بعد موته وان كان في يد ورثة احدهما بعد موته وان كان في يد ورثتهما
بعد موتهما فهو بينهم نصفان وكذلك ان كان في يد احدهما بعد موته وان كان في يد ورثة احدهما
بعد موته وان كان في يد ورثتهما بعد موتهما فهو بينهم نصفان وكذلك ان كان في يد احدهما بعد موته
وان كان في يد ورثة احدهما بعد موته وان كان في يد ورثتهما بعد موتهما فهو بينهم نصفان وكذلك
ان كان في يد احدهما بعد موته وان كان في يد ورثة احدهما بعد موته وان كان في يد ورثتهما بعد
موتهما فهو بينهم نصفان وكذلك ان كان في يد احدهما بعد موته وان كان في يد ورثة احدهما بعد

له بينة بما ذكر وهو لصاحب الارض وان كان له احد البينة الداخلة وهو من هما من الارض فله جميع
ما ثبت في يديهما من الشجر ان شاء تركه له وان شاء قلعه وان تراضيا بالقول فهو لصاحب الارض ولم تكن لهما بينة بالقول قول
صاحب الارض بيمينه البينة الداخلة التي يقيمها البناء والغراس على ان الارض للرجل بالاقرار له بما ثبت بيمينه من الشجر
وهو لصاحب الارض وان كان له احد البينة الداخلة وهو من هما من الارض فله جميع ما ثبت في يديهما من
الشجر ان شاء تركه له وان شاء قلعه وان تراضيا بالقول فهو لصاحب الارض ولم تكن لهما بينة بالقول قول صاحب الارض مع يمينه ان بينة البناء
والغراس اكمل لانها تثبت الملك والملك وليس لصاحب الداخلة ان يحلف بل هو كالخارج اذا اقام البينة على ما في يد صاحبه
والداخلة بينة الارض بما في يد صاحبه والارض في يد صاحبه فكان ينبغي ان يقضي بالارض لصاحبها بالاقرار له بها
على ما بيناه في الاصل وانما قضي بالارض لصاحب الارض لان الشجر والغراس يتبع الارض في الاستحقاق
فكذلك في الدعوى والبينة والله اعلم بالصواب

وكتب اليه ايضا رضي الله عنه ابو الحسن عباس بلغني فتيا من مسائل وقعت في قرية سنة ست عشرة وستمائة
في رجل مسلم توفي وترك زوجة وابنة منها وابنا من غيرها وكان الزوج توفي وهو صبي لم يحتلم وجوز الورثة بلوغه قبل
موته بسنة وادعى الابن ان ابن الزوج بلغ قبل موته بسنة وانكرت الزوجة ذلك وادعت انه مات قبل البلوغ وان
الابن بلغ بعد موته بسنة وان الورثة اتلفوا من التركة ما قيمته مائة دينار وان الابن ضمن ذلك لها وان الزوجة
ادعت ان الزوج اوصى لها بثلث ماله وان الابن انكر ذلك وان الزوجة اقامت بينة بما ادعته وان الابن اقام بينة
بانكاره فما الذي يجب على الابن من الضمان وهل تقبل بينة الزوجة بالوصية وهل تقبل بينة الابن بالانكار
وهل يجب على الابن يمين مع بينته بالانكار

الجواب وبالله التوفيق الذي يظهر لي ان الزوجة ان اقامت بينة بما ادعته من الوصية بالثلث قبلت بينتها
وثبتت الوصية بالثلث وان لم تقم بينة فالقول قول الابن مع يمينه ان بينة البناء اكمل لانها تثبت الملك والملك
للرجل بما يده عليه وليس لصاحب الداخلة ان يحلف بل هو كالخارج اذا اقام البينة على ما في يد صاحبه
والداخلة بينة الارض بما في يد صاحبه والارض في يد صاحبه فكان ينبغي ان يقضي بالارض لصاحبها بالاقرار له بها
على ما بيناه في الاصل وانما قضي بالارض لصاحب الارض لان الشجر والغراس يتبع الارض في الاستحقاق
فكذلك في الدعوى والبينة والله اعلم بالصواب

وكتب اليه ايضا رضي الله عنه ابو الحسن عباس بلغني فتيا من مسائل وقعت في قرية سنة ست عشرة وستمائة
في رجل مسلم توفي وترك زوجة وابنة منها وابنا من غيرها وكان الزوج توفي وهو صبي لم يحتلم وجوز الورثة بلوغه قبل
موته بسنة وادعى الابن ان ابن الزوج بلغ قبل موته بسنة وانكرت الزوجة ذلك وادعت انه مات قبل البلوغ وان
الابن بلغ بعد موته بسنة وان الورثة اتلفوا من التركة ما قيمته مائة دينار وان الابن ضمن ذلك لها وان الزوجة
ادعت ان الزوج اوصى لها بثلث ماله وان الابن انكر ذلك وان الزوجة اقامت بينة بما ادعته وان الابن اقام بينة
بانكاره فما الذي يجب على الابن من الضمان وهل تقبل بينة الزوجة بالوصية وهل تقبل بينة الابن بالانكار
وهل يجب على الابن يمين مع بينته بالانكار

الجواب وبالله التوفيق الذي يظهر لي ان الزوجة ان اقامت بينة بما ادعته من الوصية بالثلث قبلت بينتها
وثبتت الوصية بالثلث وان لم تقم بينة فالقول قول الابن مع يمينه ان بينة البناء اكمل لانها تثبت الملك والملك
للرجل بما يده عليه وليس لصاحب الداخلة ان يحلف بل هو كالخارج اذا اقام البينة على ما في يد صاحبه
والداخلة بينة الارض بما في يد صاحبه والارض في يد صاحبه فكان ينبغي ان يقضي بالارض لصاحبها بالاقرار له بها
على ما بيناه في الاصل وانما قضي بالارض لصاحب الارض لان الشجر والغراس يتبع الارض في الاستحقاق
فكذلك في الدعوى والبينة والله اعلم بالصواب

وكتب اليه ايضا رضي الله عنه ابو الحسن عباس بلغني فتيا من مسائل وقعت في قرية سنة ست عشرة وستمائة
في رجل مسلم توفي وترك زوجة وابنة منها وابنا من غيرها وكان الزوج توفي وهو صبي لم يحتلم وجوز الورثة بلوغه قبل
موته بسنة وادعى الابن ان ابن الزوج بلغ قبل موته بسنة وانكرت الزوجة ذلك وادعت انه مات قبل البلوغ وان
الابن بلغ بعد موته بسنة وان الورثة اتلفوا من التركة ما قيمته مائة دينار وان الابن ضمن ذلك لها وان الزوجة
ادعت ان الزوج اوصى لها بثلث ماله وان الابن انكر ذلك وان الزوجة اقامت بينة بما ادعته وان الابن اقام بينة
بانكاره فما الذي يجب على الابن من الضمان وهل تقبل بينة الزوجة بالوصية وهل تقبل بينة الابن بالانكار
وهل يجب على الابن يمين مع بينته بالانكار

الجواب وبالله التوفيق الذي يظهر لي ان الزوجة ان اقامت بينة بما ادعته من الوصية بالثلث قبلت بينتها
وثبتت الوصية بالثلث وان لم تقم بينة فالقول قول الابن مع يمينه ان بينة البناء اكمل لانها تثبت الملك والملك
للرجل بما يده عليه وليس لصاحب الداخلة ان يحلف بل هو كالخارج اذا اقام البينة على ما في يد صاحبه
والداخلة بينة الارض بما في يد صاحبه والارض في يد صاحبه فكان ينبغي ان يقضي بالارض لصاحبها بالاقرار له بها
على ما بيناه في الاصل وانما قضي بالارض لصاحب الارض لان الشجر والغراس يتبع الارض في الاستحقاق
فكذلك في الدعوى والبينة والله اعلم بالصواب

وكتب اليه ايضا رضي الله عنه ابو الحسن عباس بلغني فتيا من مسائل وقعت في قرية سنة ست عشرة وستمائة
في رجل مسلم توفي وترك زوجة وابنة منها وابنا من غيرها وكان الزوج توفي وهو صبي لم يحتلم وجوز الورثة بلوغه قبل
موته بسنة وادعى الابن ان ابن الزوج بلغ قبل موته بسنة وانكرت الزوجة ذلك وادعت انه مات قبل البلوغ وان
الابن بلغ بعد موته بسنة وان الورثة اتلفوا من التركة ما قيمته مائة دينار وان الابن ضمن ذلك لها وان الزوجة
ادعت ان الزوج اوصى لها بثلث ماله وان الابن انكر ذلك وان الزوجة اقامت بينة بما ادعته وان الابن اقام بينة
بانكاره فما الذي يجب على الابن من الضمان وهل تقبل بينة الزوجة بالوصية وهل تقبل بينة الابن بالانكار
وهل يجب على الابن يمين مع بينته بالانكار

الجواب وبالله التوفيق الذي يظهر لي ان الزوجة ان اقامت بينة بما ادعته من الوصية بالثلث قبلت بينتها
وثبتت الوصية بالثلث وان لم تقم بينة فالقول قول الابن مع يمينه ان بينة البناء اكمل لانها تثبت الملك والملك
للرجل بما يده عليه وليس لصاحب الداخلة ان يحلف بل هو كالخارج اذا اقام البينة على ما في يد صاحبه
والداخلة بينة الارض بما في يد صاحبه والارض في يد صاحبه فكان ينبغي ان يقضي بالارض لصاحبها بالاقرار له بها
على ما بيناه في الاصل وانما قضي بالارض لصاحب الارض لان الشجر والغراس يتبع الارض في الاستحقاق
فكذلك في الدعوى والبينة والله اعلم بالصواب

[illegible] ... [illegible] ... [illegible] ... [

وكتب اليه بعض المتفقهين بكورة باغه

وقال

ومن كتاب الصلح

الجواب

كتاب الضمان وقال الامام الحافظ ابو الوليد بن رشد رحمه الله

ومن الجامع مسايل التي سأله عنها ابو الحسن عبد الله

وقال رحمه الله

ومن الخمس مسايل التي سأله عنها ابو الحسن عبد الله

مسئلة وسئل عن المسائل التي سألته عنها بعض المعتبرين بمدينة شلب

رضي الله عنه عن رجل باع من رجل سلعة بمحكن بيعها شرعا وكتب بها صك البيع وقبض الثمن وكتب عليه بخطه وانصرف المشتري بالسلعة وبعد ذلك جحد البيع وادعى أنه لم يقبض السلعة وأنكر أن يكون باع شيئا فهل يجب على البائع اليمين أم لا؟ **فالجواب** أن من حقه أن يحلف المشتري أنه قبض السلعة ويسلم الثمن إليه إلا أن يكون في السلعة فساد أو عيب فيكون له الخيار بين الرد والإمساك والله أعلم.

وسئل رحمه الله عن رجل باع سلعة بثمن إلى أجل ثم إن المشتري أفلس قبل حلول الأجل فهل للبائع أن يأخذ سلعته أم لا؟ **فالجواب** أن له أن يأخذ سلعته إذا وجدها بعينها ولم يكن المشتري قد تصرف فيها بوجه من وجوه التصرف وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي ثور وداود وجماعة من أهل العلم وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن الزهري أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن ربيعة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن يحيى بن سعيد أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن سليمان بن يسار أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن عتبة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن عمر أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن عباس أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن الزبير أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي أوفى أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي ربيعة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي يحيى بن سعيد أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي سليمان بن يسار أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي عتبة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي عامر بن ربيعة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي عمر أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي عباس أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي مسعود أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي عمرو بن العاص أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي الزبير أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي أوفى أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به

فالجواب رحمه الله تعالى ورضي عنه قد تقدم جواب هذه المسألة فيما تقدم من هذا الكتاب وبالله التوفيق.

وسئل رحمه الله عن رجل باع سلعة بثمن إلى أجل ثم إن المشتري أفلس قبل حلول الأجل فهل للبائع أن يأخذ سلعته أم لا؟ **فالجواب** أن له أن يأخذ سلعته إذا وجدها بعينها ولم يكن المشتري قد تصرف فيها بوجه من وجوه التصرف وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي ثور وداود وجماعة من أهل العلم وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن ربيعة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن يحيى بن سعيد أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن سليمان بن يسار أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن عتبة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن عمر أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن عباس أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن الزبير أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي أوفى أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي ربيعة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي يحيى بن سعيد أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي سليمان بن يسار أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي عتبة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي عامر بن ربيعة أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي عمر أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي عباس أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي مسعود أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي عمرو بن العاص أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي الزبير أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وروي عن عبد الله بن أبي أوفى أنه قال أيما رجل أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به

فالجواب رحمه الله تعالى ورضي عنه قد تقدم جواب هذه المسألة فيما تقدم من هذا الكتاب وبالله التوفيق.

كتاب التغليس

واما الاولى فهى التى سالته عنها

باجاب

كتاب الحمالة

والجواب عنها

واما المسالة

حيض ثم ... وا فيكون كل واحد منهم فراداما مائة مائة كما وجب عليه من اصل الدين **فصل** والثالث معها بعران استووا في الغرم على ما رتبناه الرابع الذي غرم الخمسين ويرجع منها على الخامس بثمانية عشر وثلاثة ارباع هائم يرجعون عليه بمائة واربعة عشر ونصف ثمن هائم يقولون اما مائة ان خمسا مائة **وخمسين** كل واحد منهم مائة وثلاثة وثمانين وثلاثة ارباع بينت احوالها وثلاثين ربعا منها على مائة اربعة عشر ونصف ثمن ربعا خذوا منه حيفة تسعة بينهم ثلاثا ثم تمم ثلاثة وثلاثين وسبعين ثمن **فيكون** كل واحد منهم فراداما مائة وخمسة واربعين ونصف ثمن كما اداما اعلم ان حيلة الغائبين بها بعران يسقط من ... اداما اعوادها بالجمالة على ما بيناه فيما تقدم فاذا اتفقوا ثلاثا ثم رجع بعضهم على بعض حتى يستووا فيما اداه فحوله ان ثلاثا ثم معها على ما بيناه **فصل** وان لغى الاول والثاني والثالث والرابع معا بعران استووا في الغرم فصار على كل سهم مائة وخمسة وثلاثين ونصف ثمن الخامس الذي رجع عليه الرابع بمائة واربعة عشر وثلاثة ارباع يرجع بعضها على الساداس بستة واربعين هائم يرجعون عليه بمائة وستة وخمسون وربع خمس يقتسمونه بينهم فيصيب كل واحد منهم ستة وعشرون وثلاثة ارباع الخمس وربع ربع الخمس فيسقط عنه من المائة واحد وثلاثون واثنتان واربعون جزءا فيكون الباقي من الزيادة احد وسبعين جزءا من مائة وثمانية عشر وثلاثة اخماس وثلاثة اخماس كما اداما اليهم مائة وستة وخمسا وربع الخمس وهو احد عشر وثمانية اجزاء من مائة وثمانية عشر وثلاثة اخماس وثلاثة ارباع الخمس كما اداما اكل واحد منهم ولو لغوه معتبرين واحدا بعد واحد لرجع كل واحد منهم عليه بما اداه اعني بعد المحالة في خاصته ونصف ما اداه اعني طبيب الغائب لانه تحمل له معه بعران يسقط عنه له ما اداه ايضا بعد المحالة على ما بيناه فيما تقدم فاذا اتفقوا اربعتهم رجع بعضهم على بعض حتى يستووا فيما اداه وله بضمانه ان اغوله اربعتهم على ما بيناه **فصل** وان لغى الاول والثاني والثالث والرابع والخامس معا بعران استووا في الغرم فصار لكل واحد منهم مائة وثلاثة عشر وثلاثة اخماس وثلاثة ارباع الخمس على ما مر فصار اداء الساداس الذي عليه الخامس بستة وربع هائم يرجعون عليه بثلاثة وتسعين وثلاثة ارباع فيقتسمونها بينهم خمسة بالسوا فيصير لكل واحد منهم مائة وعشرة وثلاثة اخماس وثلاثة ارباع الخمس وعرفنا اداما مائة ومائة وعشرة وثلاثة اخماس وثلاثة ارباع الخمس فيصير الزيد اداما كل واحد منهم مائة مائة كما وجب عليهم من اصل الدين وعرفنا ان الخامس ستة وربعا فصار له بالثلاثة والتسعين الثلاثة ارباع التي اداها الاول جميعهم مائة كما وجب عليهم من اصل الدين واعترف جميعهم بالغرور ولو لغوه معتبرين واحدا بعد واحد لرجع كل واحد منهم عليه بما اداه اعنه من اصل الدين وبالنصف ما اداه واعنه بالجمالة فاذا اتفقوا خمستهم رجع بعضهم على بعض حتى يستووا فيما اداوه **فيكون** كل واحد منهم ايضا فراداما مائة كما وجب عليه من اصل الدين بمنزلة ان لغوه معا على ما بيناه **فصل** تفسير المسئلة على الرتبة التي ذكرنا وسواء قبلها الاول الذي عزم جميع المال او اكثر منها وجب عليه الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس ثم الساداس بمنزلة جميع ما اداه بالجمالة ثم قبلها الزيد رجع عليه الاول ثم الثاني والثالث ثم الرابع ثم الخامس ثم الساداس بمنزلة ايضا ما اداه بالجمالة ثم قبلها الثالث الزيد رجع عليه الاول والثاني والثالث الخامس ثم الساداس بمنزلة ايضا ما اداه بالجمالة ووجه العمل في هذا الفرع انا خذ منه لاستة مائة الثاني من اصحابنا ما يرجع عليه بثلاث مائة لانه يقول له ادبت انا ستة مائة منها مائة واجبة عليه من اصل الدين والخمس مائة ادبتها بالجمالة عنه وعن اصحابه الاربعة الغائبين مائة مائة من كل واحد منهم ماداه مع الى المائة التي ادبتها عنه ونصب اربع مائة التي ادبتها عن اصحابه لانه تحمل له بها فاذا رجع عليه بزله لانه استوى وايا عن اصحابه جميعا وبالجمالة عن اصحابه الاربعة بخمسين وثلاثة ارباع ورجع **فصل** ثم ان لغى ايضا

الثالث رجع عليه بمائة وخمسة وخمسين لانه يقول له ... معا ادبت ثلاث مائة منها مائة ... ادبتها بالجمالة عنه وعن اصحابه الثلاثة الغائبين خمسين خمسين عن كل واحد منكم ماداه مع الى ... والخمسين التي ادبتها عن اصحابه لانه تحمل لي بها ارجع بزله **عليه** بمائة وخمسة وسبعون **فصل** ثم ان لغى ايضا الرابع رجع عليه بخمسين لانه يقول له معا ادبت بالجمالة خمسة وسبعون ادبتها عنه وعن اصحابه الغائبين خمسة وعشرون عن كل واحد منكم ماداه مع الى الخمسة التي ادبتها عنه ونصف الخمسين التي ادبتها عن اصحابه لانه تحمل لي بها ارجع عليه بزله لانه يقول له معا ادبت بالجمالة خمسة وسبعون **فصل** ثم ان لغى ايضا الخامس رجع عليه بمائة وخمسة وعشرون **فصل** ثم ان لغى ايضا الخامس رجع عليه بمائة وثلاثة ارباع مائة لانه يقول له معا ادبت بالجمالة خمسة وسبعون ادبتها عنه وعن اصحابه الغائبين خمسة عشر وثلاثة ارباع رجع عليه بثلاثة وثلاثين وثلاثة ارباع لانه يقول له ادبت عن اصحابه الغائبين الاربعة خمسة وسبعين ونصف ثمن ما ادبت عنه وعن اصحابه الغائبين الاربعة بالجمالة ... يقول له معا ادبت بالجمالة خمسة وسبعون ونصف ثمن ما ادبت عنه وعن اصحابه الغائبين الاربعة بالجمالة ... الاول خمسة وسبعون ونصف ثمن ما ادبت عنه وعن اصحابه الغائبين الاربعة بالجمالة ...

بعل

وكتب اليه من مدينة بكلوس

فاجاب

كتاب الحوالة سهل رحمه الله سمعته

فاجاب رحمه الله

قال الامام الحاكم ابو الوليد رحمه الله

وسهل رحمه الله

فاجاب رحمه الله

كتاب التعريف والغصب سهل رحمه الله سمعته

فاجاب رحمه الله

ومن الاحتمل عشر سوالا التي سالها سعيد اسمل

والجواب عليها

ان يبيعه بحكم الحاكم في ماله فان وجد الثلث لا يجعلهما خير الورثة بين ان يبيعوا ما على وجه ما بتربع
الى الموصا بحكم له وبين ان يدفع لهم جميع الثلث ويستوفي الموصا بحكم معه بمنزله الاشتراك في كل ما تخلفه الميت فما بيع اخذوا
منه بقدر ما وجب على قدر وصاياهم وما اختص كان لهم ثلثه يقدما موز بيعه ايضا على قدر وصاياهم والجعل وصية الموصا بحكم بالربع فيما
اوصاهم به خاصة اذا حالت الوصايا وزجعت الى الثلث سواء في مسئلة عزة بعينها فيخان يستوفي له الحكم في ثلثه على الورثة
وبالله التوفيق **وسئل** رضي الله عنه عن الرجل يكون في حياته على ذمته على ثمانية عشر دينارا
وما يرجى موفاها حتى يستوفيها كما كانت في حقائقه مرة تكثر ومرة تقل ما الحكم ان هذا سبوها اياه بين يدي الحاكم وبحاب ذمته للسؤال
ووقف عليه والشهاد انه في صحته عند موته بالعشرين مثقالا بوجههما ما وتبقى لهم الورثة عليها وما يلتبث الزوجة وما يجاسبونها
بعشرين دينارا التوفيق **وسئل** عن رجل ما في رجل وعلى رجل دين لورثته فتوفي احد الورثة في حياة المتوفي ثم توفي المتوفي
وامرأة المتوفي حامل لورثته فهل يدفع نصيب الميت وما يكون الحمل فاجاب رحمه الله بان ذهب الميت منهم مردوده على الباقين ويكون
من الحمل ان كان كما مر يوم وجب قسم المال وخرج حيا واستهل صارخا والله التوفيق **وسئل** رحمه الله في رجل عمر
في مرضه باشياء كثيرة ثم كروها في كتاب عمره ثم توفي فاجاب الورثة ان يخيروا منها غير ما عمل الثلث ما احاكمتها فجميع المال مردود
ونص السؤال جوابه رضي الله عنه في رجل توفي وترك ابنتين زوجة واخا وكان قد عمر في مرضه الذي توفي فيه ان الحج خراج
من عمله البحث من ذلك فيما لحقان به وينفذ ما فعله ملاحظا على ما يجر سماه من عشرة الاخوات وان يجر اخيه نفقته كما وجبت له
من غلة ربعها ان لا توخره بدين كانت له على فور تسليم حتم وتعمر بعزم لان يعزو عنه كعلاج وكتان وثياب وزيت وسمسم
عوده ذلك وان يبقى عليه كسوته كما وصوفه الزيت والكعك والثياب والكتان والفرش عن الحلوة وتعمر ايضا لحجه لبنيه ابنته تجميع
ما تخلفه من الاملاك المعقار وكما على احتلاب امنا جها حيث كانت وجميع ما تخلفه من الحيوان البقر والغنم وغيرها بابا الورثة
ان يبقروا جميع ما تعمر به المتوفي المذكور الا ما حمله ثلثه ان كان عمره غير مستغرق جميع ماله بيننا وقيل له ما يبقر من هذه الوصايا
كلها وصل تبقر كلها وعلى هيئة ما حيه بالا نعاق المذكور لا بعزله مع سائر الوصايا اذا تبقروا على حمل من اصحاب الوصايا في الثلث كتب
يكون لهم وكتب تكون الحامة بيما عمر به المسجد وصل يبقى ما عمر به لصلاح الدار بين المذكور تبقى وكتب يكون تقوم خراجها المذكور
وتقوم الدين وما تقوم الحيوان المذكورة أربع التمام اربع الوصايا اذا كانت الحيوان المذكورة **فجاوب** على ذلك بان ان صحت السؤال وثبت عليه ومرجع الورثة حاكم تسبوا اليه من الابقبروا
ما عمر به المتوفي الا ما حمله ثلثه بعقوم جميع ما تخلفه المتوفي يوم يتكلم في ذلك ويقوم مبلغ الثلث من ذلك ويخيروا بين ان يعطوه
الموصا بعشرة فما بقل من الثلث يعمر من المملوكة لحاكم فيه جميع اهل الوصايا بما يبلغ وما يباع ويضرب فيه للمسجد بقية كتراوا الدار من
من عشرة اعوام بعزان يستغني عن ذلك قبل ذلك بحسب ما يحتاج اليه الحال من ثبوته في اصلاح ما يحتاج الى اصلاحه فيما
الحمل الذي يحمل اليه وقد ذكر ما تقوم به الحجة مما يقبل الورثة ان يخيروا منها غير ما عمل الثلث ما احاكمتها فجميع المال مردود
فيما تبقر ويقسمان كان معمر فيزيد ويضرب فيه بقية الاعمار والكتان والزيت والثياب التي اوصاها بها ويضرب فيه بحصة الدين
بقية ما لو هي له من ذلك والحيوان فيما تاب المسجد في الحامة وفي ما تحتاج اليه المسجد وما تاب الاخ في الحامة كان للورثة
الذان يبقروه له وما تاب الموصا بالربع التي عليهم في الحامة بسدس مما عليهم منها وما تاب الحجة الموصا بها مال فجعل
بيما او صاهم به ذلك ويقسم الربح على عمل ذلك بقدر الكعك والزيت والكتان والثياب فيما يضرب ما يجب لهم في الحامة
ومن جملة مسائل كتب بها اليه من قبل الجواب وفي ينقل السؤال
فقال وما قال الزيد او ما به لزوجه الرامي بتزيك ولي توفي به الى اخر بتزوج وتوفي قبل البناء فما مسئلة قال اموال الموصا بها لا يعبر ذلك

وصية داود بن ابي هند وابن بريه

المسئلة الثانية ومن الخمس مسائل التي كتب

ومن رجل شرب جرا بينه وبين مؤنة نكرة تشاورا فيما حالت عن الطيب عن له مجرة ما إلى حتى يكفر عنه ما يوجب التوبة في شمائم وتكفيه
ان اخبا ما لا واختلسه من عشرة الوجه واختج با حتياكم لم با خذه واتمامه الوجه فيه مسائل يجب عنه مؤنة التوبة التي كفر عنه عليه
با ختلاسه وانكاره له او ام يعود في ذلك لعازم بينه لنا ما جورا ان شاء الله **فان** نعجن سواله مئزا وروقت عليه
وما جرا بين المشترب والبيع الزيد جعل اليه الا شراب عليه والزام للوجه الا يعمل شيئا من امورة ده وروايه يوجب ان يستفك ا شتراب
عنه والعشور ولم يجز له باعا تبت مئزا من حاله و يجب ان يعرف جعل اليه من الا شتراب عليه ويقع حكاته لسواد مع الزوج وروايه
ازيتو بين **وسيل** ربي الله عنه عن مسئلة عشرة عشر ولم يشعر عليه استعن بل كتب مئزا لخلف يرد في رقعة وترك عشر
اينه اتبع من اعتقه با ستكمرت بعروه با ته ونصر المكتوب فيهم الله او عمر الدين لو قع به سوت القوت ا تحيرعنه وما ما جا عنه
با لمستكمر تخلف يرد مئزا وسوا ميتي حرة لوجه الله الكريم ولسا من ما يح خمسون مثقالا مرا يمية وكلما اختوعليه خرا بها من قرب
يصلح للبا سما وسن مصرفة بيما عينته لها من غيرة له وحرام على من غا يفا او منعها شيئا من حقها وكتب عبد الله النجيبي تبتع مئزا
المكتوب فيون مئزا عقرا استرعا الله خلف عبد الله بن سبيار ومئزا نحه يشعر من تسمى بعبد الله بن سبيار التجيبي ا سنة زعبوا وما نه كرا
ا ستثنيا ت وقال ابن المستكتب رقعة الون المذكور في مئزا مرة الرقعة بعتوا ج فيه عبد الله بن سبيار التجيبي ا سنة زعبوا وما نه كرا
لما بان فعلها على حسب ما نه كرة جرا يم الجبار وا سعروة با لخلف انه خلف يرا ج فيه مخرّ المذكور ما يشكون في ذلك ما يمتزون فيه لشمس
قوله من عجز فيه وكتب شمائة تعلى له حين سبيلها في ذي حجة سنة تحس عشرة وتحمر با يه ومئزا نحس السوال في الجبين الزيتون
مئزا من له ان الخبرة ذ صلح في ا سعاد الخلف المفتتح اعلا عزة النجمة وتا مل العفر المفتتح جوفه با نه تبتا على ابه عشر من يجب
عمل عا ما بيما ذ تضمنه الشمس من الجبين ركيب الخمس فيه وما الحكم في الجمة زيد المذكورة فيه ان ينبت عنها وسل الشمائة تعلى لها
الجبين فيه با لعشر عا ملة فيه ان ما بين له الواجب في ذلك يبيانا وا نجا موفقا ان شاء الله **فاجاب** ابن بريه الله عالى له بما مئزا نحه تضمنت
سواله وما ا تضمنت جوفه روقت عليه له والمام يتعمر الجبين فيما عليه ما كتبنا نحه في مئزا من يتعمر ما با نه مع الكتب
ايما المستكمر فيه بعروه با نه فلا يجب الحكم لما يشتبه ما نحه في الشمائة تعلى يحه بيرة ما خمال ان يكون كتبا نه لبوا من نفسه
فيه ولم يعزم بعزم على ايقاعه والرواية مئزا مسكورة عن علي رحمه الله وبالله التوفيق بين

وكتب اليه رضي الله عنه من حاجة بكلبوس يسمى الله

يسئل عن مسئلة من ابوبا يا ونعم السوال الجواب رضي الله عنك في رجل عمدا انه مخا حتى به حتى العوت جا زيلة نا وحي على نفسه ويجعل
شكوا وكتوا الى اخر العمر وكا نخه في غرة رمضان عام عشرة وخمسوا يتم عمر عمرا الخرا نه كر فيه امواله ولم يذكر فيه وصيا على نفسه وقال
في اخرة ويجعل عمر في مئزا من ا نخا الكل ما تقوم عن عمر عمر وثا نخه في النصف من شوحنة وخمسوا يتم عمر ان يكون الوصي الخي كور
في العمر الاول منسوخا با لنسخ الخي كور في العمر الثا نيو ينتا وله بعمو والنسخ الخي كور انما ينتا وله الا ما كان من سبا يا الاشيا
الخي كور نه من العمود الذي ليست بوصية سما كان من هرقة او عتق او غيرة له وبالله يعكم لبوله **فاجاب** علي ابه رضي الله عنه
سواله وو قفت عليه وا تمام يذكر في العمر الثا نيو ما عليهم الزيد ان فيه العمر الاول شيا فلا يكون وصية فا سخا لذكر عمر
تلزمه نا سخا لما تضمنه العمر الاول من التقوم على نفسه وا لا يكون ا سخا لما سواله نه معا رجعنه معا ما كر في العمر الثا نيو ان
النسخ انما سو ريع لحكم لحكم غيرة وا ما رفع حكمه بغير حكم فلا يسمى نا سخا لما تضمنه العمر الاول من التقوم على نفسه وا نما سو رجوع
عنه وا يضا ان بلو نا في هذا العمر الثا نيو انه مبطل لحكم العمر الاول لزمه لعمل بما تضمنه العمر الاول من التقوم على نفسه وغيرة له وبالله
التوفيق **وكتب اليه** ابو العطل عبد الله بن سبا يا زياد الخامسة عشر من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين ومائتين

ابن له يتيم ابن ستة اعوام وخوسا استركما عليها في التقويم مشاورة ابرئة للصبي في بيع رضا موا لخا مة بذركم مع الحواله الزواج
با عما الحمد مثوب ازمنا سب لتلب مال الصبي ونا سب ان يعزلها بجوده للزواج وجعل تتشكا ين فا له والحواله الحدا وا مرة السوال
وكا مرة السوال خمسة الذكر ما بينها بين الخا مل تجب عزلها بجوده للتزويج وكيب ان تبت ان المشترب سكا بها معا نر لنزعها من قبل ذلك
الجواب ندبحت اعزة الله بما تضمنه سواله واتم العلم ان مال الصبية على ما صفت من الاصلاح وروجوروا لها وكضور ولمها ما ر خص لكفايتها
افرت على ما لها بعد ان يحول الحول عليها بالله تشاورا وان جعل حا لها تشاورا معها في التذكر من يتزوج لها مئزا وكم يتزوج ولم يتزوج لعضو ها ان تزوج
غلبت على الله وما كما قال الله رحمه الله وكما نقول ان يتزوج عزا لا يبقا الا ان يتبتعليها ما يوجب ذلك الله

المسئلة الخامسة عشر من الخمسة عشر سواله التي سالها عما ذكر من سوالا

ثلث مئة اوراق مقاربة الوزنة وما ا ختم وجعل في التقويم الله ما اعترض عليه مئزا نحه وغيرة يوجه من وجوه من الحا نحه الخلف بين
تخمير الثلث والحكم عليه ثم يعزيوجه من ذكرة الجبين اليه الحا مرجع الجبين فيما سبيل الحكم عليه ا لجواب با لله
تضمنت السوال ان يجوز للعدو ان يجعل لنفسه معاوضة الورثة في التقويم ما سما ختم به ما له وان الحكم الذي تولى
من تقويم الثلث ثم تحميل الثلث ان يكل تغيرة الجبين في الوجوه التي جعل الجبين فيها وجبا ان يراه با جتهاده ما ان
امر الجبين والاعتراض عليه من نحا سخ وغيرة ومبنية الجبين الصواب وا ما خيروا ما مور الجبين بالحكم بها على ان يتبين له
تغيرها بيكتابه الله تعالى تغيير ما حكم به ما مور الجبين من كتاب الله وا ما ان يكون ما مور الجبين ما ضي ما مورا
صعلنوا ان كان ما مورا ولم يكن مبرة للجبين ان يكل عن الجبين ان كان ما مورا من ما مور الجبين ما مورا على ما مورا
حتى يثبت ان غيرة ما موزه بالله التوفيق بين

السوال الثالث من المسئلة عشر من سوالا التي سالها عما ذكر

بعين كان ثبت عن الجبين ان مشترب الزوجين ا ذا ا نعقد بينهما بالله تعالى سر ولم يقع بينه الشمائة على ان مرة ما يشترب با سما
حتى توفي الزوج مئزا يعقد الزوجة با لميراث او با سرهما او با يخالهما ا ستثنى و با ين قول الله تعالى با لله تعالى ولم يقع على الوصي
والمشترب با لنكاح مقام الشمائة بما على انفسهما با ما عليا ان ما يكون على بينهما با سباب بيرة ما ذكرا ما ذكر
الجواب عليه تضمنت السوال وقفت عليه والمسئلة مسئلة ذوا شتاب وبيعا بيرة ا نتقلا با ختلاف بين
بيعا ما ثبة اقوال الذي اقول بيعا ما ا نقلوا ابتوا ان يتكرير الذكاح ان كان الجوزه الوصي با سر لمشترب حتى يبا ن كان
نكاح غيبة عا لو ذكر فيه الول اجازه كان لها الميراث والحواز وان كان على غير جوزه الوصي ولم يكن لها ميراث ولا حواز ولا ان يكون
فوت عليها ويكون لها ا نتقل ابه والله الجبل الوصي الصواب وا ما ا نا بعد ان عرفوه للسبيه فيبراءوه ولم يقم بيه ولا ا جازه حتى ما
السبيه فيو منزلة ا ذا لم يعلم به حتى مات الذا ان يكون بمنزلة من لم يبلغه فيكون له ا جازه وبالله تعالى يوفق بين

السوال الخامس من مفوم على نجوم ثلاث رجل تخو من ترك ما ترة ليتا مى ما ترة ليتا مى

هذا العبتاج الثالث من المفوم ورثة البيت وعلموا البا لشروكان هذا العبد تخا بعهم المه واشترا ه بتخه بقيام بيام وشكر ا ليهم
امراة وقام عن المراة للمفوم عن الغيبة ا لبعد الذي بيع ثا نيا وعلموا العبتاع مع الورثة لبيلا شر لجبيع يرغب لهذا العبد ان يشتره
حصة الزوجة معا حتى يفوز الزوج لهذا العبد بعد ول القايم عن الزوجة الشمس بلان يعني الجبين عن نفسه الشمس
هذا الكتاب ان عليه لهذه الزوجة الخي كورة كذا وكذا ضفا لا من حصتها من ا لبعد الذي تخدمها من زوجها بلان ورثته يشتروه فيه ا لشمس
يفرا العفر على المشترب بلما كان بعد موته بالجبين الخي كور ربا ذكر ان يكون الشرعلى ما يسمى له العدو يوقف الشمس ويستعلن عن يمين
الشمائة وقالوا انا نحضر انه الذي حصة الزوجة من البعد لزمه الوزن ما يجب ان يعطيه الوزن ما يجب ان يعطيه ويكون له من ما يجب

للموصا فما فيه ويقدم له الفرض وتقسيمه له ان يبدأ بسهم الجميع الذي يجب التجاهل على ما ذكرناه فان كان تقسيمه في المثبل وكان فيه ادوار الموصا بما قل يتزوج فيه للعشر فيزن الموصا فتجيبه سهما ستين وسبع الوصايا من العين ستة وثلاثين فجمع التسعة والثلاثون والستون والستة والثلاثون فكان له ما يتزوج ستة عشر فيكون للموصا له ثلاثة ايام من العين ستة وثلاثين من التسعة فيقع التسعة والعشرون والعين والستة عشر وله ثلاثة ايام فاعلمها وذلك تجعلها وللموصا بها ايام من الدرام ما يقع للثلاثة ايام من العين ستة وثلاثون

ان تجيز البيع ويلزم المشتري الثمن من الغاصب ويرجع المغصوب منه ان شاء بالقيمة على الغاصب ويرجع الغاصب على المشتري بما اخذ منه ان شاء بالثمن الذي دفعه اليه ان كان المشتري قبض المبيع وان شاء بقيمته يوم قبضه ان لم يكن قبضه ولا يرجع المشتري بما دفع من الثمن على احد لان الغاصب ظلمه بما اخذ منه والمغصوب منه ظلمه بما اخذ من الغاصب ثم رجع ذلك العين ولو غصب الغاصب عبدا فباعه فاولده رجل لم يجز لاحد ان يشتري منه عبدا ولا ولده ولا امته فان فعل فالبيع مفسوخ والولد رقيق والامة ام ولد للمغصوب منه ان شاء ولا يجوز شراء شيء من الثمار او الزرع او الدقيق او السويق او الدقيق او الخبز او اللحم او الشحم او الجبن او الرطب او العنب او الرمان او الجوز او اللوز او الخيار او القثاء او الباذنجان او الكمثرى او التفاح او الخوخ او المشمش او الخوخ او الكمثرى او الباذنجان او القثاء او الخيار او اللوز او الجوز او الرمان او العنب او الرطب او اللحم او الشحم او الجبن او الدقيق او السويق او الخبز او الزرع او الثمار او الزرع او الدقيق او السويق او الخبز او اللحم او الشحم او الجبن او الرطب او العنب او الرمان او الجوز او اللوز او الخيار او القثاء او الباذنجان او الكمثرى او التفاح او الخوخ او المشمش او الخوخ او الكمثرى او الباذنجان او القثاء او الخيار او اللوز او الجوز او الرمان او العنب او الرطب او اللحم او الشحم او الجبن او الدقيق او السويق او الخبز او الزرع او الثمار

بطل

واختلف في غلات المغصوب فقيل انها للغاصب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان وقيل انها للمغصوب منه لانها نماء ملكه وقيل انها للغاصب ان كان قد ضمن قيمة الاصل للمغصوب منه وان لم يكن ضمن فهي للمغصوب من

باب

باب

كتاب الاستعفاف وسؤال الله العفو

باب

كتاب الشفعة

وسئل رضي الله عنه عن شبعة اخر الشفعة

الشفعة للمبتاع ونص المسئلة من اوكلها الى اخرها الجواب رضي الله عنه في نوع على البيع والحريق عوزة ولم الشراء من غيرهم فباعه بعض اهل البيع وبقي بعضهم فقال المبتاع لهذا الباقي اما ان تشفع واما ان تدع الشفعة جوعهما له ام لا فيجيل الواجب له الشفعة للمبتاع كلية بما نفسه فيرجع بعضها على اصحابه الذين باعوا بقدر اثمانهم ولم يدع له شفعة عوزة ه

فاجاب

ايده الله بهذا الجواب فصحت سؤاله وفقت عليه والذي اختاره ان شفعة من لم يبع حكمه من اهل البيع لمشتري الشفعة الواجبة له لا يسقط حق سائر الاشراك فيها اذا اراد وا ان اخذوا جميعا على قدر نصيب الذي لم يبع ومن قال منهم انه لا يجوز ان يبعض شفعته فقوله ضعيف لان الشفيع اذا باع احد الشركاء فقد قال بعضهم انه يبعض شفعته فيأخذ من المشتري بقدر ما باع ويترك الباقي وهذا قول ضعيف فرار شائع فيه لا يمكن قسمته وكما اذا اشترى الشفيع بعض ما باع فانه يبعض شفعته فيأخذ من المشتري بقدر ما اشترى

ما يرتفع بيمناق تصرفها بما يراه من الوجوه حكم الوصية فان حمل ثلثه الغاصات المذكورة نفذت وصيته فيها والا فما ابى الورثة
منه ولم يجز له ان يستأثر بشيء منه لنفسه وان يصرفه في وجوه مما فيه فان بعض ذلك ضمنه للورثة وان وقع ان اوصى عمر اليه
ان يضرب ثلثه في وجه كذا وكذا مما يزكو هو في نفسه على ما حكم به الغاصب يضمن له ما تلف من ذلك والله اعلم وهل
يكون له الوجه مما ينتهي فيه فلا يصرفون ان اوصى امره به وفقا لحكم الشرع في ذلك عام ميراثا للورثة اوصى الموصي
يوم مات لا يوم يتعلق عن الغاصب وان فضله ثلثه الغاصات كان على ما حكم ما عمل الثلث سهما الا ان يجيز له الورثة والله تعالى اعلم

كتاب الحبس وصلى الله على سيدنا محمد

في مسئلة من هذه الاية وسئل في رجل حبس املاكا له على ابنة وعقبها وشرط انها ان ماتت وعقبها في حياته او ماتت
في حياته وعقبها بالحبس لها ان ماتت بعدها واعقب كما او ماتت وماتت فيهما وجميع الحبس على ما حبس به ثم توفيت
الابنة المحبس عليها بعده واعقب كما وان المحبس ابراهيم وارثهم فما تقول الورثة في الحبس هل ان الام مثل
له ذلك ام لا **فاجاب** رحمه الله وتعمده عفو الحبس ما فهمته من استراك رجوع الحبس الى المحبس ان
توفيت الابنة المحبس عليها وعقبها في حياتها او توفيت واعقب كما يوجب الا ينفعا الحبس الا من ثلث مال المحبس بان حمله الثلث
فتعود كما كان بيد الام وارثة فحمله لذلك تعرفه من الثلث ويكون ان لم يحمله فيه وحمل مع الام ابنها وكانا
يعني هو وابنا من جميع ورثة المحبس يوم مات وتركان من حق سائر ورثة المحبس ان في حملها الابنة في غلة الحبس كمول حياتها او ان حمله
الثلث بلم الرجوع ثم له في مالها وبالله التوفيق

وسئل رحمه الله عن حبس وما الغلة في احياء شهادة

اجاب وبقدر الجاه الله على ما تضمنه من السؤال عنها اختلف فيه عدد من اجازه استدلالا بالحبس وانما المعتمد
المعلوم من مذهب مالك رحمه الله وجميع الحالة ان شهادة من ذكر عاملة عمال الاحباس من الاموال وكما اختلف ان شهادة الشخص
على الاموال جائزة وانما اختلف فيما اجر الى الاموال كالوكالة على مالها وشبهه فذكر انما يترجح ان شهادة من ذكر غير عاملة على
مذهب ابن القاسم المعتمد ان شهادة النساء المحبوس الاحباس جائز البين مع الشاهد اذا قلنا ان الحبس يثبت بالشاهد
وفي ذلك بعض اختلاف ممارأى عنه في ذلك وسئل رضي الله عنه وارضاه عن مزارعة رجل لبيت
في وجيبة كراء الحمام ونعل المسئلة الجواب في الله عنه في رجل حبس على ما يليه قال ان رجلا من اهل البيت ان رجل واخر
من ذلك له الرجوع في هذا الحبس المذكور فباع منه وصول ذلك من الحبس المذكور بشفعة حتى قبل فوت مبيع ذا
انه ان كسر عقار الاشترا اخر عليه بيعه للحبس المذكور يعمل اكرا الحبس عاما واحدا من سنة الحمة المذكورة من
العلة الحبس المذكور اعواما ان توفي وترجع على ذلك ما خرجوا عقار الشراء المذكور وما خرج عليه ما خرجوا عقار
الكراء وتعلموا وقالوا ان شفاء سنة الحمة المذكورة بابونيا ان يبيع فيه امر كرابنا المذكورة ما زاد على الكراء من ما يتا خمسة دنانير
و العقد ترجع بقول ابن الكراء المثل سنة المعمول ما قول له الكراء ما بين مثل الكراء ما بين مثل الكراء ام مبسوطا وصل قول
الحبس ما خيار على ما يجب ان حكم حكم الاحباس او حكم الاحباس الخمسة على العاصم بين لنا فيه بيانا
فاجاب رحمه الله تعمدنا رحمنا الله وايا كم وبالله التوفيق ان كان الامر على ما ذكر في هذا السؤال
وجب بشفعة وقد اختلف فيه الرجل سنة المعمول ما قول منه على ما حبس به عقار ما ذكر فيه ما ذكر
بشفعة الكراء بحوز الكراء كمسئلة التي سئلت عنها والله الاحباس الخمسة على العاصم بين العاصم كيف
وما شبهه ذلك ينبغي لحوزه النظر فيها ان يكريها الحكم من اربعة اعوام ان كانت ارضا او اكثر من كراء واعوان كانت دارا

ان سئل اجل العاصم وعليه فما عمل الغاصات في كراء الاحباس فان كراءها ان ابى الورثة على وجه الكراء ولم يقسم
على فرض ما بين العاصم ورواية عن ذلك وبالله التوفيق

وسئله رضي الله عنه العاصي بمسئلة ابو محمد عبد الله بن عيسى رحمه الله

ايام فقايه فيها في الزيادة في جامعها انما اختلف علية اهل العلم فيها عبر السؤال وذكره ما تقول رحمك الله عنك في مسجد
جامع مصر يصلي الا معارضا فيه من علم ومن يصلي فيه واحتاج الى الزيادة فيه وحوايه حوانيت لغوم يشتاكون لبيع
البيع في تلك الحوانيت لتزايد في الجامع بما منعوا عمل يجبرون على البيع بالقيمة وتبين ان ما عدا صنع التحبيس ثم ذلك
واتقنته اولى يتقنه عمل يجبرون على البيع لاجل الضرورة المذكورة او بيا قل في ذلك بريع الجامع المذكورة ان تبقى
التحبيس وفرضل الجامع من كراء ربعه ما يشترا به الحوانيت المذكورة وفرعلمت وفقك الله عما تكلم ابن حبيب وابو البرق
وغيرهما في معنى المعنا **فاجاب** ايده الله تعالى وقفت عليه وافهمت سؤاله ووقفت عليه وافهمت ما ذكر عن اهل
العلم واحتاج الى الزيادة فيه كلهم وبقيتها في كلهم وبقي عليهم ما ذكر فيه الامر الحوانيت التي ابا ارباعا من ابيعها بالوجب
في ذلك ان توجد منع بالقيمة وحكم عليهم بذلك على ما اجروا او كرهوا المنفعة الناس بذلك وضرورة دفع اليه وسئل قول ابن القاسم
روى ذلك ابن نافع عنه في العتابية واليه ذهب اكثر شيوخنا المتاخرين وذلك ان عثمان بن عفان رضي الله عنه على ما ابا البيع
اليه من اصحاب الدور التي زاد بها مسجد النبي صلى الله عليه وسلم الحبسة وغيرها وروى ابن عبدوس عن محنون انه قال بلغني
ان جانب كبير من الناس ان جانب الامر بيد رجل فجعل الشهر على ابهر بين ضررهما قال ان كان الناس بهر بين فرقة يسلكون الاخر
عليهم فيها فلا ارى الحكم على هذا الرجل كريها وان كان يحل عليهم في ذلك ضررا بينا ان باخراجه الاعلم بهم كبيرا من ذلك وبعكسه فيهما
من بيت العالم وسؤدده مسئلة بعيدة لا يقرن فيها وشرط الحكم سوء من باب الحفظ على الجماعة لمنفعة العامة كقول رحمه الله غير
من اهل العلم ان الامر على اذا غلا ولجميع اليه وكان في البلد من يعلم ان للامام ان يامر باخراجه الى السوق ويبيعه من الناس لجميعهم اليه
وما شبهه ذلك **من منفعة** العامة قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد وما تقول الصلح حتى يبيعه على اهل السوق
فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك مما يضع **للعامة** امر بذلك فيه ولهذا المعنا ضمن اهل العلم الصناع واخر جوهم عن حكم
الاجراء في الاضمان عليهم ومثل هذا كثير وذكر ان بعض شيوخ قال في الجامع ولا يقول اسهيل ان كثرة الامام احراما على بيع دار الزيادة
في الجامع واخراجه عنها الا عن كبيه لبيت ومجتمع بقوله تعالى مروية حاجة بيته احتماله وجوه عاما ان ذلك ومن ذلك ما يقول ابو عيسى
النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرئ مسلم الا عن كبيه لبيت منه وليس له التصرف ان الحوانيت ليبيع ان عمومه وانما سبب
مخصوص بما خصصه قوله الشرع وكذلك ما كان في معناه معاورد في القرآن والسنة بالعادة عامة الا ترا ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نظا بالشفعة على البناع **للشفيع** وان لم يشتق شركاءه في عبر فوض عليه فيمتنع الحوانيت بلم يكن اخر الشفيع
الشفعة من البناع بغير كبيه **فيمن** ان ابا ان يعطيه اياه بقيمته او يشتري منه معارضا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل
مال امرئ مسلم بغير كبيه منه بل كان ميسر العمومية المعنا انما جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم حقا للشفيع على
المشتري لعلة ان البناع محق شريكه وازالة ضرر الشركة عن نفسه وفي الغير المعنوية للغير ازالة الضرر الزمن
نفسه وللابتاع فكذلك حوانيت واذا ثبت الاحكام بالسنن بالمعاني والعلل وجب القياس عليها وغيرها وبالله رضي الله
وجميع اعماله فما سئل عنه ان من بناجي بقعة وجل بغير اذنه او بامره الحوانيت ما تفقت ان لصاحب البقعة ان يلزمه قلع البناء
بقيمته لشاء ذلك او ابا للعلة الجماعة بيزة له ومن الابتاع ويقول الضرر رفاه او جبه بالسنن الثابتة في مثله الاحاديث التي
ذكرناها ان الخروج الرجل عما يملكه من الاموال بغير كبيه نفسه ان ابا ان يكون بيع لقوله لمنفعة رجل واحد وان ازالة الضرر عنه بقوله

او يجب في صنعة المعلمين وراحة الضرر عن تحيتهم انما يشمل الحرير ايضا فيجري ازعة الناس بالزيادة
في جامعهم الذي يتكررون الى صلاة الجمعة فيه ورأيتهم يبيعا سواه من المساجر اكثر وان الضرر الداخل
عليهم في الصلاة والركوب المتصلة انما هو في المساجر عندهم لا سيما عند الكبير والعكس اشد وابين
وكذلك يجب انما انما عما ارباب الحوانيت المذكورة انما محبسة عليهم ايضا فانه لا ارى يمتنع انما ابوا من بيعها
ان يؤخر صنع بالقيمة جبرا على ما اختاروا وكرهوا ويؤمروا ان يجعلوا القيمة التي يأخذونها فيما في جنسه مثله من غير
ان يوقف عليهم بذلك على ما رون ابن القاسم عن مالك انهم لم يختلف قول مالك وجميع اصحابه للمنفرد ميزوا بعضا خرين ان يبيع
الجميع الغائم جاز ليس يصح به في المسجر الجامع اذا احتيج الى ذلك وانما اختلفوا فيما سواه من المساجر وعلى ما اثبت
به الروايات عنهم في العتبية والواضحة يشهد لما ذهبنا اليه انما اعتبروا انما بقل الجوامع من ذكر اربعة ما يشترا به الحوانيت
المذكورة ولا تهم المعارضة فيما يشهد لما ذهبنا اليه والله الموفق

نسخة جوابه رحمه الله لامير المسلمين علي بن يوسف

اطال الله في بقاء الامير ايده الله عن الرباط في جامع مرسية حرسها الله وعمرت بمعونة الاسلام وصل الكتاب الكريم الدال على مرتبه المعروض في توجيه الذي برد الله تعالى في جميع الامور وفقه الى اشارته السنية من تقدم امر
المثال المذكور في العرصة التي استمل عليها الكتاب العروض كتبه عليه ما يسوغ في بنيان الجامع مثله ايضا وسل الجواز ايضا
انا بقية الارض المنسوبة الى ابن كما سئل عنه. واما انا بقية الارض المنسوبة الى ابن كما سئل عنه اذا لم تكن لمن يعرف بها ملكا
يبيعه بوجه جايز فلا اشكال ولا احتمال ولا اختلاف بين اهل العلم في انها صارت الى الجامع جايز بل واجب انه فرضا في
المسجر عن مثله لا سيما بما ذكر فيه من عذر المحبس ليزاد فيه وكذلك الدار المحبسة يشترى الجامع بثمنها ويزاد فيها
في المسجر الجامع بغير ترا ذا احتيج الى ان يتوسع فيه بها الا ان تكون محبسة على معين ولا توجد معهم الا بذلك من هذا
ايد الله امير المسلمين ترى له. وجميع اصحابه المتقدمين والمتاخرين لا اختلاف بينهم فيه وانما اختلفوا فيما سوا المسجر
الجامع من المساجر على ما اتضح لهم من الروايات في ذلك. واما المثال الذي اخرجت الحرة لبناء الزيادة في الجامع فان كان هو ذلك
ما ذكرا الذي اكتسبته منزوعه حلال الزوال جايز وان كان هو الذي كتب المثال الذي سبب منزوعه الحلال وفي ذلك من الاعلام
منهم منزعه الى ان المثال الذي سئل عنه حكمه حكم الاول الذي سبب منزوعه الحلال فيما ذكر ان هذا القول في بناء الزيادة
في الجامع وترك ما سوا هما حبس عنه جايز وقضاء كما ذكرا قاله لا يدير يستكثر ولا من سوا فيه وانشر مسكنة وحاجته
ومن ما تصرف فيها بينهما وبين غيرهما قال عليه السلام بالدعاء ولكل امرء ما نوى والتوفيق. ومعنى قوله ان
مثال الذي سئل عنه حكمه حكم الصورة الاحكم الاول الذي سئل عنه هذا القول لا يجوز ان يتناوله الزيادة في الجامع
فان بقيت ذلك. وما كان مثال المثال علما حتى تتبعه في وجهه وجهت الزيادة المحبسة له وجازت الصلاة فيها وبالله
التوفيق. وسئل رضي الله عنه عن دار في محبسة على رجل من عقبه فاراد بعض الجماعة ان يجعل الجزء الذي له منها
فيما وتقل السؤال والجواب في ذلك. فعلم في ذمة المحبسة على رجل من عقبه فاراد بعض الجماعة ان يقطع عنه
في الغائب من اهل الدار وما يحتاجون اليه وكيله في حكم الحبس عنهما من الجزء فضلا عن الجيران وبعد الحبس عليه
ما ذكر لعموض عن الدار المحبسة عليه من الضيعة المجاورة لها اذا ما يستصبح ربع هذه الدار الذي يعوضه ما جب الضيعة
بكان غيره فيها وارمنه وسراغيه للمحبس واكثر ذلك له بين لنا ان يجوز له ذلك ام لا. **فاجاب وفقه الله**
تضمنت السؤال وفيما عليه وان كانت منزله الذي ذكرت الضيعة فرا قطعت الضيعة منها جملة بما جاب ما وصفت

بلم يقدر من اجل ان له على ابنها ما وراعلى كراعها وثبت معاملة ما جايز فيها لعموم الضرورة على وجه ما ذكر عنهما
بلا باس بالمعاوضة فيها بما يمكن غيرها يكون خيرا منها كما على ما قاله جماعة من العلماء في الربع الخمس الذي
ويكون له ان يحكم من الغائب بعد ان يثبت عنده السبب الموجب للمعاوضة والقسمة للمحبس فيما وقعت به ويعمل
بذلك ويشهد عليه وبالله التوفيق.

المسالة الثامنة من الاقسام العشرة وسئل رحمه الله التي سالته عما يجوز

وما يجب من جامع المحترق منه بلا كان هدم فيما زوليس في خلقها ما يمنعه الا بان لا يوسع لجماعة وخرجته شيء على ما ذكرنا
الجامع ويكون بنيانه مغرما على اهله وسرقته ام يترك وذلك بان لا يوسع غلة لمن ذكر كيف ان ضاق اهله من غلة
فيه وخرجته عن خرجته الا ان يستغرق عليهم غلة هل يكون له ضرجته فيهم ام لا والعلة ما يجوز بها ما ذكر السلطان اليه
بن لنا بيانه لنا الجواب. **فاجاب** ببيان ما المترون من غلات الجامع مغروف على اجرة امامه وخرجته الا اجارة المثل
لخرجته الذي لا يوجد مثله فيه وغلته وكسوته وغيره انه لا يوجد من يتبرع بذلك وبالله التوفيق. وسئل رحمه الله عن
انه لا يدخل من غلة احباس الجامع ما يوجد في صنه السلف على ما ذكر انما ما ذكر ان ما ذكر ان ما ذكر ان ما ذكر ان ما ذكر
وبالله التوفيق. **السؤال الثامن** في مسجر له غلة واسعة هل يستثمر غلته في اجرة امامه وخرجته
وزيت وغيره وما يوجد من ما شي او يوجد من غلته ويوقف وكيف ان توجد من غلته شيء هل يستاجر منه اهل يكون حصاع ما
وكيف ان بجز يستاجر منه اهل ما يتاجره حكم هل يكون ناظرا للعمار ويكون له الاعمال فيها. **الجواب**
عليه تصحيح السؤال وفيه عليه وتجوز ان يستثمر من غلة احباس الجامع في اجرة امامه وخرجته وزيت
وغيره والواجب فيما فضل من غلة من اجرة امامه المعروفة له بالاجتهاد وغير اجرة خرجته وما يحتاج اليه من شيء
وزيت وغيره ويجوز للسراد في ذلك من غير ان توقف لما يحتاج اليه من نوايبه او لما يحتاج اليه من شيء
العامل منها ما يبتاع منه اهل يكون سبيل ما ابتاعه سبيله. **وسئل** رحمه الله عنه في مسجر جامع تهدمت بلا كانة وليس في حبسه
على بانيه وبالله التوفيق. **وسئل** رحمه الله عنه في مسجر جامع تهدمت بلا كانة وليس في حبسه
ما ينبغي منه يعمر فيها وغيره واجرة امامه وخرجته. **وسئل** رحمه الله عنه عن احباس مسجر تعذر فيها
كثير هل نرا ان تخطط البلاد المذكورة من فضلات منزله المسجر فعرفنا ما بان لنا بعض الاحباس
بعضها وان كنت لا ارى ذلك جايزا هل تاخر الفضلات على السلف الا ان تفظ من غلة المسجر الجامع وما يكون من غلة
انما بعض من غلات المسجر الجامع ما ينفق منه السلف المذكور الا بقضاء وغيره واجرة ابنته وخرجته بين لنا ان اكله
ما جوزا مذكورا ان شاء الله. **فاجاب** ابره الله ما كان من المساجر لا يعطى من غلة احباسها
الا بعسر الا يجوز ان يأخذ منها شيء من ليبان الجامع مقابلة ان تقل الغلة فيما جبسته فيما ولا تفرغ بالحاجة اليه وما كان منها
يفضل من غلة احباسها كثير حتى توقف من احتياج المسجر اليها وان بعضها فيما يستغل فيما جاز ان فيما ما تفرغ من الجامع
عما انواع يكون في غلة احباسها ما يبتاع به ما انتفع منه على الجامع من تفرغ من الحاجة في شيء ما ذكرا والعضا والنوايب
ان ينفع فيها لم ورمه على احرابه وغرسه الا ان يوجد من يوجر فيه وخرجه بغير اجر فيكون له بسبب استيجاب الجامع
وبعد كيله وبالله التوفيق. **وكتب اليه يسئل عن ما يبنا** مسجر ليكون في منا فع المسجد من فرن وحمام وبناء عمارت من الحوانيت مكترا لعمارة في بعض التجليس ما يعطى من اجر

وان يحمله السلطان بما يحاينه انشاء الله تعالى وبه الثقة والتوفيق

وسأله رجل من اصحابه

في مسئلة مكتوب عليها ليه ومعنى الجواب رضي الله عنه في مسئلة حبس مرتبا على بينة وعلى كل واحد من شركاء المتلف ثم ان المحبوس اختلفوا من يخرج اولا فقال احدهم ما نقاسمكم ونخرج اولا فنحبس ثم انه مات له ابنان وابنة ثم توفيا واستغنى بثروة المحبوس ثم توفيت ابنة الميت وعن ابنة ابنة هل يجعل المحبوس مع عصبات عمها من حيث خرجت ثم توفيا وبقيا المحبوس وابن الميت وابنة ثم توفيت ابنة الميت وعن ابن وابنة ابن

وزاد في كتابه مسئولا **فاجاب** رضي الله عنه قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
الآية فاستدل بها على ان السكران غير مكلف وانه لا يقع طلاقه ولا شيء من تصرفاته
الله تعالى وبعرف بكلام اشياخ كل عصر من هم موضع الاستدلال والصحيح ان ايقاعه واقع وانما ذكر الله تعالى
مخاطبة من خاطب بصلوته واعتراض من اعترض عليه اما المصور بهم او لمعاتبة جزء ونصرة هوى
الى ما احسن منه وما اعتذر وما سمعت له من ايه بشيء من هذا الى هذا المعنى فانما تعالى يعلم يشعر عبادة الذين يستمعون
القول فيتبعون احسنه اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولوا الالباب. والدليل في هذا ان الحبس انما حبس له ان يسئله
اياه واجاز له التقرب به ونذره الى التقرب اليه به فيما يتناه من وجوه القرب وان كان غيرها افضل منه وجب ان يتبع قوله في
تحبيسه فما كان فيه من تحجير فلا كان حيا فقال انه اراد ما خالفه وجب ان الحكم به وما شك فيه الا ان يتبع منه
مانع من جهة الشرع وما كان فيه من كلام محتمل لوجهين فاكثر من وجوه الاحتمال تحمل على ان الحكم محتملا انه الا ان يعارض الحكم ما
اعلى يحمل على الاكثر من امره بما اذا كان الحبس قربات فبات ان يسئل عما اراد بقوله من محتملاته فيعرف فيه انه سوغ وجها مما اراد من
يتبين انه غير فيه بانا تحمر سئل الاول لم يجز فيه الخلاف بان تحمر وجه الجواب في المسئلة المذكورة لتبانه عليه ورده اليه وقد
ان الحبس انما حبس على بنيه وقال في تحبيسه تحمل اعقابهم من بعدهم فانقرض جميعهم ثم على اعقاب من انقرض منهم ان ينقرضوا جميعهم لاستمال اللفظ
لوصفين جميعا الاستمالا واحدا ولو ملاحهما وكذلك كلما كان يحتمله من الاستمالات حتى جميع على جميع فانه يجوز ان يعبر به على كل واحد
من الوصفين لان قوله ان الله تعالى يقول ان ولد ولد ابنتكم ولد فانه وان كان ولد ولد منهم مات قبلا يقول الله تعالى ويقول
اشترا بلان عشرة اعوام درهما ما تا بعوان ثلاثا ما تكون عطاء فانه قوله وان كان كلما اشترا ما درهما فيما ما تا بعوان قبلان يشترا للخوا
وكذلك ما يقبل على هذا قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم الآية فانه خبر على الله تعالى اراده بقوله بالحياة كم
ثم يميتكم اذا مات كل واحد منهم بعوان احياه قبل ان يحييهم وانما اراد بقوله ثم يحييكم انهم يحيون احياء يوم القيامة **والصيغة** التي اللفظين
واحدة جلوا ان كل واحدة منهما محتملة للوجهين لما لم ان يريد بها الوجه غير مراده بالاخرى وقد ابين من ان ما
على ان يستعمل من يعتمد انه يدخل فيه الحبس لا يعرف ليس بدليل كما ذكرنا فان كان حيا فقال اردت لوجب ان يصدق فيه
ذلك لما احتمل ان يكون اراده ثم وكان الدليل ان لو اراد الرجل ان يحلف بالله فيما يعلم من ذلك من ذلك الحبس عن ولده
الى اخوته الا يستحلف بالله على ما يتناه لا سيما والذي يغلب على الظن ان الحبس اراد هذا فصرفا اذا اراد ان يجعل الحبس على بنيه
على سبيل الميراث بالم ينزل على اعقابهم ليلا يدخل فيه من ليس من ولده فيه وذلك على اعقاب الاعقاب ما تناسلوا ما يدخل حتى ينقرض
اعقابهم كان هذا خلاف ما يعلم نذره للناس وما جلبوا على انفسهم من ان يشهد بعضهم على بعض انه مولود لمن مات منهم في حياته في
حاجة غيره والحرب يسئلني عن حيلة في ان يتعبر اليتيم بعد موته من ماله فقد يتيم فلم اجد له الا ان يوقف لهم بثلثه او بما شاء منه
ونذر قال الزوج ان الرجل اذا اوصى بثلثه في سبيل الله فانه يدفع الى الغزاة في بلاده وبلاده وبلاده فان حبس حبسه حبس على ولده في بلاده وبلاده
الظهر على الابنة دون الابنة ام قيل ان الابنة تحاجة فاذا دخل الدابة في الحبس الذي يقول حبس على ابنته وعلى عقبها او ينزل
على ابنتي بلاده وبلاده وعلى اعقابهما فهذا الزوج يجعل قوله وعلى اعقابهم تحاما في جميع ولده ورد الابنة دون ولد الابنة فيه الابنة دون ولد الابنة
مسئلتنا لا ينبغي ان يصرف ذلك الميت **من بني الحبس الى اخوته** دون بنيه الا بنص جلي ما ذكرنا ان رجوع الظهر من قوله ثم
على اعقابهم من يعرض على من يعرض منهم تحاما في جميعهم والمسئلة ايضا من قال انه يحتاج الى الاستدلال على ما ذكرنا بقول الله تعالى ويعرفه الخطاب بين
الصغير والكبير وانما عاوده في نزول الحبس على اعقابهم من يعرض انه ينبغي على انه لا بد من ان يكون الابن من قوله ولده حتى ينتزع من جميع ولده الخطاب بين في
تحبيس معاني الالفاظ ومنتظم الخطاب وقد قال الله تعالى يوصيكم الله في اولادكم ان لا نذر في جميع اولاد المسلمين انه ليس من

ويجوز بخلاف التخصيص ولو خص منه الصغار والصغير دليل انه لم يرد بالآية ولذلك لم يجز من اموالهم صدقة فدل ان ما عداه بخلافه
لان زكاة في اموال الصغير فلو كان ذلك في جميع اموال المسلمين لما وسع احد ان يخالف فيه وسواء اكثر من ذلك او اقل من ذلك فكذلك قول المحبس على
اعقابهم من يعرض ليس بنص على اعقاب جميع ذريته من يعرض ويحتمل ان يكون اراد ثم على اعقاب عن عرفه منهم من يعرفه وسواء كثر من ذلك او قل
على ما بيناه بالقول الذي قاله ليس بقول ولو قال انه لا يكفر من يجحد البعث وتسلمنا ان ذلك لما لزم لاتباع يجوز ان يجحد البعث انما خالفه لانه اعتقد
معاني الالفاظ بخلاف ما يجوز ما سمعت ولو انتفعا يجحد معاده وان ما يتبعها لعاد الايمان كفرا وان يزيل اعتقاد ما تناقض من ذلك
له ليكن كاعتقاد الامور والمراد به ان يعتقد الشيء وقال الله جل جلاله وجل ثناؤه واشاركهم في الاموال والاولاد وسوء وليبوءها سوء
يزله وانما هو شيء يعتقده وهذا من يحتج به على اهل العراق في اعتبارهم يجوز ان يعتقدها في الايمان وان يعتقدها وبالله التوفيق

وكتب اليه ايضا فيما اجاب به مسئوله نضه

في الشهادة محبس على ابنه فلان الذي بالزيد بالزيد على اعقابهما واعقاب اعقابهما انما نسلوا وعلى اعقاب اعقاب اعقابهما ما تناسلوا وعلى
جوامع ذلك بيزيد بالزيد ان يتزوجوا بالزيد ان يتزوجوا بالزيد ان يتزوجوا بالزيد ان يتزوجوا بالزيد ان يتزوجوا بالزيد ان يتزوجوا بالزيد ان يتزوجوا
كان في ذلك اختلاف فما اختار منه ورجحه وفقه الله **فاجاب** اعلم الله توفيقه انه اذا كان في التحبيس على ما ذكر فيه بيان ان
الرجوع الى الحبس مع من يوجد من ذلك البيزيد من ذلك الذي ذكر ما ذكر فيه ان شرط ان يخلو بعضهم بعضا
والذي هو عليه الاستدلال الثاني بما خلا فيه الا ولا انه اختلاف من نفسه لانه جعل بعضهم بالسوية او على قدر الخلافة والرجوع الى الاصل ان ما جعل
بالسوية الذكر والانثى والغني والفقير واختلف ايضا من خرج منهم اراد بقوله على ثلاثة اقوال احدها ان ينتقل حصته الى ولده ان كان له ولد
لا ولد له فنصيبه لبقية عمرة بعقب. والثالث انه يرجع فيه على من بقي من اخوته او اولاد اخوته للصلبين لان ذلك مما عن عنه ما اراد من بين عقب ما وجب
ان يرجع الى الحبس لقوله فيه وعلى عقب اعقابهما وما يرجع فيه على هذا القول اراد بقوله ثم على اعقابهما ان ينتقل على اعقابهما
اعقابهما وكذلك كلما اراد تعقيبا يرجع الى ذلك الوجه الذي ذكرناه ان قال اردت انهما ولو انتقل على قوله ثم على اعقابهما ما تناسلوا وعلى هذا
واعقاب اعقابهما ما تناسلوا خرج الحبس الحرص اراد بنات الابنين على ما بيناه. وعبارة الفواخر تشبهنا ابا سعيد بن ابي عمرو وبه ابو العمل
وسواء كان الخوان والثالث انه يرجع فيه على من بقي من اولاد بنات الابنين دون بنات البنين وما ذكرنا ان قال اردت ان ينتقل حصة كل واحد
ان قال اردت على اعقابهما واعقاب اعقابهما ما تناسلوا بنات بنيه ما تناسلوا ان قال اردت ان ينتقل حصة كل واحد من بنات بنيه ما تناسلوا
مع ذلك بنيه الحبس ما دام حيا فقوله ثم على اعقابهما ولو قال على اعقابهما ما تناسلوا ينتقل عنه قبل ان ينقل عنه وقبل ان يسوى بين بنات بنيه
في اخراج الخوان بين ذكر الولد وبين الولد مع ولد الولد والله تعالى اعلم

وكتب اليه ايضا فيما اجاب به مسئوله نضه

من حرفية الاشتونة عما اذا كان الحبس على ثلاثة اعقابهما في رجل له اربعة من الولد ذكروا بنتان حبس حبسه على ذكور ولده
مع اخوانه وتضمن تعذر التحبيس الذكور ومن اشتمل بلاده وبلاده بنتا بلاد الحبس على اعقاب الحبس على ما ذكرت عما ذكرت ان الحبس
فرض سبعة اعوام الجزء الاب عليهن سبعة ما ذكرت من ان ينتقل اجاز ان ينتقل الحبس اذا ما ذكرت ان الاب بان انتقال من
من اولاده اجزاء **فقال فيما** ورد عليه ان ذكرت مسئوله. ووقفت عليه وانما ذكر في البنات مع ان ذكرت عن الحبس
من محظورات على الوشر ويلزم ممن ذكرت على ان يدخل من اعقاب الحبس قبل قوله الاب والله التوفيق

وكتب اليه القاضي ابو الفضل عياض رحمه الله من مسئلة في الخبر المتضمن ما يسئله
عن اخر احدى عشرة مسئلة بما الثانية جميع ما ذكر او ما يشبهها. ترتيب مسئلة المسجد بما فقال رضي الله عنه وزاده من فضله شيئا ما عن
الفرائض تحيرت عما يعبر امر عيوب ذميمة مبسوطة لكثير مما ذكرت ما يوجب رده ما ذكر ان يعتمد ما ذكر التحبيس ذكر مسئلة العبد العوني بشرايه

ويحتمل ان يقال ان الحبس مبيت ام لا فان اراد **فقال** نعم تصحيح لسؤاله ووقفت عليه وليس في جميع الدوار على هذا الوجه الذي وقعت
عن اختياره ما لا عيب واما ان يكون التحبيس موقتا في الدار يمنع ربها ما يجب انها اشتراها الرجل لنفسه ثم حبسها واما ان لم يشترها ولم
لنفسه وانما اشتراها للحبس للاوصاف اليه بقوله ولم يذكر قال الحملة بتحبيسه اياها دون الشراء على حالة كان عليها فما اشتراها له سائل
تحبيسه اياها بعد الشراء انما سواء على انها انما اشتراها عن مال العبد على ما اوصاه اليه من ان يشتري بها ما انها وجوبها
حيا او لم تكن له ملكا من اجل انه وكيل على شرائها بما يلزمه ان اشتراها عليها لا يستحب مثله في مثل هذا الشراء لكن وكيل شراء اصلحة
يوجوبها عليها بما ان يرد ما لم تكن على ذلك الحملة وما يشبه هذه المسألة لان الوكيل اذا اعتق جارية تنتج من زوج وصوان يتم
الاحرار وجواز الشهادة له وما اشبه ذلك مما يزيد الحر عزا والعبد للتزويج **واما التاسعة** فقد تقدم تحبيس فلان على
اخيه فلان وفلان فجمع الدور المذكورة بينهما والاعتوال حبسهما عليهما وعلى اعقابهما حبسا مؤبدا وترك عقار الحبس على ما وجبه
وتوفي احدهما وترك ابنا واحدا وترك كثيرا وعقبا احدهما اكثر من عقب الآخر وفي بعض حابته بكتيبا فاصحة هذا الحبس بين
شرطه الاعتدال بما عمل على الحاجة ام بالسوية ام بما شاء من كل عقب ما كان في ايرادته وجه لنا رايك في ذلك تعتمد عليه **فقال**
تصحيح اصل الله توفيقك ونحن الى عمل الحاجة كما وقفنا عليه وانجوابنا في هذا الحبس انا كانا لا عقب لهما الا ما ذكرته على ما وصفت ان
على اعقابهما ان ارزقهم جميعا على عددهم وان كان عقب الواحد اكثر من عقب الآخر بالسواء ان استووا في حاجتهم فان اختلفت
بحاجة وللحاجة منع على من سواه بما يرد به اليه الاجتهاد على قلة عدد العيال وكثرتهم وما ايضا بيد كل واحد منهما ما كان في يديه قبل
وفاة صاحبه **وسئل** رضي الله عنه عن رجل استخبر من رجل استخبر دفتر تحبيس فدفع على يد رجل محضر معروف بعدالة
قبله ووقف اليه القاضي بالتحبيس بينة عادلة ثم راجعوا دفع هذا الدفتر وتردد فيه وتردد في الحبس المذكور وفي غلاته هل يشترط
حيازة الحبس ما يشترط حيازة غيره من الاملاك المحبوسة وتختلف اذا اختلفت بما يشترط حيازة غيره من الاملاك المحبوسة
بالقبض او لا يشترط حيازة **فاجاب** رضي الله عنه اذا ثبت ما تضمنته تضمنت سؤاله ووقفت عليه واذا ثبت كتاب
التحبيس بما يجب ان يثبت به ورد انهوه التضمنه البرهان المعتمد والحجة والبينة وثبت ان الحبس المذكور في الحبس المذكور
وتحرر ثبات الحوزة سؤاله كما ذكرت بالوجه الذي ورد فيه ورد ثبت ان الحبس المذكور ان يشترط فيما ثبت من ذلك
بتحبيسه على ما تضمنه كتاب التحبيس وتدل كله بعد ان ثبت ما ذكر التحبيس لما تضمنه يوم التحبيس والله ولي التوفيق
وسئل رضي الله عنه عن مسألة حبس وتحبيس على ابنه علي حبس تحبيس على ابنه وذكر ابنته والعمال
متى ان كانا ان التحبيس منهما على الاعقاب واعقاب الاعقاب كما ذكرهم وانما تحبيس من سؤاله من توفي من عمر عقب رجع
حصته الى ابيه ما يزرع الجميع وفي ثلاث بنات بنت واحدة وترك اولادا من غير الابنة عمل بموجب الشرط بينهما
فاجاب رضي الله عنه على ما ذكر ان صح ما تضمنت سؤاله ووقفت عليه وانا احد المحررين فدر بحسبه على ابنه
وعلى عقبه وعقب عقبه وبسبل الله بينهما على الاعتدال في حبس على ابنه وعلى عقبه وعقب عقبه
اولا فاولا ويدخل في حبس على ابنه وعلى عقبهما وعقب عقبهما اولادا بنات ابنه ذكورهم وانا ثهم
ولا يدخل في التحبيس المذكور **وكتب** رضي الله عنه من غير مخالفة حرر سؤاله مسألة حبس ذكر فيها الجواب عن السؤال
عما في رجل توفي عن زوجة وابنتين وبنت ابن توفي ابن ابن حبس عند على امتين سراية وسكنا العيش هيج املاكه بشرا
بينهما في عمره الذي تسوا بينهما ومن انفرض منهما رجع نصيبها الى الباقية منهما فان انفرضتا رجع الحبس المذكور على اولاد الحسن الذي
تحبيس الحبس سؤاله بينهما وعلى اعقاب اعقابهما ومن انفرض منهما رجع نصيبه الى عقبه ومن انفرض منهما عن غير
عقب رجع الحبس المذكور الذي هو بين عم الحبس وعلى اعقابهم واعقاب اعقابهم ما ان انفرضوا رجع بعضهم الى بعض ثلاث

من ينبع عم الحبس فان انفرضوا رجع الحبس المذكور على اولاد الحسن واعقابهم الذي الحضرة بعد ذلك والبيرة و[illegible] في حبسه
الحوزة ان يكون منه الدور المذكورة واسرته وسكناه [illegible] من الحوزة المذكورة ومن [illegible] ان ينتفع بها الذي
المذكورة ومن الحبس الجهات التي [illegible] ثم تؤول بما في [illegible] الدور المذكورة من غير عقب وورثة الحسن توجين
الحسن المذكور من ينتفع واما ان ثم ينبع في الحسن المذكور من ينتفع في حكم توفيت بعده له سراية المذكورة في حبسه
ينبع الحسن المذكور وارثه بما ذكر من ينتفع في الحسن المذكورة وابنة الحسن المذكورة في حبسه
عن ينتفع واما ان ثم ينبع من الحبس المذكور الا ثم ينبع الاعتوال مع الاعتوال واما ان يشترطوا مع كيف يقتسموه وحسن
تقتضي القسمة بينهم عوضا من ذلك ومن اراد ان يخرج ويعطي بينهما ان ثبت الحبس المذكور بينهما ثبتا ثم ينبع الحبس المذكور
الحكم والقرينة موقفا ما لجواز ان لك [illegible] **فاجاب** رضي الله عنه تصحيح سؤاله ووقفت عليه واما [illegible] ذكرته
بالواجب ان يدخل فيه الا بما مع الا بنا وابنا الابن مع الا عمام وبنتها عم لم يبنهم الذي [illegible] الاثنين على عشر الحبس ويدخل
بنوا بنات الحبس ثم على اعقابهما ولعقابهما ان ثبتت الحبس فعلى اعقابهما ما يدخل في حبسه ما ذكرته واما ان
جليه ان ينبغي بنات بنيه انما هم عقب عقبه [illegible] عقبه وسواء حبس على عقب الحبس وعلى عقب عقبه بالاجتماع لسبب الاشتراط
لسبب ان الحبس ما ان يكون الحبس ذكرا ان كان واثنين ما ان كان الحبس ما ينتفع بينهم ما ينتفعوه بينهم وللذكر مثل
ان كان ما ينزل ريع ذكرت صفة التحبيس الفسمة بعوضا من ذلك منهم وذكر قبل ان القسمة لا تشترط بينهم ما ان ينتفع
على ما في منهم دون غيره ولا ان التوزيع انما هو على عدد الابدان لا على عدد الرؤوس لان الحبس ينعزله بطلته بعض الحبس
وكتب رضي الله عنه من
بسؤاله في الحبس الجواب ربي الله عنه على ما ذكر فيه بحوله وقوته وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب
الشيا منها ان الحبس على ان غير من تقرر المسلمين اسماء وسكنا الغير من الذكور ان كانت من بيع للمعاملين بالغرولة ان
غير المسلمين في [illegible] ثم ينبع ما ذكرت ان ينبع ما ذكرت ان ينبع ما ذكرت ان ينبع ما ذكرت ان ينبع ما ذكرت
وان بانها ذوي من الطبقة المذكورة بوريثها عنه ذوي غير منتهية بعلى الجهة وهذا الحبس المذكور ان ينتفع حسبما وشرطه
من الطبقة المذكورة وابن جهة احتاجه الواقفة عليه ان على ابنه ثم على ابنه ثم ينبع ما ذكرت ان ينبع ما ذكرت ان ينبع ما ذكرت
المذكورة وفي الحبس المذكور ينتفع [illegible] ان ينبع ما ذكرت ان ينبع ما ذكرت ان ينبع ما ذكرت ان ينبع ما ذكرت
كتطلق الناظرين الشرعيين المذكورين بصرفه وعليه على ما ذكر وصرفه حصتها من الطبقة المذكورة ابن ابنه وثلث ابنه الثلث
والشبعة من ابنا بنات وان السلطان ابرة الله تعالى عليه عمل بموجب الحبس المذكور رفع بيعه
اكثرها ابنا ويذكران في الطبقة الشبعة الموضحة المذكورة ابن ابنه على رفع بيعه ابنه واخذ ثمنه وامر بتسليم الطبقة المذكورة
وفي بيعها غاية الرفع واجاز وجوبه حضر الموثق بسبعة واجاز السلطان بكتب عاز الله من الطبقة المذكورة على ما ذكر ابنه
وبكتب الاستغلال من الطبقة المذكورة ابن ابنه اقتضاء امرا شرعا بعمارة العمارة تكتب احتياطه والشبعة في سايرها ابنه خمسة
احيها الحبس المذكور **وكتب** رضي الله عنه بكون الحكم وفقه الله فيه كذلك والبرقان المذكور ان حبسيان على سواء ابنه والله
فاجابة كتب بتسليم الطبقة المذكورة ابن ابنه ما ذكرت ان ابنه ما ذكرت ان ابنه ما ذكرت ان ابنه ما ذكرت ان ابنه ما ذكرت
وفراغه ورضه والحبس وقال عليه ما فيه ابنه الوقف المذكور ابن ابنه ما ذكرت ان ابنه ما ذكرت ان ابنه ما ذكرت ان ابنه ما ذكرت
فاجاب رضي الله عنه **اجره الله** تضمنت السؤال ووقفت عليه وان كان الامر على ما ذكره وتبقى حسبما وشرطه
فالجواب ان يفسخ البيع بما ابتاعه الحبس من اجره واعاد الطبقة التي من البيع المذكور الى بيع ما ذكر من اجل التوصيف

الموقف عليهما ويقاسمهم الورثة على ملكهم ويغرم الحبس لهم ما غرموه من العمارة ونحوها من النفقات التي لم تكن من غلة الوقف وحصته من الغلة التي من البيع الموقوف ان حدث له ثمن ثالثه بعد الحكم بالعمارة ويعطى الحكم بالعمارة والنفقات بعد الوجوع على الورثة بشرط ان لا يكون الحاكم قد علم بالحبس على ما اشتمل عليه الوقف وعلى ان الحبس لا يرجع على الورثة بشيء من ذلك ان علموا بالحبس على ما اشتمل عليه الوقف

واجاب ابن رشد على مسئلة بان يرجع ابن يعيش بما غرمه من ذلك على ابيه وعلى اخوته بقدر حصصهم من الميراث وعلى ابيه بقدر حصته من الوقف ويرجع الحبس على ابن يعيش بما غرمه من ذلك لانه كان يلزمه ان يغرم ذلك ل

المسائل الحواشي بدون الواو ... أو على أولاده كما يأتي ... وثانيتهما أن يقول ... على ولده وولد ولده
أو على أولاده وأولاد أولاده ... وثالثة أن يقول حبست على ولدي وأولادهم ... والرابعة أن يقول حبست على
أولادي وأولاد أولادي ... وبتسميتهم بأسمائهم وعلى أعقابهم ... والخامسة أن يقول حبست على أولادي ... وبتسميتهم بأسمائهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الأولى وهي أن يقول حبست على ولدي أو على أولادي ... بلا
زيادة فيدخل في ذلك أولاد البنات لأنهم ينتسبون إلى آبائهم ... وقال بعض أصحابنا لا يدخلون ... أخذا من أن أكثر
ما في القرآن ... بالسنة والإجماع ... وقال بعض الناس يدخلون ... والمعتمد الأول ... وأما المسألة الثانية
وهي ما لو قال على أولادي وأولاد أولادي ... وأما المسألة الثالثة وهي ما لو قال على ولدي وولد ولدي
ولم يزد فيدخل في ذلك ... وأما المسألة الرابعة وهي ما لو قال على ولدي وأولادهم ... وأما المسألة الخامسة
وهي ما لو قال على أولادي وأولاد أولادي ... وأما المسألة السادسة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السابعة وهي ما لو قال على أولادي وأولاد أولادي
وأولادهم ... وأما المسألة الثامنة وهي ما لو قال على أولادي وأولاد أولادي وأولادهم ... وأما المسألة التاسعة
وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم ... وأما المسألة العاشرة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الحادية عشرة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثانية عشرة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثالثة عشرة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الرابعة عشرة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الخامسة عشرة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السادسة عشرة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السابعة عشرة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثامنة عشرة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة التاسعة عشرة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة العشرون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الحادية والعشرون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثانية والعشرون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثالثة والعشرون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الرابعة والعشرون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الخامسة والعشرون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السادسة والعشرون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السابعة والعشرون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثامنة والعشرون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة التاسعة والعشرون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثلاثون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الحادية والثلاثون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثانية والثلاثون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثالثة والثلاثون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الرابعة والثلاثون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الخامسة والثلاثون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السادسة والثلاثون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السابعة والثلاثون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثامنة والثلاثون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة التاسعة والثلاثون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الأربعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الحادية والأربعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثانية والأربعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثالثة والأربعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الرابعة والأربعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الخامسة والأربعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السادسة والأربعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السابعة والأربعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثامنة والأربعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة التاسعة والأربعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الخمسون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الحادية والخمسون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثانية والخمسون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثالثة والخمسون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الرابعة والخمسون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الخامسة والخمسون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السادسة والخمسون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السابعة والخمسون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثامنة والخمسون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة التاسعة والخمسون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الستون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الحادية والستون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثانية والستون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثالثة والستون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الرابعة والستون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الخامسة والستون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السادسة والستون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السابعة والستون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثامنة والستون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة التاسعة والستون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السبعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الحادية والسبعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثانية والسبعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثالثة والسبعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الرابعة والسبعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الخامسة والسبعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السادسة والسبعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السابعة والسبعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثامنة والسبعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة التاسعة والسبعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثمانون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الحادية والثمانون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثانية والثمانون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثالثة والثمانون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الرابعة والثمانون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الخامسة والثمانون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السادسة والثمانون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السابعة والثمانون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثامنة والثمانون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة التاسعة والثمانون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة التسعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الحادية والتسعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثانية والتسعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثالثة والتسعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الرابعة والتسعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الخامسة والتسعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السادسة والتسعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة السابعة والتسعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة الثامنة والتسعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة التاسعة والتسعون وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ... وأما المسألة المائة وهي ما لو قال على أولادي وأولادهم
مذكورهم وأناثهم ثم يقول وعلى أعقابهم ...

الرابعة وقد ذكرنا ما تعلق به من المشتبهات لمن خالط في ذلك **فصل** وحكم منزلة الحبس حكم سائر الحبوس تعالى ما ذكرنا بيد أن الواجب
لسوائم من عشر اعشر من أعلم أين يجب الواجب والعفو وإنما اختلف الشيوخ في الورثة والنسل فقيل انهم بمنزلة الولد والعفو
لا يزكون والبنات فيهما على ما يجب فيه وقيل انهم يختلفون فيهما على عزم به ويزول بان العجز عن ورثته الولد والعفو
لسوائم والعفو بالبنات فيهما على ما يجب فيه وقيل انهم يختلفون فيهما على عزم به ويزول بان العجز عن ورثته الولد والنسل فقال ان النسل بمنزلة
الولد والعفو لا يزكون والبنات فيهما على ما يجب فيه وقيل انهم يختلفون فيهما على عزم به ويزول بان العجز عن ورثته الولد والنسل فقال ان النسل بمنزلة
لسوائم والعفو بالبنات فيهما على ما يجب فيه وقيل انهم يختلفون فيهما على عزم به ويزول بان العجز عن ورثته الولد والنسل فقال ان النسل بمنزلة
الولد والعفو لا يزكون وال

لا يجوز بيعهما ولا بيع أحدهما عن صاحبه ولا يحل له أن يخرج منها حبة كرهها أحد ولا يحل له أن يكتسبها ويبيع عليها
ويخبز فيها ولو كان له أن يخرج لها ساغ له بيعها بخلاف الحرة لأنها تشارك في غير ما وجب لها بالتزويج

كتاب النفقة

وسئل رضي الله عنه عن رجل تتصرف زوجته بإذنه على وجه الخير
وجاز به المتصرف عليه أن المتصرف عليه أعسر المتصرف بجميع حياة المتصرف وأسكنه إياها هل يلزمها الجواب إن كان المعسر
تجب له النفقة إما وإن كانت تجب له النفقة لكونها تعول في مرتبة كالكلب يعود فيه أو إنما يدخل الخبز تبعا فقط لأن نسبة الله

فأجاب أيده الله تعالى بعد سؤاله عما ورد فيه عليه وإن كان المتصرف عليه أعسر المتصرف وإن الذي
تتصرف بها عليه تملك تحيازته إياها أما العيال وغيرها بالنفقة ليس من الخبز الذي ذكرته لأنه ليس من هذا المعنى والكبر من
أجل المتصرف أنه لم يخرج عنه التصرف بحيث انتهى إلى الحال من الورثة وغيرهم الذي ذكر المتصرف رضي الله عنه فيما كان وهب إياه
عائشة لو كنت حزتيه لكان لك وإنما هو اليوم مال وارث ليس لك فيه شيء لعين بعينه لأنه ليس معين يتم وبالله التوفيق

المسئلة الرابعة التي كتب إليه بها من مدينة تنلب

ومن إنشاء عشر مسئلة بسأل عن
من تتصرف على ابنتها العالمة أمرها في قرية جلد مع دارها محجورة العلم وفي محجورة الدار وعقر له عقارا تتمن تجويز الحمار وإن الدار
استغنت عن حيازتها لكونها ابنتها العالمة وليس لها المتصرف الدار حتى ماتت هل تكون الدار داخلة في الصدقة أم
داخلة في الصدقة وما يجوز لها أن يتصرف عليه براءين يجوز لها حيازتها وليس لها الرجوع حتى تزوج وهل لها أن
يتصرف عليه جلد ومحجورة العلم وليس لها الرجوع حتى تزوج وهل لها أن يتصرف على ابنتها البكر جميع ذلك مالم يرد عقارا وتتاب ورد وإن
رحمه الله يجوز تصرف على ابنتها البكر جميع ذلك مالم يرد عقارا وتتاب ورد وإن
وما ليس من الثياب وما كان من الحلي إذا كان كله تبعا للعالم يسكنه وما يلبسه من العقار والفرش والحيوان وغير ذلك مما
للعقار يكون تبعا يسكن من جنسها حوز لها من غير تجديده وبالله التوفيق

وكتب إليه من مدينة مرلسية

في رجل تتصرف على ابنته العالمة أمرها بصرفة أرض وحديقة أعناب
وورد وجزء من ليمون أرحا على نهر وأشجار الأب على نفسه بتفضيل ترك الصدقة عليها والشجر الأدنى على نفسه بغير ملك بحجة
الأب وجوازا مرة وانفقت تمرة الصدقة بغير إذن الزوج على حوبه وتقرر على الوالد الخروج لأجلها بوكيل على إحتياز ما من غير
أبيه يراجب التوكيل لخروج الأب أن يقام الصدقة والتوكيل بعلم هو الصدقة أحضر الرجل المشهود أكان يسع على جواز الصدقة
وما ليس للحي الأب في محله وجوازا مرة وتبقى حيازة للصدقة ثم يقوم الوكيل على الخروج مع الشهود إليه يشكوب لكونه في يكون في
بسبب الغرس والعلم لأنه لا يأمن جيه من دخله وما يحتاج عليها أجرا لا على تقرر فحاجة ضرورية والأب المتصرف المذكور يغرس
القرم المذكور وغرس لأنه غير ما أجرا الغرس من خوف الدود وكيف تراه رضي الله عنه أن مات الأب قبل أن تحاز هذه الجزيرة بتراه الغرس مع
الغرب فتكوب الشجرة عليه على يكون الاشتراك بتفضيل الصدقة فإن الأب كان يباع من الله أم يبقى أجرا الجزيرة بحوتها كما يكتب با
با الاشتراك بينه لما هو فيها وكيف إن كان يجوز العالم اختلاف في سنة الصدقة وإن رأيت ودلنا الله أن تبين لنا من سبيلك في ذلك وما
تختاره فإنا نريد ونتفاءل معا ما ومعرا الجزيرة المغروب لا تعرفه بها الأب وغرفه في التعليل وإنما هو حوبه شريك فيه غيره على الإشاعة
ما شرح لنا ورد الله تزويجها شرحا شافيا كافيا يعلم الله أجرك ونجزل ثوابك

فأجاب أيده الله تعالى بعد سؤاله ورد عليه جميع
ما ورد وقفت عليه وإنما أحال الحوب بين الوصول إلى الوصول إلى موضع الإملاك المتصرف فيها فيجاز تمامها بالتشوب عليها اكتفاء بالإشهاد
على الصدقة أن علت المتصرف فيها قبل الإمكان أو وصول البهائم فيها ما في الصدقة وغيرها وبالله التوفيق

وسئل الإمام نفع المسلمين

عن رجل أخرج مالا يعرفه فجعل منه شيئا فساد بلسانه وهيزه للمسكين أخرجه إلى الباح

لم يقل له إنما أباحك لم تتميز إياه للمسكين بقوله فخلا بما من أخرج لمسكين كسرة ولم يجزه فإن له لم يعلمها المسكين
يجوز كما لو جعل في يد المسكين فرأى عكسها فإنه يجوز وجب كما لو أباح المسكين وغيره لم يعزه فلا يجوز له تغريمها إلى غيره وما ذكر له
عن الإمام وإن كان أخرج لها ساغ له بيعها بعزيزة الصدقة إنما يشكل في غير ما وجب لها بالتزويج

كتاب النفقة

وسئل رضي الله عنه عن رجل تتصرف زوجته بإذنه على وجه الخير
وجاز به المتصرف عليه أن المتصرف بجميع حياة المتصرف وأسكنه إياها هل يلزمها الجواب إن كان المعسر
تجب له النفقة إما وإن كانت تجب له النفقة لكونها تعول في مرتبة كالكلب يعود فيه أو إنما يدخل الخبز تبعا فقط لأن نسبة الله

فأجاب أيده الله تعالى بعد سؤاله عما ورد فيه عليه وإن كان المتصرف عليه أعسر المتصرف وإن الذي
تتصرف بها عليه تملك تحيازته إياها أما العيال وغيرها بالنفقة ليس من الخبز الذي ذكرته لأنه ليس من هذا المعنى والكبر من
أجل المتصرف أنه لم يخرج عنه التصرف بحيث انتهى إلى الحال من الورثة وغيرهم الذي ذكر المتصرف رضي الله عنه فيما كان وهب إياه
عائشة لو كنت حزتيه لكان لك وإنما هو اليوم مال وارث ليس لك فيه شيء لعين بعينه لأنه ليس معين يتم وبالله التوفيق

المسئلة الرابعة التي كتب إليه بها من مدينة تنلب

ومن إنشاء عشر مسئلة بسأل عن
من تتصرف على ابنتها العالمة أمرها في قرية جلد مع دارها محجورة العلم وفي محجورة الدار وعقر له عقارا تتمن تجويز الحمار وإن الدار
استغنت عن حيازتها لكونها ابنتها العالمة وليس لها المتصرف الدار حتى ماتت هل تكون الدار داخلة في الصدقة أم
داخلة في الصدقة وما يجوز لها أن يتصرف عليه براءين يجوز لها حيازتها وليس لها الرجوع حتى تزوج وهل لها أن
يتصرف عليه جلد ومحجورة العلم وليس لها الرجوع حتى تزوج وهل لها أن يتصرف على ابنتها البكر جميع ذلك مالم يرد عقارا وتتاب ورد وإن
رحمه الله يجوز تصرف على ابنتها البكر جميع ذلك مالم يرد عقارا وتتاب ورد وإن
وما ليس من الثياب وما كان من الحلي إذا كان كله تبعا للعالم يسكنه وما يلبسه من العقار والفرش والحيوان وغير ذلك مما
للعقار يكون تبعا يسكن من جنسها حوز لها من غير تجديده وبالله التوفيق

وكتب إليه من مدينة مرلسية

في رجل تتصرف على ابنته العالمة أمرها بصرفة أرض وحديقة أعناب
وورد وجزء من ليمون أرحا على نهر وأشجار الأب على نفسه بتفضيل ترك الصدقة عليها والشجر الأدنى على نفسه بغير ملك بحجة
الأب وجوازا مرة وانفقت تمرة الصدقة بغير إذن الزوج على حوبه وتقرر على الوالد الخروج لأجلها بوكيل على إحتياز ما من غير
أبيه يراجب التوكيل لخروج الأب أن يقام الصدقة والتوكيل بعلم هو الصدقة أحضر الرجل المشهود أكان يسع على جواز الصدقة
وما ليس للحي الأب في محله وجوازا مرة وتبقى حيازة للصدقة ثم يقوم الوكيل على الخروج مع الشهود إليه يشكوب لكونه في يكون في
بسبب الغرس والعلم لأنه لا يأمن جيه من دخله وما يحتاج عليها أجرا لا على تقرر فحاجة ضرورية والأب المتصرف المذكور يغرس
القرم المذكور وغرس لأنه غير ما أجرا الغرس من خوف الدود وكيف تراه رضي الله عنه أن مات الأب قبل أن تحاز هذه الجزيرة بتراه الغرس مع
الغرب فتكوب الشجرة عليه على يكون الاشتراك بتفضيل الصدقة فإن الأب كان يباع من الله أم يبقى أجرا الجزيرة بحوتها كما يكتب با
با الاشتراك بينه لما هو فيها وكيف إن كان يجوز العالم اختلاف في سنة الصدقة وإن رأيت ودلنا الله أن تبين لنا من سبيلك في ذلك وما
تختاره فإنا نريد ونتفاءل معا ما ومعرا الجزيرة المغروب لا تعرفه بها الأب وغرفه في التعليل وإنما هو حوبه شريك فيه غيره على الإشاعة
ما شرح لنا ورد الله تزويجها شرحا شافيا كافيا يعلم الله أجرك ونجزل ثوابك

فأجاب أيده الله تعالى بعد سؤاله ورد عليه جميع
ما ورد وقفت عليه وإنما أحال الحوب بين الوصول إلى الوصول إلى موضع الإملاك المتصرف فيها فيجاز تمامها بالتشوب عليها اكتفاء بالإشهاد
على الصدقة أن علت المتصرف فيها قبل الإمكان أو وصول البهائم فيها ما في الصدقة وغيرها وبالله التوفيق

وسئل الإمام نفع المسلمين

عن رجل أخرج مالا يعرفه فجعل منه شيئا فساد بلسانه وهيزه للمسكين أخرجه إلى الباح

كتاب الهبة

وسئل رضي الله عنه عن رجل
وبنت امرأة صحيحة وملكهما أحوالها ماتت المرأة فزوج الرجل ابنته وملكهما ما ينفق على ملكهما ما شاء الله ثم تشاجرا بكمال الزوج أن الزوجة
مات عليه بنات الهبة جعل الشهر يعطى الزوجة على البساكين أن يأخذ ما كمل الزوجة فما قدمت له الزوجة إنما مات عليه وما عرفت
عليه بما اختار حمل الشهر يعطى الزوجة الهبة ومن على الزوج فيما شاء إن أمسكهما ما جوزا إن شاء الله

فأجاب أيده الله إن كان جاز في حياة المتصرفة ما تعرفها بعليه واعترفه مع الشركاء عند الصدقة وإن لم يعلم في الحال
عين لهما وبالله التوفيق

كتاب الهبة

وسئل رضي الله عنه عن رجل
وبنت امرأة صحيحة وملكهما أحوالها ماتت المرأة فزوج الرجل ابنته وملكهما ما ينفق على ملكهما ما شاء الله ثم تشاجرا بكمال الزوج أن الزوجة
مات عليه بنات الهبة جعل الشهر يعطى الزوجة على البساكين أن يأخذ ما كمل الزوجة فما قدمت له الزوجة إنما مات عليه وما عرفت
عليه بما اختار حمل الشهر يعطى الزوجة الهبة ومن على الزوج فيما شاء إن أمسكهما ما جوزا إن شاء الله

فأجاب أيده الله تعالى بعد سؤاله عما ورد فيه عليه وإن كان المتصرف عليه أعسر المتصرف وإن الذي
تتصرف بها عليه تملك تحيازته إياها أما العيال وغيرها بالنفقة ليس من الخبز الذي ذكرته لأنه ليس من هذا المعنى والكبر من
أجل المتصرف أنه لم يخرج عنه التصرف بحيث انتهى إلى الحال من الورثة وغيرهم الذي ذكر المتصرف رضي الله عنه فيما كان وهب إياه
عائشة لو كنت حزتيه لكان لك وإنما هو اليوم مال وارث ليس لك فيه شيء لعين بعينه لأنه ليس معين يتم وبالله التوفيق

المسئلة الرابعة التي كتب إليه بها من مدينة تنلب

ومن إنشاء عشر مسئلة بسأل عن
من تتصرف على ابنتها العالمة أمرها في قرية جلد مع دارها محجورة العلم وفي محجورة الدار وعقر له عقارا تتمن تجويز الحمار وإن الدار
استغنت عن حيازتها لكونها ابنتها العالمة وليس لها المتصرف الدار حتى ماتت هل تكون الدار داخلة في الصدقة أم
داخلة في الصدقة وما يجوز لها أن يتصرف عليه براءين يجوز لها حيازتها وليس لها الرجوع حتى تزوج وهل لها أن
يتصرف عليه جلد ومحجورة العلم وليس لها الرجوع حتى تزوج وهل لها أن يتصرف على ابنتها البكر جميع ذلك مالم يرد عقارا وتتاب ورد وإن
رحمه الله يجوز تصرف على ابنتها البكر جميع ذلك مالم يرد عقارا وتتاب ورد وإن
وما ليس من الثياب وما كان من الحلي إذا كان كله تبعا للعالم يسكنه وما يلبسه من العقار والفرش والحيوان وغير ذلك مما
للعقار يكون تبعا يسكن من جنسها حوز لها من غير تجديده وبالله التوفيق

وكتب إليه من مدينة مرلسية

في رجل تتصرف على ابنته العالمة أمرها بصرفة أرض وحديقة أعناب
وورد وجزء من ليمون أرحا على نهر وأشجار الأب على نفسه بتفضيل ترك الصدقة عليها والشجر الأدنى على نفسه بغير ملك بحجة
الأب وجوازا مرة وانفقت تمرة الصدقة بغير إذن الزوج على حوبه وتقرر على الوالد الخروج لأجلها بوكيل على إحتياز ما من غير
أبيه يراجب التوكيل لخروج الأب أن يقام الصدقة والتوكيل بعلم هو الصدقة أحضر الرجل المشهود أكان يسع على جواز الصدقة
وما ليس للحي الأب في محله وجوازا مرة وتبقى حيازة للصدقة ثم يقوم الوكيل على الخروج مع الشهود إليه يشكوب لكونه في يكون في
بسبب الغرس والعلم لأنه لا يأمن جيه من دخله وما يحتاج عليها أجرا لا على تقرر فحاجة ضرورية والأب المتصرف المذكور يغرس
القرم المذكور وغرس لأنه غير ما أجرا الغرس من خوف الدود وكيف تراه رضي الله عنه أن مات الأب قبل أن تحاز هذه الجزيرة بتراه الغرس مع
الغرب فتكوب الشجرة عليه على يكون الاشتراك بتفضيل الصدقة فإن الأب كان يباع من الله أم يبقى أجرا الجزيرة بحوتها كما يكتب با
با الاشتراك بينه لما هو فيها وكيف إن كان يجوز العالم اختلاف في سنة الصدقة وإن رأيت ودلنا الله أن تبين لنا من سبيلك في ذلك وما
تختاره فإنا نريد ونتفاءل معا ما ومعرا الجزيرة المغروب لا تعرفه بها الأب وغرفه في التعليل وإنما هو حوبه شريك فيه غيره على الإشاعة
ما شرح لنا ورد الله تزويجها شرحا شافيا كافيا يعلم الله أجرك ونجزل ثوابك

فأجاب أيده الله تعالى بعد سؤاله ورد عليه جميع
ما ورد وقفت عليه وإنما أحال الحوب بين الوصول إلى الوصول إلى موضع الإملاك المتصرف فيها فيجاز تمامها بالتشوب عليها اكتفاء بالإشهاد
على الصدقة أن علت المتصرف فيها قبل الإمكان أو وصول البهائم فيها ما في الصدقة وغيرها وبالله التوفيق

وسئل الإمام نفع المسلمين

عن رجل أخرج مالا يعرفه فجعل منه شيئا فساد بلسانه وهيزه للمسكين أخرجه إلى الباح

وجواز امرئ نصف هرائي واما الشركم الان اني فرومت ثم له له وكنت اصطبت ثم له له وقبل الزوج ثم ان الجواب ثوبيت
الجوز الجنة اما الجوز وعلى الجوز لشهادة الزيتسار والرجل الواحد معين مبين انما ما يجيء ثم له يعلم الله اجوله **فاجاب** ابرة الله ان
كان الرجل حرا والنسا حرة او انتشار هم من ثبتت الجنة بشهادة تجم وجازت وما بانت الى الشهادة ساعا ان يهمها ابرله **وسيل**
رضي الله عنه في مسئلة نزلت بمسئلة واختلف بها وعاد نعم المسئلة جوابه رضي الله عنه في احراة وبنت متراث ابا احتما
لجمرا بحالتي اثبتها المذكورة في جميع ما اختلفته وكان معا اختلفته نصف جنة فوكانت احتت احدا بما تعلما حول حياتها في عجما وعون برله
عفرا فقالت الام اذا لم تثبت الغلة الواجبة لها بالاجتماع وانما وجبت ما اختار اليها بالجمرات عن ابنتها من الزوجة **فاجاب**
رحمه الله تصحيحا لسوالك عفرا والغفرين المستحيز جوزته ووقفت عليه وانما ثبتت عفرا الاجتماع المذكور عن ابنها وهي لم يكن عشر الاب بينه
عروق بالا يكمل ما تضمنه من الاجتماع بغرة نصف الجنة كمولحياة ما الغفر علما من بينها بالجمع ما وراثته عن ابنتها في الجنة وعشرها
فليست بموروثة عنها وانما الموروث عنها من الجنة عروق بعد وفاة امها والجنة انما وقعت من الجنة بما جرا لجمرات اليها مقوما
وهو حكمها من العروق المذكورة له بانا كان اما عاجنة بعد الموت لا تجوز الا من الثلث على سبيل الوصية وسيق ان ذلك بها الوصية بين حق
نصف الجنة كمولحياتها فان انتقلت حياتها ورثتها عنها الحق الواجب لها عليها بتعلما وما لجمر عليها انما استحقتها الواجب
لها بالاجتماع المتقوم والمتنوع فان الاجتماع الذي لا تنتفع عنه له ازما بما الا بتبيين وان احراله يوخر الا بما اقراله على نفسه
وبالله التوفيق **وسيل** رضي الله عنه عن رجل قال لابنه خير عفر نكاحه ثلث مستغل امالك حينما كانت وقال تركت بيتا
انما حاز ما حياة العقود والغير الاشتمال عليه ما حاز له وفي عفر الجواز وقفه على ما نصه ومن ابنته بره ابو ابنا جم فجوزين عبير الله
المذكور اعلا عفرا الكتاب حيث ما كان له علم حين الغفر عفرا النكاح فعلم مجمعة عرب فورما وسيلتها لا عفرا النكاح عجما بسلما
وقوله في قوله خ وفقه الله ان انما حاز والعقود لا يشتغل ثلث الا مالم عشرة اعوام بقام لسما ابرا الورثة عليه يقولون له يبرئ له
بعروة ابا سيلة لتنتن وقال رجل الى قوله حيا بنة وقد ذكران الا مالم في وقف الجملة ثم يكن فيها مستغل ما عما انبات قوله بين
لعاوجعله الله ما يحب للمحمول له في قوله وما يلزمه فيه معانا هو وقفا حبيبه الا ان شاء الله **فاجاب**
ابرة الله نعم لما سوال وقفت عليه والذي اجوابه في مثل المسئلة على حرف بن ابن القاسم انه محمول ثلث غلة تلك الا مالم ما لم تبن
وكانت لما غلة كمولحياته ولورثته بعروة بانته فيما بينهما على قوله فيموت بين الرجل غلة عبده وقد بقاء الحق وما حياة الغير
وان لورثته الحق حرمته الغير وما لم الان يستبرئ عن هما بنته على ان قد ما الرا الرجل حياة الحق ما ما ان يستغل حينه عوت
انما حاز قوله ما لا يتم على قوله والله التوفيق **وسيل** رضي الله عنه عن عروب ساعة وشوكت فيها لسوك وسئل
السوال جوابه الله رضي الله عنه فيمن وهب لابنته ساعة وشوكت فيها ان توفيت عن عمرو لم وكانت ابنته احتما حنة يوم عوتها
ثم توجع الحنة المذكورة الى ابنته احتما وقالت المذكورة تكون لها مالا وملكا ولم تكن ابنته احتما حنة يوم عوتها وكان لها
ولو كانت الحنة لورثتها ما لم تكن حنة وما كان لها ولو يوم عوت لهما وكان لواهب حيا رجعت الحنة الله ما لم يكن حيا
ما الحنة حينئذ موروثة عن الموهوب لهما كما يرم ما لها **فاجاب** وفقه الله على ما بان لي من سوالك ووقفت
على نسخة الحنة المذكورة جوابه وما شوكت الواهب في بنته ما بانته على انها ان توفيت عن عمرو لم سوال ابن جوابه ما لم يجم وما يعبر
لا انه شوكت عمرو حيا بن كان الواهب حيا حيل الحنة ما ما ان تنتقل الحنة وتستوفي الشوكت وما ما ان لم يكن حيا حيل وان يكن ما ت عند
الحنة وبقال الشوكت وبالله التوفيق **وسيل** رضي الله عنه عن رجل صير الورثة من بلده ما لا على وجه ما لم كر في كتاب
شهاد به بما فوى ان رجل الحضير مع ما ورثه بكلوز الوخول ما الموت مع احتمهم قال الفقيه الصغير الله ونعم السوال الجواب
رضي الله عنه في رجل قال ابنه الكبرى له حال وقوم ذكر ما امراة ما ان الكبير عليه وكان لهوله شوكت عليه ومن عمرة شكا لعمرو به

جميع ما له لما حق في عينه وزاد في تتمة ذلك انهما يعلم ان الزوج قبل معرفة العينة وانه استفضل منه مزية الشهادة وتنتفي عنه
تهمة المرأة بعود منفعة الشهادة اليها ان الزوج لو مات عن عشرين عبدا ان الزوج وقف للمرأة قبل معرفة تحضرهما على انهما وعينه كما يهما بقالت سيدة
عجيبة له من وراء الستر بعد موته حسك الزوج ولم تعلم عتقه بعد ان العبد كان للزوج وقد عرفته ببراءة ذمته منها
اعزله انه ما تخلو به انتظاره من العينة يد التعرض لم تكن العينة بعد له ومثل المورثة فيما ما اذا مات بقيت على الزوج ولم تعلم العينة بموته
من شهادة الشهود بحسبها القرض ومثل افاقة الزوج الشهادة ولم يعلما قبل كون الزوج به مما يقوم مقام الحدوث التام ومثل تشترك به
عتقه الفضول لو توانه لم يقض عنه انتفاء الشهادة مع الحدوث ويقوم مقامه ومثل ما لو زنت المورث كعبد ما ومثل ما لو قتل انسانا عمدا
الاخرين بالعينة مع عدوانها بعد الجرح ما وما يجب للمسلم كغرة الجنين من امه ومثل ما يستحق صاحب الثلث شيئا من عين التركة مع
تضمنها حق الموصى له ومثل ما يشتركان ان يكون الفضل متصلا ام منفصلا كحمل الجارية ما ولدته المنفصل
الفضائل من الثياب والحيوان وكقضية في عوانا وفراقها الان المورثة انى له عشرة ما وسلم الى الزوجة الشهادة الى ما ذكر من ان
بزله ام لا ومن حجة الورثة ان يقولوا انه ابرأها مما يدعي عليها به واما عبد فلان فانه لم يعرفه ولعله غير الذي اقرت به عشرة وفي حوزة
بعزله لها عشر الزوجة وكيفما ان مال الزوج ليس عبدا يشبه ما ذكر وغير ما عنه ثلاثين وعلى ما تشاء وفاته له عشرة وفي حوزة
فيه الكلام على ما بيانه فيما يلي فضلا ما جورا على ذلك فضلا فضلا والاجر فيه موقوف عليه والسلام **الجواب** تصحيح
عليه بالتسديد والحكم عوده بيد واجل الوليا بيد الله وعزوجل ومن اعطاه الله هو برا لتفوه معها على ما فيه برء ورضاه
لسؤاله الواقع بوصفه وقفت عليه وسكوت الزوج عن قول الزوجة عن وراء الستر بعد موته حيز وجعلها على بينة الاتي في محضر الشاهد
وتركه ريثما لم يعلما تسلم منه لقولها وابطال العينة واما ادعت الحجة بعد ان التكلم بما سألت عنه معا تعلن قولها والقول
قول المرأة مع يمينها في انتفاء ما ادعوه التي اقرت في مرضها انها لزوجها وان قالت انه اخرها واما ليست عشرة ما حلفت على ذلك
وان ادعت ان اقرارها بماله في مرضها انما كان على وجه التواصي بعد موته لم تقبل بعد مع يمينها وان كانت قرضت من مرضها برئيسا
ابراء الزوج لها وان قرار انه لا حق له عندها مع ضعف اقرارها له لان ظاهر كان في الغرض ولم تعلم انها ما تعلن بعد ان صحت من مرضها
وما قام عليها في عينها وقد ان ما عنه من كبار اصحاب علمه ان اقرار الزوج في صحته بدين لوارثه لا يجوز الا ان يقوم عليه بذلك عدلان
يكتب انما كان على الاقرار في المرض ومتى ان ما ادعاه الورثة من ان الزوج اعتق عبده في مرضه كان ثابتا بعد ان صحت من مرضها
الفضية الفضة وسواء ما حيا العبد ادعاه في نفس تركته اعتق عشرين عبدا وكانا يوم في حياته وتعتقها ما يعرف ما حلفت
ولم تلتفت لشيء فيه عواه وكيف ان كان مع عتقها ما ادعاه وله ذكر وكيف ان وجد شهادة كما ذكر بعده ما حلفت ما يعرف ما سلف **الجواب**
على ما لا يستحق العاصي ما ادعاه من ابراء الصحاح وما يكون له وكما ما وجد من حلف الاب لشيء تزوجها ان يكون من
القول قوله فيما يستحق ما ادعاه من ذلك والقول في توجيه الحكم فيه ان الحلف من كان من الورثة مالكا لما يدعيه انما يعلم شيئا من ذلك
وبالله التوفيق **واما السؤال السابع** عما اذا مرض الزوج فاشفه على اخر حياته او مرض الموت فعلى الاخير
يكمل الثلثين في تركته ومثل ان كان مرض اشهرا او جاز الدهر بكمال الثلثين سواء مثل ما ذكر فلا تعلن الجواب
تصحيح السؤال والوقوف عليه واما ما بيانا الثلثين مكوم بما لا بيان فيه فيسلم عند ما ذكر من ما حلفت ما يعرف ما سلف
بالموت ولا خلاف احفظه في الجملة وسواء كان الثلثين مكوم بما او بما في ذمتها وجاز الامر وبالله التوفيق

وسأله رضي الله عنه العبد الصالح وابو محمد عبد الغني من اشبيلية
عن مسألة عينة نزلت عندهم فاختلفوا فيها الفقهاء المتأخرون فيها لشركة لشركة الزوجين وشركة الزوجة وشركة الورثة ابو بالله ان
وجب الثلثين عما تشبه الموهوب لها عن عبد ولم فان ذكرت ان الوجه المرجوع بنسبة ابنة ابنة امرأة الاصل وملكا

وان لم تكن فتنة حية يوم موت عائشة وما كان لها ولورثتها وانفرقت وانفرض فضلها وابوها يومئذ من الحية راجعة الورثة
وان لم يكن ابوها حيا يوم ماتت عائشة فان الحية موروثة عن عائشة كما بيانها **فاجاب** رحمه الله بما نصه
سؤاله هذا ورد فيها عليه والحية التي سألت عنها لما تشركها فيها مع زوج الحية لديه ان ماتت فتنة الموهوب لها ولورثتها وان ماتت
الحجيرة فتنة ابنة ابيها اخر فلما مات فتنة تنتقل بعد الموهوب لها وما انتقل لها والحجيرة الواهب بعدها وما انتقل لها والحجيرة بعدها من راس مال الاب ماتت فتنة
الموهوب لها وان لها ولورثتها والحجيرة الصحاح حية واما ان ماتت من قبلها قبل الحية لها الا من قبلها بالحكم
بينة على الشروط الذكور معتبرها بتكشفها من موت الواهب قبل الموهوب لها او موتهما قبله فان كان من قبلها الحية وسلمت
بيرعها واستوجبت الانتفاع بها ولم يكن لها ان تعوضها بوجه من وجوه العوض فان ماتت من قبلها وصح رأيها من عليه بتعرض الحية وورثتها
عنها ان كان لها ولورثتها ولم يكن لها ولورثتها ما لا ورثتها الحجيرة الواهب بفتنة الذكورة فان كان عليه من يوم الحية يوم ماتت ابنة الموهوب
لها بيقيت بدينه وبطلت الحية بما حجيرة بقيت وانما كانت خمسمائة قبل على ملكه وما الموهوبة من عليه من ان كان قبل
الموهوب لها كانت الحية لها من ثلث ماله ان احمال الورثة لا بما وصية لوارث والوصية لا تجوز للوارث الا ان يجيز الورثة فان لم
تجيز وماله كانت حيرا ثابتين بحيث سلم من احكم سلامة الحية التي سألت عنها على الشرط الذكور على ما تاجر قول ملكه والحكم الزوج تعتق
عنه وبالله التوفيق **وسئل** رضي الله عنه عن رجل تزوج وترك ابنا واستغنى ملكا وعاشت الا بقتار ثم ان
تزوجها وورثا ولدا واحدا ثم ماتا جميعا وتركتا ولدا واحدا وازواجا بعد ان تزوج مرة بعد مرة بعد موتهما ولم يعرف لهم عليه الحق او على ابنه موروثه
العينة الاول فعلم اولاد البنتين الذكور وتين بعد موتهما ولم يعرف لهم كلمة مرة من خمسة وعشرين عاما بعد وفاة
وبقي الختنون بعد موته فدعى بشيء من ماله الذكور بين لها على من اقامة البينة ان كانت على ابنها من ماله او على ابنه موروثه
وكيف يكون العمل في ذلك يفتكم الله اجرا **فاجاب** رحمه الله قد تحت سؤاله ورد فيه عليه بان كان الابن قد ورث
الملك المدة التي ذكرت فلا مدعى والبينة والغرم ولا يقبل الاختيار ولا اجماعهم عليه لا يغير ولا يكون ذكرا بعد ان
طرا بينة بما ذكر اولا ابنه بعد موته والقول قوله مع يمينه والله التوفيق

كتاب الغرر والبيوع وكتب اليه من جهة

بعض بنيه السؤال منها ما تقول وفقك الله في امرأة توفي الى ابيها اشياء حملت من زنا مرتين وما قبلت ما ولدت مرتين الى ان توجت زنا
حاملا فيه الثالثة فاسقطت بها حمل وسقوط حمل كما ذكر فقالت نعم انه حامل وهو من الذي قبلت لها وكيف حملت منه فذكرت انهم يزنيان بينهما وبراءة ما
ذكرت منها على ذلك وصحت وقعت البينة على الوجوب وافترقا به اعلاه وبراءته من ضمنه وكيف ان السقط
الموهوب له ضمنه في الحرمان **فاجاب** ان قال الامرأة التي تبنيا عليها ما ذكرت فالزوج عليها واجب والحكم به
وله اما ما ان ما في الجماعة بارئ له اليه بكل ما يوجبه الحكم على وجه الحكم بحكم الذكور في الفصل

وكتب اليه بعض فيما يجان يسأله عن الخمس المسائل

فاجاب ايده الله بان المسائل التي سألت عنها احداها الرجل يشتري الامة بيوتا ثم
فيها النسب اما احداها وانه اشتراها وهو عالم بحريتها والثانية ان يشتريها الامة وهو عالم بحريتها وانه اشتراها
ومن يعتق عليه وكيفما وهو عالم ان له ذلك له . والثالثة ان يتزوج المرأة وهو عالم بحريتها وانه تحلها ثلاثا وانه
تزوجها بعد زوج وهو عالم ان له ذلك . والرابعة ان يتزوج الحرة وهو عالم بحريتها ثم علم انها امة ان رجع منه محرم عليه من نسب
او صهر او رضاع وانه تزوجها وهو عالم ان له ذلك . والخامسة ان يتزوج المرأة وهو لا يعلم انها حرة وانه تزوجها وهو عالم بحريتها ثم علم انها امة
حرام وهو عالم ان نكاح الخامسة حرام والله اوجب ثبوت النسب في هذه المسائل وجوب الحرية ان النسب

السلام والسلام بما فراره على نفسه بما يوجبه الحرما يسقط حق المولى في ثبوت النسب وكذلك الحكم بما كان في معناه فلا يقال ربما
انما خص مسايل على سبيل الحصر وانما يقال له فيما على حسب تقريبه انما اتت مات تتفرع الى غيرها وتقاس عليها مما لا اصل الذي يسقط
سرا الجاب ان كل حر تجب بالاقرار ويسقط بالرجوع عنه بالنسب ثابت منه وكل حر لازم مما يسقط بالرجوع فالنسب غير ثابت وبالله التوفيق

وما حاكمه به بعض اهل سبتة قال ابو الوليد رضي الله عنه واما المسايل التي
استفهمتك عنها في كتابك الذي وصل اجوابه ورغبت الجواب عليها بعينها الى فسالت عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم في ناقة البسوس
واختلاف البهيمة ما وجهه وما معناه والبهيمة غير مكلفة ولو كانت مكلفة لسقط القتل عنها بالاكراه وكيف وهي غير مكلفة

والجواب عنه ان هذا الحديث رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وروي انه قيل يا رسول الله ما شان البهيمة تقتل
فقال ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا شيئا ولكني ارى رسول الله صلى الله عليه وسلم كره ان يوكل لحمها او ينتفع بها بعد ان عقر
وتكلم عليه الطحاوي في مشكل الحديث فقال حديث يوجد ان عمرو ابا ابي عمرو ابنا ابي حبيبة وعمرو ابن ابي عمرو خرتكلم في روايته واسماعيل
ابن ابي حبيبة متروك الحديث عند اهل العلم جميعا فان كان الحديث ليس بمحفوظ كما ذكرنا فلا حجة فيه وان كان محفوظا فهو منسوخ بدليل انه روي عن ابن عباس
من وجوه ثابتة صحيحة انه قال ليس على ما اتت البهيمة جزور ما جاز بعد ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم ما فعل بالحديث حديثه هذا الا بعد ثبوت نسخه
عنده ودليل قوله عليه السلام ما ليحل لهم فيستسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان او زنا بعد احصان او قتل نفس بغير نفس فهذا قتل البهيمة
من غير حكم بها قتل النفس ولا زنا بعد احصان ولا كفر بعد ايمان فلا يحل قتلها بحال وقوله انه منسوخ بحديث انما محل الاكل على ما عرف من الفعل حقيقة واما الاستمرار له على ما يفعله بها وروي عن ابن عباس انه قال
ليس على ما اتت بهيمة حد وليس بصحيح عندنا لان ابا داود وغيره لم يخرج له حديث وقد وجب العمل بما لم يخرج له حديث وقد ترك كثير من الناس
او قليل الا براه غيره او انه فرض عليه ما لا يراه غيره ان يفرض عليه الا خيرا فانا خرجنا حديث عايشة في التحريم بلبن الفحل وان كانت قد
خالفت حديثها عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث انه كان يدخل عليها من ارضعته نساء اخوتها وانا خرجنا حديث ابن عباس في ان الامة تخير
اذا اعتقت تحت العبد وان كان مزوجه ان يبيع الامة كملا انما. والقاويل في هذا الحديث ممكنة محتمل ان يكون ليس على حقيقة السبب
الفعل وان يكون الحمل به الفعل الذي هو العقر والاهانة انه يعبر عقره له بالفعل على سبيل المجاز المعروف في كلام
العرب الموجود كثيرا في القرآن وغيره كقوله في هذا بعينه قال الله تعالى فعقروها فقال صالح تمتعوا في داركم ثلاثة ايام ذلك وعد غير مكذوب
انهم لو كانوا يعقرون الجمل وكان معهم قوم يكتمون ايمانهم يعبرون الله ويرجونه فعلموا انهم يحزنون اخوتهم وعشيرتهم اذا رأوا فخورهم بارض
يوقنوا بما علم الله قد صنعتم وما بلغت بهم قصورهم في دينهم من ان فجروا انكارا بما جرى عليه العقر فلما علم الله ذلك منهم
يقتل كيف فرض قتل كيف عقر ومعناه بالعقر كيف فرض العقر كيف فرض جاء في تفسير سورة الانبياء ان الوليد بن المغيرة جاء الى النبي صلى الله عليه
فرأى عليه القرآن فكانه رق له فبلغ ذلك ابا جهل فقال له اي عم ان قومك يريدون ان يجمعوا لك مالا قال فلم قالوا ذلك قال ليعطوكه فانك اتيت محمدا لتتعرض
لما نيله قال قد علمت قريش اني اكثرهم مالا قال فقل فيه قولا يعلم قومك انك كاره له قال فما اقول فيه والله ما منكم رجل
اعلم بالاشعار مني ولا اعلم برجزه ولا بقصيده ولا باشعار الجن والله ما يشبه الذي يقول شيئا من هذا والله ان لقوله الذي يقوله لحلاوة وانه لمحكم ما تحته وانه ليعلو ما يعلى فما الذي تقول فيه قال فوالله ما منكم من رجل
يعلم مني بهذا فاكرم فيه فارسل لعمري بازرة عن غيره بغير ذنب لم رتبي ومن خلفت وحيدا وجعلت له مالا ممدودا الى قوله تسعة عشر وما جعلنا
من كلام الناس ان يقول الرجل انما وزن واما وهو لا يدري ما يذكره من الفعل فرخص لنبيه في الرجوع دلالة على ما قلنا وعلى ما قال في سبب الجواز
فجرح على بهيمة بالعقوة والعقوا البهيمة واعقروه وعقوه على له واجتروه واحكموا له بحكم من لا خير فيه انه من سبب خبره الذي يذكر
او ما به يحيوا الاحياء ومن هذا انه معنا قول النبي صلى الله عليه وسلم لقريش اثنى عليّ ابن اخيه فسمعت عنه ما اجمل وقوله فرفرت رجله بكسر مسد
كفله فلعل هذا تاويل ما استفتاه عنه ما خرج عليه من اتيان البهيمة ولعقة البهيمة لان كتابه البعضية فيها باستبانة انها عما وان يكن

كتاب الاشربة وحكم حدها

من بعض بلاده لان لفظ المسئلة يدل عنه وانما نا وانما الجواب في الله عنه في الخراج كما الله ورثة الله على هذه الجزية الجزاء ومعونة
الزيات او محرمة لسبب السبب الله وان ارتفعت العلة ارتفع الحكم بان رجلا ورد علينا وشرب بلوزا وبيرك لبسنا وفرد علينا امر مسئلتنا البيان فله ابقاء
على ما عتقا وتبين مسئلتنا ارتفعيلها واقامة الادلة على كل نوع من انواعها لا أنسا الله له ثم رد وفعله **فاجاب** ونبه الله
على ذلك تصحيح سؤاله ورد ثبت عليه والسؤال عن الخمر محرمة العين اذ ليس في سؤالك سؤال ما يسأل ان يجيز الخمر المذكورة ام لا ومن المستحيل ان يجوز لمسلم ان
الا خمر وكذلك السؤال عن الخمر محرمة العين لم يسأل انما يستفهم ان يسأل عن علة تحريمها الا بعد المعرفة بتحريمها بمسئلتك
ترجم ان مسئلة السؤال لحرمة ما عن الخمر محرمة العين لم يسأل انما يستفهم ان يسأل عن علة تحريمها او بعلة او بعلة تحريمها علة ما. وذلك السؤال عن العلة ما. ومن ابواب السؤال
عن الدليل على صحة تحريمها. واما من السؤال عن الدليل على صحة العلة وبقوان الخمر محرمة العين محرمة الزيات والدليل على تحريم عليها ما وذا ما الذي يسر
عليها الكتاب والسنة واجماع الامة. واما الكتاب بقوله تعالى انما الخمر الميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون فاجتنبوا ما عن رجل
يا بتجنب الخمر وامر بقوله على الوجوب والوعيد عن جميع المسلمين اخبر انها من عمل الشيطان ومن عمل الشيطان خبائث ومن اجتنب خبائث الشيطان يجتنبها
العبارة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتهاء متفق من تقرر عن عزوجل على اجتنابها بما بقوله بعمل انتم منتهون فوجب الله
على كل عاقل انه حرام. واما السنة فان الاخبار الواردة عن النبي عليه السلام فوق فقل التواتر فمن ذلك ما خطبا من ابن حزب ابن عباس رضي الله عنه ان يزيد امير الرسول
راوية خمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اما علمت ان الله حرمها فقال لا فسار رجلا ان بجنبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بم سررته فقال امره ان
يبيعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شربها حرم بيعها. واما الاجماع فمعلوم من الامة ضرورة ان الخمر حرام والمطلع على تحريم بالكتاب
والسنة نعني في ان عينها امر الخمر لحمل الاجماع على تحريم عين الخمر ومن المستحيل في العقل ان يكون تحريم شرب الخمر واقعا على ما حرم الله بعينها
بالخمر على اسم الخمر لحمل الاجماع على تحريم عين الخمر ومن المستحيل في العقل ان يكون تحريم شرب الخمر واقعا على ما حرم الله بعينها وقد نص النبي عليه السلام على
تحريمها وتحريم عليها بقوله حرمت الخمر لعينها وارد المسكر من كل شراب على اختلاف الرواة في ذلك ومن قال ان الخمر ليست محرمة العين بل حرمت لمعنى
يستتاب فان تاب والا قتل وكذلك كل ما اسكر من جميع الاشربة بعد تحريم العين بجعل شرب القليل منه وان الكثير عن ما ذكر والدليل
وفيها المسلمين لعقل الذي عليه السلام اسكر كثيره فقليله حرام وقول الراوي علة بحرمها لعلة وان العلة ما حرمت لعلة. والدليل
للمعقول الموجبة لما التسمية للخمر وسبب الاسكار والدليل على صحة هذه العلة انما محرمة هذه كعكسة يوجب التحريم بوجود العلة
كانت تحريما قبل ان تحول وبها المعنى الذي يسكر حالا فانما حولت وبها المعنى الذي حرمت عليه فانه لم يحرم بالتخليل حلت بعد منه وانما حرمت العلة
وانعكاسها من ان ليل كل حلت بقوله تعالى يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير وقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل العفو وقوله تعالى
وعن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج فنص على انها محرمة لسبب السؤال عنها وقوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير

وسئل عن يجب بهم الا تحرما الاسم فاجابوا بتحريم الشرب وادانة اصل الربح وادعوا الاشكال وطلبوا ان يبين لهم ان
الحشيشة هي بحقيقة اصول الديانات العالم على خبثه بالله تعالى وما يجب له وما يجوز له وما يستحيل عليه وما ينتفي عنه انما تقرب الفروع الا بعد
معرفة الاصول فهل الواجب ان يضرب بعضا بهم ويقولهم بسوا بهم. بين لنا من خبار رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله تحمل هذا العالم من كل خلف عدوله ينفون
عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتاويل الجاهلين وقد يعتقدهم على ما له توجه الا الاعتبار جاهل او متفرع زايغ عن الحق فالجواب كما يسميهم ويتسبب اسم خلاف
ما هم عليه الا باسوء ونقل الله عز وجل الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا واثما مبينا فيجب ان يحترم الجاهل بما يسم
ويؤدب الجاهل ويستتاب المبتدع والزايغ عن الحق فان كان معلما يعزر عنه بان تاب والا قتل ولو ابدا حتى يتوب كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصبيغ
المتعلم به اعتقاده من غير ان يأذاه قال له يا امير المؤمنين ان كنت تريد ما اقول فقد بلغت فبئس موضع الدواء وان كنت تريد قتلي فاجمل بل سبيلي والسلام
اسلم المعنى والذي بين رضي الله عنه عن من قال ربي هو الذي يعلم في السماء كما حدثت نفسي فحسن خلقي فبعث معه رجل الخبر
فقال له وان من جهلك لعلما ما اعلمك فيه لانه لم يعرف الفرع منه فقال الرأي اتي الله وكما تقول ذا فقل لنا فقول ذا واعلن به البيرق الذي
الناس ان الله انما خلق الخلق في يكن الله بوع مورزنه ولجله ذكرا والتي تشق له سبيل حسن او نبايع فقال الرأي نعم كذلك سمع فقال الرجل يا امير
معنا ان ابا ان تقول حسن خلقي وسر تكتني لا يكون ابراء انه ان كان الله خلقه حسن الخلق فلا يسوء خلقه ابرا وان كان الله خلقه سيئ الخلق فلا يحسن
خلقه ابرا الله سبحانه وتعالى معنى قوله تعالى ما معنى قوله تعالى ولم يكن بعزة من الجنة ما هما وبه بما قبله الفعل الرأي بيان ما يرجع اليه
في سنة الحشيشة وما يعتمد عليه وما لا يعتمد من الادلة في كتاب الله وسنة رسول الله ان يستنكر به في جواب ما رفعه وما يرجع به هذا المشعوذ وغيره حتى ما
تميز اهل الفضل من الجهل وما يجب عليه في قوله هذا الذي لم يعرفه لله معنا ما قبله ومنعنا مشكورا ما جورا ان شاء الله تعالى **فاجاب**
ايده الله بعد الجواب ونصه وما ينكر الوعاء الى الله تعالى الا كافر بالله عز الله تعالى تقرير عباده» به في حقيقة ما اتاه من كتابه وسنة رسوله
بالاستعانة واجابته ايام تكون ما يسبق في علمه من احرف ثلاثة اشياء على ما ثبت من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من نبي اتاه يرجوا الا كان يعطى ما رجا او
ثلاث اما ان يستجاب له واما ان يدخر له واما ان يكفر عنه وبالله التوفيق **وسئل** رضي الله عنه عن من قال الاختلاف الى لسان العرب يسهل ما يلزمه
لشيء ايها. فقال وبه الله سبحانه وتعالى ما يجب عن من. وليت منه بانه لا يفهم لشيء من امور الديانة والله سبحانه وتعالى الله تعالى بلسان العرب بقول الله تعالى بلسان
عربي. **مبين** فقال الله اسماعيل الذي هاجر اليمن ابا العرب العاربة وابا العرب المستعربة فقال ان كان ما زعمت منه جعل عليهم **فقال** له تب منه وافعله عنه وما
يلزمه لشيء الا ان يراه انه لم يحدث منه في دينه وخروجه لم يجوده به الاسلام على قوله عليه السلام فقال ان ما اعلم ما يجب عليه والله تعالى اعلم والله الموفق للصواب

وكتب اليه موسى بن محمد قاضي حضرة مراكش

منها ما يقال عن رجل النصراني اسلم عليه انه يورث ويرث ورثته ان اسلم وقد اسلم ولده الذي اسلم قبل ابيه ان الخمر في امره

عطف الكون كما مر ع وانما سمي عكسا للحركة لان حركته الى اسفل عكس حركته الى فوق بالطبع وكذلك الحركة من جهة اليمين عكس الحركة الى الشمال وقد عبرت العرب عن هذا المعنى بعبارة بالقلب وقالوا قلبت الجرة في المكتب بانقلب وانقلب الجرة الى اسفل فان لم تعرف انقلبوا الى اسفل انقلبوا بما ذكرته وقال عز من قائل ويوم يسحبون في النار على وجوههم ذوقوا مس سقر وقال تعالى الذين كفروا الى جهنم يحشرون وفي الحديث ان رجلا رضي الله عنه اتى النبي صلى الله عليه وسلم تزوج في اعتكافه فبقيت عنده ساعة ثم قامت فتقلب فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبعها وقال يا عائشة رضي الله عنه لعمر بن الخطاب رضي الله عنه لما عاتبه على التقبيل عن التجبر الى الجهة يا امير المؤمنين انقلبت الى المسرة وبحمد الله انقلبت ان شاء الله تعالى بالا تعرابي عن اسكان عكس الذهاب اليه قبل وانما قلب على الحقيقة في المعنى دون الاعتبار ما سواه لكانت الالف انما يا نعكاس حركات ما سواه لان الجزء الاعلى يرجع مكان الجزء الاسفل والجزء الاسفل يوضع مكان الجزء الاعلى وانما يصرف فيه اياه اعلاه لاسفله وانما قلبه على جنبة من جنباته بمعنى القلب موجود فيه ايضا لانتقاله بحركات ما سواه بالعكس مع انتقاله عن الجهة التي كان عليها وانما الحركة كان الى جهة واحدة بل ليست احداهما عكسا للاخرى وانما يسمى الجسم نفسه منقلبا مجازا وانما حقيقة وانما عاقبوا القلب الى ما هو مجاز فقولهم قلبت الثياب فهو مقلوب حقيقة وقولهم انقلب الاناء انه حقيقة ليس بصحيح وكذله قولهم انقلب ومن ينقلب على عقبيه بل يخبر الله تعالى انه مجاز وليس بحقيقة وبالله التوفيق بان قال الكون الشيء في مكان عكس كونه في مكان اخر فيما بينهما وقد ادخلته بقولي ان لا انقلاب حقيقة انما يرجع الى العكس في الكون ما يجب ان يكون كل انقلاب حقيقة عكس الصورة في ذلك انقلاب عاصف من النعم وانما نقلها في قولهم قلبت الاناء هو مقلوب انه حقيقة لان الاستعمال الشائع كثير في المجاز لحق بها الحقيقة كما شاع غرب زيد فهو مضروب انه حقيقة اكثر الاستعمال من ما فيه من المجاز **بحل** نقض معنا انقلاب الخروج بمثل السايل على تقسيم الخروج الى النفس حقيقة مجازا انما تحللت ام لا بالتكلم على ما خرج عن المسئلة ان يغير ما سأل عليه السايل انما الضرورة هي غرضه في سواله وانما يجيء عن جوابه وانما سأل عن حقيقة ما في نفسه انما تحللت من انقلبت ام لا وانما يليق على شيء من ذلك ما يجوز ان تسميها بالانقلاب وانما يستقر عليه بزيادة العقل **بالجواب** عن ذلك ان يقال له سواله محتمل لا يليق الجواب عليه بنعم ولا بلا كما ذكرته في قولي من تقسيم وتفصيل بالجواب عليه والوجه في ذلك ان تقول له ان كنت اردت بما انقلبت ان جسمها الذي هو مجموع جواهره على هيئته جسما اخر وجنس الخلق الذي هو مستقر في العقول ان الجسم بهيئته لا يعود جسما اخر كما لا يعود الجسم جوهرا الا بان تغير اجزاءه حتى لا يبقى منه شيء البتة والجوهر لا يعود الجوهر الا بان تفنى عنه جواهر اخر فتجيء بها والعرض لا يعود العرض جوهرا ولا السواد البياض بل يفنى السواد ويحدث البياض وكذلك ما اشبه ذلك من الصفات بل تقول له انما اريد بالجسم من الاجسام فرايتني غيرت سواده او اسوده بعد ما بياضا وان اريد بهيئته عادت سواده انما اريد بالحقيقة في ذلك ان السواد لصوصه الله تعالى كان سواد الغربان وكذلك سواد الفحم والخلق والحرارة والبرودة وما اشبه ذلك وانما اريد بانقلاب الخمر انها تحللت ان الله اعدم جسمها وخلق في ثاني حال عدمه جسم الخل كان غيره بالجملة فيعلم بذلك ضرورة كما لا تعلم تولد الاعراض المثلة على المحل الاول ضرورة وانما نعلمه بالاستدلال فيقول له جوابي ضرورة انه نعلم ان يعلمه الجواز ان نعلم تولد الاعراض المثلة على المحل الاول ضرورة وانما نعلمه بالاستدلال فيقول له جوابي ضرورة انه نعلم ان يعلمه لا نعلمه ضرورة وانما يعلم ان ذلك ان يعلمه من جهة الخبر الصادق وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحدث الخمر وخلقه كذا بجسم الخل كما ان الله تعالى قادر ان يخلق الخل ابتداء ما ذا كانوا ما به وقوله تعالى لما ادركا نوا ما به هو يوجب تكريره وهو الجمع بين نصريفه وبالتشبيه بسواد بعض نعلم يقينا ان جسم الخل بعد جسم الخمر بهيئته الزيتية تخلل وكما يشاهي في س

قال الامام العالم الكامل ابو الوليد محمد رحمه الله

وسيل

فاجاب رحمه الله

وخومب

فاجاب

وسئل رحمه الله

فاجاب رحمه الله

وسئل رحمه الله عما اذا قال الجارح الذي اصابه ومات منه على سبيل الخبر لغير خوف وحذر

فاجاب رحمه الله

[illegible] كثيرة من ابيات في بعض ابياتها عشرة وكانت العادة ان الباب الذي يحيط على جزء الدار التي يسكن الساكن فيها ان يكون
يغلقه الساكن اذا خرج عن المنزل لسفر او بعزم ان يصير منزلا الى الخروج وان اخذ متاعه فجعله في الدار او اخرج بعض المتاع واغلق الباب بحيث
بقية من ابياته على عادته ثم دخل على عادته ثم خرج وسد السكان ابواب الخارج على عادتهم ثم خرج منزلا الى
وكان هو في حجرة الخروج يفارب بسرا من يجيء فيه السكان ينصرف حراما الى الذي هو له السكن اجاز عليه ولا يتعرض كثير للخروج الى بيته فانه اعتزل
فروعها اعتزاله من اهل البشر فيما يحضر عما اخرجه الى الرجل فيأتي له معاينة ليس يقدر على قبوله واخرجه وعاد اذا كثيرا من الخيرات من اجتماعهم معه في
امكنة يفترقون فيها عن الناس ويبعدوا الى من يراهم بما يكفر اليه من ذلك الا ان هؤلاء انما يريدون امرا ولا يريد بعيرا ويتسلموا الى الحجرة من
هو خيرها المذكور وعمرها الى الرجل وسوج براءته مختومة بالخاتم وقرأ بها الحجرة وما على عتبة السكان الحاجز بينهما وبين
تقدم عنهم امر يستتر بيوت وبابها الحجرة التي بينهما وبين السكان معاقدة على ان لا يكسروا اخرانة الرجل التي بينهما ولا يتعرضوا
واخرجوا منه كله وكلما ذروا عليه من عالم فيه من هو خارج الحجرة من حيث انه لا يدخل الرجل في بيتهم الا ما لا بد منه له ولا تقل اخراجه
وخروجهم من جملة هو خارج الحجرة بالجميع السكان والرجل خروج الجميع على عادته في سائر الايام من غير وله وابقائهم البعداء من بيتهم
معه لان الجميع كانوا له لغلبة نوم وجدوا الباب الحجرة بالجميع احرزوا اسمعوا حسا باعالم والفرع حتى رأيهم له يروا ان يخرج فرأته
الرجل بابا وخرج الباب فرعا عليها وصاح بلم يجبه احدا فيها بالشر وسأل الفرع من باب عنده فلما حملوه عجبته له البقاء وانهم يخرج بعد
له خوله راجع وجدوا باب الرجل مغلقا كما تركوه اول البيت مخلع باب الحجرة ومعه جماعة وهم خلوا الدار الرجل مكتوبا فاعتنوا فاعريانا مرميا من
سريره في الارض والبعر الخراته وبجرته على حسب عالم يكن فيشتي جميع من يحبه من اقاربها وعرفوا البقاء البيانات فيه في الحجرة وهم خلل
اليها ما البقيت فوجدوا ما صحا كان له بيتها من ثياب وبعيرها وغير ذلك فيه وابن عمر اصعد المتهم بدخول الحجرة معه على يحبو من له وقبل
الا نسلطانه ان امر عن الرجل المتهم فتوفي كثرت امرأة من يسكان الدار البراءة ان اخت تملك ليعتمد زوج عمرو المتهم بالرجل في بيت
من خرج اما قبل كالوح الشمس واشتمار الحال وقالت لهما ان يسيلت عن من باتي الحجرة الجارية ولا تغرها حتى وانا اعطيكما عشرة
شيا فيرار وعزا البيانات جميع الرجل وعمر في الجميع وفرضا قبل عن ذلك وحيث يسلمها ما يتبين بعرفة له كله عليهما
ان يخرجوا اخرار وارتفاع الاشكال ما حرمت ليتسلمها اليه وبينهما اليه عودها ان شاء الله تعالى **فاجاب** زيرة الله بان قال
نصحت عليا فانا الله وايا له سوال له ورديت عليه والذي لقول به في هذه المسألة انها اذا كان الاخر بهما على ما وصفت ان لهما ان
ان يدعيا على من شاءا من المتهمين المعتبرين بينهما الخصومة وتعلق بهما من الحكم والسبب الذي ذكرناه ويقبلوا على ما تضمن الذي
صلى الله عليه وسلم في تعريفه الادعاء في المعنى وهو جميع الذي قبل تخيير او بعدا النكاح والسبب او ما من السبب الذي هو ان يسوا
صلى الله عليه وسلم الا ادعاء بما يتميز ويتبين به ما يسأل عنه له في رواية لكن البينة على من ادعى واليمين على من انكر الا في القسامة خاصة وقال الامر
الذي ليس فيه تخيير وكانا كما ذكر مما من اله صلى الله عليه وسلم في القسامة انما تجب بالشهادة التي يغلب بها على الظن صدق المدعي فيما
ادعاه من امر البيان الخرب التي ذكرت وبالقياس على ايمانها حول في غير الدماء من الجنايات وارتكاب الاستيسار وعقوبة لاعتداء بها والوكاء والشبهة له
من جهة انه شبيها وغير شيء له بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حكم باليمين على من انكر الا في القسامة فان نكل
ورأيته عن القسامة او عجزوا عنها يحلف او غيره ضربا كان او غيره منهما بانه حالفه وحبس بها ايا كما فعلا حسنا انها بعد الضرب ايضا
فيه بما كان قبله وبالله التوفيق **وحالفه** الحسن لنوعين الله تحمل بن احمد بن خلف

[illegible] ذكر ان عليه اليمين ولم يتهم عليه من له ما يجب به القسامة وليس عليه ضرب مائة ولا يحبس [illegible] الخراجه حتى يتبين
انه وفاء عليه الدينور الكثيرة والغرماء الذين لهم يحبس به الذي بالكفيل والشبهة ويدعا ان يحبسه حتى ان اعداله يتحولون من كورة الى كورة وان طال
بحبسهما يفيت الاولياء الدم ما يوجب لهم القسامة الا ان يحبس من قوي عليه الاتهام منهما وكفرت به جانبه ينتزل احدهما من الاشر وقوي به عن الاخر
ما كان ابو يعقوب عن قائل الموهن وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال على مسلم يشتكي كلمة جاء يوم القيامة وبين عينيه مكتوب اليس برحمة
صلى الله عليه وسلم كل ذنب عسى الله ان يغفره الا من مات مشركا او من قتل مؤمنا متعمدا بان كان الذين من المتهمين الذين ذكرناه ورجعنا ورفع
تحضر به احدهما الكفر من الشهادات التي ذكرت ويجب ان يطلب كل واحد منهما عن افعاله بحجته بحكم اجتماعهم الفاحش في احواله مع ما
قتله وما أمر بقتله وما شارك في قتله وما اعان على قتله وانه ليرى بما نسب اليه من قتله ويزيد به اخر بين ذلك ان القسامة ويقوله ايمين
الدار الحرة انه ما اخرج المقتول او اشتراه منه وما غاب منه على ابدا وما اكثر وما تغير اليه بشيء يوجبه من الوجوه وانه ليرى بما نسب اليه من ذلك دائما استحلف خلص
سبيله وان نكل عن ايمان القسامة وجب عليه الايقاع الحبس حتى يحلف وان نكل عن اليمين التي ادعى عليه به وحلف عليه الورثة الحرة حلفوا واخرجوا منه اياه وان لم يحلفوا
له عليه ولم تكن الا التهمة والظن بانه اخر القتل فذكره يجب عليه الغرم ولا يمين عليهم وبالله التوفيق وبه نشر يا له ير

ومن المسألة عشر سوالا التي كتب بها عن المعتبر بكورة بالمغة

العالم به عشرة منها انه اشتر شيئا من غير عمرو واخرج عمرو بمعاينة الفقراء يراه القاضي القسامة تراه وراء الحلاب الذي عليه بحلب ابليزه بعد الحلب خوفا ما يبقى
وبعين عالم انها وان اخرا القاضي بما ذكر ورد فيها القسامة وراء الحلاب الذي عليه وبعدا من يسقط الذي بعد القسامة قبل القسامة او وضع الذي عليه او بعين
الموكل بين على الذي الموكل الذي ذكر ورد البعين انها وانما ادعا الذي على من فاخرجه الدكنة ووقع عليه التهمة غير انه لم يقم بينة على القتل ان تراد ترد به التهمة
الباقية فيه هل كان المتهم بذلك من المعروفين بالعداوة للمقتول المعروفة به وان رأيت الذي ذكرته وما يكون مقرارا بها ما بينه بينهم **الجواب** عليه انها
كان الموت بالمشهود غير عمرو ان ضرب بحجر ثم او تلبث الجرحة ثم مات فلا القسامة تجب اذا لم يجب على الذي المشهود عليه بشهادتهم ضرب مائة ويحبس عاما وانما يجب عليه
بشهادتهم الذي ذكر ويل يجاز ان خرج عليه بينة عدالة واما ان كانوا مجهولين لم يعرفون بعدالة واعدالة فلا يجب عليه الضرب والحبس وان عدلا عنه فعل القسا
وبعرضا على القول بوجوب القسامة في له وكما يجب عليه ضرب مائة ويحبس سنة على القول بسقوطها القسامة مع ذلك وفي اختلافهما في له قولان واما
ان اشتر شيئا من عمرو على بمعاينة الفقل فلما اختلفا في القرضية في وجوب القسامة بزله وكما يجب وجوب مائة ويحبسه سنة ان عجز عنه فعل القسامة او بعرضا
والقاضي الذي ابرأ القسامة بزله ترخرج باختياره عن التعزير بجملة فان ضربه مائة ويحبسه سنة وابن يجز له قول له ويجمع اقامته وكما يجب ان يضرب المرء ا
عليه بالذي واما فحبس بها ان كان عن جليه في الذي ضربه ورجوه رجا ان يرتدع عليه بينة وان فوت عليه الجملة مما شبهه به عليه معلم تحقق قد ابرجب
القسامة جميعا للحبس الذي قال في جليبه في الواقعة حتى تتبين بها انه ارتاح عليه الاستوز الكثيرة قال له واما كان الرجل المحبوس بالحبس والتهمة حتى
ان الله يعذب الذين في الدنيا ويتم وكان محبوس الحال جميعا الوجع والبوعين والطلاق وان يتم وكان معروفا بالتعلاع في الحبس وابوه واخوه وابنه
ليتوبوا له

ومن المسألة الثانية التي كتب بها عن ابو الفضل عامر رحمه الله

وسوالا الثالثة رجل ادعى عليه بقتل وقاع عليه لوث امام الاجتماع فيه التعزير الحبس ويعزله له فاع المقتول او اباه بكل من القسامة بالتوث وهو يقر بهم ما انزاه في
له **فاجاب** عليها تصحيح سوالك ورد وبنيت عليه وما يسقط حق الاولياء في القسامة بالتوث الذي ذكرت بجميع ما تقدم من تعزير الشرع عليه القتل وبالله
التوفيق واما الرابعة بوجه ان انا الحبس بها معلقا بالتلبيذ وتراسقت تنايا له بانه عالم انه ضربه بحجر فيسيل الدم بقال ربما ضربته بحجر الذي ربيته بوجه الارض ثم
اردعه ان فيه وهو يزيه على ما قال فيعزله له وتراستهم ان له له كله كان على وجه الادب والذكر الضرب وقال ان ضربه بحجر بزله وكيف ان ازاه عالم الضرب ان يعتق بنا ياه
يسقط في مقابلة الضربة وانه تجرح له الغالط عنها بنا: بقال رحمه الله تصحيح وبقال له سوالك ووقعت عليه والذي ازاه في سوالك قوله ان ضربه
او يكون الذي اسقطت تنايا ه القاضي عن الذي اخر بالحبس عليه بعد يمينه في مقتله الذي ادعاه متعمدا على غير وجه اللعب وبالله التوفيق

مسألة ومن المعتبر ان له دعوى سنة ست عشر وخمس مائة قال الا

مسئلة كتاب الوديات التي احتجت بما فيها من سنة كالميت انه ما شيء للاب على الاب فيما عالج به قبل القسامة بان خلت بان قوله فيما عالج به مورث اما المستحقون
للدم فيدل على انه انما لم يستحقوا الدم انه لا يورث بل لحجة له فيما ادعاه من ذلك وانما هي حجة على من احتج بها واعتمدت بنصها وذلك انه قال ايما
عبد اقر الرجال على انه جارح الا ان ورثته من بعده على ما ادعوا لم يكن ذلك ورثته للقسامة والقسامة انما تكون مع البينة فتقوى بها وان
استحقوا الدم فقال انما ورث الدم ما وقع المعقود عليها قبل استحقاق الدم كما ورث انما وقع المعقود عليه بعد استحقاق الدم بالقسامة او بالبينة وسواء ان
لو تكلم او بينة على المعتوه بعد ثبوت القسامة او بالبينة لعالج ان تقول وبكم الا بالقسامة او بالبينة سواء انما استحقوا الدم انما يشبه الشيء بنفسه وانما
يجب ان يقول او على مثله يدخله وعلمه وقوله فيما استولت به علينا ان الدية انما تجب بالقسامة او بالبينة فانما هو بمعنى ان الدية انما تجب بما يجب به
ما يدعى به بعد وجوب الدية فانما هو جائز للمسلمين وهو وجوب في الكلام ولو لم يجب لما كان يجب به حجة وما ليس بحجة لا يجب به شيء
لا يعرف ان قال الطالب اراجب ان يسميه فيقول على ما يجب بكذا وكذا او اطالبه بانكار ما هو مستحيل لا يجب ولو لم يجب لما كان يجب به حجة وما ليس بحجة
لا يجب به شيء ولو جعلت ميكال لا شيء لا يجب لهم الكلال ولم يكن يجب به حجة وما ليس بحجة لا يجب به شيء فالنشاء على الحين من قبل ان الدين
يجوز الوجوب عن قوله او عطف على قولين يخلفها قوله انما عالج يجب لانه ما من حين من ذلك الا ويجب انه الاختلاف بالدية ذكرته في تجميع العواقب انه متى ما
لا اختلاف به انه ما من حين منهما ما الا اختلاف به انه من حين حر خلا به وما حجة به انه ما من حين من ذلك الا ويجب انه الاختلاف بالدية ذكرته في تجميع العواقب انه متى ما
الدم انه لو كانت العلة في انه ما حول الحين بما عالج عليه انما وليا قبل وجوب الدم انه ما من حين يجب الاقدام بالدم والعجز عنه قبل وجوبه توجب ان يدخل
الاختلاف به في حول الحين بما عالج عليه انه وليا بعد وجوب الدم وكذا اختلاف به ... وقوله بعد ذلك ... واما الصلح بعد وجوب الدم فلا يجب ان يعقل فيه انه
ما اراد به حكمه بالشركة فيه بانه تكلل لا يشكل انه وقع جعله على غير الخمسين الا لا يشكل اخرى ان ما صالحوا به من المال عن الدم قبل وجوبه سواء ان
من الاحوال او القول انه ليس بحال مكابرة للعيان بحيث لا ضرورة ولا اشكال انه الشركة تفهم فيه وقوله انما لا تفهم عليه كما مر وانما الكلال ما يجب
او اجب فيه الرجم لم يطالع الولي على الجرح قول ابن القاسم كما اجب انما كان الصلح بعد وجوب الدم حسبما ذكرناه واعتراض له تكبير نفسا
المسئلة مسئلة بعض الورثة قبل ما ذكرته من الرجمين غير صحيح لان العفو انما فعل على الدم على انها واقعة في الحكم وان ما ذكره
في عبد انه لو ادعى انه لكان سيده غير مضمون عليه لا يدعي كل الحجة الخاص الذي لا يجب الخلاف فيه فتتبع جميع
ما ذكرته في مكاتبه فيكون ما ذكرناه كتابة ان شاء الله ... ومن الحجة احتجاجه علينا فيه بقوله انه لو كان له لم يجب على الجاني غير دية واحدة
غالبا ويعلم بذكر فيها خلافا لما جعلت لسكوت عن ذلك في زعمه ان يتكلم عليه بحجة وما جعل الله تعالى قوله ما قول غيره من المشتركين سواء صاحب الشرع حجة يكتب
عليه كما يكون واما ما خصت به كلا ما ان الدية لورثة الرجل من شيء وجب للاب على العمد على الجاني او على الاب فمزاله عاقبة فعليه الدليل فان زاد يكتب
الدليل وما الله عز وجل الموفق للصواب والحمد لله رب العالمين غير ... وكتب اليه ايضا رحمه الله توفيقه وما ضاع
به ولا تضاع ولم يقع عنهما حسن الوداع بعض العفو الخطأ وبين العفو على ان يكون بعضهما يعم واحدهم بمنازلة قرعة
قرئت عليه ريحانا فقال فيها جاهل يفصله عن المنازلة وعلى تحج جنايتها قول بقاء ... ونص السؤال هذا وله ان اخوة
وقفت عنوانا الكتاب الله ووقفها فان لنا فيما بعض الجهل ما يشكل اخر ذلك فاعلموا ان الله تعالى وعد عباده على الله عليه وسلم انه قال انزل القرآن بسبعة
ان الحق فيه بقوله كما يفعل العرض لتجاوز اخراه ويا يجعلوه وعن ابن عمر قال كان يقال بدأ الناس عنوانا القرآن وسيرجع عنوانا كما بدأ ابن يسار انه قال الذي
ان تلك القرآن عربيا اهل الجنة وروى ابو سلمة وغيره عن ابي هريرة وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نسيل من احسن الناس صوتا بالقرآن فيقال الذي انه سمعته
رايته يخشى الله وفي خبر اخر اي الناس احسن قراءة قال الذي انه سمعته ارتفع يخشى الله ثم قال ابي اخبرها وقد ارى الله ذكر عنه عبده الجهاد بقوله معقول
فيما ذكرت بسنده او الرواة الخبر ذكره وبسنده معنى السبعة بانه نشر بعضها نزله لهما ما جور اهو فقال ان الله تعالى **وما حال الخبر** لم
الاول فيما اخبرت الشريف له فانه خرجت ابو عبيد الشرعي وفي رواية بن وهب عن ابن شهاب عن انس بن مالك وقال ابي انزل القرآن
بحرف او بحرفين الا من هذا الوجه وانه ما ذكره محمد بن اسحاق فلم يعربه واستغربه وقال الا اعرف الكلمة فيما علمت من اللغة اشرط ان احدا من اهل العلم

الوديات ثم ليل على فضل من قال انه ضرورث انما استحقوا الدم بدل انه انما يستحقوا الدم لا يورث بيين ذلك وبفضله ان كانت عبارة الرواة
مع الدليل فضل قلة الدلالة انما ما ذكرته فانه لم تكن بما ابرق وان كانت بكتب تصح الا بعون بخلاف ما الا ان يكون قول الشراح له بدل فضله فيعين ان يكون من
يقول الدليل فضل الخطاء انما الشريف ثم ان يكون ابلغ به لا عتماد عليه والاحتجاج به موقفا ما جور ان شاء الله **واجاب**
وجهه الله وقفت اعزه الله بكتابه وتولاه بكراسته على المسئلة التي ذكرتها في كتاب الوديات والذي لقول ان الوارثة لا مقتول ميراثا مما عالج به
الاب على الدم قبل القسامة كما كان يجب له لو عاش ذلك ما ورث الصلح بعد وجوب الدم بالقسامة لان ما صولح به على الدم انما هو كمال الدية المقتول وما يجب
قبل ان يكون الصلح قبل وجوب الدم بالقسامة او بعد وجوبه بها او بالبينة على معاينة القتل او بالقرار الذي قامت به البينة يجب للاب ما يجب له كان يستحق
مقر بما عالج عن جرح يجب فيه وجب الورثة به بالقرار لما ذكرناه انه لو اقام عالم الورثة بدية الجنين وحلف عن حكمه منه بشيء لم يكن لهم شيء
لكان لمستاجر الورثة ان يحلوا عليه بدية كانت مصالحة اياه على الانكار فصل تورث الورثة او على الصلح قرار الحكم بخلاف ما لو اقام عالم
مقرا انه انما عالج عن جرح يجب فيه وسئل ان يحكم عليه بكتاب الصلح من العمودية وغيره والمسئلة التي ذكرت من الوديات ومسئلة اخرى مما انه لم
تكلم فيها على بقول الحر الوليين على عاقلته فيما عالج به عن جرح يجب فيه حق الاب ما على حول الورثة من الدية على ما ذكرت في مسئلة اخرى مما انه لم
منصوص عليه على عالج في كتاب الصلح من العمودية وغيره مما في كتاب ابن المواز لا بن القاسم موقف الحر الوليين في العمودية ويقوم من قوله ليل ان الجواز
قول ثالث وسواء العمودية بعد ان يكون الصلح قبل وجوب الدم او بعده ومن العمودية لا يستحسان انما الخروج عن الحر الوليين ولا يدخل شيء من هذا الاختلاف في
وجوب حول الدم على الحر الوليين فيما عالج به من حكمه من الدم الا ترى ان عالج الحر الوليين عن حكمه من الدم بعد وجوبه لكان للاب سواء ما من ذلك ان
الوليين بيع وجوب حول الدم على الحر الوليين فيما عالج به من حكمه والله ولي التوفيق

كتاب الجامع وجميع ابواب القسامة وما يتعلق بها القرآن العظيم

من المسائل التي سئل عنها اهل البيئة عما جاء ان من جمع القرآن عاش ثلثمائة سنة ثم خرج فخرج وامسل القرية وتخرج قوله عليه السلام عن اجبل الجنة
والجبه بن يزيد بن يسار فجعل الله وتم له ان الله انزل القرآن بسبعة ما الكل شفاء وتم الطبري في الكتاب من يعني حديثه وعلم انكاره منزلها وبعده وبعده
والجملة وتا بعضه وشيوخه وجمعه وجمعه ورجوعه لا يستقيم كما منه وقيل عالم بقرآن فيه ثم حديثه منه والله التوفيق

وكتب اليه العتبي ابو عبد الله بن معمر من شيخه ما نصه جملة اجاد بيانا ونصا بسم الله الرحمن الرحيم

روى ابن وهب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من جمع القرآن فقد احرز النبوة بين جنبيه الا انه لا يوحى اليه وروى عن عثمان رضي الله عنه انه قال لو طهرت قلوبكم ما شبعت من كلام الله عز وجل وروى عن ابن مسعود انه قال من اراد علم الاولين والآخرين فليثور القرآن فيه علم ما كان وما يكون وكلام الله تعالى كله علم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان هذا القرآن سبب طرفه بيد الله وطرفه بايديكم فتمسكوا به فانكم لن تضلوا ولن تهلكوا بعده ابدا وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال من احب ان يعلم علم الاولين والآخرين فليقرأ القرآن وروى عن ابن مسعود ايضا انه قال من اراد علم القرآن كله فليقرأ هذه الآية ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره الا له الخلق والامر تبارك الله رب العالمين وروى عن ابن مسعود ايضا انه قال من اراد علم الاولين والآخرين فليقرأ القرآن وروى عن ابن مسعود ايضا انه قال من اراد علم القرآن كله فليقرأ هذه الآية ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره الا له الخلق والامر تبارك الله رب العالمين وروى عن ابن مسعود ايضا انه قال من اراد علم القرآن كله فليقرأ هذه الآية ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره الا له الخلق والامر تبارك الله رب العالمين وروى عن ابن مسعود ايضا انه قال من اراد علم القرآن كله فليقرأ هذه الآية ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره الا له الخلق والامر تبارك الله رب العالمين وروى عن ابن مسعود ايضا انه قال من اراد علم القرآن كله فليقرأ هذه الآية ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره الا له الخلق والامر تبارك الله رب العالمين

قوله حدثني من سمع حكمة النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت عبد الله بن عمر لو حدث بقول لا يعرف للمكلب سماعا من احد من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم قال عبد الله وانكر على بن المديني ان يكون المكلب سمع من المسور حديث تسلمن الوبيه بعرفة معناه ما يرجح احد سماعا عن النبي صلى الله
بمعنى قوله بيبه والله اعلم اي يفعل ما اوجب عليه نسيانها من ترك الاحرام او نحوه ما يجاوزها وهو محرم ولم يعلم ان عليه دما او نحوه ورخصة عن الثواب في فواتها ينتفي
الاثم به اي لم تعاسر فحلوا منها على هذا الوجه اثم ما اثم على من ترك المعاسرة على رئيس القوان بعثلة عن له وانتشفا الا بما يسوا من الواجبات او
المقرونات حتى نسي منه سورة او اية بما يجام من العلم قال الله تعالى سنقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله وروي عن عائشة رضي الله عنها سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم رجلا يقرأ في سورة بالليل فقال رحمه الله لقد اذكرني كذا وكذا اية كنت انسيتها من سورة كذا فلو كان نسيان شيء من القرآن
لم ينبه النسيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس النسيان المنهي من القرآن ما يكون بترك العمل او الاختيار بما يجام بفعله وانما يجام بان
يفعل ما ينسيه الله تعالى له على الوجه الذي عفى عنه ولم ير بين من قول النبي صلى الله عليه وسلم ما لهم كيف يقول نسيت اية كيت وكيت بل انسيتها فانها
الى الله عليه وسلم ان يقول الرجل نسيت فيضيف الى نفسه ما ليس من كسبه وامر ان يقول انسيت قال ابو الوليد رحمه الله ولم ير الله استحبابا ما سا
اليها بما يزيل قول الله تعالى اما نوات خير منها نسيت وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما ذكر احدكم عن الصلاة او نسيها وما قوله صلى الله عليه وسلم
انه ما نسي وما ينسى جايز وما حرمت سعر من جملة ما قال حرم تعلم القوان نسيه الا لمن اجتمع جمعناه من جمع الحجة ولم ير انما انسيه المنهي
المعاسرة عليه استحبابا بما تحفظ على ما يبقاه من تحمل ان يكون المعنى بالنسيان في غير الحديث تركه الايمان به او العمل بما فيه كان النسيان بحقيقته الترك
قال الله عز وجل ونسوا الله فنسيهم اي تركوه بترككم وسوء حديث مشهور ذكره ابو داود الطيالسي وغيره ومعناه صحيح لان معناه في كتاب الله تعالى فجاز
الله تعالى ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى قال رب لم حشرتني اعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك اتتك اياتنا فنسيتها
وكذلك اليوم تنسى. قال اصل النسيان الترك او ما جاء عن الحجة او ما جاء ما احرى على الله تعالى وقيل معناه اعمى عن الحجة وعن الاستدلال الا شيئا العموم بالعمى عن كل الشيء
من الذكر وغيره وليس العوايل بالنسيان الذي ذكره الا ية تلف بعد حفظ القوان عن الصدور وانما معناه قوله انعمل بما فيه كذا قال اصل التاويل وقوله اما ايمان
به قال ابو عبيد ليس رسول الله كعمر ابا ليا فوله في اول الطهارة ومن اجرى عن عذرة كريد لدن الاجراء عنه لا يكون الا بترك العمل بالله عان به وبالعمل بما
انا ويل جرينا انتهى بزيله. الاول قوله فيه اشتبه ان يكون الاجراء عنه لا يكون الا بترك العمل بالله عان به وبالعمل بما
النبي صلى الله عليه وسلم مازح يوجر على ذلك بما انتفعه من الله هو فعلم كتاب الله تعالى وذكره ولا يستغنا به والقوة من التنابيب
والاستكبار به موجوده في الافكار العجام. قال النبي صلى الله عليه وسلم خيركم من تعلم القوان وعلمه وقال تعاهدوا القوان فانه لاشد تفلتا من
قلوب الرجال من النعم من عقلها وقال ليس منا من لم يتغن بالقوان من يستغني به جرم كله اصحاب الحجم الكثيرة وخبيرة وخرج الترمذي عن عمران بن حصين
انه مر على قاص يقرأ فاسترجع فقال لمعة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قرأ القوان فليسئل الله به فانه سيجيء اقوام يقرؤن القوان
يسألون به الناس وسنذكر ان شاء الله تعالى في الحديث الذي ذكرنا بعده. ومثله ما روي عن عبد الله بن سعد الانصاري قال سمعت رسول الله صلى
اقرؤا القوان وما تقولوا به واجفوا عنه ولا تاكلوا به ولا تستكثروا به وما انوا عمرو بن ابي سلمة قال ابن بكير وغيره اقرا القوان ما ائتلف
به قلوبكم فاذا اختلفتم فيه فقوموا عنه. وقال ابو عمر رحمه الله الاحاديث في هذا الباب كلها تدل على ان القوان انما انزل ليعمل به ويتخذ
الاصوات به القلوب وانما تكون على قدر ما يفهم من حسن التلاوة به وتدبره والخشية عليه وبهذا جاء الاثر عن جماعة من
الحرثية وسنذكر ما روي عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دل ان الله انما امر بتعلم القوان ليعمل به فعمل
استشعار الرقة والخشية الزلل. انما ما روي عن قلة القارئ لقرائة الامي الخشوع في القرائة وكثرة الخشية على القارئ فيما والله اعلم بيق من
وكتب لبه رحمه الله يسئل عن معنى قول الله تعالى وانا له لحافظون ما معناه وما ذكره في كتاب الناسخ والمنسوخ
له ان هذه الاية محكمة الا انها خصصت السنة من الجمع بعض العبيد على بعض احرار المعتقين على احرار او بعد امراة وتخصص بعضها بعض على ان يتنب
فحاوبه وفقه الله على ما ذكر ان ذلك كما ذهبا اليه سئل عنه ووقفنا عليه وقد بينا في اول السجزء

على تحريمه وقتا وان الله تعالى كتناول الجواهر والاجسام. فصح بقوله ايذانا الوليل الامر السنة على ان الاستثناء راجع الى
وسوان يكون خلافا صيغة الشرع بغير رخير المبتدا فيه كل فيه العموم لان الوجوب للجملة فلوجوب ما ليس على كل الصفة الامتنا
ان الوجوب الما قال لكل بعير فحر بجميع بعيرا احرار لانه نوع بالحرية وانما قال لكل بعير الم تنت له في التجارة بسر حر ولم يعمم بالحرية
لانه قد احرج عن الحرية من ليس بها وون له في التجارة لان جعلت خلافا في بقية الشيء ليس تنتن عليه فلا يخلو كل الشيء فقد لم تنتن عليه ما
لم يرد به ما امر السنة. يقولون ان الزيد لم يخالف ومنهم من يقول ان الزيد لم يخالف منهم من يقول انه وجعل الاستثناء
فلما امر البراحر منهم على ايرجيه وظرا ان الزيد قال لكل بعير الم تنت له في التجارة بسر حر لو امر كل عاصر من بعير ان يجيء
ليستوجب بذلك الحرية وانكر سيبويه ان يكون له في التجارة ليستشرع عبر تبه لم يكن له في التجارة بسر حر لو
يدل على انه انما له في التجارة على ما قال البصرة على انه لم يامر ان له بها على ما قال البصرة لوجب ان يوجد الزيد له الشروع من جهة واحدة
واستصحاب حال بكرة. مسئلتنا انه امر بكرة الاية لم يدل على بقية القراة والزيد او بعضا ان يسا بر الاية لم يوجب الحرية جملة
القوان والسنن الوارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه انما نهى عن ذلك **قال ابو محمد الحلبي ابو عبد الله**
ان ابي الفاسية الا فضيلي رحمه الله قرات امام الله الحفظ الاعلام ووصل المعمر بن صمرا لم الصورية الرباطية نصر بكتابه المترجم ودفنت على يقتضاه
وفهمت عن معناها واشارة العارفين عنها الله عنه في المسئلة المطلوب جوابها مشكلة مشاورة كتبت بخطوطه بيد. عن مكاتبتي
كتابه المذكور فعسر بشر ذلك على وصعب بيانه عن عوضه بيمانه ان الله تعالى يسر منه ما شاء بتيسيره وانا انه ذكره لي مديدا بغير الاه كان وانا
سوء المستعان على علم ابقاهم الله وابوابه تنفوا ان ابا يحيى رحمه الله والسوي الاعتزال عوبر له على كل الخال ويعم برحمته وتسوء ظن بهم ينبغون العلم
عن ربهم تعالى عن ذلك وما يصفونه بالحا قالوا علم الله امرا وكرا ونهيا **ذكرا معناه** عندهم انه يا لجملوه دون ان البعض خلقه التجار والعراة بيه
مثلا كلام خل التجار في نوليهم بات بالزيع انهم يجوز هوة الكلام له لبل على انه ليس فيما بانا وجر والبدكة العلم مضافة الى الله تعالى وهو مستند
اليه من جهة الفعل والمعنا تحصيلوا جه تعرفها الى معنا الفعل يصح بيه ما الله عوه من التجار او نعرفها عن كما سرعا بوجه غيرة حسبما انه ذكره
فانها وجر التجار بيه في التزيل لعين العلم مستشرا من جهة المعنى الى الله تعالى كقول تعالى وغيرة علم الساعة فجعل اضافة المصدر الى الفاعل
من باب اضافته الى المفعول له وتنسب الى فاعله بالكلام على الكرب الزيد سوء الساعة يجوز العلم الزيد يجيء لحكمه المتعلق به في اتيانه العلم
لله تعالى وقوله هم لا حتى تقوم بمعنا الفعل الزيد يدخله التجار على معتقده فيقال انما معنا بعلم الساعة بعينها ومن يخوض ليس على
ما الكبار عليه من انكار ما وريبها الا ولا تزاله فوصوب قوله وغيرة علم الساعة اي بعلم الساعة وزعوغة تنتبت ضرب العلم الى
معنا بعلم دارهم من ذلك انه امر فرا استفرو علم وقوع الاتفاق عليه وفي الصور ان المسوغة اخراج المصدر ان المسوغة اخراج المصدر الى معنا الفعل معنيا
لما مر ملبسا به ثم اكر مرتبه سئرا ان يحمل وتبله بارب على الساعة يجعله بيم له كلمة اخراج العلم على كما سرة الى انه ويل يعين يتبع بسبب
التجار وبيجيء بزعمه العلم عن الله تعالى بكرة وكما مانع يمنع من ان تكون اضافة علم الساعة اضافة تحجيجة مجوزة فوعنا بعلم الساعة
اضافة اختصاص بحاربة تجرا اضافة العلم من غير تقدير بعلم عامل في موضع النصاب لانه كما تقول زيدا انا بلا زوعلمه من غير ان يقدر
منزلا ان يضاه بلا ان يعلم بلا زوانا كان سرا بعيدا تحتاج الى اخراج العلم عن الصرة من غير ضرورة ثم تعرا الى ان له بلما تحيل
الى يجيء في منزلة الاية ما ذكرته واحال العلم فيها الى ان يدرك الفعل وبكه حتى ان يعترض عليه بالا يتبين الفتين لا بما بقال لم وسلم تحيلت
في اضافة العلم الى الساعة واخرجت العلم الى معنى الفعل وما علمته في موضع الساعة فيما تقدم في الكرب المكاني الزيد سوء عذرة في خوه
انما عنه فيما عبر به واما علمها عن الله والعلم بمنزلة الضرب في موضع خبرة وانما كان كذلك لان [illegible] معنا العلم لله جاز ان يعبر
[illegible] لا يتعلق بمجرد [illegible] وجعله من جملة المصدر وهو ما انه وانما عبر بما هو خبرا عن المتبر الزيد

عز وجل

موان

وسيل رحمه الله عن اعراب قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء

فاجاب

فصل باعلم ان الكفر على نوعين كفر جحود وكفر عناد اما كفر الجحود فهو ان يجحد الانسان ما علم بقلبه وعرفه بعقله كما قال الله تعالى وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا وكفر العناد هو ان يعرف الانسان الحق بقلبه ويقر بلسانه ولا يدين به كفعل ابي طالب فانه عرف صحة امر النبي صلى الله عليه وسلم بقلبه وشهد بذلك بلسانه ولم يدن به حسدا وبغيا وكفعل اليهود الذين قال الله تعالى فيهم يعرفونه كما يعرفون ابناءهم وقال تعالى الذين اتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون ابناءهم وقال تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين وقال تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فاخبر ان الانذار لا ينفع من علم الله انه لا يؤمن وقال تعالى ان الذين حقت عليهم كلمت ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل اية حتى يروا العذاب الاليم وقال تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله قد ضلوا ضلالا بعيدا وقال تعالى ان الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقا الا طريق جهنم خالدين فيها ابدا وقال تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا ولو افتدى به وقال تعالى ان الذين كفروا لو ان لهم ما في الارض جميعا ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم ولهم عذاب اليم وقال تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم وقال تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار لن يغفر الله لهم وقال تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وقال تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا ولو افتدى به اولئك لهم عذاب اليم وما لهم من ناصرين وقال تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم ولا ليهديهم طريقا الا طريق جهنم خالدين فيها ابدا وقال تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون

وروى سعيد بن منصور عن علي رضي الله عنه انه سئل عما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تفسير قوله تعالى وانهم اخرجوا من ديارهم الى قوله غاسلين قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه سئل عنها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للجنة وبعمل اهل الجنة يعملون ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للنار وبعمل اهل النار يعملون فقال رجل يا رسول الله ففيم العمل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل اهل الجنة حتى يموت على عمل من اعمال اهل الجنة فيدخله به الجنة واذا خلق العبد للنار استعمله بعمل اهل النار حتى يموت على عمل من اعمال اهل النار فيدخله به النار رواه ابو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وهذا الحديث ونحوه مما يدل على ان الله تعالى علم ما العباد عاملون وما هم الى ما خلقوا له صائرون وان كل شيء يجري بقضائه وقدره وان قضاءه وقدره لا رادّ لهما ولا معقب لحكمه ولا مبدل لكلماته ولا مغير لسنته ولا معارض لمشيته ولا مغالب لقدرته ولا مفلت لاحد من علمه ولا ملجأ ولا منجا لاحد من الله الا اليه وهذا هو الذي اعتقده اهل السنة والجماعة وآمن به ائمة الدين وعلماء المسلمين وخالف فيه القدرية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والروافض وغيرهم من اهل البدع والضلالة الذين ذمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحذر امته منهم ولعنهم على لسان ثلاثة وسبعين نبيا وقد ذكرنا ما ورد في ذلك من الاحاديث الصحيحة في كتابنا المسمى بالسنة وبينا ما ورد في ذلك من الآثار عن الصحابة والتابعين وائمة الدين وعلماء المسلمين وذكرنا ما ورد في ذلك من الاجماع وبالله التوفيق

وسئل رضي الله عنه عن معنى احاديث وردت في الشفاعة للعصاة من المسلمين ان شاء الله ان يغفر لهم غفر بما سبق في ام الكتاب من السعيد الذي يغفر له في آخر امره وان شاء ان يعذبهم عذبهم بما سبق في ام الكتاب من الشقي الذي يعذبه في آخر امره ويشهد لهذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله اني لاعلم متى اقول هذا ان قيل متى قلته قلته اذا علمت انه لا يعلم بهم وقيل متى قلته قلته اذا كانوا يعملون اعمال اهل النار حتى يعلم بما يكون منهم انه لو كان كتب عليه كان يكون من اهل النار وانما تنفعهم شفاعة الشافعين ان لو تنفع بمعنى رفع العذاب عنهم وحكم مستقيم ان يعمل بما يشاء ان يسئل عما يفعل ويسئلون عن خلقهم بما يرون من اعمالهم وما يعتقد لحكمة يظهرها لهم من العذاب والنعيم والله سبحانه وتعالى اعلم

وسئل رضي الله عنه عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل احد الجنة الا برحمة الله قيل ولا انت يا رسول الله قال ولا انا الا ان يتغمدني الله برحمته الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل احد منكم عمله الجنة قالوا ولا انت يا رسول الله قال ولا انا الا ان يتغمدني الله برحمته وقوله صلى الله عليه وسلم لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم وقوله صلى الله عليه وسلم لو لم تذنبوا لخشيت عليكم ما هو اكبر من الذنب العجب العجب وقوله صلى الله عليه وسلم لو لم تكن ذنوب لابتلى الله خلقا بالذنوب ثم يغفر لهم وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يغار والمؤمن يغار وغيرة الله ان يأتي المؤمن ما حرم عليه وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يغار وغيرته ان يأتي العبد ما حرم عليه وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يغار وان المؤمن يغار وغيرة الله ان يأتي المؤمن ما حرم عليه وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يغار وان المؤمنة يغار وغيرة الله ان تأتي المؤمنة ما حرم عليها

النبي صلى الله عليه وسلم وقال جيزوا بني . فهو الخبر وقيل الذي بني الزيج كان نجمي وقد ذكر في رئيس عليه السلام في قوله بذكره ذكر في النجوم وقال الزيج
سبع معاني في الخبر وقد ذكر عليه السلام . والقاضي ويحيى بن المنذر وسفيان بن عيينة وجعفر ان بن سليم عن محمد ابن بشار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الخبر
في الكتب وقال من علم علمه نبي من الانبياء عليهم السلام جيزوا بني علمه علم قال يحيى وان خبرت به ابا سلمة بن عبد الرحمن بقال وخبرتني به بن عباس وروي عن سعيد بن
انه امر رجلا ان يسأل عن ذلك فقال لعبد الله بن عباس فقال لعبد الله بن عباس وقال علي بن المنذر حدثت سفيان بن عيينة بحديث عكرمة عن ابن عباس فقال ما كنت لعبد
يفسر ان وقيل في قوله تعالى وكما يحبكون بشيء من علمه الا بما شاء انه الخبر الذي يعلم الانبياء **فاجاب** ايده الله على ما له بهذا الجواب
تغمدنا سوله عفا الله وايانا من الاعتقادات الفاسدة وأعاذنا وإياه عن سواء المحجة وجعلنا للكتاب مقتفين وبسيرة أهل السنة والجماعة متمسكين بسؤاله
وقفت عليه وانه عاشر كة انه في علم غيبه وما استأثر بعلمه من ذلك ومن غيره ولم يطلع عليه الا انبياءه ورسله بواسكة زجر او بتهيج او تخويف او غير واسكة
او تخصيص بشيء خفيف كبير وفرائض الكتاب السنة بعلم ما كان ويكون في غيره انه من كتابه فقال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول انه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصدا وقال تعالى والله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام
وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي ارض تموت ان الله عليم خبير وقال تعالى لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وما يشعرون ايان يبعثون وقال في قصة
عيسى وانبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم ان في ذلك لآية لكم ان كنتم مؤمنين فجعل له من ذلك ايات النبوة وما يعلم عليه الا من اوحى به اليه جاء في الحديث
يستشرف الناس من اسراره وما يكون عليه من اخباره وما جرته له من غلاء الاسعار ورخصها وتنزل العسكر ورفوع الفتن وحلول الفتن وارتفاعها وغير ذلك من
الغيبيات ابطال الكهان والمنجمين وتكذيب للاديان المشركات وتزوير عن النبي عليه السلام انه قال من صدق كاهنا او عرافا او منجما فقد كفر بما
انزل على محمد قال صلى الله عليه وسلم اجمع من عجائبه من قال عكرمة فانا بعض الله جزاه الله من كاهن او كذب او ما عن قال عكرمة فانا بعض الله جزاه
كذا وكذا قال كاهن او من يزاحم الكواكب بما مثل الغزالي الروايات بحيث اخراج شيء من الغيبيات الخبر او استنزال الجان من غير ان تخاله غلب
وكذب الا من تخبر عن الله تعالى من نبي او رسول او من تشكك في ذلك او تخاله عليه بنبيه ان بعض غيبه علم ذلك بعض الخبر او الشيء يكون على ما يقول
فلما يمكن ان يجعل به بعض الناس كثيرا ما يوافق بعضها الفلك الكثير وما لا يعرفه وما يدريه وما يمكنه شيء فيها كما يمكنه شيء
هذه الجوزاء الخمس الزيج يشاركهم فيه جميع الناس كما قال صلى الله عليه وسلم لخبا بن الارت وكان رجلا يتكهن فقال ما كهانتك فقال كنت
تأتي الكهان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الخبا فلن تعود فهذا ونحوه يزيد ما ذكرناه من ان الغيبيات لا يعلمها الا الله **ومثل** ما ورد في حديث عزيز في الزيج
عليهم السلام
احكمه وغيره وكرهت حاله وخشي ان يكون سببا الى شيء مذموم ولم يعلم من جهة تكهن في النجوم وتخرصه في علم الغيب بشيء من خيال الشيطان على الله عليه وسلم
وبعده وكره وقوعه وما يفضي اليه شأنه حتى يخبره به على وجه ما لان الله تعالى لم يجعل شيئا من خلقه دليلا على ما يحوله من وجه كما تقدم من قوله وخواه ولم
يرد سواه اعاذنا الله من التشبه بالرجم والتكهن ناعن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن حلوان الكاهن وحلوان العرافة وحلوان الكاهن ما يعطى على
كهانته من مكافأة وجعل وحلوان العراف ما يعطى على ما يخبر به من الغيبيات وعلى ما يدعيه من علم ما في الارحام
وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي ارض تموت ان الله عليم خبير وقال تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام
وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي ارض تموت ان الله عليم خبير وقال تعالى لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وما يشعرون ايان يبعثون وقال في قصة
عيسى وانبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم ان في ذلك لآية لكم ان كنتم مؤمنين فجعل له من ذلك ايات النبوة وما يعلم عليه الا من اوحى به اليه جاء في الحديث
يستشرف الناس من اسراره وما يكون عليه من اخباره وما جرته له من غلاء الاسعار ورخصها وتنزل العسكر ورفوع الفتن وحلول الفتن وارتفاعها وغير ذلك من
الغيبيات ابطال الكهان والمنجمين وتكذيب للاديان المشركات وتزوير عن النبي عليه السلام انه قال من صدق كاهنا او عرافا او منجما فقد كفر بما
انزل على محمد قال صلى الله عليه وسلم اجمع من عجائبه من قال عكرمة فانا بعض الله جزاه الله من كاهن او كذب او ما عن قال عكرمة فانا بعض الله جزاه
كذا وكذا قال كاهن او من يزاحم الكواكب بما مثل الغزالي الروايات بحيث اخراج شيء من الغيبيات الخبر او استنزال الجان من غير ان تخاله غلب
وكذب الا من تخبر عن الله تعالى من نبي او رسول او من تشكك في ذلك او تخاله عليه بنبيه ان بعض غيبه علم ذلك بعض الخبر او الشيء يكون على ما يقول
فلما يمكن ان يجعل به بعض الناس كثيرا ما يوافق بعضها الفلك الكثير وما لا يعرفه وما يدريه وما يمكنه شيء فيها كما يمكنه شيء
هذه الجوزاء الخمس الزيج يشاركهم فيه جميع الناس كما قال صلى الله عليه وسلم لخبا بن الارت وكان رجلا يتكهن فقال ما كهانتك فقال كنت
تأتي الكهان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الخبا فلن تعود فهذا ونحوه يزيد ما ذكرناه من ان الغيبيات لا يعلمها الا الله **ومثل** ما ورد في حديث عزيز في الزيج
عليهم السلام
احكمه وغيره وكرهت حاله وخشي ان يكون سببا الى شيء مذموم ولم يعلم من جهة تكهن في النجوم وتخرصه في علم الغيب بشيء من خيال الشيطان على الله عليه وسلم
وبعده وكره وقوعه وما يفضي اليه شأنه حتى يخبره به على وجه ما لان الله تعالى لم يجعل شيئا من خلقه دليلا على ما يحوله من وجه كما تقدم من قوله وخواه ولم
يرد سواه اعاذنا الله من التشبه بالرجم والتكهن ناعن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن حلوان الكاهن وحلوان العرافة وحلوان الكاهن ما يعطى على كهانته من مكافأة وجعل وحلوان العراف ما يعطى على ما يخبر به من الغيبيات وعلى ما يدعيه من علم ما في الارحام
وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي ارض تموت ان الله عليم خبير وقال تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام
وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي ارض تموت ان الله عليم خبير وقال تعالى لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وما يشعرون ايان يبعثون وقال في قصة
عيسى وانبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم ان في ذلك لآية لكم ان كنتم مؤمنين فجعل له من ذلك ايات النبوة وما يعلم عليه الا من اوحى به اليه جاء في الحديث
يستشرف الناس من اسراره وما يكون عليه من اخباره وما جرته له من غلاء الاسعار ورخصها وتنزل العسكر ورفوع الفتن وحلول الفتن وارتفاعها وغير ذلك من
الغيبيات ابطال الكهان والمنجمين وتكذيب للاديان المشركات وتزوير عن النبي عليه السلام انه قال من صدق كاهنا او عرافا او منجما فقد كفر بما
انزل على محمد قال صلى الله عليه وسلم اجمع من عجائبه من قال عكرمة فانا بعض الله جزاه الله من كاهن او كذب او ما عن قال عكرمة فانا بعض الله جزاه
كذا وكذا قال كاهن او من يزاحم الكواكب بما مثل الغزالي الروايات بحيث اخراج شيء من الغيبيات الخبر او استنزال الجان من غير ان تخاله غلب
وكذب الا من تخبر عن الله تعالى من نبي او رسول او من تشكك في ذلك او تخاله عليه بنبيه ان بعض غيبه علم ذلك بعض الخبر او الشيء يكون على ما يقول
فلما يمكن ان يجعل به بعض الناس كثيرا ما يوافق بعضها الفلك الكثير وما لا يعرفه وما يدريه وما يمكنه شيء فيها كما يمكنه شيء
هذه الجوزاء الخمس الزيج يشاركهم فيه جميع الناس كما قال صلى الله عليه وسلم لخبا بن الارت وكان رجلا يتكهن فقال ما كهانتك فقال كنت
تأتي الكهان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الخبا فلن تعود فهذا ونحوه يزيد ما ذكرناه من ان الغيبيات لا يعلمها الا الله **ومثل** ما ورد في حديث عزيز في الزيج
عليهم السلام
احكمه وغيره وكرهت حاله وخشي ان يكون سببا الى شيء مذموم ولم يعلم من جهة تكهن في النجوم وتخرصه في علم الغيب بشيء من خيال الشيطان على الله عليه وسلم
وبعده وكره وقوعه وما يفضي اليه شأنه حتى يخبره به على وجه ما لان الله تعالى لم يجعل شيئا من خلقه دليلا على ما يحوله من وجه كما تقدم من قوله وخواه ولم
يرد سواه اعاذنا الله من التشبه بالرجم والتكهن ناعن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن حلوان الكاهن وحلوان العرافة وحلوان الكاهن ما يعطى على كهانته من مكافأة وجعل وحلوان العراف ما يعطى على ما يخبر به من الغيبيات وعلى ما يدعيه من علم ما في الارحام

عليه السلام بلوغ بعض الرواية في الاستقرار ... وما تشاكلها عن كلامه عن كلامه بالتاريخ ... ما يتعلق من معاني بها العام الاسلام ... والدين
لعباده وما يتكلم فيه عليه السلام جيزوا بني خذوه عني على ما سمعوا بها الاستقرار ويدل قاريا ويدل به انه ليس على ظاهره الاستقرار كما ذكرنا انه قد روي ...
بعض الاخبار فيجوز ان يخبره علم الزيج علم ... ان نبيا كان يأتيه امره في الخطب ولو كان على سبيل الاختبار لوجب ... ان يعلم من جهة
الا تشبها المغيبات باحياء التي يعلم الله النبي عليه السلام من جهة ما لا الخبره في وقته التي كان يجيء الله له علم الزيج ... ولو جاز ان يعلم
خبره الزيج علم منه ان الله امره بكذا وما عن كذا وامره ... على ما ورد في الخبر ... ان يعلم من جهة ان
انه مأمور بمثل له ... ومنهي عما نهى عنه ومحال له ما حاله ومحرم عليه ما حرم عليه يكون بمنزلته في النبوة فلما ذكرنا لا يجوز ان يعلم الانسان على ما ذكرنا ... ولزم
ان نقول على ما قلناه . **واعلم** ان جهة **سؤال** الاحكام بأن الله خص له النبي بالخبر وجعل له به علامة على نبيه ... والمغيبات وعلى ... به من
المغيبات كما جعل بورود القرآن علامة لنبوة عليه السلام على حلول الغرض بقوله وكما جعل بفرار الحوت علامة لنبوة ... عليه وسلم على ...
لقاء الخضر وكما جعل بوع ذكريا من تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا علامة له على نبوته لزوم وكما جعل تعالى نبيه ... عليه تعذر ... عليه
والفتح عليه ودخول الناس بوابا علامة له على حلول الجدب عنه على ما ورد في تفسير سورة النصر ومثل هذا لو تتبع ... كثير وسبر
كثيرا من خواص الانبياء ومعجزاتهم الدالة على نبوتهم **واما قوله** ويدل في معناه قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين وقوله
ما ويدل ان العرب كانوا اهل عجابة وسحر الخطب وزجر وكهانة بقال تعلق نبيه عليه السلام ... ما ... ويدل ... ويدل على ... بعد ... ويدل ... ويدل ... ويدل

ان يبيعهما على انه ان سبقها آخر الجعلين بجميعها فله الوجه الجائز لتعذر المسبب بما يخرجه عنه ... الثاني فيه قوله كما اختلف في
الوجه الزيادة فيه لانه يحتاج في العزم عنه وجمع بينهما في الشعب ان جمع فخروج الجعل مع صاحبه مؤنة في حكم خروج الجاعل المحلل بسؤله
وسواء كان في هذه المسألة استئجار معين على عمل او مع الاشتراك بين عملة يحتاج كل منهما الى عمل صاحبه مؤنة في حكم خروج الجاعل المحلل بسؤله
وفي نسخة بخط المصنف رحمه الله ان لا مرشد له والا فهو جور وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فوداية انه قال من دخل بستانا فليأكل ولا يحمل
ان يبيعهما على انه ان سبقها آخر الجعلين بجميعها فله الوجه الجائز لتعذر المسبب بما يخرجه عنه ... الثاني فيه قوله كما اختلف في
الوجه الزيادة فيه لانه يحتاج في العزم عنه وجمع بينهما في الشعب ان جمع فخروج الجعل مع صاحبه مؤنة في حكم خروج الجاعل المحلل بسؤله
وسواء كان في هذه المسألة استئجار معين على عمل او مع الاشتراك بين عملة يحتاج كل منهما الى عمل صاحبه مؤنة في حكم خروج الجاعل المحلل بسؤله
وفي نسخة بخط المصنف رحمه الله ان لا مرشد له والا فهو جور وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فوداية انه قال من دخل بستانا فليأكل ولا يحمل

وسئل

رضي الله عنه عن بيت سكنه اجراني لا يستغني عن بيت يبيت فيه الحارس او يجعل الحارس معه فهل له ذلك او يجعل الحارس في الدار التي هو فيها ومنعهم لشيخ
وارد وسع فهل لهم ان يخرجوا من هو في بيت اخرج اليه وهل يجوز ان يبيتوا فيها بالليل فاذا كان يجوز المبيت فهل يجوز ان يبيتوا فيها بالنهار ايضا وهل يجوز ان يبيتوا فيها بالليل فاذا خرج منها احدهم ليقضي حاجته هل يجوز ان يدخل غيره بدله
ويبيت فيها ام لا وهل يجوز ان يبيتوا فيها بالليل فاذا خرج منها احدهم ليقضي حاجته هل يجوز ان يدخل غيره بدله ويبيت فيها ام لا

فأجاب

ايده الله بقوله الجواب

وسئل

رضي الله عنه عن مسألة الاستئناف قال وهي مسألة تعرض للمتعلم ما صورتها ان شخصا قال لصاحبه كلما قلت لك قل ان شاء الله فقال له ذلك
ثم قال له بعد ذلك انت طالق ان شاء الله فهل يقع عليه الطلاق او لا يقع لان الاستثناء لم يتصل بالكلام الذي قبله وهل يجوز ان يقال ان الاستثناء
يرجع الى الجميع او الى الاخير فقط وهل يجوز ان يقال ان الاستثناء يرجع الى الجميع او الى الاخير فقط وهل يجوز ان يقال ان الاستثناء

فأجاب

رضي الله عنه بقوله الجواب

وسئل

رضي الله عنه عن قول النبي صلى الله عليه وسلم من دخل بستانا فليأكل ولا يحمل هل هذا على الاباحة او على الوجوب وهل يجوز ان يقال ان هذا
على الاباحة او على الوجوب وهل يجوز ان يقال ان هذا على الاباحة او على الوجوب وهل يجوز ان يقال ان هذا على الاباحة او على الوجوب

فأجاب

رضي الله عنه بقوله الجواب

وسئل

رضي الله عنه عن قول النبي صلى الله عليه وسلم من دخل بستانا فليأكل ولا يحمل هل هذا على الاباحة او على الوجوب وهل يجوز ان يقال ان هذا
على الاباحة او على الوجوب وهل يجوز ان يقال ان هذا على الاباحة او على الوجوب وهل يجوز ان يقال ان هذا على الاباحة او على الوجوب

فأجاب

رضي الله عنه بقوله الجواب

وسئل

رضي الله عنه عن قول النبي صلى الله عليه وسلم من دخل بستانا فليأكل ولا يحمل هل هذا على الاباحة او على الوجوب وهل يجوز ان يقال ان هذا
على الاباحة او على الوجوب وهل يجوز ان يقال ان هذا على الاباحة او على الوجوب وهل يجوز ان يقال ان هذا على الاباحة او على الوجوب

فأجاب

رضي الله عنه بقوله الجواب

فال ابو الوليد

وسئل

وكتب اليه رضي الله عنه ابو محمد بن خلدون

فاجاب

فقال ينبغي عنه صلى الله عليه وسلم الحسنين منهم موضعين ترحمه الله راحمه حزاله وفقه ... والثاني الزيادة في الكرامة والترفيع
في المنزلة والدرجة وأما المعتزلون منهم من تمثاله لشفاعته في اسقاط العقوبة عن ذنوبهم ومنهم من تمثاله شفاعته في اخراجه من النار
فلا تلزم لشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم الا الكبائر قال ابو الوليد رحمه الله ولعلمها لا تتمثل من كتب بها من اهل الاسلام سواء والبدع
بمعناه على الرجل لا تلحقه الله لشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم انما هو ان يعينه الله على الاسلام خير زايغ وما يلتزم به وجب
عليه أن يبرءوا به جمرة وما يبرءوا ان يخرج من النار بشفاعته لانه دعا في ان يكون من المعربين من النار وبالله التوفيق وما قرأ عليك
من سيلقى اعته واجيله ورضيت الله وبرسالته ...

باب ما فيه من علم النحو مسئلة الافعال ثلاثة قال الامام ابو الوليد

رحمه الله

مسئلة تخرج وجه قولهم في نحو الافعال لا تكون الا ماضية او مستقبلة وما فعل الحال ان كان له وجه يدل عليه والدليل على
بطلانه ان كان غير صحيح فعلة من زعم ان الافعال لا تكون الا ماضية او مستقبلة وما ان يكون بين الماضي والمستقبل حال تقع فيها
الافعال فغير اختكما خبرا كاذبا عمدا وانما يحال ان تعلم بضرورته لان العلم بضرورته استحال ايقاع الفعل في زمان الحال في وجه الزمان المستقبل
انما هو مجاز عندنا وانما يقدر احدان يضرب بعمرو في الزمان الحالي بعمرو سابق وكما في الزمان المستقبل قبل اتيانه وانما تقدر زمان يقاع الفعل
في الزمان الحالي وفي الزمان المستقبل مستحيل علم انه انما يقع في الحال الذي بينهما لعدم وجود فعل يحال فيه باكمال ما يفعل انما يقع في الوقت
من الزمن الذي بين الماضي والمستقبل مع ضرورة الزمان لشيئا يعبر عنه بحركات وسكنات فتقع كل حركة عقب الحركة التي من الفعل
او السكون في زمن واحد على التوالي والاتصال حتى ينقضي الفعل فتنقضي بانقضاء الازمان التي وقع فيها وبحيث يعبر
عما هو ماض بالمحمولة بتمامه فيما مضى من الازمان وفي كان قبل الشروع فيه مستقبلا موهوما بالاستقبال فيما كان الفعل يعبر
عما هو ماض بالمحمولة بتمامه فيما مضى من الازمان وفي كان قبل الشروع فيه مستقبلا موهوما بالاستقبال فيما كان الفعل يعبر
عما هو بعد ماضيا وقبل التشبثة بفعله مستقبلا بحال ان يكون مجلته في حال التشبثة بفعله ماضيا او مستقبلا لذهاب بعضه
وبقاء بعضه على ما قررناه من انه حركات وسكنات لا تتمايا في الزمن الواحد منها الا حركة واحدة او اسكون واحد وجب ان تختص في
تلك الحال على حال التشبث به اسم الحال لانه الزمن الذي يجب عليه ويتطابق اليه ما قبله وما بعده اليه بكمال ويعبر كالشيء
الواحد لقرب بعضه من بعض واتصال بعضه ببعض فهذا حسن القول في المسئلة فوكيد بن العصر الذي تشعر العقول بصحته وما ترتاب فيه ولا عن الى
الانكار له وتقبيحه بعسام قول من قال ان الفعل الا تتقدم الا الى قسمين ماض ومستقبل لاثالث بينهما وتحكم بتوجيب من
قسمهم الى الثلاثة اقسام احدهما قبل الحال مع ما تجوز في ذلك لا يفهم منه الكلام وفرضا من كلا مهما يقول عليه وبين وجه
العجز فيه عند ذكرنا في الايجاب والاحكام من الثانية والاحكام الواجبة الناظرة وبالله التوفيق وبه نستعين

ابو محمد الحسن بن رشيق

رحمه الله

سئل عما واجاب عنها القاضي الامام الفقيه ابو الوليد بن رشد رحمه الله عما علقت بجمعه وقرأته عليه على شروره
في جامع قرطبة الاعوام مسئلة مسئلة الى ان دفع في العرض الزجي فقا عليه رحمه الله وتوفي ليلة الاحد ومن ليلة احدى عشرة
خلت في القعدة لسنة عشرين وخمسمائة ودفن بمقبرة ام سلمة رحمه الله وجعل مصيره الى خير منقلب ومثوى يوم الاحد اثر صلاة العصر
فصلى عليه بجامع الشرفي عربية فرطبة بازدحام لم يعهد لمثله رحمه الله وترحم عليه الصغير والكبير
قال ابو الوليد رحمه الله سئل ابو القاسم ابن الكاتب رحمه الله عن الخمر والكرم والعنب والزبيب والخل والتخمير كل واحد
منها على انفراده وعن اجتماعها كلها في شيء واحد وعن الخمر اذا تخللت وعن الخل اذا تخمر وعن الخمر اذا صارت خلا
ثم تخمرت وعن الخمر اذا صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا وعن الخمر اذا صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا
ثم صارت خمرا وعن الخمر اذا صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا وعن الخمر اذا صارت خلا ثم صارت خمرا
ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا وعن الخمر اذا صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا
وعن الخمر اذا صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا وعن الخمر اذا صارت خلا
ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا وعن الخمر اذا صارت خلا ثم صارت خمرا
ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا وعن الخمر اذا صارت خلا ثم صارت خمرا
ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا وعن الخمر اذا صارت خلا
ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا ثم صارت خمرا ثم صارت خلا

لابنه لمعتبه يسئل اباه حاضر عن سؤاله. فقال ولدت سنة خمسين واربعمائة وتبارى الامام بارا والشعراء في رثائه بمعنى احسن وهو يتزل
فاحام الاستئام الاديب ابو الفتح امير محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي ما حيا رحمه الله بمعناه ...

[illegible] الفهي عليك الم المنجم ... ام سل جبرا ستر التنجيم المرجم ... فلقد يمالة والحوادث فجة ... تنبا تنزله الجبال الخشع ...
وزعا اطل على الزرايا بغرة ... باحن من بيكما عليه ويرجع ... اوما ابن بشر والرشاء وما حا ... اعوابه كموه واجرب عصرع ...
اوما اباهكما مقلة تبكيه ... بل كل قلب والد متوجع ... ولقد بكاه وليتيما لم ما جع ... عنه الربا حتى الخشع يوقع ...
ما ذا الوليد وكل قلب ليبر ... لو ان جزاع حمايل ينبع ... فلكونين من توب الحياة كما ان ... ما زال عن مسلم التقى ينتزع ...
وهبت لا توب التي متقلص ... عنها الفواة وما الغرور يوقع ... ما حن فضيلة وبرة فطنة سابغ ... وتبالة مسلم الكريم الاورع ...
ما لا بلا عرفت به شمس الضحى ... عجبا لشمس يعبر فيزل تكلع ... ان يرجع يعرل كل يوم مخطئ ... يلغز بالبلم وسوار عر يسكع ...
وتركت اعلى الزمان ينبع ... هو الرليل انما الخير مسلمك ... نهج المروي يهوا الكريم الضيع ...
رعبة اليلم والتعمم الغب ... لم تبا تغر انما الحياة وتخرج ... ولغر رهبت بها وحلم راجح ... والناس في الدنيا لم باب جشوع ...
فارت فراحلهم والنجيب ملثم ... تجري الى امر النجاة وتسرع ... ولرب خطب الليالي جاءهم ... فرفاع فصلم به خراع واسع ...
بعزيته عز الكريم وربما ... اعيا لسوالم يزل تتوجع ... حتى تسمت الى هر اتلم التي ... يعول التميمي فعلوا الرجال وتقنع ...
فركانت الدنيا فبيلوبانه ... تنشتي في شرب الخمال ويمرع ... بالبوم تغمر بالخيار بيلها ... وتطوس على الاعشاوة بلقع ...
لله انت بها وغرجزي الحرا ... وتركت ابراس الخطوب تقلع ... عزا برز بلي يا محمد نورا ... اني العشية معمل او مشرع ...
بلسنا الزمالم وكان مسلك الرضا ... لسجايا تقضي بالعشي وتجمع ... واتا بلم الرحمن من رضوانه ... رتب العلى فيلم الجمال الارفع ...

تم كمل الكتاب بحمد الله وعونه وتاييده وصلى الله على محمد نبيه واله وصحبه وسلم تسليما
وكان الفراغ من نسخه اثر صلاة الظهر يوم الاربعة للتمام من شهر شعبان المكرم عام
خمسة وتسعين وسبعمائة حرم الله بها نعمه وكما سبقه وبعزته عاجم بالمغفرة والرحمة
الى يوم الدين وهو الله رب العالمين وربي الله عن نعمائه واتاه بعين اجمعين